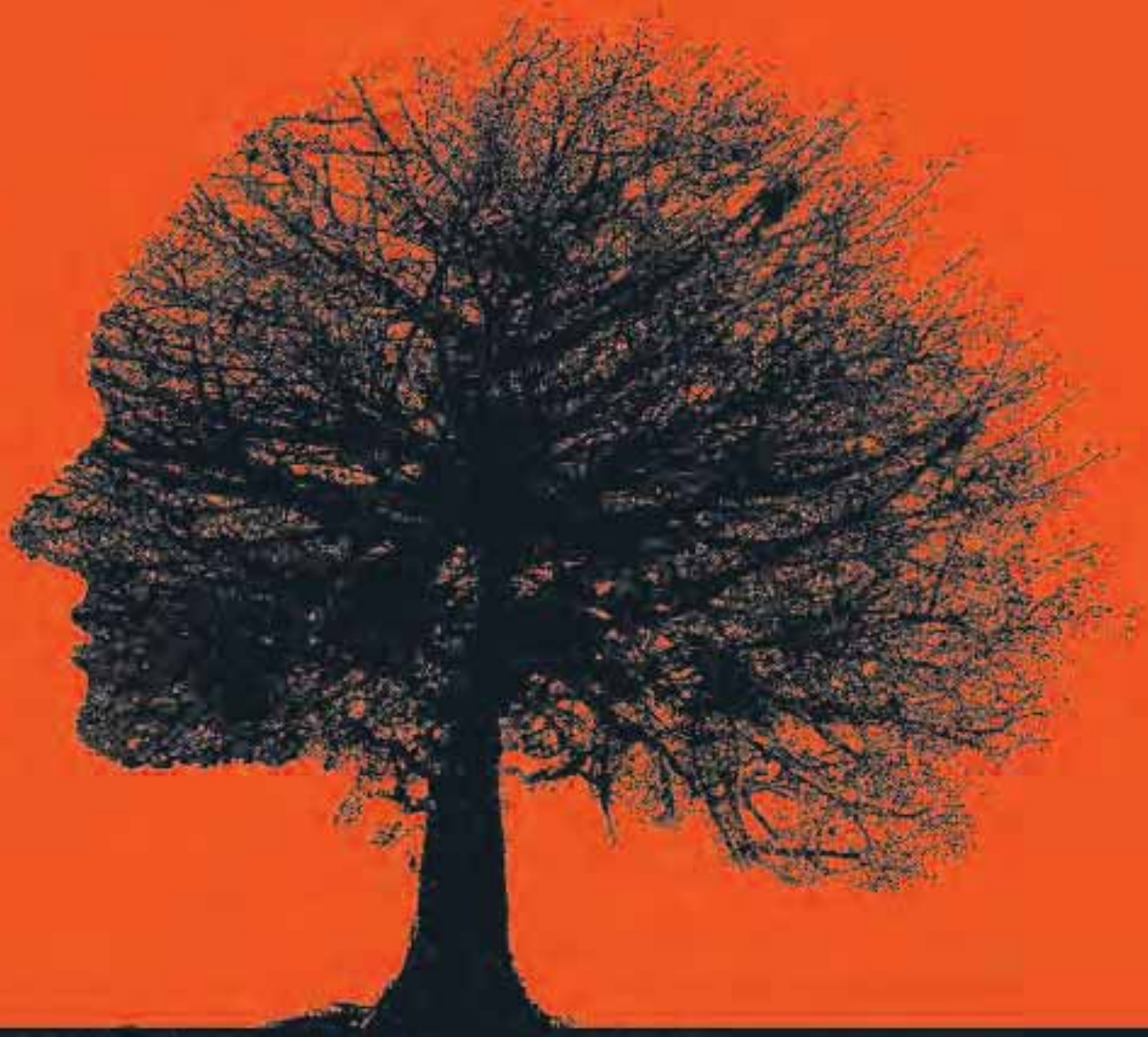

دليل تدريبي حول النوع الاجتماعي و

التغير يغلنما
بيئتنا المناخي

GGCA

UNDP

IUCN

دليل تدريبي حول النوع الاجتماعي و التغير المناخي

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Global Gender and Climate Alliance

تم إصدار هذا الدليل من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع التحالف المعني بالنوع الاجتماعي والمياه (GWA) والشبكة الدولية للنّوع الاجتماعي والطاقة المستدامة (ENERGIA) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) كجزء من التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ (GGCA).

تم اصدار الطبعة العربية بالشراكة ما بين الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا وجمعية النساء العربيات (الأردن) بتمويل من الصندوق العالمي للنساء (GFW).

المؤلف الرئيسي:
لورينا أغيلار
بالتعاون مع:

الوحدة الأولى:
سانيي غولسر كورات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الوحدة الثانية:
سانيي غولسر كورات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
القسم ٢–٣ إيفا ماريا دوير، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
شيريل إل. أندرسون، جامعة هاواي
القسم ٢–٥ أديل ساسفاري، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

الوحدة الثالثة:
سانيي غولسر كورات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الوحدة الرابعة:
ريبيكا بيرل، التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ
هاني ميستر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لوسي وانجيرو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أماندا دينتلر، المنظمة النسائية للبيئة والتنمية
لورديس ميريليس

الوحدة الخامسة
القسم ٥–١–٢ غيل كارلسون، والشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والطاقة المستدامة

الوحدة السادسة:
إيفا راثغبر، الاتحاد المعني بالنوع الاجتماعي والمياه

الوحدة السابعة:
ماريا ما ويليامز وإيفز كونزي

الحالات الدراسية:
باولا زونيغا، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
فداء فواز حداد، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة – المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا
فراس طلعت عبدالهادي
إيانا لامبرو، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مادافي مالالغودا أرياباندو، وسيط
فريق تطوير التكنولوجيا
إلين إينارسون وبيتي هيرن مورو

الرسائل الرئيسية والمراجعة:
أديل ساسفاري، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
كارلا بريغو
ماريكو سايتو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تحرير الطبعة العربية:
فراس طلعت عبدالهادي

مراجعة فنية:
فداء فواز حداد

عمليات التحقق:
شارك الاختصاصيون التالية أسماؤهم في عمليات التحقق: خافيير مويا، إيتزا كاستانيدا، ليلى نفاع، روز مْويبازا، جين جوزيت، فداء فواز حداد، أديل ساسفاري، روز مينسا كوتين، ساندرا فريتاس، بريجيت ليدُك، ناديا شيفتشينكو، ماريكو سايتو، شيريل أندرسون، إيفا ماريا دوير، لورديس ميريليس، ناتاليا كوستُس، ريما عبد الهادي راس، أندريا كيسادا، ناديا جونسون، كيت أورين، ريبيكا بيرل، هاني ميسترز، لوسي وانجيرو، ستايسي ألبوير، وآيرا كاليلا. وقد كانت مساهماتهم وتوصياتهم قيمة للغاية في إنتاج هذا الدليل.

التصميم الغرافيكي للنسخة الإنجليزية:
لورا مونتويا سانشو
خوسيه ماريا كاسترو مادريز
دراكو فيرما غرافيكا إس. إيه.
draco@ice.co.cr

التصميم الغرافيكي للنسخة العربية:
lemon marketing
gm@lemonmarketing.net

مشرف النشر:
إريك هيدالغو فالفيردي
أبسولوت إس. إيه.
عمان، الاردن، ٢٠١١

تولت قيادةَ التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ لجنةٌ توجيهية مؤلفة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية. وتشمل العضوية أكثر من ٢٥ وكالة من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني وشركاء التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ مع مجموعة من الحكومات والمؤسسات ومؤسسات القطاع الخاص.

ونشجع أعضاء التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ والحلفاء والآخرين على استخدام هذا الدليل، ويمكنهم القيام ذلك من خلال طلب الإذن عبر الموقع الإلكتروني info@gender-climate.org. ولإجراء أي تدريب قائم على الدليل يجب إعلام التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ بجميع الاتصالات والتوثيق المتعلق بهذا التدريب.

تمهيد

لسنوات عديدة ساد الافتراض بأن الآثار السلبية المترتبة على التغير المناخي والجهود المبذولة للتخفيف منها ذات تأثيرات متشابهة على النساء والرجال. بيد أن العالم أخذ يدرك تدريجياً بأن المرأة والرجل يواجهان التغير المناخي على نحو مختلف وأن تطبيقات عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي تفاقم من ضعف قدرة النساء على التكيف مع ذلك التغير. وقد نشأ أيضاً إدراك بأن النساء طرف هام في التغيير وأن لديهن معارف ومهارات كبيرة في مجال التخفيف من المخاطر والتكيف معها والحدّ منها في مواجهة التغير المناخي مما يجعلهن عاملاً حاسماً في هذا المجال. وبالتالي هناك حاجة ملحة لاعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين عند وضع سياسة وبرامج للتعامل مع التغير المناخي.

ويبقى ربط التغير المناخي بالتنمية البشرية تحدياً مهماً خاصةً وأن الكثيرين يعتبرون التغير المناخي مسألة علمية أو تقنية بحتة. ويتناول هذا الكتاب حاجة واضعي السياسات وعلماء التغير المناخي لفهم ومعالجة أفضل لأبعاد التغير المناخي المتصلة بالنوع الاجتماعي. كما يوضح الصلات بين النوع الاجتماعي والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه.

يسرنا أن نقدم هذا الدليل التدريبي الذي صممه التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ كأداة عملية لزيادة قدرة صنّاع السياسة ومتخذي القرار على وضع سياسات واستراتيجيات للتغير المناخي تراعي الفوارق بين الجنسين. وفي مثل هذه الأوقات الحاسمة حيث يجري التفاوض بشأن الاستراتيجية العالمية الجديدة للتغير المناخي يزود هذا الكتاب جميع الأطراف المعنية بالمعرفة الأساسية والتوجيه العملي حول كيفية تحسين استجابة أفعالهم المتعلقة بالتغير المناخي لاحتياجات النساء والرجال في البلدان النامية.

ويني بيانيما
مدير فريق النوع الاجتماعي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

جوليا مارتون–لوفيفر
المدير العام
الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)

توطئة

يعتبر التغير المناخي أخطر تهديد للتنمية المستدامة، فإن لم ننجح في مكافحته سيتعرّض سعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للخطر. ويرتبط التأثير على التغير المناخي ارتباطاً مباشراً بالقضاء على الفقر. لذلك من المهم جداً أن نتوصل إلى اتفاقية جديدة شاملة حول التغير المناخي قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

وستكون أهم التدابير التي يتعين اتخاذها للتخفيف من آثار التغير المناخي زيادة استخدام الطاقة المتجددة وإعادة التحريج فضلاً عن كبح المعدل المرتفع لإزالة الغابات. كما سيؤثر التكيف مع التغير المناخي في الزراعة والأمن الغذائي وإدارة المياه في المناطق الريفية. لذا يمكن للزراعة الإيكولوجية المتجددة أن تتيح وسيلة جيدة للتخفيف من آثار التغير المناخي. ومعظم سبل المعيشة هذه هي مهامٌ تقع على عاتق النساء في الدول النامية. ففي إفريقيا مثلاً تقوم النساء بـ ٨٠٪ من أنشطة إنتاج الغذاء.

يشير تحليل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي إلى أن الآثار ستكون أكثر ضرراً في المناطق الفقيرة وعلى الأشخاص الأشد فقراً الذين يملكون أقل الموارد لمواجهة التغيرات الناجمة عن زيادة الجفاف أو الفيضانات أو العواصف، مع العلم بأن النساء يشكلن ٧٠٪ من هؤلاء الفقراء.

يعني هذا أنه سيتعين على النساء الفقيرات مقاومة آثار التغير المناخي. غير أنه من الممكن أيضاً أن تكون النساء عوامل تغيير قوية. فمن شأن تمكين النساء في مجال التخطيط وصنع القرار إضافة إلى تنفيذ التدابير التي تؤثر في التغير المناخي زيادة فعالية جهودنا المشتركة خصوصاً على المستوى المحلي.

ويقتضي هذا الأمر أن يفهم الرجال والنساء على حد سواء عملية التغير المناخي وأن يتبادلوا المعلومات المتعلقة بمكافحة آثارها السلبية. وسيكون من الضروري أن تحصل النساء على الحق الكامل في الوصول إلى المعرفة والموارد والتكنولوجيا الضرورية للتأثير على التغير المناخي. ومن المهم أيضاً أن تشارك النساء بفاعلية أكثر في المفاوضات الرامية إلى صياغة نظام جديد شامل للتغير المناخي.

إنه لمن دواعي سرور فنلندا التعاون مع التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ ودعم عمله في تمكين المرأة بهدف التأثير على التغير المناخي. ويعد هذا الدليل عنصراً مهماً في تعزيز فهم التغير المناخي وآثاره وأبعاده المتصلة بالنوع الاجتماعي. ونأمل أن يوطد هذا الفهم المتزايد أوجه التعاون، وندعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المشاركة.

آيرا كاليلا
الممثل الخاص
التغير المناخي والنوع الاجتماعي
وزارة الخارجية
فنلندا

المحتويات

تمهيد ..... ج
توطئة ..... د
مصطلحات ١
مقدمة ٥

الوحدة الأولى: النوع الاجتماعي وإدماجه ١٣

١-١ ما هو النوع الاجتماعي؟ ١٣
١-٢ ما هو إدماج النوع الاجتماعي؟ ١٥
١-٣ الوضع الخاص بالنساء ١٧
مصادر إضافية ١٨
تمارين الوحدة ١٩
ملاحظات للميسر ١٩
حالات دراسية ٢٠
حالة دراسية ١: بداية دور نسائي في بلدة قباطية بفلسطين ٢٠
حالة دراسية ٢: تخطيط النساء للزراعة المستدامة ٢٢
حالة دراسية ٣: خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول النوع الاجتماعي ٢٤
حالة دراسية ٤: خطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي الخاصة بالنوع الاجتماعي ٢٦
الأدوات والأساليب ٢٨

الوحدة الثانية: اتفاقيات القانون الدولي كإطار لإدماج النوع الاجتماعي في التغير المناخي ٤٥

٢-١ حقوق الإنسان كنقطة بداية ٤٦
٢-١-١ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) ٤٧
٢-١-٢ النوع الاجتماعي وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية ٤٩
٢-٢ المساواة في النوع الاجتماعي ٥٠
٢-٣ الحد من مخاطر الكوارث ٥١
٢-٤ النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة ٥٣
٢-٤-١ أجندة القرن ٢١ ..... ٥٣
٢-٤-٢ الخطة التنفيذية للقمة العالمية للتنمية المستدامة ٥٤
٢-٤-٣ إعلان ومنهاج عمل بكين، وبكين + ١٠ ..... ٥٤
٢-٤-٤ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية ٥٤
٢-٤-٥ اتفاقيات ريو ٥٥

٢-٥ اتساق السياسات ٦١
مصادر إضافية ٦٣
ملاحظات للميسر ٦٣
تمارين الوحدة ٦٥
جدول ١: ملخص الأدوات القانونية الرئيسية ٦٦
الأدوات والأساليب ٧٧

الوحدة الثالثة: نظرة عامة على قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي ٨١

٣-١ أسباب سهولة التأثر، أو الظروف الخاصة التي تجعل النساء خاصة الفقيرات يتأثرن بسهولة بالتغير المناخي ٨٢
٣-٢ المخاطر المضافة في تأمين الرفاه ٨٤
٣-٣ المساواة في النوع الاجتماعي والتغير المناخي والأهداف الإنمائية للألفية: ما الرابط بينها؟... ٨٦
مصادر إضافية ٩٠
تمارين الوحدة ٩١
حالات دراسية ٩٢
حالة دراسية ١: جمعية سيدات راكين الخيرية ٩٢
حالة دراسية ٢: مجموعة ماما واتوتو ٩٤
حالة دراسية ٣: دَمقرطة المعرفة بهدف تمكين المجتمعات الريفية ٩٦
حالة دراسية ٤: تسليط الضوء على الاستراتيجيات المحلية للتكيف مع الجفاف ٩٩
الأدوات والأساليب ١٠٣

الوحدة الرابعة: إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف ١١٣

٤-١ تكيف الإنسان مع التغير المناخي ١١٣
٤-٢ تتقاطع حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي مع المخاطر وأوجه سهولة التأثر ١١٤
٤-٢-١ العوامل المؤثرة في المخاطر بالنسبة للنساء في حالات الكوارث ١١٥
٤-٢-٢ أوجه سهولة التأثر وأوجه القدرة ١١٧
٤-٢-٣ إدارة مخاطر الكوارث ١١٨
٤-٣ دور النساء في التكيف مع التغير المناخي ١٢٢
٤-٣-١ النساء والرجال كعوامل للتغيير ١٢٢
٤-٣-٢ العلاقة المتباينة مع البيئة حسب النوع الاجتماعي ١٢٢
٤-٣-٣ دور النساء في التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره ١٢٣
٤-٣-٤ إدارة المخاطر وتمكين النساء ١٢٣
٤-٤ التكيف مع التغير المناخي والوصول المنصِف إلى الموارد ١٢٤

٤-٤-١ المياه والصرف الصحي ١٢٥
٤-٤-٢ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ١٢٥
٤-٤-٣ الزراعة والأمن الغذائي ١٢٦
٤-٤-٤ السواحل ١٢٧
٤-٤-٥ التصحر ١٢٧
٤-٤-٦ الصحة ١٢٨
٤-٤-٧ الآثار السلبية لمبادرات التكيف على النوع الاجتماعي والحلول الممكنة ١٢٨
٤-٥ التخطيط الوطني المُراعي للنوع الاجتماعي ١٣٣
٤-٥-١ برنامج العمل الوطني للتكيف ١٣٣
٤-٥-٢ خطط الحد من مخاطر الكوارث ١٣٥
مصادر إضافية ١٣٦
تمارين الوحدة ١٣٨
حالات دراسية ١٣٩
حالة دراسية ١: الفتيات كقائدات في مرونة المجتمع في جنوب إفريقيا ١٣٩
حالة دراسية ٢: أدوار النوع الاجتماعي في الكوارث في دول المحيط الهادئ الجزرية .. ١٤١
حالة دراسية ٣: استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي المراعية للنوع الاجتماعي:
الاستفادة من خبرات المزارعين الهنود ١٤٣
حالة دراسية ٤: أثر المخاطر على النساء والأطفال: الوضع في جنوب آسيا ١٤٥
حالة دراسية ٥: النساء سيعدن إعمار ميامي:
حالة دراسية حول الاستجابة النسوية للكوارث ١٤٦
الأدوات والأساليب..... ١٤٧

الوحدة الخامسة: استراتيجيات تخفيف الآثار المراعية للنوع الاجتماعي ١٥٣

٥-١ النوع الاجتماعي وجهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية: إقامة الروابط..... ١٥٤
٥-١-١ احتجاز الكربون أو الحدّ منه أو عزله ١٥٦
٥-١-٢ خفض الانبعاثات من خلال مصادر وتقنيات الطاقة النظيفة ١٦٠
٥-١-٣ الحد من الانبعاثات: اعتبارات النوع الاجتماعي ١٦٢
٥-١-٤ الاستهلاك: مسائل متصلة بالنوع الاجتماعي ١٦٣
مصادر إضافية ١٦٤
تمارين الوحدة ١٦٦
حالات دراسية ١٦٧
حالة دراسية ١: إنتاج الوقود الحيوي في الريف الهندي ١٦٧
حالة دراسية ٢: مليار شجرة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية ١٦٩

حالة دراسية ٣: مشروع نيبال الوطني للغاز الحيوي: خفض الانبعاثات مع توفير منافع للمجتمع ١٧١
الأدوات والأساليب ١٧٢

الوحدة السادسة: استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه المراعية للنوع الاجتماعي ١٧٩

٦-١ ماذا نعني بالتكنولوجيا؟ ١٧٩
٦-٢ ما علاقة التكنولوجيا بالتغير المناخي؟ ١٨٠
٦-٣ ما علاقة تكنولوجيا التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟ ١٨٢
٦-٤ مجالات التركيز للتدخلات التكنولوجية ١٨٣
٦-٤-١ الاحتياجات التكنولوجية وتقييم الاحتياجات ١٨٣
٦-٤-٢ المعلومات عن التكنولوجيا ١٨٤
٦-٤-٣ إيجاد بيئات داعمة لنقل التكنولوجيا ١٨٤
٦-٤-٤ بناء القدرات لنقل التكنولوجيا ١٨٥
٦-٤-٥ آليات نقل التكنولوجيا ١٨٥
٦-٥ تكنولوجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية: بُعد النوع الاجتماعي ١٨٥
٦-٦ تكنولوجيات التكيف: بُعد النوع الاجتماعي ١٨٧
مصادر إضافية ١٨٨
تمارين الوحدة ١٩٠
حالات دراسية ١٩١
حالة دراسية ١: نساء قرى يمنية ينهضن لمعالجة شح المياه ١٩١
حالة دراسية ٢: التغير المناخي والمساواة في النوع الاجتماعي في الصين ١٩٣
حالة دراسية ٣: سهولة تأثر النساء في مجتمعات كور موسى الريفية ١٩٤
حالة دراسية ٤: إشاعة الأمل في المجتمعات في نيكاراغوا ١٩٦
الأدوات والأساليب ١٩٨

الوحدة السابعة: إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي ٢٠٧

٧-١ ما هو تمويل تدابير التغير المناخي؟ ٢٠٧
٧-٢ ما علاقة تمويل تدابير التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟ ٢٠٨
٧-٣ ما أدوات وآليات وطرق تمويل تدابير التغير المناخي؟ ٢١٠
٧-٤ البرامج القائمة على السوق وتمويل القطاع الخاص لتدابير التغير المناخي. ٢١٤
٧-٥ القضايا الاجتماعية والتنموية وقضايا النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي ٢١٦

٦-٧ النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي ٢١٨
٧-٧ النوع الاجتماعي ونظام تمويل تدابير التغير المناخي بعد عام ٢٠١٢ ..... ٢٢١
مصادر إضافية ٢٢٤
تمارين الوحدة ٢٢٦
حالات دراسية ٢٢٧
حالة دراسية ١: نساء أميهان وأثر تمويل تدابير التغير المناخي ٢٢٧
الأدوات والأساليب ٢٣٠
ملحق ١: ببلوغرافيا مشروحة ١ ..... ٢٣٧
قائمة المراجع ٢٦٥

مصطلحات

International Union for the Conservation of Nature (IUCN)	الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة
Confederation of Indian Industry (CII)	اتحاد الصناعة الهندي
Multilateral Environment Agreements (MEA)	الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف
United Nations Framework Convention on climate Change (UNFCCC)	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD)	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
Convention on Biological Diversity (CBD)	اتفاقية التنوع البيولوجي
Emission Reduction Purchase Agreement (ERPA)	اتفاقية شراء الخفض من الانبعاثات
Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)
Community-based Risk Screening Tool – Adaptation and Livelihood (CRiSTAL)	أداة فحص المخاطر المجتمعية – التكيف وسبل العيش
Integrated Water Resources Management (IWRM)	الإدارة المتكاملة للموارد المائية
Land Use, Land Use Change and Forestry (LULUCF)	استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة
International Strategy for Disaster Reduction (ISDR)	الاستراتيجية الدولية للحدّ من الكوارث
National Biodiversity Strategies and Action Plan (NBSAP)	الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان لحفظ التنوع البيولوجي
Clean Energy for Development and Investment Framework (CEIF)	إطار التنمية والاستثمار في الطاقة النظيفة
Hyogo Framework for Action (HFA)	إطار عمل هيوغو
United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples (DECRIPS)	إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية
Clean Development Mechanism (CDM)	آلية التنمية النظيفة
Millennium Development Goals (MDG)	الأهداف الإنمائية للألفية
European Allowance (EUA)	البدَلات الأوروبية
National Action Programmes (NAP)	برامج العمل الوطنية
United Nations Development Programme (UNDP)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations Environment Programme (UNEP)	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UN Human Settlements Programme (UN-HABITAT)	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
National Adaptation Programmes of Action (NAPA)	برنامج العمل الوطني للتكيف
Global Environment Facility Small Grants Programme (GEF-SGP)	برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي
Environment and Development Action in the Third World (ENDA PRONAT)	البيئة والتنمية في العالم الثالث
Global and Gender Climate Alliance (GGCA)	التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ
Climate, Community & Biodiversity Alliance (CCBA)	تحالف المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي
Development of Sustainable Agriculture in the Pacific (DSAP)	تطوير الزراعة المستدامة في منطقة المحيط الهادئ
Canada-China Cooperation in Climate Change (C5)	التعاون بين كندا والصين بشأن التغير المناخي
Human Development Report (HDR)	تقرير التنمية البشرية
Joint Implementation (JI)	التنفيذ المشترك
Global Environment Outlook (GEO)	توقعات البيئة العالمية

Carbon Dioxide (CO2)	ثاني أكسيد الكربون
Parts per million (PPM)	جزء من المليون
Giga Tons of Carbon (GTC)	جيجا طن من الكربون
Disaster Risk Reduction (DRR)	الحدّ من مخاطر الكوارث
Liechtenstein Development Service (LED)	خدمات التنمية في ليختنشتاين
Ghana Regional Appropriate Technology Industrial Service (GRATIS)	الخدمات الصناعية الإقليمية للتكنولوجيا الملائمة في غانا
Certified emission reduction (CER)	خفض الانبعاثات الحائز على مصادَقة
Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation (REDD)	خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات
Payments for Environmental Services (PES)	الدفع نظير الخدمات البيئية
Least Developed Countries (LDC)	الدول الأقل نمواً
Small Island Developing States (SIDS)	الدول الجزرية الصغيرة النامية
Atmospheric Brown Cloud (ABC)	السحابة البنية في الغلاف الجوي
Secretariat of the Pacific Community (SPC)	سكرتارية مجموعة دول المحيط الهادئ
European Climate Exchange (ECX)	السوق الأوروبية لتبادل حقوق إصدار غاز الكربون
Tianjin Climate Exchange (TCX)	سوق تيانجين لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية
Chicago Climate Exchange (CCX)	سوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية
Chicago Climate Futures Exchange (CCFE)	سوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية الآجلة
Montreal Climate Exchange (MCeX)	سوق مونتريال لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية
South African Gender and Energy Network (SAGEN)	الشبكة الجنوب إفريقية للنوع الاجتماعي والطاقة
International Network on Gender and Sustainable Energy (ENERGIA)	الشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والطاقة المستدامة
Women and Environment Network (WEN)	شبكة النساء والبيئة
Gender, Environment and Sustainability Network (Genanet)	شبكة النوع الاجتماعي والبيئة والاستدامة
Division for the Advancement of Women (DAW)	شعبة النهوض بالنساء
Climate Investment Fund (CIF)	صندوق الاستثمار المناخي
Strategic Climate Fund (SCF)	الصندوق الاستراتيجي للمناخ
United Nations Development Fund for Women (UNIFEM)	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
United Nations Population Fund (UNFPA)	صندوق الأمم المتحدة للسكان
Clean Technology Fund (CTF)	صندوق التكنولوجيا النظيفة
Adaptation Fund (AF)	صندوق التكيف
Least Developed Countries Fund (LDCF)	صندوق الدول الأقل نمواً
International Fund for Agricultural Development (IFAD)	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Special Climate Change Fund (SCCF)	الصندوق الخاص بالتغير المناخي
Canada Climate Change Development Fund (CCCDF)	الصندوق الكندي التنموي للتغير المناخي
Greenhouse Gas (GHG)	غازات الاحتباس الحراري
Joint Liaison Group (JLG)	فريق اتصال مشترك
Intergoverangenmental Panel of Experts on Climate Change (IPCC)	فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي
Working Group on Access and Benefit Sharing (WG ABS)	فريق العمل الخاص بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع

Ad Hoc Open-ended Working Group on Review of Implementation of the CBD (WG RI)	فريق العمل المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
World Summit on Sustainable Development (WSSD)	القمة العالمية للتنمية المستدامة
Oxford Committee for Famine Relief (Oxfam)	لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام)
United Nations Commission on Sustainable Development (CSD)	لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
Intergovernmental Negotiating Committee on Desertification (INCD)	لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن التصحر
National Steering Committee (NSC)	اللجنة التوجيهية الوطنية
Commission on the Status of Women (CSW)	لجنة وضع النساء
Conference of the Parties (COP)	مؤتمر الأطراف
Swiss Foundation for International Development and Cooperation (Intercooperation)	المؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي
Hellenic Foundation for European and Foreign Policy (ELIAMEP)	المؤسسة الهيلينية للسياسة الأوروبية والخارجية
Gender-related Development Index (GDI)	مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي
Regional Greenhouse Gas Initiative (RGGI)	المبادرة الإقليمية حول غازات الدفيئة
International Energy Initiative (IEI)	المبادرة الدولية للطاقة
United Nations Economic and Social Council (ECOSOC)	المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة
Adaptation Fund Board (AFB)	مجلس صندوق التكيف
Global Environment Facility (GEF)	مرفق البيئة العالمي
Carbon Partnership Facility (CPF)	مرفق الشراكة للحدّ من انبعاثات الكربون
Forest Carbon Partnership Facility (FCPF)	مرفق الشراكة للحدّ من انبعاثات كربون الغابات
International Centre for Research in Agroforestry (ICRAF)	المركز الدولي لأبحاث التحريج الزراعي
UN International Research and Training Institute for the Advancement of Women (INSTRAW)	المعهد الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالنساء التابع للأمم المتحدة
World Resources Institute (WRI)	معهد الموارد البشرية
Strategic Priority on Adaptation (SPA)	مشروع الأولوية الاستراتيجية للتكيف
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR)	مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
Non-timber forest Products (NTFPs)	منتجات حرجية غير خشبية
United Nations Food and Agricultural Organisation (FAO)	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
World Health Organisation (WHO)	منظمة الصحة العالمية
International Labour Organisation (ILO)	منظمة العمل الدولية
Women's Environment and Development Organisation (WEDO)	المنظمة النسائية للبيئة والتنمية
Women in Europe for a Common Future (WECF)	نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك
Participatory Rural Approach (PRA)	النهج الريفي التشاركي
United Kingdom Department for International Development (DFID)	وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
German Technical Cooperation Agency (GTZ)	الوكالة الألمانية للتعاون الفني
United States Agency for International Development (USAID)	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
Canadian International Development Agency (CIDA)	الوكالة الكندية للتنمية الدولية

مقدمة

في تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية في اجتماع في مدينة تيبوزتلان في المكسيك لاستشراف سبل التعاون المشترك في موضوع النوع الاجتماعي والتغير المناخي. وخلال الاجتماع أقرّت هذه المؤسسات بضرورة وجود استراتيجية منسقة بين المؤسسات العالمية الناشطة في هذا المجال. وقد أدى ذلك إلى إنشاء التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ (GGCA) الذي انطلق رسمياً في ١١ كانون الأول ٢٠٠٧ في جزيرة بالي بأندونيسيا خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي. وحتى يومنا هذا تكون أكثر من ٢٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة مجتمع مدني قد انضمت إلى التحالف الذي يهدف لضمان مراعاة النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات واتخاذ القرارات وإطلاق المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتغير المناخي .

وفي السنوات الأخيرة أقرّ صناع القرار الرئيسيون الذين شاركوا في مبادرات وبرامج وسياسات التغير المناخي بأنهم لا يملكون معرفة كافية حول الصلة بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي. ومن أبرز التحديات التي واجهتها المؤسسات والحكومات في معالجة مسألة النوع الاجتماعي العمل بمعزل عن الجهود الأخرى المماثلة ونقص الخبرة لديها. ومن أمثلة ذلك دراسة الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ حول وزارات البيئة، حيث علّلت الحكومات عدم ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في عملها بوجود نقص في القدرات والفهم لموضوع النوع الاجتماعي وعلاقته بالبيئة وتحديداً النوع الاجتماعي والتغير المناخي.

تحتاج المؤسسات الإنمائية والبيئية والمعنية بالتغير المناخي عامة لتطوير فهم مشترك للصّلات القائمة بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي وذلك باستخدام لغة مفهومة من قبل واضعي السياسات وعلماء المناخ. ويمكن للجهات الناشطة في مجال التغير المناخي الاستفادة من التعاون المنسق بين القطاعات والمؤسسات والقدرة المتزايدة والالتزام السياسي لدى واضعي السياسات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحركة النسائية.

لذلك تتمثل الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ في الحاجة إلى بناء القدرات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج مراعية للنوع الاجتماعي والتغير المناخي.

ومن أجل تلبية الحاجة لتحسين المهارات في مجال النوع الاجتماعي والتغير المناخي ولإعداد مجموعة من المدربين في مختلف المناطق والبلدان طوّر التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ دليل التدريب هذا. وتتمثل الغاية من تقديم المفاهيم التي يتضمنها هذا الدليل في زيادة قدرة صانعي السياسات ومتخذي القرار على إدماج النوع الاجتماعي في الجهود الرامية للتخفيف من وطأة التغير المناخي والتكيف معه.

يقوم هذا الدليل على المواد الموجودة لدى المؤسسات (كالبيانات المستخدمة في الأبحاث والتحليلات ومقتطفات من الأطر الدولية) والتي تم تعديلها أو التوسع فيها. وتشمل هذه المواد أيضاً حالات دراسية حديثة تهدف لتوضيح المفاهيم الموجودة في كل وحدة. ويعرض الدليل أهم جوانب التقدم المفاهيمي والأسلوبي الذي تحقق في علاقات النوع الاجتماعي في سياق التغير المناخي. وترتبط الموضوعات المطروحة في هذا الدليل بتلك التي تناولتها خطة عمل بالي.

كيفية استخدام هذا الدليل

ينقسم هذا الدليل إلى وحدات (أو نماذج) حيث يمكن للمدرب اختيار المواضيع والتمارين المناسبة للفئة المستهدفة ومدة التدريب. ويتألف الدليل من الوحدات التالية:

الوحدة الأولى: النوع الاجتماعي وإدماجه.

الوحدة الثانية: اتفاقيات القانون الدولي كإطار لإدماج النوع الاجتماعي في التغير المناخي

الوحدة الثالثة: نظرة عامة على قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي

الوحدة الرابعة: إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف

الوحدة الخامسة: استراتيجيات التخفيف من أثر التغير المناخي المراعية للنوع الاجتماعي

الوحدة السادسة: استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف معه المراعية للنوع الاجتماعي

الوحدة السابعة: إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي

الملحق: ببلوغرافيا مشروحة

تشتمل كل وحدة على: وصف وتحليل للموضوع، وملخص لأهداف التعلم الخاصة بالوحدة وكيفية تنفيذ التمارين وشرح الأنشطة والإجراءات والتوقيت وتوزيع التمارين والمواد التدريبية.

وستجد في نهاية الدليل مادة إضافية مثل المصادر وملحق مع ببلوغرافيا مشروحة تشتمل على أحدث المواد المتوفرة حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي.

ملاحظات للمدربين

يمكن إشراك مجموعة منوعة من الجهات الفاعلة والشركاء في التدريب:

- ممثلون عن وزارة البيئة
- ممثلون عن وزارة الطاقة
- ممثلون عن البرامج الوطنية للحد من المخاطر
- ممثلون عن وزارات أخرى كوزارة الزراعة ووزارة المالية
- وزارة شؤون المرأة / النوع الاجتماعي
- البرلمانيون
- الباحثون والأكاديميون
- مؤسسات الأمم المتحدة
- مؤسسات المجتمع المدني
- المجموعات النسائية

يقوم جميع هؤلاء الممثلين / المؤسسات بأنشطة مختلفة تبرز وجود احتياجات تدريبية مختلفة. ولجعل التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي والتغير المناخي ناجحاً قدر الإمكان يجب عليك مراعاة الخطوات العشرة[١] التالية:

١. المجموعة المستهدفة

يجب عليك أولاً أن تحدد المجموعة المستهدفة. فالدورة التدريبية المصممة لأعضاء مجموعة نسائية ناشطة ليس لديهن دراية بقضايا التغير المناخي تشتمل على مواضيع تختلف عن الدورة المخصصة لمسؤولين حكوميين في وزارة البيئة ربما لم يسمعوا أبداً بالمفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي أو وسائل تحليله. وإذا كانت المعرفة المسبقة بالفئات المستهدفة توحي بتباين كبير بين هذه الفئات فمن المستحسن عندها عدم الجمع بينها في دورة تدريبية واحدة ذلك أنك قد تحتاج إلى تغطية مفصلة لمواضيع كثيرة مختلفة قد يكون بعضها أقل أهمية لدى مشاركين معينين.

١ تم اقتباس هذه الخطوات من: Schneider, K. (٢٠٠٦). Manual for Training on Gender Responsive Budgeting. Eschborn,Germany: GTZ.

بيد أنه في بعض الحالات قد توفر الدورة التدريبية ساحة لتبادل المعرفة (مثلاً بين خبراء النوع الاجتماعي والمختصين في التغير المناخي في بلدك). وقد يستدعي ذلك أن تقوم بدور المنسق في عملية تبادل المعرفة هذه أكثر من دورك كمدرب. ويجب عليك أيضاً أن تراعي عوامل الجنس والعمر والهرمية الاجتماعية للمشاركين. فقد يشعر بعض الأشخاص مثلاً أنهم مكبوتون جداً عند حضور رؤسائهم مما يثنيهم عن المشاركة الفاعلة أو الإسهام الفعّال في التدريب. كذلك قد يشعر الناس في بعض الثقافات براحة أكثر في المشاركة إن حظي الرجال والنساء بإمكانية للحديث في أماكن منفصلة.

٢. تقييم الاحتياجات التدريبية

بعد تحديد المجموعة المستهدفة عليك أن تقرر ما يحتاج المشاركون في الدورة التدريبية معرفتَه ومن ثم تحديد ما يعرفونه مسبقاً. ويعتمد ما ينبغي عليهم معرفته إلى درجة كبيرة على دورهم في مؤسساتهم، ومن الضروري فهم احتياجاتهم قبل التخطيط للدورة التدريبية التي ستقدمها. ويمكن معرفة احتياجات المشاركين من خلال استبيان يقومون بتعبئته قبل التدريب.

٣. أهداف التدريب

يجب عليك تحديد أهداف التدريب استناداً إلى تقييم الاحتياجات التدريبية. فعندما يكون مفهوم النوع الاجتماعي والمناخ جديداً على المشاركين يتم التركيز على التوعية. أما إن كانت معرفتهم بذلك المفهوم حسنة فقد يغدو الهدف تمكينهم من تحديد المعايير والإجراءات (المالية مثلاً) اللازمة لقياس ما إذا تم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي. كما ينبغي عليك أن تحدد كيف سيستخدم المشاركون المعلومات التي سيحصلون عليها مما سيمكنك من توجيهٍ أمثل للرسائل التي تود إيصالها.

٤. اختيار مدة وتوقيت التدريب

استناداً إلى طبيعة المجموعة المستهدفة وأهداف التدريب ينبغي أن تقرر مدة وتوقيت الدورة التدريبية. وتذكَّر أن بعض متخذي القرار قد يتمكنون من المشاركة في جلسات قصيرة فقط، وأن بعض الأشخاص(أو المؤسسات) قد تمعنهم انشغالاتهم في أوقات معينة من السنة من المشاركة. وبالتالي احرص على نقل المعلومات الأساسية بأفضل طريقة ممكنة وفي الوقت المناسب وباستخدام أفضل منهجية.

٥. اختيار المواضيع الواجب تغطيتها

يعتمد اختيار المواضيع التي سيتم تغطيتها بشكل كبير على نتيجة تقييم احتياجات التدريب وأهداف الدورة التدريبية ومدتها.

لا تحاول إدراج عدد كبير من المواضيع في جلسة تدريب واحدة، فالمشاركون يحتاجون وقتاً كافياً لمناقشة المواضيع والقيام بالتمارين. وإذا أردت أن تغطي المواضيع التي لا تملك معرفة كافية بها كجهود التخفيف من أثر التغير المناخي في بلدك فينبغي أن تنظر في إمكانية دعوة خبير لجلسة معينة أو العمل مع منسق ذي معرفة تكمّل معرفتك.

٦. تحديد تسلسل المواضيع

عندما تقوم بإعداد برنامجك التدريبي تدَبَّر الترتيب التسلسلي للمواضيع التي تريد أن تغطيها. ويجب أن يتم تنسيق المحاضرات بشكل جيد، وقد تحتاج إلى وضع قاعدة سليمة للأساسيات قبل الانتقال إلى المواضيع الأكثر تعقيداً.

٧. اختيار أساليب ووسائط التدريب

ثمة مجموعة متنوعة من أساليب التدريب المستخدمة في كل وحدة. ويجب أن يحرص المدربون على تجنب المحاضرات الطويلة أو مجموعات النقاش الكبيرة وأن يتذكروا دوماً أن لكل شخص طريقة متفردة للتعلم. كما يجب أن تحاول استخدام أكبر عدد ممكن من أساليب التدريب التالية وبالنحو الذي يسمح به طول مدة الدورة:

- محاضرات من قبل المدرب (باستخدام العروض التوضيحية وجهاز عرض الشرائح الشفافة وغيرها)
- مواد للقراءة عن خلفية الموضوع
- مجموعة نقاش
- تمارين
- حالات دراسية
- لعب الأدوار
- مجموعات عمل مركزة (وعادة ما تكون مجموعات صغيرة تتألف من ثلاثة إلى ستة أشخاص تمّ إعطاؤهم واجباً لإنهائه خلال فترة قصيرة)
- عروض تقديمية للمشاركين
- خبراء أو ضيوف رفيعو المستوى
- فيديو

تعتبر هذه الأساليب المختلفة مفيدة لأسباب عديدة. فمجموعات النقاش مثلاً تتيح فهماً مشتركاً ومناقشة لمواضيع معينة بينما تعتبر المحاضرات والقراءة عن خلفية الموضوع من الوسائل الملائمة لنقل المعرفة. أما التمارين والحالات الدراسية ولعب الأدوار فتدمج المشاركين كفاعلين وتتيح لهم استخدام معرفتهم المكتسبة حديثاً، بالرغم من أن ذلك

يستغرق وقتاً أطول. ومع ذلك يجب إعداد تمرين أو اثنين للإبقاء على اهتمام المشاركين طوال المحاضرة التدريبية. ويمكنك أيضاً إجراء نقاش يطرح مفاهيم التدريب في إطار مواقف واقعية من الحياة وذلك بهدف تشجيع المشاركين على تبني المفاهيم التي تعلموها.

من الضروري أيضاً أن تراعي هوية الشخص الذي يوصل الرسالة. فقد يكون متخذو القرار أكثر تقبلاً لرسالة يقدمها خبير معروف أو مقدِّم مرموق. يمكن مثلاً مشاركة رئيس وزراء سابق أو أحد الفائزين بجائزة نوبل.

٨. تصميم التمارين

يقدم هذا الدليل عدداً من التمارين المختلفة التي قد ترغب باستخدامها خلال دورتك التدريبية حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي. إلا أن هذه التمارين مصممة كمجرد اقتراحات، ويمكن تعديلها قليلاً لتلائم غاياتك المحددة أو وضع تمارين جديدة كلياً لتحقق هذه الغايات.

٩. إعداد نشرات ومواد مقروءة حول خلفية الموضوع

ستجد في الدليل أيضاً من المواد ما يمكنك نسخه وتوزيعه خلال التدريب الذي ستجريه. وبإمكانك الرجوع إلى أدلة مفيدة أخرى حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي وربما إلى حالات دراسية من دول أخرى متوفرة على العديد من المواقع الالكترونية. وفي نهاية هذا الدليل ستجد ملحقاً مع ببلوغرافيا مشروحة تحوي بعض المصادر الإضافية والمواقع الكترونية المفيدة. كما ستساعد المعلومات المستمدة من السياق الذي يعمل فيه المشاركون على أساس يومي سواءً محلياً أو وطنياً أو إقليمياً على توضيح التدريب تدريجياً.

١٠. التقييم

في نهاية كل دورة تدريبية ينبغي عليك أن تطلب من المشاركين تقييم التدريب. وقد تختلف طريقة التقييم تبعاً لطول مدة الدورة. فإذا كانت الدورة قصيرة جداً (ليوم واحد مثلاً) يمكنك أن تطلب من المشاركين أن يأخذوا بطاقتين ملونتين وأن يكتبوا على إحداها "ما تعلمتُه اليوم" وعلى الأخرى "ما شعرتُ بأنه ناقص اليوم". لكن بعد تنفيذ دورة تدريبية طويلة قد تجد أنه من الأنسب توزيع استبيان يقوم المشاركون بتعبئته.

أخيراً نود إبقاء هذا الدليل مواكباً لأحدث التطورات. لذلك يسرنا جداً تلقي ملاحظاتكم. ويرجى إرسال أية تعليقات حول تجربتكم في استخدام هذا الدليل وفائدة وحداته المختلفة والنشرات والتمارين التي احتواها والمعلومات التي ترون أنه كان ينبغي وجودها على هذا العنوان: info@gender-climate.org

الوحدة الأولى

النوع الاجتماعي وإدماجه

تصوير: ريك هيدالجو

الوحدة الأولى:

النوع الاجتماعي وإدماجه

يعتبر عدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي أكثر أشكال عدم المساواة شيوعاً. ويتقاطع هذا الشكل مع أشكال أخرى حتى أنه يصبح أحد سمات عدم المساواة بين: مجموعات الأغنياء والفقراء، المجموعات المهيمنة عنصرياً وتلك الخاضعة، الطوائف ذات المكانة الاجتماعية وتلك المنبوذة... ويتقاطع كذلك مع الحرمان الاقتصادي الذي يؤدي إلى إلحاق أشكال للفقر بالنساء تفوق ما يصيب الرجال. كما أن عدم المساواة استناداً للنوع الاجتماعي جزء لا يتجزأ من عمليات التسبب بالفقر وتعميقه في أي مجتمع، وبالتالي يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من تدابير القضاء على الفقر (Kabeer، ٢٠٠٣).

الرسائل الأساسية

- "الجنس" و"النوع الاجتماعي" ليسا الأمر ذاته: فعليك فهم الاختلاف الجوهري بينهما.
- الفجوات / عدم المساواة في النوع الاجتماعي أمور موجودة فعلاً: اعرض البيانات والحقائق المتاحة.
- افهم الآثار المترتبة على الفجوات / عدم المساواة في النوع الاجتماعي (أي سيطر على الموجودات).
- يُسبغ فهم إدماج النوع الاجتماعي "وجهاً إنسانياً" على جدول أعمال التغير المناخي.لذلك من الضروري إدماج المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ سياسات التغير المناخي.
- تسلط الاهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي الضوء على أشكال أخرى من عدم المساواة مثل الطبقة الاجتماعية والعرق.

١-١ ما هو النوع الاجتماعي؟

يشير مصطلح "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار المناطة اجتماعياً والمسؤوليات والفرص المرتبطة بالنساء والرجال بالإضافة إلى أشكال السلطة المخفية التي تحكم العلاقات بينهما. والنوع الاجتماعي "في جوهره هو مصطلح يستخدم للتأكيد على أن عدم المساواة بين الرجل والمرأة ليس ناجماً عن الاختلافات التشريحية والفسيولوجية التي تميز كل منهما عن الآخر وإنما هو نتيجة للمعاملة الاجتماعية غير المتساوية وغير المنصفة لكل منهما. ومن هذا المنطلق يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعدُّ أساساً لمعايير وقيم أنماط سلوكية معينة مرتبطة بالجنسين والعلاقة بينهما" (Riquer، ١٩٩٣).

على الرغم من التقدم الذي تحقق مؤخراً، إلا أنه لا زال هناك اختلاف كبير في معظم المجتمعات في الحقوق والفرص المتاحة لكل من النساء والرجال. وهذه تشمل فيما تشمله الاختلافات في العلاقة بالأرض وحقوق الملكية للموارد وإمكانيات الترقية في مجال العمل والرواتب وفرص المشاركة والتأثير في عمليات اتخاذ القرار. والحقيقة هي أن عدم المساواة بين الرجال والنساء راسخ في القواعد والقيم الاجتماعية حول العالم.

إطار ١: الاختلافات / الفجوات في النوع الاجتماعي

وفقاً لأفضل البيانات المتوفرة فإن ٧٠٪ تقريباً من الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً هم من النساء.

تعمل النساء ثلثي ساعات العمل في العالم ومع ذلك يتقاضين ١٠٪ فقط من الدخل العالمي.

تملك النساء نسبة ١٪ فقط من الممتلكات في العالم.

يبلغ معدل النساء الأعضاء في البرلمانات حول العالم ١٧٪ من مجموع الأعضاء.

٨٪ فقط من الوزراء في العالم هم من النساء.

٧٥٪ من الأميين البالغ عددهم ٨٧٦ مليون في العالم هم من النساء.

تتقاضى النساء حول العالم ٧٨٪ من الأجور التي يتقاضاها الرجال عن نفس العمل رغم أنهن في بعض المناطق يتمتعن بخلفية تعليمية أفضل مما لدى الرجال. وفي بعض أجزاء العالم تصل الفجوة في الأجور بين النساء والرجال إلى نحو ٤٠٪.

من بين العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة والبالغ عددهم ٥٥٠ مليون عامل فإن ٣٣٠ مليون أو ٦٠٪ منهم هن من النساء.

في عينة مأخوذة من ١٤١ بلداً خلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٨١ و٢٠٠٢ وُجد أن الكوارث الطبيعية (وأثرها اللاحق) تقتل من النساء أكثر مما تقتل من الرجال أو تقتل من النساء في سن مبكرة أكثر مما تقتل من الرجال.

المصادر: Social Watch، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ Oxfam، ٢٠٠٧؛ Neumayer and Plümper، ٢٠٠٧؛ ILO، ٢٠٠٨.

يُعدّ التغلب على هذه الاختلافات أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي. ومن الضروري التركيز على قضايا النساء عند إجراء التحليلات القائمة على النوع الاجتماعي والساعية إلى تسليط الضوء على عدم المساواة وتشجيع إعادة النظر في القانون والسياسة وإعادة النظر في عملية التنمية (أنظر إطار ٢). ولا يهدف هذا الاهتمام إلى عكس اتجاه عملية عدم المساواة بل إلى محو جوانب عدم الكفاءة التي تقوض التنمية وتعرقل إحقاق حقوق الإنسان العالمية.

يعتبر التغلب على أوجه عدم المساواة وزيادة فرص الحصول على مشاركة كاملة وفاعلة لجميع القطاعات / المعنيين المجتمعيين في التنمية السياسية والتشريعية وتنفيذها أمراً حاسماً في تحقيق أهداف التنمية العالمية المستدامة وحقوق الإنسان. ولذلك يُنظر إلى حل مشكلة عدم المساواة في النوع الاجتماعي وترويج تبني مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي عند تطوير القانون والسياسات على أنهما الطريق لتعزيز الرفاه الجَمعي للمجتمعات والمجتمع الدولي. وقد تكون المقاومة قوية عندما تكون مشكلة عدم المساواة في النوع الاجتماعي متجذّرة في السياق الثقافي والقانوني والأعراف . وقد يتفاقم هذا النوع من المقاومة بشكل كبير بسبب المخاوف بأن تؤدي المكتسبات التي ستحققها النساء إلى فقدان الرجال النفوذ والهيبة والمنافع.

ومن أجل تحقيق التقدم في وجه هذه الحقائق ينبغي الاعتراف بهذه المخاوف لكن مع وضع القضية في إطار الكفاءة والتقدم مما يتيح للرجال الإدراك بأن تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي لن يحقق المنافع للنساء فقط وإنما للرجال أيضاً. ولتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي هناك حاجة لعلاج عدم المساواة المتعلق بالوصول إلى الموارد وتعزيز الإنصاف من أجل إصلاح السلبيات التاريخية والاجتماعية التي كابدت النساء تبعاتها (انظر إطار ٢).

١-٢ ما هو إدماج النوع الاجتماعي؟

ليس الإدماج مجرد هدف بل هو عملية تحوِّل الهامشي إلى أمر أساسي وجزء من عملية اتخاذ القرار في مؤسسة ما (UNESCO، ٢٠٠٣).

إطار ٢: المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي

المساواة في النوع الاجتماعي هو مفهوم يعني أن جميع البشر، رجالاً ونساءاً على حد سواء، يملكون حرية تطوير قدراتهم الشخصية وتولي خياراتهم بدون القيود التي تفرضها الصور النمطية والأدوار الجامدة للجنسين أو تلك المبنية على التحيز. كما أن المساواة في النوع الاجتماعي تعني أن السلوكيات والطموحات والاحتياجات المختلفة لكل من المرأة والرجل قد أخذت بعين الاعتبار وتم تقييمها والتعامل معها على قدم المساواة. ولا تعني أن تصبح المرأة والرجل متشابهين بل أن حقوقهما ومسؤولياتهما وفرصهما لن تعتمد على ما إذا كان كل منهما قد ولد ذكراً أو أنثى.

الإنصاف في النوع الاجتماعي مفهوم يعني المعاملة العادلة لكل من المرأة والرجل وفقاً لاحتياجات كل منهما. وقد يشتمل هذا على المعاملة المتساوية أو المعاملة المختلفة لكن المتساوية من حيث الحقوق والمنافع والالتزامات والفرص. أما في السياق التنموي فغالباً ما يتطلب تحقيق هدف العدالة في النوع الاجتماعي اتخاذ تدابير داخلية للتعويض عن الأضرار التاريخية والاجتماعية التي لحقت بالنساء.

لذلك لا بد من السعي إلى تحقيق الإنصاف والمساواة في النوع الاجتماعي بطريقة تكاملية تجعل منها الهدف المطلق. وبعبارة أخرى لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي من الضروري في أغلب الأحيان اتخاذ التدابير المؤدية للانصاف بين الجنسين. كما أن تحقيق المساواة ليس هدفاً يتحقق مرة واحدة. ونظراً لأنه من السهل جداً التراجع عن التقدم المحرز لا بدّ من ترويج الإنصاف في النوع الاجتماعي باستمرار ومثابرة.

المصدر: Aguilar *et al.*، ٢٠٠٦ .

ينطوي إدماج النوع الاجتماعي على عملية تقدير للنتائج التي ستترتب على مشاركة النساء والرجال في أي عمل أو سياسة أو برنامج مخطط له وفي كافة المجالات وعلى جميع المستويات. كما يُعدّ استراتيجية لجعل اهتمامات النساء والرجال وخبراتهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والمبادرات والبرامج. وبالتالي يضمن إدماج النوع الاجتماعي تحقيق الفائدة لكل من المرأة والرجل (على حدٍ سواء) من عملية التنمية أو على الأقل عدم استمرارية غياب المساواة بينهما (ECOSOC، ١٩٩٧).

لا يشكل إدماج النوع الاجتماعي مجرد مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان بل هو ضروري لضمان تنمية بشرية منصفة ومستدامة من خلال أكثر الوسائل فعالية وكفاءة. كما أن نهج إدماج النوع الاجتماعي لا ينظر إلى المرأة بمعزل عن غيرها وإنما يعمل على تقييم حالة المرأة والرجل – بوصفهما العنصرين المساهمين في عملية التنمية والمستفيدين منها على حد سواء. (ECOSOC، ١٩٩٧).

وعوضاً عن إلحاق مشاركة النساء بالاستراتيجيات والبرامج القائمة، يهدف إدماج النوع الاجتماعي إلى تحويل الهياكل الاجتماعية والمؤسسية غير المنصفة بحيث تستجيب بشكل جاد لاعتبارات النوع الاجتماعي.

إطار٣: المعوقات التي تحول دون إدماج النوع الاجتماعي في وضع السياسات

لا يُنظر إلى النوع الاجتماعي على أنه من "صميم اختصاص" هيئات صنع السياسات سواء في مجتمع التنمية الدولية أو على المستويين الوطني والمحلي. وبالتالي هناك نقص في الخبرة التخصصية لدى هذه الهيئات. وحيثما توفرت مثل هذه الخبرة فإنها تنزع إلى أن تكون موجودة في: أ) القطاعات المرتبطة تقليدياً بالنوع الاجتماعي وقضايا المرأة، أو ب) البرامج التي تعالج بشكل مباشر قضايا المرأة أو جهود المساواة في النوع الاجتماعي.

يتسم التشاور مع الشركاء الأساسيين بالمحدودية. وفي حين قد يستغرق جعل الفقراء يشاركون بشكل مباشر في هذه المشاورات وقتاً أطول إلا أن المشاورات فشلت أيضاً في إدراج (أو أدرجت بنحو رمزي جداً) المنظمات التي تعمل مع الفقراء وتلك التي تعمل من أجل تحقيق أهداف المساواة في النوع الاجتماعي. ويغلب على الأشخاص الذين تمت استشارتهم أن يكونوا من ذوي العلاقة بالحكومات والجهات المانحة.

المصدر: Kabeer، ٢٠٠٣.

لذلك يختلف نهج إدماج النوع الاجتماعي عن نهج "النساء في التنمية" من حيث أنه ينطلق من تحليل شامل ودقيق لحالة التنمية بدلاً من افتراضات مسبقة حول دور النساء ومشاكلهن. وقد أظهرت التجربة أن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي تختلف باختلاف البلد والمنطقة والظروف المحلية. وفي الوقت ذاته تَبيّن أيضاً أن التحليل الدقيق والذي يراعي الفوارق في النوع الاجتماعي يكشف دوماً عن اختلاف الاحتياجات والأولويات بين الجنسين فضلاً عن عدم المساواة بين الرجال والنساء من حيث الفرص والنتائج. لهذا يسعى إدماج النوع الاجتماعي إلى العمل على إصلاح هذه الاختلالات. (Aguilar *et al.*، ٢٠٠٧)

ويتطلب استخدام مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي تحليلاً وفهماً لمختلف أدوار المرأة والرجل ومسؤولياتهما واحتياجاتهما بالإضافة إلى مستويات مشاركة كل منهما وتأثيره في صنع القرار. ويتجاوز ذلك مجرد الإقرار بوجود الاختلافات فيشمل بناء علاقات تكافئية بين النساء والرجال.

وقد استفادت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي من هذه المبادئ. ومن أمثلة ذلك اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قراراً في عام ٢٠٠٥ لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

ويدعو القرار «جميع هيئات منظمة الأمم المتحدة بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى تكثيف جهودها لمواجهة التحديات التي تنطوي على إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة كوضع خطط عمل لإدماج النوع الاجتماعي في ميزانيات البرامج وتدريب الموظفين على قضايا النوع الاجتماعي وتحليل النوع الاجتماعي في السياسة وبرامج العمل (انظر القائمة الكاملة في الوحدة الثانية).

في دراسة هامة حول النوع الإجتماعي والقضاء على الفقر تمّ تحديد اثنين من المعوقات الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي (Kabeer، ٢٠٠٣). وهذان المعوقان هما نقص الكفاءة الأساسية لهيئات صنع السياسات والاستشارة المحدودة للمعنيين الرئيسيين (انظر إطار ٣).

١-٣ الوضع الخاص بالنساء

عند تطبيق مفهوم النوع الاجتماعي يجب الاهتمام بما يسمى بـ"الوضع الخاص بالنساء" أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والآليات التي تبقي النساء في حالة من الحرمان والتبعية للرجال (أنظر إطار ٤).

إطار٤: الوضع الخاص بالنساء

يتضمن الوضع الخاص بالنساء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والآليات التي تبقي النساء في حالة من الحرمان والتبعية للرجال. وتتمثل هذه التبعية في عدة أشكال تتباين حسب للسياقين التاريخي والثقافي. فوضع النساء كأداة نظرية وعملية للتحليل يحتم النظر في الوضع المادي أو درجة تلبية احتياجاتهن العملية مثل الحصول على المياه والكهرباء والسكن والرعاية الصحية والتوظيف والخدمات المدرّة للدخل. ويرتبط هذا المفهوم القائم على الرفاه المادي للنساء بالظروف الخاصة المحيطة ببيئاتهن الاجتماعية والأدوار والمسؤوليات التي يعطيها المجتمع لهن.

المصدر: USAID، ٢٠٠٧

لذلك فإن الحكومات مطالبة بالتعويض عن عدم المساواة المتأصلة الناشئة عن الوضع الخاص بالنساء. أما فيما يتعلق بالحوكمة المتصلة بالتغير المناخي فقد يتطلب الأمر وضع تدابير خاصة لتسهيل حصول النساء على المعلومات والتقنيات والمشاركة في تحديد إجراءات آلية التمويل وغيرها.

سيستغرق القضاء على الممارسات التمييزية وتطوير فرص مجدية لمشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً. وسيتطلب هذا التزاماً من جانب صانعي القرار والنساء أنفسهن. كما سيتطلب تأمين هذا الالتزام أيضاً اعتماد السياسات والتدابير التشريعية اللازمة لضمان مشاركة النساء، كما أن الأخذ بمشورة النساء يوفر لهن فرصة التأثير على مخرجات عمليات صنع القرار. ويتطلب وضع هذه العمليات وضمان تناغمها واستمراريتها في تعزيز المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي إدماج النوع الاجتماعي في صنع السياسات على جميع المستويات.

مصادر إضافية

Alfaro, C. (1999). Unveiling Gender: Basic Conceptual Elements for Understanding Equity. Toward Equity series. Costa Rica: IUCN-Arias Foundation.

Kabeer, N. (2003). Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A handbook for policy-makers and other stakeholders. UK: Commonwealth Secretariat, International Development Research Centre, Canadian International Development Agency.

Kanji, N. (2003). Mind the Gap: Mainstreaming Gender and Participation Development. Institutionalising Participation series. UK: IIED and IDS.

Social Watch. (2008). Gender Equity Index 2008. Retrieved from the World Wide Web: http://www.socialwatch.org/en/avancesyRetrocesos/IEG_2008/images/ img_full/exterior_eng_gde.gif

UNDP. (2000). Learning & Information Pack: Gender Mainstreaming. USA: Gender in Development Programme.

UNESCO. (2003). UNESCO Gender Mainstreaming Implementation Framework 2002 - 2007. Retrieved from the World Wide Web: http://portal.unesco.org/en/ ev.php-URL_ID=11340&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

Williams, S., Seed, J. and Mwau, A. (1994). The Oxfam Gender Training Manual. UK: Oxfam.

تمارين الوحدة:

التمرين	الإجراء	الوقت
تقديم المشاركين	اختيار أسلوب واحد للمقدمة	١٠ دقائق
تقديم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي	أسلوب "تقديم المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي" أسلوب "طبق الأرز"	٣٠ دقيقة ٢٠ دقيقة
فهم الاختلافات / الفجوات بين الجنسين	تقنية "تحليل الفوارق / الفجوات الموجودة بين الجنسين" و / أو تقنية "فهم التباينات"	ساعة واحدة

وفي هذا السياق أحرزت الجهود المبذولة لإدراج النوع الاجتماعي في الإدارة البيئية تقدماً في العقد الأخير، حيث قامت منظمات كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية التنوع البيولوجي بتطوير خطط عمل في هذا المجال. ويمكن أن تفيد تجارب هذه المنظمات كمرجع للمؤسسات أو الهيئات المعنية بالتغير المناخي.

ملاحظات للميّسر:

سيعتمد تناول المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مقدار الوقت المتاح لك لتنفيذ الدورة التدريبية. إلا أنه من الضروري أن يفهم كل شخص في المجموعة المبادئ قبل الانتقال إلى بقية الوحدات.

ومن الضروري أيضاً معرفة "أفضل طريقة لتنفيذها"، حيث ستختلف الطرق وفقاً للحضور.

حالات دراسية

حالة دراسية ١

بداية دور نسائي في بلدة قباطية بفلسطين

قباطية بلدة فلسطينية هي الأكبر في محافظة جنين مساحة وسكاناً. أراضيها الزراعية الخصبة كانت تروى بالآبار المحفورة يدوياً والتي أيضاً شكلت مع الخزانات المنزلية المصادر الرئيسية للاستخدامات الأخرى. إلا أن حَفر العديد من الآبار في منتصف القرن الماضي أدى إلى نقص في مستوى المياه الجوفية. في سبعينات القرن العشرين رُبطت شبكة بلدية قباطية بالخط الناقل للمياه التابع لدائرة مياه الضفة الغربية؛ لكن بسبب الإمدادات المتقطعة قامت البلدية في عام ١٩٩٩ بحفر بئر خاص لها أصبح المصدر الرئيسي لمياه الاستخدامات المنزلية في البلدة. ومع ذلك يلجأ السكان لشراء كميات مياه إضافية من الآبار الزراعية الخاصة لتلبية احتياجاتهم المتزايدة خلال فصل الصيف.

بناء قدرات النساء

اختار مشروع إمباورز (EMPOWERS) قباطية لبناء قدرات النساء كي يشاركن في الدعوة لتحسين الأوضاع المائية في البلدة. لكن كان من الصعب تحديد دور واضح للنساء في قضايا إدارة المياه أو الخدمات والأنشطة المجتمعية. ولم يكن من المألوف أن تنخرط نساء قباطية في العمل العام. لذلك واجه فريق إمباورز صعوبة كبيرة في إيجاد مجموعة من النساء الراغبات في الاستفادة من البرنامج التدريبي لإمباورز كي يمثلن نساء البلدة في اجتماعات المشروع.

لكن أية نساء؟

لذلك كانت البداية من خلال قيام البلدية بدعوة نساء من أقارب أعضاء المجلس البلدي أو معارفهم لحضور اجتماع أولي، رغم أن البلدية لم تكن مقتنعة بضرورة مشاركة النساء في الاجتماعات، ناهيك عن المشاركة في المشروع. لكنها قبلت ذلك على مضض فقط من أجل الوفاء بالشروط التي وضعتها الجهات المانحة لتمويل المشروع، كما توخت في النساء المدعوات أن يكن من النوعية التي يمكن توجيهها. وعن ذلك قال أحد العاملين في البلدية: "إن كنتم تريدون مشاركة النساء سنحضر لكم مَن يقلن ما نفكر به نحن".

اجتماعات منفصلة للنساء

وهكذا شكّل إشراك النساء في التدريب تحدياً لفريق إمباورز. وبسبب صعوبة تأمين مشاركة نسائية كبيرة في الاجتماعات المختلطة تقرر عقد اجتماعات منفصلة للنساء. تمخضت هذه الاجتماعات عن نتائج رائعة حيث شهد فريق إمباورز كيف أن العديد من النساء اللواتي لم يتحدثن أو بالكاد نطقن ببضع عبارات في الاجتماعات المختلطة بدأن الآن في طرح أفكارهن وإيصال آرائهن إلى المشاركات الأخريات.

جمعية للنساء

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أعربت النساء المشاركات عن حاجتهن إلى جمعية تضمهن في هيئة واحدة وتمثلهن في الاجتماعات التي تعقد في البلدة ومع مجلس البلدية. كما أردن أن تقوم الجمعية بتدريب نساء القرية على القضايا الصحية والمائية، وطالبن أيضاً

بتوفير الخدمات الصحية والمجتمعية.

قُدمت هذه المطالب إلى الجهات المعنية ومن ضمنها البلدية. وبعد المناقشة المستفيضة اتفق على إنشاء جمعية نسائية تقوم البلدية بدعمها من خلال توفير مقر لها وتدريب المشتركات فيها من قبل متخصصين في قطاع المياه.

التدريب على التخطيط وتحديد المشاكل

من أجل إنجاح عمل الجمعية عقد إمباورز جلسات تدريبية للنساء في مجال مهارات التخطيط باستخدام شجرة المشكلات بهدف وضع السيناريوهات المستقبلية وتحديد المشكلات وحلولها. وعن ذلك قالت إحدى السيدات: "في البداية ترددت في المشاركة لأن هذه الجمعية كانت الأولى في نوعها في مجتمعنا ولم تألف النساء المشاركة في مثل هذه الأشياء من قبل. إلا أنني غيرت رأيي وشاركت لأنني كنت أريد أن أرى دوراً للمرأة في قباطية. الآن تشارك النساء بفعالية في صنع القرارات وتنفيذها على أرض الواقع".

لا ماء في الأراضي المرتفعة

ذكرت نساء من الجمعية النسائية أن أسرهن لا تحصل على المياه، علماً بأن قباطية معروفة بوفرة مياهها. وطلبن من أعضاء الجمعية زيارة المنطقة للاطلاع على المشكلة. تمت الزيارة والتي شارك فيها أعضاء من الهيئات الإدارية لمؤسسات أخرى في البلدة، حيث تبين أن الأسر التي لا تصلها المياه هي تلك القاطنة في مناطق مرتفعة غير مربوطة بشبكة المياه ولا تستطيع صهاريج نقل المياه الوصول إليها لوعورة الطريق.

النساء يزرن مبنى البلدية

بعد تلك الزيارة الميدانية ذهبت سيدات من الجمعية إلى دار البلدية مطالبات بإيجاد حل لتلك المشكلة. وتلك كانت خطوة غير مسبوقة، فمبنى البلدية مثّل على الدوام منطقة مجهولة للنساء. وبالفعل فقد وصف موظفو البلدية زيارة النساء بأنها "مشهد غير طبيعي". ومع ذلك وبعد استلام الشكوى قررت البلدية إشراك الجمعية في التخطيط لمشروع يهدف لإعادة تأهيل شبكة مياه البلدة وتصميمها بما يكفل وصول المياه إلى المناطق المرتفعة.

نجاح في التعامل مع المشكلة

أتاحت مشاركة الجمعية في ذلك المشروع للبلدية الحصول على تمويل لتركيب جهاز يضخ الماء من حوض مائي إلى الأراضي المرتفعة، بالإضافة إلى توسيع شبكة المياه لتشمل تلك المناطق.

بعد عدة أشهر من تنفيذ المشروع قابل فريق إمباورز رئيس دائرة المياه في قباطية، والذي أبدى إعجابه بالدور الذي قامت به الجمعية النسائية لحل مشكلة المياه. وقال إنه لم يكن مقتنعاً بهذا الدور في بداية الأمر، لكن رأيه تغير بعد المشاركة الفعالة لنساء قباطية في إدارة مشاريع المياه.

تضم جمعية قباطية النسائية اليوم نحو سبعين عضواً، وتنشط في مجال التدريب على إدارة المياه والصحة العامة وخدمات المجتمع. وتهتم خاصة بتنظيم النساء للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن.

المصدر:

بتصرف من:

بثينة مزيد، رانية الزعبي، مي أبو السعود، فراس عبدالهادي، منى برغوث، جين دي لا هارب، تون شخاوتن. (٢٠٠٧). **عمل الأشياء بطريقة مختلفة: حكايات عن الحوكمة المائية في مصر والأردن وفلسطين.** الأردن: الشبكة الاسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه. متوفر من خلال: http://www.ar.empowers.info/

حالة دراسية ٢

تخطيط النساء للزراعة المستدامة

منذ عام ٢٠٠٣ بدأت سكرتارية مجموعة دول المحيط الهادئ بتنفيذ برنامج للتنمية الزراعية المستدامة في جميع أنحاء إقليم المحيط الهادئ. وقد عمل برنامج تنمية الزراعة المستدامة في إقليم المحيط الهادئ (DSAP) في ١٧ دولة من دول هذا الإقليم.

ففي الجزر المرجانية ركّز البرنامج على تحديد المشاكل واختبار التقنيات بمشاركة من المزارعين لتحسين أنظمتهم الزراعية التقليدية. تقليدياً كان المزارعون يستخدمون النظم الزراعية متعددة الطوابق في زراعة الأشجار. وقد عمل برنامج التنمية الزراعية المستدامة على دمج المواشي في هذه الأنظمة.

وفي الأراضي المنخفضة انتقل التركيز من البحث إلى تحديد وتعزيز التقنيات الواعدة مثل استخدام أنواع المحاصيل المحسنة ومكافحة الآفات والأمراض والمحافظة على الأراضي واستخدام تقنيات الزراعة الحرجية.

وينشر البرنامج أيضاً وسائل التوعية للترويج الأعم لجهود المشروع داخل الدول الأعضاء باستخدام الإذاعة وتوزيع الملصقات والكتيبات والنشرات والفيديو على المستوى الوطني.

وقد صُمّم المشروع بحيث يشجع على التخطيط والتنفيذ والتنسيق على المستوى الوطني. تم ذلك من خلال تشكيل لجان توجيهية وطنية تضم مجموعة واسعة من المعنيين الرسميين والمجتمعيين على حد سواء.

المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم المزارعون والمزارعات في دول المحيط الهادئ الجزرية والعديد من المجتمعات المحلية التي يقطنها آلاف الأشخاص.

وقد أدى تركيز المبادرة على تحسين إدارة البيئة والموارد الطبيعية بغية تطوير الزراعة وسبل المعيشة المستدامة إلى الحصول على منافع جانبية كالحد من المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والإنصاف والمساواة في النوع الاجتماعي.

وبالنظر إلى أن الدول النامية المشكَّلة من جزر صغيرة تكون أكثر عرضة للتأثر بمخاطر التغير المناخي فقد اشتمل البرنامج على تدابير للتكيف مع هذا التغير كتحسين نوعية التربة وزيادة استخدام المحاصيل المقاومة للجفاف أو المياه المالحة وتحسين أنظمة الري وتحسين إدارة مكافحة الآفات والأمراض وتقييم الأنسجة النباتية وبناء المصاطب وزراعة سفوح التلال لمنع الانجرافات الأرضية وجريان المياه على سطح الأرض ودعم انتشار الحدائق المنزلية لتحسين فرص الحصول على غذاء.

لقد كان استخدام نهج التقييم الريفي التشاركي للاحتياجات بهدف تحسين الانتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي مفتاحَ النجاح في إدماج النوع الاجتماعي والتصدي للتحديات التي تفرضها مخاطر الجفاف والفيضان وارتفاع منسوب مياه البحر وغيرها من المخاطر التي يتوقع أن تزيد بفعل التغير المناخي.

وقد استخدم برنامج التنمية الزراعية المستدامة نموذج النهج الريفي التشاركي لتحديد احتياجات النساء والرجال والشباب في جميع قطاعات المجتمع. من أمثلة ذلك قيام الرجال والنساء في مختلف الجزر بزراعة وجني

محاصيل متعددة. وقد راعت هذه العملية التشاورية الاحتياجات المحلية من أجل تحديد الوسائل الصحيحة والتقنيات المناسبة.

عمل المشروع على المستويين الوطني والمحلي وأشرك جميع المعنيين في عملية تشاورية تشاركية، مع إدراج النوع الاجتماعي في هذا النهج.

واستغرق تصميم الآليات الوطنية لضمان مشاركة جميع المعنيين في المشروع وقتاً ليس بالقصير اقتضى استثماراً كبيراً في المشاورات الإقليمية والوطنية والمحلية. تبع ذلك عملية مضنية لإقامة صلات مستدامة مع المجتمعات الريفية لنيل ثقتهم وتفهمهم. وقد أخذت فوائد هذا النهج تتحقق الآن على المستويين الوطني والمجتمعي بحيث تم تحديد التقنيات الزراعية الناجحة واعتمادها للقضاء على المشاكل وتحسين الإنتاج.

في عام ٢٠٠٧ حصل برنامج التنمية الزراعية المستدامة على جائزة سكرتارية مجموعة دول المحيط الهادئ للمساواة في النوع الاجتماعي للجهود الكبيرة التي بذلها لإدماج النساء والشباب في نشاطاته عبر مختلف الوسائل كالتوظيف ونشاطات بناء القدرات باستخدام مؤشرات النوع الاجتماعي كوسيلة لقياس مستوى مشاركة المرأة.

ويتضمن المشروع أيضاً تدابير أخرى لضمان إدماج النوع الاجتماعي عند تنفيذ جميع المبادرات مثل:

١ – تعيين منسقين معنيين بالنوع الاجتماعي ومجلس استشاري.

٢ – تصميم وتنفيذ تدريب للموظفين والأعضاء حول مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي بهدف إدماج نهج تحليل النوع الاجتماعي.

٣ – بناء قدرات الرجال والنساء في المجتمعات المحلية.

٤ – تعزيز التدريب التقني ومشاركة النساء.

لقد تم تنفيذ برنامج التنمية الزراعية المستدامة في: فيجي وجزر كوك وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبولينيزيا الفرنسية وكيريباتي وجزر مارشال وناورو ونيوي وبالاو وبابوا نيو غينيا وساموا وجزر سليمان وتونغا وتوفالو وفانواتو ووااليس وفوتونا.

المصادر:

ISDR. (2008). Gender perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction into Climate Change Adaptation. Good Practices and Lessons Learned. Switzerland: ISDR.

Press release. (2007). “CRGA 37 – SPC Gender Award 2007 presented to LRD for its gender inclusive approach”. Retrieved on September 23, 2008 from: http://www.spc.int/corp/index.php?option=com_content&task=view&d=146&Itemid=27

حالة دراسية ٣

خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول المساواة في النوع الاجتماعي

لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تفويض خاص في مجال البيئة والتنمية. وقد لعب هذا البرنامج دوراً رائداً في الربط ما بين النساء والبيئة منذ عام ١٩٨٥ عندما عقدت جلسة خاصة حول النساء والبيئة في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالنساء في نيروبي. وكانت دورات مجلس إدارة البرنامج السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة قد سلطت الضوء على دور النساء في البيئة والتنمية.

وبعد تعيين منسق لشؤون النوع الاجتماعي عام ١٩٩٩ قدم البرنامج تقريراً لمجلس الإدارة في دورته العشرين حول دور النساء في البيئة والتنمية (UNEP/GC.٢٠/١٠). وتضمن برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التزاماً بجعل النوع الاجتماعي أولوية شاملة في جميع البرامج. أما في مجال الإدارة البيئية العالمية فتطلب "خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات لعام ٢٠٠٤" من البرنامج "إدماج استراتيجيات محددة مراعية للنوع الاجتماعي وتعليم النساء وتدريبهن عند صياغة السياسات ذات الصلة وتعزيز مشاركتهن في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة."

في عام ٢٠٠٤ ولاحقاً لإعلان التحالف النسائي العالمي للبيئة: "النساء يجسدن صوت البيئة" ركّز قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ / ١١ بشأن المساواة في النوع الاجتماعي في مجال البيئة على الحاجة إلى تحسين القدرة الداخلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال. وبالرغم من هذه الجهود الكثيرة المتفرقة الرامية إلى تحقيق الإنصاف والمساواة في النوع الاجتماعي استمرت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي لسنوات عديدة بمطالبة البرنامج بوضع استراتيجية متعلقة بالنوع الاجتماعي.

إن خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالنوع الاجتماعي لعام ٢٠٠٦ والتي تخطط لدمجه في جميع أقسام البرنامج وفروعه ووحداته وأنشطته خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ هي نتيجة لسلسة من المدخلات: تحليل أداء البرنامج في مجال النوع الاجتماعي والبيئة بما في ذلك مقابلات مع كبار موظفي البرنامج وتحليل لأكثر من أربعين وثيقة داخلية.

وقد وضعت الخطة بدعم من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية. وهي تشكل استجابة الأمم المتحدة المستمرة للالتزامات العالمية في العقود الأخيرة وامتثالها لتوصيات المحافل الدولية والقرارات الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد تم استعراض خطة عمل النوع الاجتماعي في ورشة عمل خاصة بالإدارة العليا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦، كما قدمت فيما بعد لموظفي البرنامج في اجتماع في ٣ تموز ٢٠٠٦. وفي الورشة، عبّر المدير التنفيذي للبرنامج أتشيم شتاينر عن التزامه الكامل بتنفيذ خطة العمل مشيراً إلى أن إدماج النوع الاجتماعي في البرنامج قد أوجبته مهام عديدة وأن التعهد بالقيام في هذا العمل لم يكن اختيارياً.

ويعتبر مضمون هذه الوثيقة أيضاً انعكاساً للوعي المتزايد بأن المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة هما شرطان أساسيان للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. وتنص خطة عمل البرنامج بشأن النوع الاجتماعي على أن "إدماج النوع الاجتماعي قد شكّل

الأسلوب الأساسي لإدماج نهج خاص بالنوع الاجتماعي في أي جهود تنموية أو بيئية. ويهدف إدماج النوع الاجتماعي لوضع الأدوار المتنوعة واحتياجات النساء والرجال على الأجندات التنموية. ولا يهدف إدماج النوع الاجتماعي إلى إلحاق مشاركة النساء والنوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والبرامج القائمة بل إلى تحويل الهياكل الاجتماعية والمؤسسية غير المتكافئة لتغدو أكثر استجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي، إذ أن تحقيق المساواة والإنصاف ينطوي على تحويل علاقات القوة القائمة حالياً لتحقيق المنفعة للأشخاص الأقل تمكيناً."

وتحدد خطة العمل هذه الدورَ الذي سيلعبه البرنامج في تحفيز الجهود وتسهيلها داخل المؤسسة ذاتها ومع الشركاء، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بهدف التغلب على المعوقات والاستفادة من الفرص لتعزيز الإنصاف والمساواة في النوع الاجتماعي ضمن القطاع البيئي. وقد تم تعريف الخطة على أنها وثيقة متغيرة ستستمر في التطور وفقاً للأوضاع المؤسسية والسياسية والعالمية والإقليمية.

وللخطة ثلاثة أهداف استراتيجية:

١ – ضمان الاحترام التام للمساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي وحقوق النساء، وتحسين أوضاع النساء، وضمان مشاركتهن الفاعلة في جميع سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأعماله.

٢ – التشجيع على التكافؤ في الفرص والمعاملة بين النساء والرجال في القطاع البيئي على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي.

٣ – زيادة جودة وكفاءة عمل البرنامج في المحافظة على البيئة وتشجيع التنمية المستدامة.

وقد بدأ تنفيذ هذه الخطة بالفعل وتحقق العديد من الإجراءات التنظيمية الموصى بها: أولاً، بتعيين مستشار رفيع المستوى خاص بشؤون النوع الاجتماعي؛ ثانياً، بتشكيل مجموعة مؤلفة من ١٥ منسقاً لمسائل النوع الاجتماعي في مكاتب وأقسام البرنامج؛ ثالثاً، بجعل كل مكتب إقليمي يضع وينفذ خطة عمله حول النوع الاجتماعي بشكل منفصل.

ولن تعود هذه الجهود الجديدة بالنفع على آلاف الرجال والنساء حول العالم فحسب ولكنها ستعزز تنفيذ مهمة البرنامج نظراً إلى أن الخطة تضع استراتيجيات ذات أهداف قابلة للتحقيق وتقترح أدوات تعالج الجوانب الفنية من قضايا النوع الاجتماعي ضمن البرنامج.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن النوع الاجتماعي على الموقع الالكتروني التالي:
www.unep.org/civil_society/PDF_doc/Unep-Gender-Action-Plan-5Feb07.pdf

حالة دراسية ٤

خطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي الخاصة بالنوع الاجتماعي

تعتبر اتفاقية التنوع البيولوجي إحدى أكثر المعاهدات البيئية الدولية عضويةً، بوجود ١٩٠ طرفاً فيها. وبعد أن فُتح باب التوقيع عليها في قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ غدت هذه الاتفاقية الإطار العالمي للمحافظة على التنوع والاستخدام المستدام له والتشارك المنصف في فوائده.

وقد شدد السكرتير التنفيذي للاتفاقية على حقيقة أن المساواة في النوع الاجتماعي شرط أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وغالباً ما ترتبط سبل معيشة سكان الريف والسكان الأصليين وأولئك الذين ينتمون للمجتمعات الفقيرة ارتباطاً وثيقاً باستخدام التنوع البيولوجي والمحافظة عليه. وفي هذه المجتمعات تلعب النساء دوراً محورياً في العناية بأسرهن ومجتمعاتهن من خلال إشراك محيطهن بما لديهن من رصيد فكري واجتماعي ومن خلال حماية مصادر التنوع البيولوجي وإدارتها. وفي العديد من المجتمعات تُعتبر النساء والرجال عواملَ تغيير، إلا أن مساهماتهن لا تحظى بتقدير متساو. لذلك فإن تحقيق المساواة بين الرجال النساء ذو أثر تراكمي على تحسين إدارة التنوع البيولوجي وحمايته والتخفيف من وطأة الفقر في المجتمعات.

بدأ التزام اتفاقية التنوع البيولوجي بإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في عملها في آذار عام ٢٠٠٧ عندما عين السكرتير التنفيذي منسقاً للنوع الاجتماعي انسجاماً مع القرارات الداخلية. وفي الفترة الواقعة ما بين ١٦ و ١٨ كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ نفّذ سكرتير الاتفاقية ومستشار النوع الاجتماعي في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ورشة عمل في جنيف لوضع خطة عمل للنوع الاجتماعي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

وقد وُضعت مسودة خطة العمل على أساس: تحليل الأداء الحالي للاتفاقية في مجال النوع الاجتماعي والتنوع البيولوجي، ودراسة استطلاعية أجريت بين موظفي الاتفاقية، وورشة عمل مع موظفين من أقسام سكرتارية الاتفاقية وبمشاركة شخصيات مرجعية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية وبرنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتقوم الخطة أيضاً على أساس استعراض تنفيذ خطط العمل لمؤسسات مماثلة وشركاء عالميين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة.

وتحدد خطة العمل هذه الدور الذي ستلعبه سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجي في تحفيز وتسهيل الجهود الداخلية ومع الشركاء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتغلب على المعوقات والاستفادة من الفرص لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي. وهي انعكاس أيضاً للوعي المتزايد بأن هذه المساواة وتمكين المرأة شرطان أساسيان للحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد عُرضت الخطة على المندوبين المشاركين في الاجتماع السادس لـ "فريق عمل الوصول إلى المنافع والتشارك فيها"، ومن ثم أضفِي الطابع الرسمي على خطة النوع الاجتماعي بتبنيها كقرار للمؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المنعقد في مدينة بون

بين ١٩ و ٣٠ أيار ٢٠٠٨. وينص قرار اتفاقية التنوع البيولوجي على ما يلي: "يرحب مؤتمر الأطراف بقيام السكرتير التنفيذي بتطوير خطة عمل النوع الاجتماعي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي ويدعو الأطراف إلى دعم السكرتارية في تنفيذ الخطة."

تسعى هذه الخطة إلى تنفيذ أربعة أهداف استراتيجية:

- إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في تنفيذ الاتفاقية وعمل سكرتارية الاتفاقية ذي الصلة.
- ترويج المساواة في النوع الاجتماعي عند السعي لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية وهدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠.
- توضيح فوائد إدماج النوع الاجتماعي في المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام والتشارك في فوائد استخدام المصادر الجينية.
- زيادة فعالية عمل سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجي.
- تمتد فترة تنفيذ الإجراءات المقترحة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. وقد دخلت اتفاقية التنوع البيولوجي طور التنفيذ من خلال: أولاً، جمع وتعميم المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتنوع البيولوجي؛ ثانياً، تحديد وتطوير أساليب وأدوات تنفيذ النوع الاجتماعي والتنوع البيولوجي؛ ثالثاً، بناء قدرات النساء وبخاصة نساء الشعوب الأصلية ليصبحن قادرات على المشاركة في صنع قرارات اتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذ عملياتها؛ رابعاً، وضع الأساس الذي يمكّن أطراف الاتفاقية من إدماج النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط للتنوع البيولوجي الخاصة في بلدانهم.

وستكون إحدى النتائج الرئيسية إنشاء موقع إلكتروني معني باعتبارات النوع الاجتماعي والتنوع البيولوجي وتصميم وتعميم مبادئ توجيهية لإدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لخطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي الخاصة بالنوع الاجتماعي على الموقع الإلكتروني: http://www.cbd.int/doc/meetings/cop/cop-09/information/cop-09-inf-54-en.pdf

أشعر كأني...

الهدف: تقديم المشاركين في ورشة العمل لأنفسهم

المواد: لا يوجد

الإجراء:

١ – اطلب من المشاركين التفكير في أكثر حيوان يتعاطفون معه.

٢ – ثم اطلب من كل مشارك أن يقوم بوصف ذلك الحيوان وذكر سبب تعاطفه معه. ويجب على المشاركين أيضاً ذكر أسمائهم ووصف أي صفات شخصية قد يرغبوا في إعلام المجموعة عنها.

٣ – يساعد هذا التمرين المشاركين في التعرف على بعضهم البعض ومعرفة المزيد عن صفات وخصال أعضاء المجموعة.

يبدأ اسمي بحرف...

الهدف: تقديم المشاركين في ورشة العمل لأنفسهم

المواد: لا يوجد

الإجراء:

١ – اطلب من المشاركين التفكير في إحدى السمات التي يتصفون بها والتي تبدأ بالحرف الأول من حروف أسمائهم (مثلاً: اسمي طارق وأنا طويل).

٢ – اطلب من كل مشارك أن يقدم ذلك أمام المجموعة.

٣ – يساعد هذا التمرين المشاركين في التعرف على بعضهم البعض ومعرفة المزيد عن صفات وخصال أعضاء المجموعة.

مطلوب

الهدف: مساعدة المشاركين على التعرف إلى بعضهم البعض وتقديم موضوع النوع الاجتماعي

المواد: ملصق لكل مشارك مكتوب عليه كلمة "مطلوب"

الإجراء:

١ – اطلب من المشاركين تعبئة الملصق الذي يحمل كلمة "مطلوب" وفق النموذج في الصفحة التالية.

٢ – على المشاركين رسْمَ أنفسهم في المربع الموجود أعلى الصفحة، دون كتابة أسمائهم عليها.

٣ – اجمع الملصقات ثم وزعها مجدداً بحيث يأخذ كل مشارك ملصق مشارك آخر.

٤ – يتعين على المشاركين قراءة الملصقات التي لديهم ومحاولة تحديد هوية كاتبها.

٥ – يقوم المشارك الذي تم تحديد شخصيته بكتابة اسمه على الملصق وتقديم المكافأة.

٦ – بعدئذ توضع الملصقات على الحائط كي يراها الجميع.

ملاحظة: هناك عدة أساليب مفيدة لإشاعة الألفة و / أو تشجيع المشاركين على التعرف إلى بعضهم البعض. من هذه الأساليب وضع كل شخصين معاً والطلب أن يقدم كل منهما الآخر. وحيثما يتوقع أن يستأثر مشاركون معينون بالحديث أو عند استغراقهم وقتاً طويلاً في تقديم أنفسهم يمكن للميسر اللجوء إلى "أسلوب عود الثقاب" حيث يطلب من المقدمين الحديث أثناء اشتعال عود ثقاب. فمن شأن ذلك منح جميع المقدمين وقتاً متساوياً، وقد يكون ذلك مفيداً خاصة عند وجود مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

مطلوب

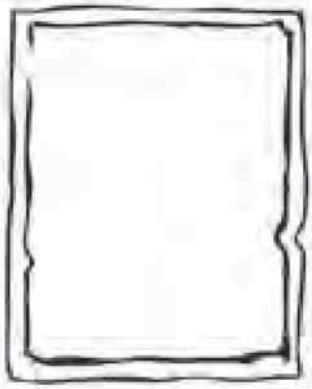

اكتب شيئاً تحب القيام به يعتبر مميِّزاً لجنسك (ذكر/أنثى).

اكتب شيئاً لا تحب القيام به يعتبر مميِّزاً لجنسك (ذكر/أنثى).

اكتب شيئاً تحب القيام به لا يعتبر مميِّزاً لجنسك (ذكر/أنثى).

اكتب شيئاً لا تحب القيام به لا يعتبر مميِّزاً لجنسك (ذكر/أنثى).

المكافأة

(اذكر مكافأة الشخص الذي يعثر عليك.)

تقديم المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي

الهدف: تقديم المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي

المواد: المفاهيم والتعاريف وصندوق وشريط إخفاء

الإجراء:

١ – قبل بداية التمرين اكتب المفاهيم والتعاريف على أوراق منفصلة (انظر الإطار أدناه).

٢ – ضع جميع الأوراق في صندوق.

٣ – وضِّح أن الهدف من التمرين لفت الانتباه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

٤ – اطلب من المشاركين اختيار ورقة من الصندوق، وبعد ذلك عليهم التجول في الغرفة والبحث عن المفهوم أو التعريف الذي يتوافق مع ما هو مكتوب على أوراقهم.

٥ – كميسر قدّم المساعدة عند وجود أي استفسارات.

٦ – عندما ينتهي جميع المشـاركين من الاختيار اطلب منهم إلصـاق الأوراق المتطابقة في مكان يتيح للجميع رؤيتها.

٧ – تناولْ كل مفهوم وتعريفه وقم بتصحيح أية أخطاء والإجابة عن أية أسئلة.

٨ – أخيراً اسـأل المشـاركين عما إذا كان هناك أية مفاهيم أخرى يريدون توضيحاً لها وعن الأشياء التي تعلموها من هذا الأسلوب.

المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي: يشير إلى أدوار ومسؤوليات وحقوق وهويات الرجل والمرأة التي تم تحديدها أو نسبها إليهما داخل مجتمع أو سياق معين وكيف تؤثر أدوار الرجل والمرأة ومسؤولياتهما وحقوقهما على بعضهما البعض. وهذه الأدوار والمسؤوليات... قابلة للتغيير مع الزمن وبين الأماكن وداخلها.

تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي: يتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات بين الرجل والمرأة في البيت والعمل والمجتمع وفقاً لأنماط العمل التي تعتبر مقبولة في مكان وزمان معينين.

المساواة في النوع الاجتماعي: تشير إلى المساواة في الحقوق والتعبير والمسؤوليات والفرص بين الرجال والنساء في المجتمع والعمل والبيت.

الإنصاف في النوع الاجتماعي: يشير إلى العدالة بين الرجال والنساء في الوصول إلى موارد المجتمع بما في ذلك السلع والمكافآت والفرص ذات القيمة الاجتماعية.

الفجوات في النوع الاجتماعي: تشير إلى الاختلافات المجتمعية غير المرغوب فيها بين الرجل والمرأة.

إدماج النوع الاجتماعي: يشير إلى النظر في شواغل المساواة في النوع الاجتماعي في السياسة والبرامج والأنشطة الإدارية والمالية وفي الاجراءات التنظيمية، بما يسهم في التحول التنظيمي.

الأدوار حسب النوع الاجتماعي: تشير إلى الكيفية التي ينبغي على الرجل والمرأة أن يتصرفا ويفكرا ويشعرا بها وفقاً للمبادئ والتقاليد في مكان وزمان معينين.

تقييم العمل حسب النوع الاجتماعي: يشير إلى القيم الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المختلفة للرجل والمرأة.

الوصول إلى الموارد حسب النوع الاجتماعي: يشير الوصول إلى الموارد والمرافق والخدمات والأموال والمنافع ومواقع صنع القرار إلى الاختلافات بين حقوق وفرص الرجل والمرأة في استخدام هذه الموارد والمشاركة في صنع القرار وفقاً للمعايير والقيم الموجودة في مكان وزمان معينين.

السيطرة على الموارد وعمليات صنع القرار حسب النوع الاجتماعي: تشير إلى الاختلافات بين حقوق وسلطة المرأة والرجل في تحديد طريقة استخدام الموارد وتحقيق الفوائد والمشاركة في عمليات صنع القرار وفقاً لمعايير وقيم المجتمع في مكان وزمان معينين.

مفهوم النوع الاجتماعي يعني أنه قد تم:

- التفريق بين احتياجات وأولويات الرجل والمرأة.
- أخذ آراء وأفكار كل من الرجل والمرأة على محمل الجد.
- أخذ التأثيرات المترتبة على القرارات بشأن وضع المرأة مقارنة بوضع الرجل بعين الاعتبار: أي من سيكسب ومن سيخسر.
- العمل لعلاج أوجه عدم المساواة وعدم التوازن بين الرجل والمرأة.

الجنس: يشير الجنس إلى الطبيعة البيولوجية لكون المرء ذكراً أو أنثى. والخصائص البيولوجية للرجل والمرأة أمر معروف وواضح عالمياً.

أدوار الجنسين: هي الأدوار التي تقتصر على أحد الجنسين دون الآخر نتيجة لعوامل بيولوجية مثل الإنجاب.

تمكين النساء: يشير إلى العملية التي تفكر فيها النساء في واقعهن ويتساءلن عن أسباب وضعهن في المجتمع. ويشتمل ذلك على وضع خيارات بديلة واستثمار الفرص لمعالجة أوجه التفاوت القائمة. كما أن التمكين يتيح للنساء عيشَ حياتهن بكامل قدراتهن وخياراتهن المتعلقة بحقوقهن الإنسانية. وقد تم الاتفاق في إعلان بكين على "أن تمكين النساء ومشاركتهن الكاملة على أساس من المساواة في جميع مجالات المجتمع بما فيها المشاركة في عملية صنع القرار والوصول إلى السلطة هي أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام."[١]

المصدر: UNDP. (2007). *Gender Mainstreaming: a Key Driver of Development in Environment and Energy*. USA:UNDP.

١ إعلان بكين ، فقرة ١٣

طبق الأرز[٢]

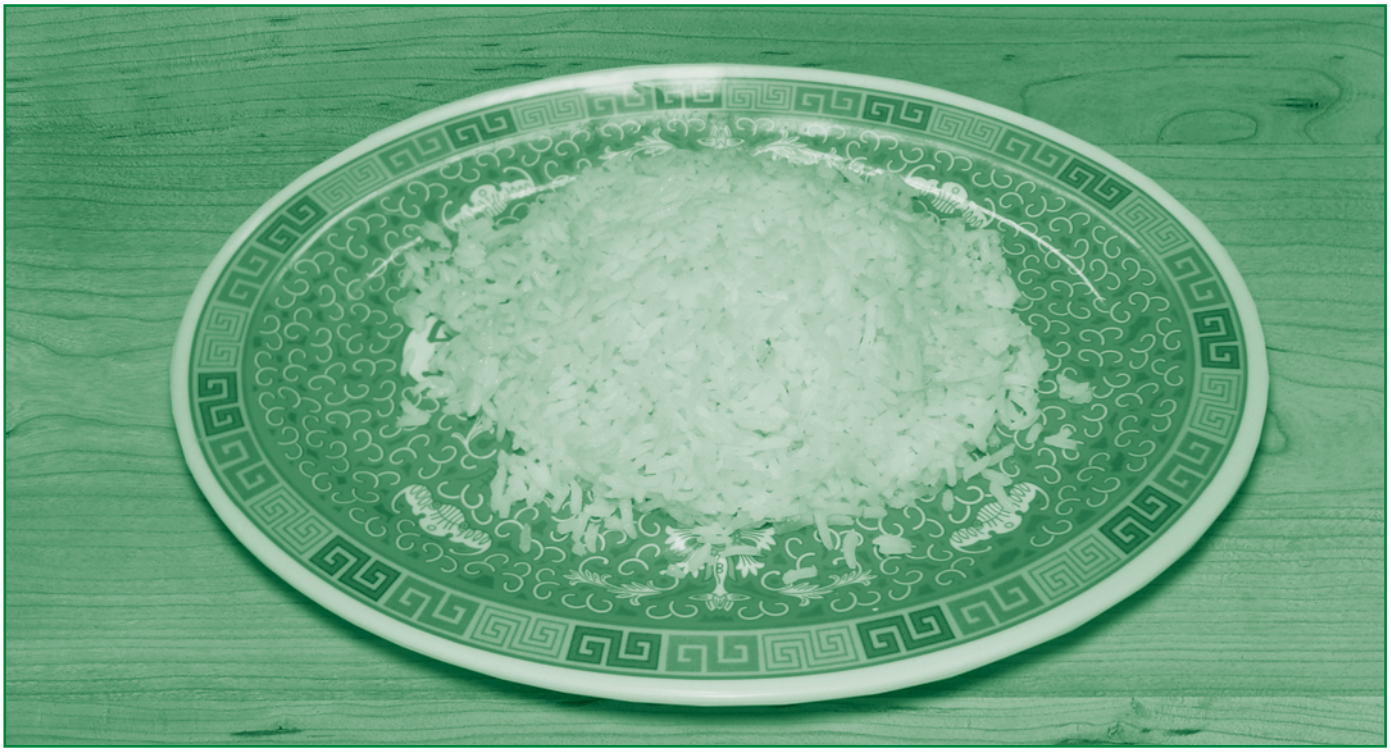

الهدف: توضيح مفهوم الإنصاف

المواد: طبق أرز (أو صورة أو رسم لطبق أرز)

الإجراء:

١ – خذ شخصين (رجل وامرأة إن أمكن) وأعط المثال التالي:

"يبذل هذا الرجل جهداً كبيراً جداً في عمله. فهو لديه الكثير من الأعمال. وعليه الاستيقاظ في وقت مبكر صباحاً والذهاب إلى العمل لينجز أكبر قدر ممكن من العمل. لا يمكن لأحد أن يساعده. كما أنه لا يأخذ قسطاً كافياً من النوم ولا يملك وقتاً لممارسة الرياضة ولا يتغذى

٢ طورت هذه التقنية بريجيت ليدوس من المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال (ICIMOD).

جيداً. وفي صباح اليوم بدا في عجلة من أمره فلم يكن لديه وقت كاف لتناول طعام الافطار. على أي حال كان الأرز الطعام الوحيد المتوفر، وهو يفضل تناول النودلز. باختصار هذا الرجل متعب جداً."

"هذه المرأة الجميلة لائقة بدنياً. فهي تمارس الرياضة كل صباح وتأكل جيداً وتنام جيداً. وهي تعمل لكن ليس كثيراً، فهناك من يساعدها. وقد تناولت وجبة إفطار جيدة هذا الصباح هي الأرز، وجبتها المفضلة."

"الآن سأبتعد مسافة ٥٠٠ متر عن الرجل والمرأة وسأضع طبقاً كبيراً من الأرز للاثنين على مسافة واحدة منهما، دون تمييز."

ملاحظة: سيكون من المفيد استخدام مثال لامرأة في موقع قوة ورجل في موقع ضعف، لحث المشاركين على تحليل الموقف دون تدخل تصوراتهم المسبقة. أما إن وضعت الرجل في موقع قوة فمن الممكن أن يحاولوا تبرير موقفه بدلاً من تحليله بطريقة موضوعية.

٢ – اطرح على المشاركين السؤال الرئيسي التالي:

- ماذا سيحدث برأيك؟

الإجابات الممكنة:

- "ستصل المرأة أولاً، إذ يمكنها الجري بسرعة بينما الرجل متعب وغير لائق بدنياً."
- "ستصل المرأة أولاً وربما تأكل معظم الأرز إن لم يكن كله. فالمرأة تحب الأرز كثيراً بينما يفضل الرجل النودلز. وإن لم تكن تعلم وضعه الصعب فقد لا تبقي له شيئاً."

الأسئلة الرئيسية:

- "هل الموقف عادل؟"
- "لِمَ هو ليس عادلاً؟"

(ذكِّر المشاركين بأنه لا يوجد أي تمييز فالطبق كان متاحاً لكلا الشخصين)

سؤال رئيسي:

- "إذن ما الذي يمكن القيام به لجعل الموقف عادلاً؟"

الإجابات الممكنة:

- "السماح للرجل بالوصول إلى الطبق أولاً أو وضع الطبق على مسافة أقرب للرجل."
- "تقسيم محتوى الطبق إلى قسمين متساويين وإعطاء كل قسم لأحدهما."
- "جعل المرأة على علم بأن هذا الرجل لم يتناول طعام الإفطار هذا الصباح، وبالتالي لا بد أن تشرِكه في الطبق أو حتى تترك له كمية كبيرة."
- "محاولة إيجاد وسيلة للتخفيف من حجم العمل الذي يقوم به الرجل."
- "إعطاء الرجل وقت فراغ لممارسة التمارين الرياضية ليصبح أكثر لياقة وقدرة على المنافسة."
- "اقتراح تقديم النودلز والأرز لتلبية رغبات كليهما. وإن لم يكن ذلك ممكناً فربما ينبغي أن نقترح تقديم النودلز فقط لأن الرجل يبدو بحاجة أكثر إلى الغذاء من المرأة."

ملاحظة: وَضِّح أن هذه الحلول الممكنة هي ما نسميه "الإجراءات الإيجابية"، فهي تهدف إلى جعل الوضع أكثر عدلاً وإنصافاً، وتأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن بعض الأشخاص لا يملكون نفس الفرصة في الوصول إلى الموارد، وأنه لا يمكن وجود مساواة عندما لا يحصل الأشخاص على نفس الفرص التي تتاح لآخرين.

تحليل الاختلافات/الفجوات في النوع الاجتماعي

الهدف: تقديم الاختلافات / الفجوات في النوع الاجتماعي وفهم بعض أسبابها والحلول الممكنة

المواد: **مادة قراءة ١:** تحليل الاختلافات / الفجوات في النوع الاجتماعي، أقلام تحديد، وورق قلاب

الإجراء:

١- قسم المشاركين إلى مجموعات وعين قائداً لكل مجموعة.

٢ – اطلب من قائد المجموعة قراءة البيانات.

٣ – إذا كان المشاركون على دراية بالفجوات الأخرى فيمكنهم إدراجها على القائمة.

٤ – اطلب من المجموعات تحديد أسباب حدوث الفجوات والإجراءات الممكنة التي يمكن اتخاذها لمعالجتها وأن يكتبوا إجاباتهم على لوحة الأوراق.

٥ – اطلب من كل مجموعة تقديم نتائجها، وإن أمكن تقديم معلومات إضافية عن الأسباب والوسائل الممكنة لمعالجة الثغرات.

٦ – أخيراً اسأل المشاركين عن الأشياء التي تعلموها من التمرين.

ملاحظة: إن كان الوقت محدوداً فيمكن للميسر إعداد اختبار قصير على ملف PowerPoint لتقديمه إلى المجموعة وإطلاق نقاش. ومن أمثلة الاختبارات القصيرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي اختبار أوكسفام للنوع الاجتماعي في عام ٢٠٠٧ والذي يمكن إيجاده على الموقع الالكتروني: http://www.oxfam.org.uk:80/generationwhy/do_something/campaigns/healthandeducation/quiz/index.htm

من المهم أن يدرج الميسر بيانات إقليمية ووطنية في تحليل الفروقات / الفجوات في النوع الاجتماعي من أجل تشجيع المناقشة وتحديد سياقها الواقعي. وتذكَّر أن تذكر مصدر البيانات المقدمة (البيانات الإقليمية والوطنية موجودة في التقرير العالمي حول الفجوة في النوع الاجتماعي www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Gender_Gap/index.htm

مادة القراءة ١: تحليل الاختلافات / الفجوات في النوع الاجتماعي

وفقاً لأفضل البيانات المتاحة فإن ٧٠٪ تقريباً من الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً هم من النساء.

تعمل النساء ثلثي ساعات العمل في العالم ومع ذلك يتقاضين ١٠٪ فقط من الدخل العالمي.

تملك النساء ١٪ فقط من الممتلكات في العالم.

يبلغ معدل النساء الأعضاء في البرلمانات حول العالم ١٧٪ من مجموع الأعضاء.

٨٪ فقط من الوزراء في العالم هم من النساء.

٧٥٪ من الأميين البالغ عددهم ٨٧٦ مليون نسمة في العالم هم من النساء.

تتقاضى النساء حول العالم ما معدله ٧٨٪ من الأجور التي يتقاضاها الرجال عن نفس العمل رغم أنهن في بعض المناطق يتمتعن بخلفية تعليمية أفضل مما لدى الرجال. وفي بعض أجزاء العالم تصل الفجوة في الأجور بين النساء والرجال إلى ٤٠٪ تقريباً.

من بين العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة والبالغ عددهم ٥٥٠ مليون عامل ٣٣٠ مليون أو ٦٠٪ منهم من النساء.

في عينة مأخوذة من ١٤١ دولة خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٢ وُجد أن الكوارث الطبيعية (وآثارها) تقتل نساءً أكثر من الرجال أو تقتل نساء في سن مبكرة أكثر من الرجال في سن مبكرة.

المصادر: Social Watch Gender Equity Index, 2007 and 2008; Oxfam, 2007; Neumayer and Plümper, 2007; and ILO, 2008.

فهم أوجه عدم المساواة

الهدف: تسليط الضوء على الفجوات المفرِّقة بين الناس وفقاً لطبقتهم ومكانتهم الاجتماعية وجنسهم

المواد: تحضير بطاقات تصف الأدوار المختلفة التي يلعبها الأشخاص في المجتمع (المحلي) / الحكومة مثل "زعيم القرية"، "الأرملة"، "الفلاح"، "زوجة الفلاح". ضَع هذه الأدوار في سياقاتها الطبيعية حسب الإقليم / الدولة. وينبغي لهذه الأدوار مراعاة الاختلاف بين الطبقات أيضاً.

الإجراء:

١ – اطلب من المشاركين سحب بطاقة من الصندوق ثم ترتيب البطاقات في وسط الغرفة بحيث يستطيع المشاركون الآخرون رؤيتها.

٢ – اطلب من المشاركين التقدم خطوة واحدة للأمام للرد على السؤال بالإيجاب والرجوع خطوة واحدة للخلف للرد بالنفي.

٣ – ينبغي أن تسلط الأسئلة الضوء على الفرص المختلفة التي يملكها حامل البطاقة ضمن دوره / دورها النمطي: مثلاً: رداً على السؤال "أتملكين سيطرة على ممتلكاتك؟" أو "هل أنت متعلمة؟" قد يخطو صاحب البطاقة الذي يلعب دور "زوجة الفلاح" خطوة للخلف بينما يخطو "زعيم القرية" خطوة للأمام.

٤ – صغ الأسئلة بدقة وفقاً للاحتياجات الإقليمية / الوطنية. وقد يرغب المدرب في استخدام هذا الأسلوب حيثما يعتقد المشاركون أنه لا يوجد عدم مساواة في النوع الاجتماعي.

ملاحظة: ينبغي على الميسر تذكير المشاركين مرة أخرى بأن فهم الآثار المختلفة للمساواة في النوع الاجتماعي يتيح لهم النظر إلى مسائل التغير المناخي بصبغة إنسانية.

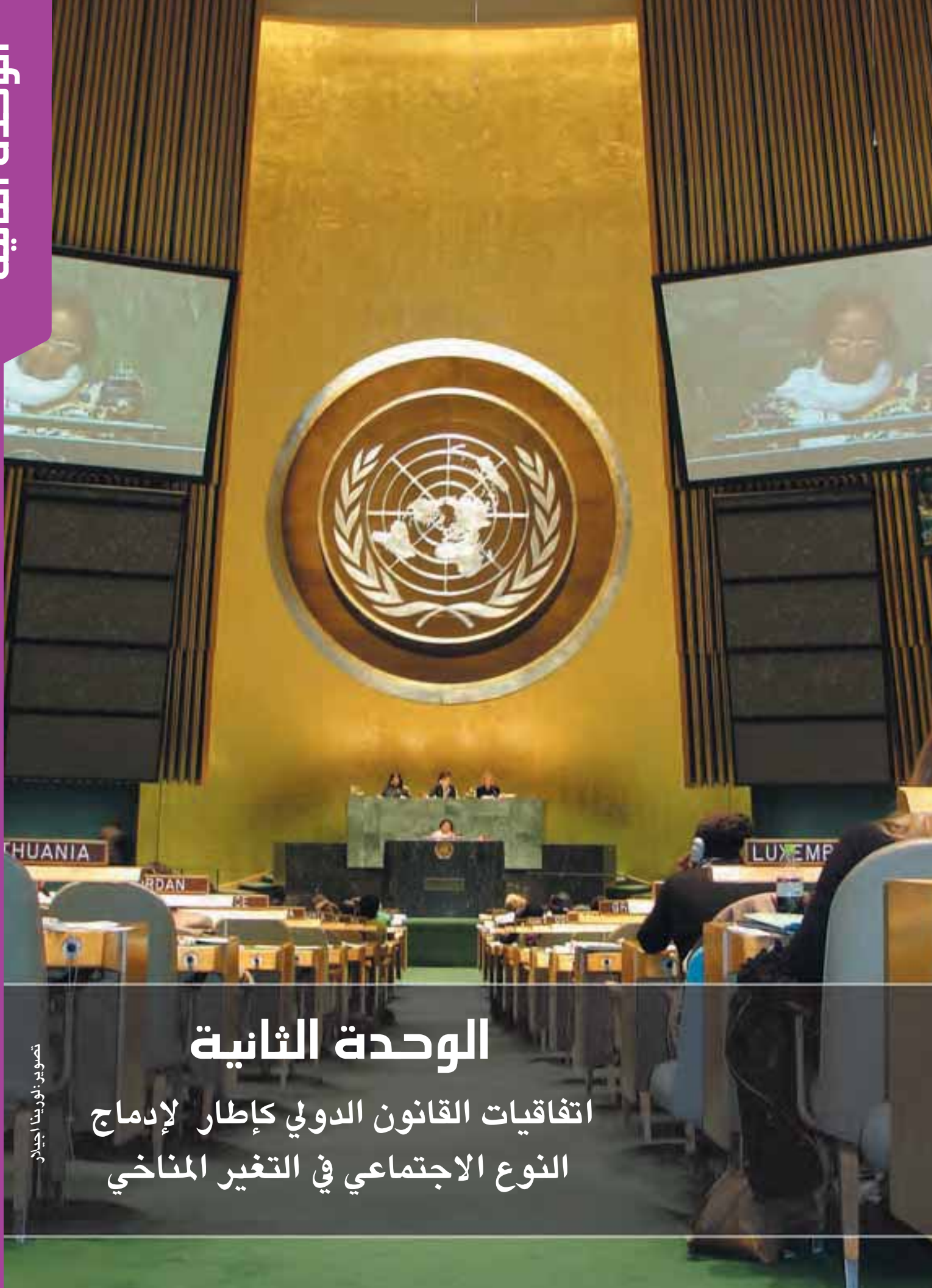

الوحدة الثانية

اتفاقيات القانون الدولي كإطار لإدماج النوع الاجتماعي في التغير المناخي

تصوير: لورينا اجيلار

الوحـدة الثانيـة:

اتفاقيات القانون الدولي كإطار لإدماج النوع الاجتماعي في التغير المناخي[١]

في العقود الثلاث الأخيرة وُضعت اتفاقيات دولية عديدة تهدف لضمان المساواة في النوع الاجتماعي وعدم التمييز ضد النساء واتخاذ التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتشتمل هذه المساعي على الإعلانات والمعاهدات والبرامج وخطط العمل والقرارات والاتفاقيات. كل ذلك يعكس تطور الأفكار والاتجاهات التي ترشد تفكير وعمل الدول والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني (Aguilar *et al.*، ٢٠٠٨).

الرسائل الرئيسية

- تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) المعاهدة الدولية الوحيدة من بين اتفاقيات ريو الثلاثة التي لا تشتمل على النوع الاجتماعي.
- لقد ضمنت الاتفاقيات الدولية أهمية حقوق النساء، ومن أهمها اتفاقية سيداو وقرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٠٥ / ٣١ ومنهاج عمل بكين.
- ليس إدماج النوع الاجتماعي في أنظمة وسياسات التغير المناخي (خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبرامج العمل الوطنية للتكيف) أمراً طوعياً بل هو واجب قانوني.

يؤثر التغير المناخي على البيئة وحقوق الانسان والتنمية المستدامة والصحة وجميع قطاعات المجتمع. ومن شأن اتخاذ إجراء إيجابي في هذه المجالات تخفيف الضغط الناجم عن تغير المناخ. ورغم أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو يفتقران إلى نصوص خاصة بالنوع الاجتماعي، إلا أن هناك العديد من الأدوات القانونية الدولية التي تتيح إدماج النوع الاجتماعي بما في ذلك إطار العمل الحالي المتعلق بالتغير المناخي. وقد أقرت سلسلة من الاتفاقيات الدولية بأهمية إدماج النوع الاجتماعي في السعي لتحقيق حقوق الإنسان والتنمية المستدامة و / أو القضاء على الفقر وتقليل الكوارث.

من ضمن هذه الاتفاقيات: أجندة القرن ٢١ (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، ١٩٩٢)؛ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)؛ منهاج عمل بكين (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٥)؛ اتفاقية سيداو لعام ١٩٩٧؛ إعلان

---

١ النقاش حول الأدوات القانونية مستمد بدرجة كبيرة من:

Tobin, B. and Aguilar, L. (2007). Mainstreaming Gender Equality and Equity in ABS Governance; and Aguilar, L.[In press]. Putting Words into Action…Analysis of the Status of Gender Mainstreaming in the Main Multilateral Environmental Agreements.

الألفية (٢٠٠٠)؛ خطة جوهانسبرغ التنفيذية (القمة العالمية للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢)؛ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ إطار عمل هيوغو (المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، ٢٠٠٥).

يوجد أيضاً تفويضات داخلية في الأمم المتحدة تدعو إلى إدماج النوع الاجتماعي. وتشمل هذه القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى القرارات الصادرة عن لجنة وضع النساء.

ومن الممكن أن تكون اتفاقيات حقوق الإنسان والقوانين والسياسات البيئية للمنظمات الاقليمية كمنظمة الدول الأميركية والمجلس الأوروبي والمنظمة الإفريقية المتحدة والقوانين الوطنية في الدول مفيدة كوسيلة لدعوة الحكومات للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإنصاف في النوع الاجتماعي (García، ١٩٩٩).

٢-١ حقوق الانسان كنقطة بداية

تلعب حقوق الانسان الدولية دوراً مهماً في تعزيز المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي. ويشمل ذلك القوانين الملزمة وغير الملزمة التي تتخذ شكل اتفاقيات وإعلانات الأمم المتحدة ومختلف البيانات السياسية الدولية وخطط العمل. وثمة معالجة أشمل لقضايا النوع الاجتماعي في كل من اتفاقية سيداو وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وميثاقا الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تم إدراج مبادئ المساواة والحماية ضد التمييز في الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان بما في ذلك:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يمنح الحماية لحقوق النساء ويحظر التمييز ويمنح المساواة أمام القانون[٢].

إطار ١: ما الاختلاف بين الإعلان والإتفاقية والميثاق؟

الإعلان: هو سلسلة من المعايير والمبادئ التي صاغتها الدول وتعهدت بالالتزام بها. ومع ذلك لا يوجد أي عنصر للإنفاذ في الإعلان، والدول التي لا تتقيد بهذه المعايير والمبادئ قد تتعرض لـ "عقوبات أخلاقية" من قبل المجتمع الدولي (مثال: إعلان الألفية).

الاتفاقية: تنطوي على سلسلة من الإتفاقات بين الدول تتضمن المعايير والمبادئ التي يتعين عليها الإلتزام بها (مثل الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان).

الميثاق: يمثل إضافة معايير ومبادئ جديدة لاتفاقية تم تبنيها سابقاً. (مثال: البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ "بروتوكول سان سلفادور".

نظراً للالتزامات التي تضعها الاتفاقيات والمواثيق على الدول، فإنها تصبح سارية فقط بعد مصادقة حكومات الدول عليها. كما أن توقيع هذه الاتفاقيات لا يكفي لجعلها ملزمة قانونياً.

المصدر: http://www.unfpa.org/derechos/preguntas-eng.htm#fag6

٢ المادة ٧.

- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يحظر التمييز[٣] ويشجع على المساواة بين حقوق النساء والرجال[٤] والمساواة أمام القانون[٥].
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يحظر التمييز[٦] ويدعو إلى المساواة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في الميثاق.

لهذه الاتفاقيات –وإن لم تكن ملزمة قانونياً بحد ذاتها– تأثير كبير وتشكل مع اتفاقية سيداو حظراً واضحاً على التمييز. ويتمثل ارتباطها بجهود مكافحة التغير المناخي في وضع تعريف أفضل لواجبات الدول بما يكفل احترام كافة القوانين والسياسات التي يتم اعتمادها في هذا المجال لحق النساء في الحصول على معاملة متساوية أمام القانون، ويعزز أي التزامات على الدول لضمان توزيع عادل ومنصف للفوائد (الأموال والتكنولوجيا والمعلومات)، ويضمن مشاركة النساء في صنع القرار ضمن مبادرات وسياسات وآليات التكيف مع التغير المناخي وتخفيف آثاره.

٢–١–١ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو)

تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) الأداة الرئيسية لحماية حقوق النساء التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة[٧] عام ١٩٧٩. وقد دخل البروتوكول الاختياري لسيداو الذي اعتمدته الجمعية في كانون الأول عام ١٩٩٩ حيز التنفيذ في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٠.[٨] وينص البروتوكول الاختياري على الإجراءات التي يجوز بمقتضاها للنساء تقديم شكوى والمطالبة بالتحقيق في انتهاك حقوقهن.

وتسعى اتفاقية سيداو والتي يشار إليها عادة بوثيقة حقوق النساء إلى الترويج لاعتماد تدابير لضمان القضاء على مختلف أشكال (ومستويات) التمييز ضد النساء. وتعرِّف التمييز على أنه "أي تفريق أو إقصاء أو تقييد يتم على أساس نوع الجنس والذي من آثاره أو أغراضه إضعاف أو إلغاء الاعتراف بالنساء أو تمتعهن أو ممارستهن لحقوقهن، بصرف النظر عن حالتهن الاجتماعية وعلى أساس من المساواة في النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمدني أو أي مجال آخر"[٩]. وحتى لو لم تكن الغاية من إجراء أو قانون أو سياسة ما التمييز بين الجنسين فقد تكون هذه تمييزية إذا ترتب عليها أثرٌ تمييزي (Facio، ١٩٩٦).

---

٣ المادة ٢–١

٤ المادة ٣.

٥ المادة ٢٦.

٦ المادة ٢–٢

٧ في أيلول عام ٢٠٠٧ كانت ١٨٥ دولة قد صادقت على اتفاقية سيداو (التصديقات والانضمامات والخلافة): http://www.ohchr.org/english/law/cedaw.htm

٨ في أيلول عام ٢٠٠٧ كانت ٩٠ دولة قد صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو.

وقد ورد في ديباجة اتفاقية سيداو أن الدول المعنية ملزمة بضمان إيجاد فرص متساوية للرجال والنساء فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وتوافق هذه الدول على إدراج مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في دساتيرها الوطنية و / أو التشريعات الأخرى المناسبة وضمان التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة[١٠].

ومن الأحكام ذات الصلة الوثيقة بتنظيم مسائل تغير المناخ إلزام الإتفاقية الدول الأطراف بـ"اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد النساء في المناطق الريفية لضمان –على أساس من المساواة بين النساء والرجال– مشاركتهن واستفادتهن من التنمية الريفية" و"مشاركتهن في وضع وتنفيذ الخطط التنموية على جميع المستويات" و"في جميع نشاطات المجتمع"[١١]. كما تنص سيداو على وجوب أن يكون للنساء حقوقاً متساوية في "الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك... الاستفادة من جميع الخدمات المجتمعية والإرشادية لزيادة كفاءتهن التقنية"[١٢].

وتلزم الإتفاقية الدول الأطراف بـ "اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد النساء في مجالات الاقتصاد والحياة الاجتماعية الأخرى لكي تضمن لهن –على أساس من المساواة بين الرجال والنساء– نفس الحقوق".[١٣] وخاصة عندما يتعلق الأمر بالآليات المالية، فإن ثمة ضرورة لضمان "وصول النساء إلى... الائتمانات والقروض ومرافق التسويق والتكنولوجيا الملائمة..."[١٤] بالإضافة إلى "حق الحصول على القروض البنكية، والرهونات، والأشكال الأخرى للاعتمادات المالية".[١٥]

وتنص اتفاقية سيداو أيضاً على:

ضرورة "اتخاذ الدول الأعضاء جميع التدابير المناسبة لتضمن للنساء –على أساس من المساواة مع الرجال ودون أي تمييز– فرصة تمثيل حكوماتهن على المستوى الدولي والمشاركة في عمل المنظمات الدولية".[١٦]

يكمن الأثر التراكمي لهذه الأحكام في وضع التزامات على الدول لضمان حصول النساء على فرص متساوية وظروف ضرورية لتمكينهن من: المشاركة في صنع القرار، والتفاوض في اتفاقيات تغير المناخ، والمشاركة العادلة في الوصول إلى الآليات المالية والتقنيات. ومن الممكن أيضاً تفسير هذه الأحكام على أنها تطلب من الدول ضمان أقصى مشاركة ممكنة للنساء في صنع السياسات والقوانين على المستوى الدولي عندما تكون هذه القوانين والسياسات ضرورية لمنع التمييز.

---

٩ المادة ١.

١٠ المادة ٢ (أ)

١١ المادة ١٤–٢

١٢ المادة ١٤–٢ (د)

١٣ المادة ١٣

١٤ المادة ١٤–٢ (ز).

١٥ المادة ١٣ (ب).

١٦ المادة ٨.

نُفذت اتفاقية سيداو على عدة مستويات بما في ذلك إدراجها ضمن القانون الدستوري. فمثلاً يتضمن دستور كل من أوغندا وجنوب إفريقيا أحكاماً مهمة مستندة إلى مبادئ الاتفاقية التي تضمن المساواة للنساء.[١٧] وقد بدأت المحاكم أيضاً بتطوير مجموعة قوانين بشأن المساواة في النوع الاجتماعي ذات صلة بأحكام سيداو. وخلال الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية سيداو لفتَ العرض الذي قدمه المستشار الخاص للأمم المتحدة حول قضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالنساء الانتباه إلى عدد من القضايا التي اعتمدت فيها المحاكم على الاتفاقية. ومن أمثلة ذلك: القرارات الصادرة عن المحكمة العليا في نيبال والتي طلبت من الحكومة تقديم تشريع إلى البرلمان يعالج القوانين التمييزية؛ تحدي المحكمة الدستورية في غواتيمالا لقانون العقوبات الذي يتضمن أحكاماً تعامل الرجل والمرأة على نحو مختلف؛ قرار المحكمة العليا في تنزانيا الذي ينقض عناصر القانون العرفي التي تحرم النساء من الحق في وراثة الأراضي وبيعها.[١٨] وتدل هذه الحالات على استعداد المحاكم للإشارة إلى الاتفاقية في مجموعة واسعة من القضايا. وبطبيعة الحال فقد نرى أيضاً أن القضايا المتعلقة بمسائل التغير المناخي قد تطرح على المحاكم عند وجود تمييز ضد النساء كما في القضايا المتعلقة بالوصول إلى الآليات المالية والتقنيات أو الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار.

ومن الضروري الإشارة إلى أنه من بين الأطراف والأطراف المراقبة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والبالغ عددها ١٩٥، ثمانية فقط لم توقع على اتفاقية سيداو .[١٩] ويدل هذا على أن الغالبية العظمى للأطراف في اتفاقية التغير المناخي قد التزمت بالفعل بمسألة المساواة في النوع الاجتماعي وقانونه الدولي بانضمامها لسيداو.

٢-١-٢ النوع الاجتماعي وإعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية

في ١٣ أيلول ٢٠٠٧ وبعد أكثر من ٢٠ عاماً من التفاوض، تم أخيراً اعتماد إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية (DECRIPS). وقد حصل على ١٤٣ صوتاً مؤيداً، وأربعة أصوات مناهضة (أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة) في حين امتنعت ١١ دولة عن التصويت (أذربيجان وبنغلادش وبهوتان وبوروندي وكولومبيا وجورجيا وكينيا ونيجيريا وروسيا وساموا وأكرانيا). وبالرغم من أن إعلان الأمم المتحدة ليس وثيقة ملزمة قانونياً إلا أنه سيكون ذا تأثير كبير على تحديد الموقف الذي يجب اتخاذه في المناقشات والأنظمة الخاصة بجميع أشكال الإتفاقيات المتعلقة بالتغير المناخي.

---

١٧ بيان من السيدة راشيل مايانجا، الأمين العام المساعد، والمستشار الخاص حول قضايا النوع الاجتماعي والنهوض بالنساء، في الذكرى الخامسة والعشرين لعمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ٢٣ تموز ٢٠٠٧.

١٨ المصدر السابق.

١٩ هذه الدول هي إيران وناورو وبالاو وتونغا والسودان والصومال وقطر. وقد وقعت الولايات المتحدة الأميركية على الاتفاقية لكنها لم تصادق عليها.

وعلى وجه التحديد يحظر الإعلان التمييزَ ضد النساء [٢٠] حيث نص على ضرورة ضمان كافة الحقوق والحريات المتساوية للرجال والنساء من سكان الشعوب الأصلية الواردة في الإعلان.[٢١] وهذا من شأنه أن يضع معياراً يُستفاد منه عند تنفيذ الإعلان.

وتثبِّت مقدمة الإعلان أهمية المعارف الموجودة لدى الشعوب الأصلية وثقافاتها وممارساتها التقليدية في تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة والإدارة السليمة للبيئة.[٢٢] كما يقر الإعلان بحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد التي يملكونها أو يشغلونها أو يستخدمونها.[٢٣]

ويقر الإعلان كذلك بأن «للشعوب الأصلية الحق في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمسائل التي من شأنها التأثير على حقوقهم...»[٢٤].

استناداً إلى هذه الأحكام ولكي يتم التنفيذ الكامل للإعلان يجب الاعتراف بدور النساء في مبادرات وسياسات التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من أثره. وبما أن النساء تأثرن وسيتأثرن بالتغير المناخي فلا بدّ من مراعاة احتياجاتهن واهتماماتهن على المستوى المحلي والوطني والدولي. كما ينبغي لهن ممارسة حقهن الكامل في المشاركة في هيئات صنع القرار المعنية بالتغير المناخي.

وقد تنشأ صعوبات في التوفيق بين أحكام الإعلان التي تحظر التمييز وتلك المتعلقة بتقرير المصير. ومن بين الحقوق التي يمكن أن تتعارض مع نهج المساواة في النوع الاجتماعي ضمن تنفيذ الإعلان حقُ تعريف مسؤوليات الفرد تجاه المجتمع وحق تطبيق القانون القائم على الأعراف لتنظيم شؤون المجتمع وحق اختيار ممثلين للمشاركة في صنع القرار.[٢٥] كما أن إيجاد التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية على نحو يعزز السلامة الثقافية وسلامة حقوق النساء في ذات الوقت يعتبر تحدياً يتطلب انفتاحاً واستعداداً لإيجاد تسوية وتغيير والتزام من جميع الأطراف.

٢-٢ المساواة في النوع الاجتماعي

ثمة سلسلة من التفويضات في الأمم المتحدة لضمان دمج مبادئ المساواة في النوع الاجتماعي في جوهر العمل الذي تدعمه المؤسسة.

ففي تموز ٢٠٠٥ وفي الجلسة العامة التاسعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتُمد قرار «إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة». ويدعو هذا القرار «جميع الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى تكثيف الجهود للتصدي للتحديات التي تتضمن إدماج مفهوم النوع الإجتماعي في السياسات والبرامج بما في ذلك:

---

٢٠ المادة ٢٢-٢

٢١ المادة ٤٤

٢٢ الفقرة ١١

٢٣ المادة ٢٦-١

٢٤ المادة ١٨

٢٥ Tobin، ٢٠٠٧.

- تطوير خطط عمل تحتوي على إرشادات واضحة حول التطبيق العملي لإدماج النوع الاجتماعي.
- إدراج النوع الاجتماعي في ميزانيات البرامج.
- ضمان التوعية والتدريب المستمرين في قضايا المرأة لجميع الموظفين.
- طلب وجود تحليل وضع النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات والعمل البرامجي.
- ضمان التزام الإدارة العليا بإدماج النوع الاجتماعي.
- تعزيز نظم المساءلة لإدماج النوع الاجتماعي.
- مواصلة دعم الحكومات والعمل مع المجتمع المدني في جهود الطرفين لتنفيذ خطة عمل بكين.
- تطوير ومأسسة أدوات مراقبة وتقييم وأساليب تحليل أثر إدماج النوع الاجتماعي، وتعزيز جمع وتحليل البيانات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي.
- تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الاجتماعية وبرامج التنمية الوطنية.

علاوة على ذلك حددت الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع النساء (٢٠٠٨) النوع الاجتماعي والتغير المناخي كقضية رئيسية طارئة. وقد حثت أحكام محددة، خاصة تمويل المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء الحكومات على: "إدماج النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات البيئية الوطنية ورفع التقارير المتعلقة بها، وتعزيز الآليات وتقديم الموارد الملائمة لضمان مشاركة النساء الكاملة والمتساوية في صنع القرار البيئي على جميع المستويات ولا سيما صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالتغير المناخي وحياة النساء والفتيات".[٢٦]

٢-٣ الحد من مخاطر الكوارث

يشتمل إطار عمل هيوغو المنبثق عن مؤتمر الحد من الكوارث الذي عقد في كوبي باليابان عام ٢٠٠٥ على التفويض الرئيسي المتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء في سياق الحد من مخاطر الكوارث. ويضع إطار العمل هذا والذي تبنته ١٦٨ دولة هدفاً يتمثل في الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث في الأرواح فضلاً عن الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات والدول. وينص على مجموعة مفصلة من الأولويات المطلوب القيام بها لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. ومن السمات الرئيسية التي يتصف بها إطار عمل هيوغو طابعه غير الملزم قانونياً والذي يتيح له وضع مجموعة من المتطلبات التقنية والتنظيمية الناجعة للحد من مخاطر الكوارث، تاركاً تفاصيل تنفيذها لقرارات الحكومات والمنظمات المعنية وفقاً لاحتياجاتها وقدراتها. ويشدد إطار العمل على أن الحد من مخاطر الكوارث قضية رئيسية لسياسات التنمية بالإضافة إلى كونه ذا أهمية في العديد من المجالات العلمية والإنسانية والبيئية.

---

٢٦ القرار رقم ٢١ (ي ي) (CN / ٦.E / ٢٠٠٨ / ٨.L)

وينص إطار العمل على أنه «ينبغي إدراج النوع الاجتماعي في جميع سياسات إدارة مخاطر الكوارث والخطط وعمليات صنع القرار، بما فيها تلك المتعلقة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر وإدارة المعلومات والتعليم والتدريب».[٢٧] ويشير الإطار إلى ضرورة إدراج النوع الاجتماعي في جميع مجالات إدارة المخاطر، من خلال مراحل دورة الكوارث بما في ذلك الاستجابة والتعافي والتأهب والتقليل من أثر المخاطر. ويتضمن أيضاً –ضمن أولويات العمل للفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥– ضرورة تطوير «أنظمة إنذار مبكر مفهومة من قبل الناس، خاصة أنظمة تكون تحذيراتها في الوقت المناسب ومفهومة للأشخاص المعرضين للخطر وتراعي الخصائص الديموغرافية والثقافية والنوع الإجتماعي وسبل العيش للفئة المستهدفة وبما يشتمل على توجيهات بشأن كيفية التصرف بناءً على التحذيرات ويدعم فعالية العمليات التي يقوم بها مديرو الكوارث وغيرهم من صانعي القرار.»[٢٨]

وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب يدعو الإطار الأطراف إلى «ضمان المساواة للنساء والفئات الضعيفة في الحصول على التدريب المناسب وفرص التعليم وتعزيز التدريب المتعلق بالنوع الاجتماعي والحِس الثقافي بوصفها عناصر أساسية في التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث».[٢٩]

وتوفر وثيقة «تحويل الأقوال إلى أفعال» إرشادات في تنفيذ إطار عمل هيوغو وتدعم إدماج النوع الاجتماعي في جميع مراحل دورات الكوارث ضمن استراتيجيات العمل الوطنية. أما في المبادئ التوجيهية لتطوير استراتيجيات الحد من المخاطر فتنص الوثيقة على أن «النوع الاجتماعي عامل جوهري في مخاطر الكوارث وفي تنفيذ الحد من مخاطر الكوارث». ويعتبر النوع الاجتماعي مبدأ رئيسياً ناظماً في كافة المجتمعات وبالتالي يختلف كل من المرأة والرجل في تعرضه للخطر الناجم عن الكوارث. وفي جميع الأماكن سواء في البيت أو العمل أو الحي يشكل النوع الاجتماعي قدرات وموارد الأفراد في التقليل من الأضرار والتكيف مع المخاطر والاستجابة للكوارث.

ويبدو جلياً من الكوارث السابقة أن النساء ذوات الدخل المنخفض واللواتي تم تهميشهن بسبب الحالة الاجتماعية أو القدرة البدنية أو العمر أو وصمة العار الاجتماعية أو الطبقة الاجتماعية هن تحديداً من يكابد الحرمان. أما على المستوى الشعبي فغالباً ما تكون النساء في وضع يمكنهن من إدارة المخاطر نتيجة لدورهن كمستخدمات ومديرات للموارد البيئية ومزودات للخدمات الاقتصادية ومقدمات للرعاية وعاملات اجتماعيات. لهذه الأسباب من الضروري تحديد واستخدام المعلومات المشتملة على إبراز فوارق النوع الاجتماعي لضمان توجيه استراتيجيات الحد من المخاطر توجيهاً صحيحاً يخدم الفئات الأكثر ضعفاً وتنفيذها بفعالية من خلال أدوار النساء والرجال» (UNISDR ٢٠٠٧، ٥).

ولدعم الحكومات في تحقيق أهداف الحد من المخاطر، تعقد سكرتارية استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث منتديات عالمية (حزيران ٢٠٠٧، حزيران ٢٠٠٩) لرصد التقدم المُحرَز ومناقشة ما يستجد من أخطار الكوارث مثل خطر التغير المناخي.

---

٢٧ اعتبارات عامة ١٣ (د).

٢٨ أولويات العمل ٢: ١٧ ٢–(د)

٢٩ أولويات العمل ٣: ١٨ ٢ – (م)

٢-٤ النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة

على الصعيد الدولي أثيرت قضايا النوع الاجتماعي في العديد من القمم وغيرها من المؤتمرات.[٣٠] وهناك إشارة صريحة إلى حقوق النساء في مجموعة من الاتفاقيات الدولية.[٣١] ومن بين هذه الاتفاقيات ثمة عدد من الاتفاقيات العالمية للتنمية المستدامة، بما فيها أجندة القرن ٢١ والخطة التنفيذية للقمة العالمية للتنمية المستدامة واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي جميعها تفرض التزامات خاصة بالنوع الاجتماعي والنساء. وقد أثيرت أيضاً العلاقة بين النساء والبيئة في إطار الاتفاقيات الدولة المتعلقة بالمرأة والمساواة في النوع الاجتماعي، مثل منهاج عمل بكين ومراجعته بعد عشر سنوات وإعلان الألفية.

٢-٤-١ أجندة القرن ٢١

تم اعتماد أجندة القرن ٢١، والتي تضع جدول أعمال للتنمية المستدامة، في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وتتضمن فصلاً كاملاً (٢٤) عنوانه "الجهد العالمي للنساء من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، يدعو الحكومات للقيام بالتغييرات الدستورية والقانونية والإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للقضاء على جميع العقبات التي تحول دون مشاركة النساء الكاملة في التنمية المستدامة والحياة العامة.

تدعو بنود أجندة القرن ٢١ إلى اتخاذ تدابير لترجمة أهدافها إلى استراتيجيات واضحة.[٣٢] ويتم تحقيق ذلك من خلال السياسات الحكومية والتوجيهات والخطط الوطنية الرامية لضمان المساواة في جميع جوانب المجتمع بما في ذلك "المشاركة الفعّالة للمرأة" في صنع القرار والإدارة البيئية.

---

٣٠ تشتمل هذه على: مؤتمر القمة العالمي للطفولة (نيويورك، ١٩٩٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣)، والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة (بكين، ١٩٩٥)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (اسطنبول، ١٩٩٦)، ومؤتمر القمة العالمي للغذاء (روما، ١٩٩٦)، ومؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية (روما، ١٩٩٨).

٣١ وتشتمل هذه على: برنامج عمل القاهرة، وأجندة القرن ٢١، وإعلان كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية، وخطة عمل كوبنهاغن، وإعلان اسطنبول حول المستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي، وإعلان فيينا وبرنامج العمل الذي يحتوي على قسم كامل عنوانه: "الوضع المتساوي وحقوق النساء".

٣٢ القسم ٢٤ (و).

٢-٤-٢ الخطة التنفيذية للقمة العالمية للتنمية المستدامة

تشجع الخطة التنفيذية للقمة العالمية للتنمية المستدامة (٢٠٠٢) التي اعتمدت في جوهانسبرغ، على مساواة النساء في المشاركة الكاملة في صنع القرار، على جميع المستويات وعلى أساس المساواة مع الرجال. كما تدعو إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والاستراتيجيات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحسين وضع النساء والفتيات وصحتهن ورفاههن الاقتصادي من خلال حصولهن الكامل والمتساوي على الفرص الاقتصادية والأراضي والتعليم وخدمات الرعاية الصحية.

٢-٤-٣ إعلان ومنهاج عمل بكين، وبكين +١٠

انبثقت وثيقتان عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالنساء هما: إعلان ومنهاج عمل بكين . وقد وضعت هاتان الوثيقتان استراتيجيات ومسؤوليات للدول الأطراف. ويطلق منهاج العمل التحذير التالي: "ستفقد حقوق الإنسان الخاصة بالنساء، كما حددتها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، تأثيرها ما لم يتم الاعتراف بها بالكامل وحمايتها وتطبيقها وإنفاذها بفعالية على الصُعد الوطنية والقانونية والعملية في القوانين الأسَرية والمدنية والجنائية والعمالية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الإدارية" (الفقرة ٢١٨).

ويلتزم الهدف الاستراتيجي (k) من منهاج عمل بكين بضمان انخراط النساء الفاعل في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة وإدراج شواغل النوع الاجتماعي ومفاهيمه في سياسات وبرامج تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أو وضع آليات وطنية وإقليمية ودولية لتقييم أثر التنمية والسياسات البيئية على النساء.

في آذار عام ٢٠٠٥ وفي مقر الأمم المتحدة، قيَّمت الدورة التاسعة والأربعون للجنة وضع النساء والمعروفة أيضاً بـ"بكين + ١٠" التقدم الذي تم إحرازه منذ اعتماد منهاج عمل بكين . وتمثل "بكين + ١٠" دعوة للعمل ضد القوانين التمييزية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنساء. وهي تدعو تحديداً الدول الاطراف لتعزيز قدرة النساء الريفيات على تحقيق دخل لهن، مركزةً على أهمية القطاع الزراعي لا سيما في الدول النامية وأهمية زيادة أمن الحيازة الزراعية وملكية الأراضي لحشد الموارد والإدارة البيئية.

٢-٤-٤ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية

في الجلسة الافتتاحية الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في أيلول عام ٢٠٠٠، تبنَّت الدول إعلان الألفية ملزمة نفسها باحترام الحقوق المتساوية للجميع دون أي تمييز قائم على العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.[٣٣] وقد اعتمدت الأمم المتحدة أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية التي يشار إليها ببرنامج عمل تحقيق إعلان الألفية. وتدعم الأهداف

---

٣٣ المادة ٤.

الإنمائية للألفية الحد من الفقر والتعليم وصحة الأم والمساواة في النوع الاجتماعي، وتهدف إلى مكافحة وفيات الأطفال والإيدز وغيره من الأمراض. والأهداف الإنمائية للألفية والمرجو تحقيقها عام ٢٠١٥ هي مجموعة من الأهداف المتفق عليها والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الإلتزام الكامل وتعاون جميع الجهات المعنية.[٣٤] وقد تعهدت الدول الفقيرة بحوكمة أفضل لشعوبها والاستثمار فيها من خلال الرعاية الصحية والتعليم. كما تعهدت الدول الغنية بدعم الدول الفقيرة بالمعونات وتخفيف الديون والإغاثة وتجارة أكثر عدلاً.[٣٥]

ويحدد الإعلان قيماً أساسية معينة ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وتلتزم الدول الموقعة بعدة أمور من بينها «ضمان تساوي النساء والرجال في الحقوق والفرص،[٣٦] والتشجيع على تمكين النساء كطرف فعّال في مكافحة الفقر والجوع والمرض، وتحقيق التنمية المستدامة الفعلية وضمان شمول الجميع في فوائد التكنولوجيا الجديدة لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وللإعلان أهمية خاصة لارتباطه بحقوق الانسان وحقوق النساء والحقوق التي تنبع من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. وتشكل هذه الحقوق معاً قاعدة من القيم الأساسية المتداخلة للنوع الاجتماعي والبيئة وحقوق الإنسان.
ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يزال النوع الاجتماعي «أحد أقوى علامات الحرمان في العالم»، مما يجعل الحد من عدم المساواة مفيداً في إحراز التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢-٤-٥ اتفاقيات ريو

نتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي عقد عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل –وهو مؤتمر يعرف بـ"قمة ريو للأرض" – ظهرت ثلاث معاهدات دولية هي: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمعروفة منذ ذلك الحين باسم اتفاقيات ريو.

ترتبط اتفاقيات ريو الثلاثة ببعضها البعض، إذ أن التغير المناخي يؤثر على التنوع البيولوجي والتصحر. وكلما كان التغير المناخي كثيفاً وبعيد المدى ازداد حجم الخسائر في أنواع النباتات والحيوانات وفقدت المزيد من الأراضي الجافة وشبه الجافة حول العالم الغطاء النباتي وزاد تدهورها.

انطلاقاً من هذا الواقع تم في عام ٢٠٠١ إنشاء فريق اتصال مشترك لتعزيز التعاون بين سكرتاريات الاتفاقيات الثلاثة، بحيث يتم من خلال هذا الفريق تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة وتحديد تدابير التصدي للمشكلات الثلاثة في الوقت نفسه.

---

٣٤ للإطلاع على التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية أنظر www.paris21.org/betterworld

٣٥ تم استرجاعه في ٢١ تموز ٢٠٠٦ من: http://www.undp.org/mdg/

٣٦ المادة ٦.

وكما أشرنا آنفاً فقد خلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو تقريباً من أي إشارة إلى قضايا النوع الاجتماعي. ويمكن أن يعزى هذا النقص إلى التركيز في البداية على العوامل الطبيعية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى محدودية زخم حركة النوع الإجتماعي عندما تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي بعد عامين على توقيع الاتفاقيتين الأخريين عام ١٩٩٢. ومهما يكن فإن لحقوق الإنسان والحد من المخاطر والاتفاقيات المعنية بالنوع الإجتماعي المذكورة أعلاه تأثير على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وعملها.

وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من تجربة ونجاحات كل من اتفاقيتي ريو الأخريين، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اللتين أحرزتا تقدماً في تعميم اعتبارات المساواة والانصاف في النوع الاجتماعي.

اتفاقية التنوع البيولوجي

تمثل اتفاقية التنوع البيولوجي إطاراً دولياً للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له والتشارك العادل والمنصف في الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. وقد صادقت على الاتفاقية ١٩٠ دولة حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية هي الإتفاقية البيئية الوحيدة الواردة في منهاج عمل بكين، في النقطة K منها حيث الدعوة لـ "التشجيع –تبعاً للتشريعات الوطنية وبما يتوافق مع اتفاقية التنوع البيولوجي– على الحماية والاستخدام الفعالين لمعارف وابتكارات وممارسات نساء المجتمعات الأصلية والمحلية بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالأدوية التقليدية والتنوع البيولوجي والتكنولوجيا المحلية والسعي لضمان احترامها وصيانتها وتعزيزها والحفاظ عليها بطريقة مستدامة بيئياً، وتعزيز تطبيقها على نطاق واسع بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف، بالإضافة إلى حماية حقوق النساء في الملكية الفكرية كما يكفلها القانونين الوطني والدولي والعمل الحثيث عند الحاجة لإيجاد طرق ووسائل إضافية للحماية الفعالة، واستخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات تبعاً للتشريعات الوطنية وبما يتوافق مع اتفاقية التنوع البيولوجي والقانون الدولي ذي الصلة، وتشجيع التشارك العادل والمنصف في المنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات".[٣٧]

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي أو النساء فالفقرة ١٣ من ديباجة اتفاقية التنوع البيولوجي تنص على: "الاعتراف أيضاً بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتأكيد على ضرورة مشاركة النساء الكاملة على جميع المستويات في وضع سياسات الحفاظ على التنوع البيولوجي...وتنفيذها". وليس ثمة إشارة لهذا الموضوع في أي مكان آخر في بقية نص الإتفاقية.

وقد ظهرت أحكام أخرى في العديد من مؤتمرات الأطراف ومجموعات العمل، يرتبط معظمها بالمقترحات الخاصة بالسكان الأصليين والجماعات المحلية بموجب المادة ٨ (j):

٣٧ الهدف الاستراتيجي .K.1, 253c

- **القرار ١٦/٧: المادة ٨ (j) والأحكام المتصلة بها:** "الاعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتأكيد على الحاجة لمزيد من جهود تعزيز هذا الدور ومشاركة نساء المجتمعات الأصلية والمحلية في برنامج العمل."

- **برنامج العمل لتنفيذ المادة ٨ (j) والأحكام المتصلة باتفاقية التنوع البيولوجي:** ١. المبادئ العامة: "المشاركة الكاملة والفعالة لنساء المجتمعات الأصلية والمحلية في جميع نشاطات برنامج العمل."

- وتدعو المهمة ٤ من برنامج العمل "الأطراف إلى تطوير آليات لتعزيز المشاركة الكاملة والفاعلة للمجتمعات الأصلية والمحلية وتضمينها ما ينص على المشاركة الكاملة والنشطة والفعالة للنساء في جميع عناصر برنامج العمل مع مراعاة ضرورة":

أ. البناء على أساس المعرفة التي تملكها النساء.

ب. تعزيز وصولهن إلى التنوع البيولوجي.

ج. تعزيز قدراتهن في المسائل المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وصيانته وحمايته.

د. تشجيع تبادل الخبرات والمعارف.

هـ. تشجيع الوسائل المناسبة ثقافياً والخاصة بالنوع الإجتماعي لتوثيق معارف النساء في التنوع البيولوجي والحفاظ عليها.

تشير جميع هذه الأحكام تحديداً إلى مشاركة النساء في نشاطات اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا تتعامل مباشرة مع تعزيز المساواة. إلا أن اتفاقية التنوع البيولوجي وتحديداً منذ عام ٢٠٠٧ أطلقت عملية لتعزيز إدماج النوع الاجتماعي في أنشطتها المعتادة.

على سبيل المثال قام فريق العمل المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية –في القرار الذي اتخذه في اجتماعه الثاني في تموز عام ٢٠٠٧– بحثّ الأطراف على: "السعي لإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي عند تطوير وتنفيذ ومراجعة استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية (والإقليمية، حيثما كان ذلك مناسباً) المتعلقة بالتنوع البيولوجي..."[٣٨].

أما فيما يتعلق بالاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي فتنص المادة ٦ من اتفاقية التنوع البيولوجي على أنه ينبغي على كل طرف تطوير استراتيجيته وخطة عمله الوطنية أو أي وثيقة مماثلة من أجل حفظ التنوع البيولوجي. ويجب أن تعكس الاستراتيجية وخطة العمل أو الوثيقة المماثلة النهج الذي تنوي الدولة اتباعه امتثالاً لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، وأن تقدم الخطط والبرامج والسياسات على المستوى القطاعي أو متعدد القطاعات.

٣٨ UNEP/CBD/COP/9/4, Annex, Recommendation 2/1, Annex, Paragraph 8(d)

إطار ٢: أمثلة على كيفية علاج المسائل المتعلقة بالنوع الإجتماعي والنساء في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي

- تقر كل من نيبال وسوازيلاند وأوغندا بأن النساء الريفيات يعتمدن بدرجة كبيرة على التنوع في الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك تذكر سوازيلاند أنه على الرغم من وجود هذا الاعتماد إلا أنه غالباً ما يتم استبعاد النساء من إدارة هذه الموارد. وتقر نيبال بأنه من الممكن أن تساهم النساء مساهمة حيوية، وترى ضرورة الإقرار الكامل بدور النساء لأنهن غالباً الأكثر دراية بأنماط واستخدامات التنوع البيولوجي المحلي. وتنص جميع تشريعات الدول على ضرورة إدراج النساء في جميع عمليات صنع القرارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

- في كثير من الدول تستخدم النساء موارد محددة وتجمع معرفة فريدة من نوعها. وثمة أمثلة على هذا الإدراك في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي في كل من مالي وبهوتان والسلفادور وغيرها. في مالي مثلاً يغلب أن تكون النساء هن مَن يستخدم شجرة الكريتة والتمر الهندي والديجيتاريا المغتربة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر بعض الأنواع النباتية قيّمة جداً لأن النساء يستخدمنها في صنع السلال والنسيج وصنع الفخار. وغالباً ما تقوم النساء البهوتانيات بإدارة وحصاد الأنواع النباتية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنوع الزراعي والدخل. أما في السلفادور فعادة ما يكون لدى نساء مجتمعات عديدة المعرفة الأكبر بالتنوع في النباتات والحيوانات للأغراض الطبية نظراً لدورهن التقليدي كمقدمات للرعاية.

- تلعب النساء دوراً جوهرياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي، تحديداً التنوع البيولوجي الزراعي. في اليمن مثلاً النساء هن من يختار البذور ذات الصفات المحددة وهن المسؤولات عن زراعة "محاصيل النساء" مثل الفستق والقرع والخضروات الورقية. ومن شأن ذلك زيادة التنوع البيولوجي والأمن الغذائي في مزارعهن. أما في مالي فقد نشأ إدراك بأن الحفاظ على اليقطين مرده استخدامات النساء له.

- تعتمد حرية النساء الاقتصادية وأمنهن بشكل كبير على النشاطات الزراعية واستخدام الموارد الطبيعية. وتدرك بهوتان بأن النساء يمكنهن الاستفادة بدرجة كبيرة إذا تم دعم الأنشطة التي يعتمدن عليها في معيشتهن وتم دعم الاستخدام المستدام للموارد. وتقدم بينين مثالاً على ذلك حيث يُعد الفطر مورداً غذائياً مهماً لسكان الريف. فالأنشطة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية خلقت فرصاً لتسويق الفطر زادت من دخل النساء.

- تبرز الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي في كل من غينيا وموريشيوس ومالي أن بعض الموارد التي تستخدمها النساء جُمعت بطريقة تعرض تطورها وتجددها للخطر. وإذا تم تحسين تلك الممارسات وأُدمِجت النساء في العملية فقد تصبح استراتيجيات الحفاظ أكثر فعالية.

في غينيا مثلاً يرتبط فقدان خصوبة التربة بالتقنيات التقليدية لصنع السمك المدخن الذي تقوم به النساء مستخدمات كميات كبيرة من أشجار المنغروف الاستوائية. وتعتمد العديد من صيادات الأسماك في موريشيوس على صيد الأخطبوط بالرغم من تجاوز الحد الأعلى الآمن للاستدامة نتيجة لجمعهن إناث الأخطبوط قبل بلوغها.

- تدرك نيبال أن إحدى نقاط الضعف الرئيسية للمجتمعات التي تعيش حول الحراج وتعتمد عليها تتمثل في عدم حصول جميع مستخدمي الغابات على تمثيل متساو في الإدارة المجتمعية لهذه الحراج. لذلك يُقترح إيلاء الاهتمام الكافي لتحديد جميع المستخدمين وإطلاعهم على حقوقهم ومسؤولياتهم وإدراج المجموعات المحرومة والنساء في الإدارة المجتمعية للحراج.

- لتعليم النساء علاقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وصونها. ففي توغو النساء هن المسؤولات عن استغلال الموارد الطبيعية، بيد أن فرصتهن في الحصول على التعليم أقل من فرصة الرجال. مثلاً تبلغ نسبة من تعلم القراءة والكتابة من الرجال ٦٩٪ ولكنها من النساء تقتصر على ٣٨٪. ويعيق غياب تعليم النساء فهمهن للممارسات المستدامة والذي قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الموارد التي يعتمدن عليها.

- تصرِّح كينيا وليبيريا وزمبابوي بأن عدم التوازن في النوع الاجتماعي يسود عملية الوصول إلى الأراضي وامتلاكها. وتحدد كينيا الأرض على أنها المورد الطبيعي الأكثر أهمية في البلاد، وتقر أنه على الرغم من عدم منع تشريعاتها لتملك الأراضي من قبل النساء إلا أنهن لا زلن يواجهن صعوبات عديدة فيما يتعلق بحيازة الأراضي.

- تصرح الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي لمَلاوي بأن فيروس الإيدز والمساواة في النوع الاجتماعي هما من القضايا الرئيسية المؤثرة في التنوع البيولوجي في البلاد مما يستوجب إدراجهما في برامج التنوع البيولوجي.

- أدرجت بعض الدول الأطراف مثل بليز وبينين وجزر المالديف وجزر مارشال المجموعات النسائية في عمليات التشاور لتشكيل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي لكل منها. بالإضافة إلى ذلك تقترح استراتيجية التنوع البيولوجي في نيبال تشكيل مجموعات منفصلة للرجال والنساء لضمان مشاركة النساء الفعالة. وقد تم إيقاف الإدراج الفعال للنساء وقضاياهن في العديد من العمليات المحلية والدولية لأنه في العديد من الدول لا يزال الرجال هم الذين يتولون الأماكن العامة، وهناك اعتقاد خاطئ في العديد من فرق العمل بأن الرجل هو من يضمن تحقيق رؤية "المجتمع".

ينبغي أن تكون السمة الأساسية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي مشاركة جميع الفئات الاجتماعية الفاعلة في إعدادهما. إلا أن التمثيل الحقيقي يتطلب الإعتراف بتنوع المعنيين جنساً وعمراً وعرقاً ودخلاً ومهنةً وحالةً اجتماعيةً.. إلخ.

ومع أنه (إلى حين اجتماع فريق العمل المفتوح العضوية المعني باستعراض اتفاقية التنوع البيولوجي عام ٢٠٠٧ في باريس) لم توجد مبادئ توجيهية واضحة أو تفويضات بشأن إدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي إلا أن بعض الدول كانت قد أدرجت هذا الموضوع سواء من خلال تقديم استراتيجيات واضحة حول النوع الاجتماعي أو بإدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في بعض أجزاء الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لحفظ التنوع البيولوجي.

في أوائل عام ٢٠٠٨ أجريَ تحليل للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، حيث وُجد أنه بحلول ٤ نيسان ٢٠٠٨، كانت ١٦٠ دولة من أصل ١٩٠ من الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي قد قدمت استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية. ومن بين الاستراتيجيات وخطط العمل الـ١٤١ التي روجعت تطرقت ٧٧ منها للنوع الاجتماعي أو الجوانب المتصلة بالنساء. وبناءً على هذا التحليل الذي أجرته Quesada-Aguilar and Mata (٢٠٠٨) يحتوي إطار ٢ أعلاه على بعض الأمثلة حول كيفية تناول الدول لقضايا المساواة في النوع الاجتماعي.

في عام ٢٠٠٧، وكما ورد آنفاً، أطلق السكرتير التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي عملية لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في إطار الإتفاقية. وقد عين السكرتير التنفيذي جهات تنسيق للنوع الاجتماعي في سكرتارية الاتفاقية كجزء من الاحتفال باليوم العالمي للمرأة (٨ آذار ٢٠٠٧).

وبدعم وتوجيه تقني من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة نفذت سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجي في أواخر عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ عملية داخلية تهدف إلى تطوير أول استراتيجية للنوع الاجتماعي ضمن الاتفاقية. وقد حصلت الخطة على موافقة مكتب الاتفاقية في شباط ٢٠٠٨ ومؤتمر الأطراف في الاتفاقية في ٩ حزيران من السنة ذاتها: "يرحب مؤتمر الأطراف بوضع خطة عمل للنوع الاجتماعي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي وبالنحو الوارد في وثيقة UNEP/CBD/COP/9/L.4، ويدعو الأطراف إلى دعم السكرتارية في تنفيذها." وهكذا فإن اتفاقية التنوع البيولوجي قد خطت خطوة تاريخية بأن أصبحت أول اتفاقية بيئية متعددة الأطراف ذات استراتيجية تدعم المساواة بين النساء والرجال.

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

أقرت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لمكافحة التصحر والتي أعدت في التسعينات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن المكافحة الفعالة للتصحر تقتضي المشاركة الكاملة للرجال والنساء في إعداد وتنفيذ أنشطة تطوير الأراضي الجافة. وقد أقرت لجنة التفاوض بأن المشاركة لا تتحقق فقط من خلال اتخاذ قرارات بل تتطلب أنشطة دعم خاصة لتعزيز فرص النساء في المشاركة بما في ذلك التوعية والتدريب وبناء القدرات والتعليم.

تعتبر هذه الإتفاقية إحدى الاتفاقيات الدولية القليلة التي أنشأت رابطاً بين الوضع البيئي والمساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الاتفاقية ترتبط دوماً بالتنمية المحلية والقضاء على الفقر (مقارنة بالاتفاقيات البيئية الأخرى متعددة الأطراف)، وذلك لمشاركة دول الجنوب في إعدادها.

في السنوات الأولى من تنفيذها كان الإلتزام بالضغط من أجل تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي عنصراً هاماً في العديد من الأنشطة ذات الصلة التي نفذتها الإتفاقية، محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً. وفي إطار تنفيذ الإتفاقية قدمت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية دعماً مالياً وتقنياً للبرامج الموجهة خصيصاً للنساء. علاوة على ذلك تميزت الإتفاقية بجهودها لتعزيز دور النساء في جميع مجالات تنفيذها.

وقد أحرزت الإتفاقية أيضاً تقدماً كبيراً في إدراج المساواة بين النساء والرجال في إدارة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وحققت –مع توالي السنين– تزايداً في مشاركة النساء في إدارات الهيئات. ومع ذلك لا يزال هناك شوط طويل يجب قطعه حتى يتم تمثيل النساء والرجال تمثيلاً متساوياً. ولم تنفك العديد من الوفود المشاركة في مؤتمرات الأطراف تحث على تصحيح عدم المساواة في النوع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بانخفاض مشاركة النساء في فرق الخبراء وفرق العمل المفتوحة العضوية وفي عمليات إعداد برامج العمل الوطنية.

ومع ذلك لم تلعب المداولات حول دور النساء وإدماج النوع الاجتماعي دوراً هاماً في مناقشات الجلسة العامة لمؤتمرات الأطراف أو مناقشات لجنة العلوم والتكنولوجيا التي عقدت حتى الآن. وتبين من مراجعة قرارات مختلف الجلسات أن التطرق للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأدوار النساء كان مقتضباً. وتحتاج الاستنتاجات والتوصيات العامة إلى عمل مركّز حتى يمكن ترجمتها إلى أنشطة تنفيذية.

وقد أفاد العديد من الأشخاص الذين قابلهم Knabe and Poulsen (٢٠٠٤) أن النوع الاجتماعي ودور النساء كثيراً ما يعتبر مجرد بلاغة جوفاء غير قائمة على أنشطة فعلية. ويمكن تعليل ذلك بأنه ناتج عن محدودية القدرات، مما يستدعي التحليل والمعالجة في المبادرات المستقبلية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢–٥ اتساق السياسات

يعتبر اتساق السياسات شرطاً أساسياً للكفاءة والاستدامة اللازمتين لعدم تعريض جهود التغير المناخي للخطر بفعل سياسات أخرى. وكما ذكر Lambrou and Laub (٢٠٠٤) فإن تضاعف أعداد الاتفاقيات الدولية والتي تُعد مصدر القوانين الملزمة (مثل: اتفاقيات ريو واتفاقية سيداو) والقوانين غير الملزمة (مثل: أجندة القرن ٢١ والخطة التنفيذية لمؤتمر جوهانسبرغ، والأهداف الإنمائية للألفية ومنهاج عمل بكين) يزيد من صعوبة عملية الرصد. ومن شأن مواءمة إجراءات ونهُج الاتفاقيات الدولية المختلفة تيسير رصد هذه الاتفاقيات من منظورات مشتركة بين القطاعات كالنوع الاجتماعي والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر والتغير المناخي.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات القانونية فينبغي ضمان اتساق السياسات في ثلاثة أبعاد مختلفة متصلة بالتغير المناخي والنوع الاجتماعي:

- **الاتساق بين «اتفاقيات ريو».** يؤثر كل من التغير المناخي والنوع الاجتماعي على جميع اتفاقيات ريو. وبالتالي من المفيد أن تعتمد هذه الاتفاقيات نهجاً مشتركاً لإدماج النوع الاجتماعي وأن تدعم الإثراء المشترك للخبرات. وبما أن اتفاقية التنوع البيولوجي قد بلغت المرحلة الأكثر تقدماً في إدماج النوع الاجتماعي يمكن استخدام الطريقة التي طبقتها السكرتارية العامة للاتفاقية كمصدر إلهام للاتفاقيتين الأخريين حول التغير المناخي والتصحر.

- **النهج المشترك على الصعيد الوطني بين الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي وبرامج العمل الوطنية للتكيف وبرامج العمل الوطنية.** بما أن جميع اتفاقيات ريو تتعامل في الوقت الحالي مع قضايا التغير المناخي ينبغي تنفيذ عملية مواءمة –على الصعيد الوطني– بين النُهُج التي تتّبعها نحو التغير المناخي والنوع الاجتماعي، مما يسهم بإيجاد نهج مشترك أكثر ضبطاً لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع البيئي. وفي الواقع بما أن بعض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي قد خطت بالفعل خطوات مهمة نحو تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج العمل الوطنية للتكيف. وقد بدأت بعض برامج العمل الوطنية للتكيف بالفعل بتناول عناصر المساواة في النوع الاجتماعي (بيرل، الاتصالات الشخصية). من أمثلة ذلك:

– شملت أوغندا في معاييرها قضايا الإنصاف والنوع الاجتماعي، مراعيةً احتياجات المجموعات الأقل حظاً. وقد أبرزت برامج العمل الوطنية للتكيف الحاجة إلى وضع إرشادات لإدماج النوع الاجتماعي.

– تدرج خطة التكيف في بوروندي تمكين النساء كأحد أهدافها.

– تقر القوانين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا بدور النساء في مجالات المياه والزراعة وتنمية المجتمع إضافة إلى سهولة تأثرهن.

– تدرج بهوتان وملاوي إشارات إلى النوع الاجتماعي ذات صلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومشاركة النساء.

- **الاتساق بين خطط العمل الوطنية للتكيف وغيرها من الأدوات الوطنية القانونية التي تتناول المساواة في النوع الاجتماعي.** في الدول الديمقراطية تعتبر المساواة في النوع الاجتماعي إحدى المبادئ القانونية الأساسية للنظام القانوني الوطني. وفي حالات عديدة تم التعبير عن ضمان التزام الدول بالمساواة في النوع الاجتماعي عبر سلسلة من الأدوات القانونية كالدستور والانضمام إلى الاتفاقيات وما يعرف بـ "قوانين المساواة بالمعاملة" وغيرها من التشريعات الوطنية. وبالتالي فإن إدماج النوع الاجتماعي في خطط العمل الوطنية للتكيف سيساهم بإيجاد تناغم ضمن النظام القانوني الوطني ويضمن خلو برامج

التكيف الوطنية من التمييز الذي يجعلها منتهكة للأدوات القانونية الوطنية والدولية الأخرى التي تؤكد على المساواة في النوع الاجتماعي.

أخيراً من الضروري التذكير بحقيقة أنه منذ وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ضمن إطار الأمم المتحدة أصبحت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والاتفاقيات أو المعاهدات التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي تشكل تفويضات.

مصادر إضافية

Aguilar, L. et al. (2008). CBD Gender Plan of Action. UNEP/CBD/COP/9/INF/12/R. May 23, 2008.

Quesada-Aguilar, A. and Mata, G. (2008). Gender and National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs). Fact sheet. IUCN-CBD.

Knabe, F. and Poulsen, L. (2004). How the UN Convention to Combat Desertification and Drought Has Promoted the Role of Women in Decision-Making. Switzerland: IUCN.

Lambrou, Y. and Laub, R. (2004). Gender Perspective on the Conventions on Biodiversity, Climate Change and Desertification. Italy: Natural Resource Management and Environment Department, FAO.

ملاحظات للميسر

من الأمور الأساسية أن يصبح الميسر على معرفة بجميع الاتفاقيات المذكورة في هذا القسم قبل إجراء التمرين في هذه الوحدة. وقد يكون من المفيد أيضاً أن تطَّلع على الاتفاقيات الوطنية والإقليمية والقوانين المعمول بها في البلدان التي يمثلها المشاركون.

وبالإضافة إلى الجوانب القانونية هناك عناصر أخرى يمكن استخدامها لـ "طرح قضيتك" المتعلقة بأهمية النوع الاجتماعي في مبادرات وبرامج وسياسات التغير المناخي.

وتندرج القيمة المضافة لإدماج منظور النوع الاجتماعي تحت الفئات الثلاثة التالية: العدالة والمساواة، والمساءلة والمسؤولية، والكفاءة والاستدامة. فهذه الفئات تقدم فكرة عن وضع إدماج النوع الاجتماعي في السياق التنموي وتطرح ضروريات السعي لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

العدالة والمساواة

- إذا أردنا اتباع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والتي هي قيمٌ تدعو للمساواة في النوع الاجتماعي علينا أيضاً السعي لإدماج النوع الاجتماعي .
- المساواة في التمثيل والمشاركة لكلا الجنسين هي مسألة عدالة.
- الغالبية العظمى للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي هي أيضاً موقعة على مجموعة من الاتفاقيات المعيارية الداعية لإدماج النوع الاجتماعي والمساواة بين الرجال والنساء.

المساءلة والمسؤولية

- غالباً ما يكون إدماج النوع الاجتماعي شرطاً مسبقاً لإقامة تحالفات أو شراكات مع الجهات المانحة أو المؤسسات الأخرى.
- بما أن النساء والرجال يشكلان نصفي سكان العالم فإن أية مبادرة تغفل ولا تتناول الجنسين معاً على قدم المساواة ستبوء بالفشل.
- المساءلة على القرارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل منظومة الأمم المتحدة.
- المسؤولية الاجتماعية للسعي لتحقيق المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية والحد من الفقر والتنمية المستدامة.

الكفاءة والاستدامة

- أثبتت دراسات لا حصر لها حقيقة لا يمكن دحضها وهي أن إشراك النساء والرجال على قدم المساواة في جميع جوانب التنمية المستدامة يؤتي ثماره.
- يدعم إدماج النوع الاجتماعي كفاءة البرامج والمؤسسات من خلال تحسين استهداف الناس المعنيين وفهمهم بدقة أكبر
- وجدت الدراسات أن عدم المساواة في النوع الاجتماعي يضر بالنمو طويل الأجل (البنك الدولي)، وأن هناك ترابطاً جلياً بين المساواة في النوع الاجتماعي والناتج المحلي الإجمالي للفرد (المنتدى الاقتصادي العالمي).

تمارين الوحدة

النشاط	الإجراء	الوقت
التعرف على الإطار القانوني المتعلق بالنوع الاجتماعي والتغير المناخي	أعِد عرضاً تقديمياً للاتجاهات الرئيسية في مواضيع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمساواة في النوع الاجتماعي والكوارث. استخدم جدول ١ الموجود في هذه الوحدة عند انتهاء العرض التقديمي أعط المشاركين وقتاً لمناقشة آثار الإطار القانوني	٣٠ دقيقة ١٠ دقائق
تحليل معمق لبعض التفويضات القانونية وآثارها على السياسات الدولية والوطنية وعمليات صنع القرار المتعلقة بالتغير المناخي	تقنية **"ما مستوى إلزامية الأدوات القانونية وكيف تؤثر في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي؟"**	ساعة وربع

جدول ١: ملخص الأدوات القانونية الرئيسية

حقوق الإنسان

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

المدخلات الرئيسية	اعتمد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته السابعة في آذار ٢٠٠٨ بتوافق الآراء قراراً بشأن حقوق الإنسان والتغير المناخي، أعرب فيه عن القلق من أن هذا التغير يفرض تهديداً فورياً وبعيد المدى على الناس والمجتمعات حول العالم وآثاراً مترتبة على التحقيق الكامل لحقوق الإنسان. وقد تم تشجيع مكتب المفوضية العليا على إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين التغير المناخي وحقوق الإنسان.

إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية

المدخلات الرئيسية	في أيلول ٢٠٠٧ وبعد مرور عشرين عاماً من التفاوض تم أخيراً تبني إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية.
النص المحدد	يحظر إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية تحديداً التمييز ضد المرأة (المادة ٢٢-٢)، ناصّاً على ضمان جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان على قدم المساواة بين رجال ونساء الشعوب الأصلية (المادة ٤٤). ويضع هذا معياراً ينبغي أن تسترشد به عملية تنفيذ الإعلان. **تنص المادة ١٨** على أنه "للشعوب الأصلية حق المشاركة في صنع القرارات حول المسائل التي من شأنها التأثير على حقوقهم ومن خلال ممثلين يختارونهم بأنفسهم وفقاً لإجراءاتهم الخاصة...". **وتشدد المادة ٣٢** على أنه "للشعوب الأصلية الحق في تقرير ووضع الأولويات والاستراتيجيات لتطوير واستخدام أراضيهم أو أقاليمهم ومواردهم الأخرى".

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

المدخلات الرئيسي	في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ في فيينا تبنّت ١٧١ دولة إعلان وبرنامج عمل فيينا.
النص المحدد	**تنص المادة ١١** من الإعلان على أنه "ينبغي توفير الحق في التنمية من أجل تلبية منصفة للاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلية". وتحث الوثائق هيئات رصد المعاهدة على إدراج وضع النساء وحقوق الإنسان الخاصة بالنساء ضمن مداولاتها واستنتاجاتها والاستفادة من البيانات المتضمِّنة بُعد النوع الإجتماعي. وتحث أيضاً الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية على تسهيل وصول النساء إلى عمليات صنع القرار.

المدخلات الرئيسية

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣٩] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام ١٩٧٩. وقد دخل البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول ١٩٩٩ حيز التنفيذ في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٠.[٤٠] ويضع البروتوكول الاختياري الإجراءات التي يمكن للنساء من خلالها تقديم الشكاوي لطلب التحقيق في انتهاكات حقوقهن.

وتسعى اتفاقية سيداو التي يشار إليها عادة بوثيقة حقوق المرأة إلى التشجيع على اعتماد التدابير التي تكفل القضاء على مختلف أشكال (ومستويات) التمييز ضد النساء.

النص المحدد

تعرّف اتفاقية سيداو التمييز ضد النساء بأنه "أي تمييز أو إقصاء أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون أثره أو غرضه إعاقة أو إحباط معرفة النساء أو تمتعهن أو ممارستهن لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المدني أو أي مجال آخر مهما كانت حالتهن الزوجية، وعلى أساس المساواة بين الرجال والنساء" (المادة ١).

المادة ٨

على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لكي تحصل النساء على فرصة تمثيل حكوماتهن على الصعيد الدولي والمشاركة في عمل المنظمات الدولية على قدم المساواة مع الرجال ومن دون أي تمييز.

المادة ١٣

على الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد النساء في المجالات الاقتصادية الأخرى والحياة الاجتماعية من أجل أن تضمن لهن نفس الحقوق –وعلى أساس من المساواة بين الرجال والنساء– ولا سيما:

(ب) الحق في الحصول على القروض البنكية والرهون العقارية وغيرها من أشكال الائتمانات المالية.

المادة ١٤

١ – على الدول الأطراف معالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها النساء الريفيات والاهتمام بالأدوار المهمة التي تلعبها النساء الريفيات في البقاء الاقتصادي لأسرهن بما في ذلك عملهن في القطاعات الاقتصادية غير النقدية، ويتعين عليها اتخاذ جميع

٣٩ في أيلول ٢٠٠٧ كانت ١٨٥ دولة قد صادقت على اتفاقية سيداو (التصديقات والانضمامات والخلافة): http://www.ohchr.org/english/law/cedaw.htm . (ملاحظة المحرر: بانضمام قطر في ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ أصبح العدد ١٨٦ دولة.)

٤٠ في أيلول ٢٠٠٧ كانت ٩٠ دولة قد صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو. (ملاحظة المحرر: في ٤ كانون أول ٢٠١٠ كانت ١٠٠ دولة قد صادقت على البروتوكول)

النص المحدد	التدابير اللازمة لضمان تطبيق أحكام الإتفاقية الحالية على النساء في المناطق الريفية. ٢ – على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد النساء في المناطق الريفية من أجل ضمان مشاركتهن –وعلى قدم المساواة مع الرجال– في التنمية الريفية واستفادتهن منها، ويتعين عليها على نحو خاص أن تكفل للنساء حق: (أ) المشاركة في وضع وتنفيذ خطط التنمية على جميع المستويات. (ب) الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل بمحو الأمية الوظيفية بالإضافة إلى فوائد كافة الخدمات المجتمعة والإرشادية من أجل زيادة قدراتهن التقنية. (و) المشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية. (ز) الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية والوصول إلى مرافق التسويق والتكنولوجيا المناسبة والمعاملة المتساوية في الأراضي والإصلاح الزراعي فضلاً عن مشاريع التوطين الريفي.

المساواة بين الرجال والنساء

الدورة الثانية والخمسون للجنة الوضع الخاص بالنساء

المدخلات الرئيسية	تبنت الدورة الثانية والخمسون للجنة الوضع الخاص بالنساء (٢٠٠٨) علاقة النوع الاجتماعي بالتغير المناخي على أنها القضية الرئيسية الناشئة.
النص المحدد	القرار ٢١ (jj) الخاص بتمويل المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء (E/L.8/2008/CN.6): تُدعى الحكومات لإدماج: "مفهوم النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم وتقديم التقارير حول السياسات البيئية الوطنية وتعزيز الآليات وتوفير الموارد اللازمة لضمان مشاركة النساء الكاملة والمتساوية وعلى جميع المستويات في صنع القرارات الخاصة بالقضايا البيئية ولا سيما الاستراتيجيات المتعلقة بالتغير المناخي وحياة النساء والفتيات".

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم ٢٠٠٥/ ٣١

المدخلات الرئيسية	اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في جلسته العامة التاسعة والثلاثين في تموز ٢٠٠٥ قراراً بـ "إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة".
النص المحدد	يدعو قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة "جميع هيئات الأمم المتحدة بما فيها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لتكثيف الجهود الرامية لمواجهة التحديات التي تنطوي على إدماج مفهوم النوع الإجتماعي في السياسات والبرامج بما في ذلك:

النص المحدد	• تطوير خطط عمل تشتمل على إرشادات واضحة حول التطبيق العملي لإدماج النوع الاجتماعي. • الإدماج الكامل للنوع الاجتماعي في ميزانيات البرامج. • ضمان استمرار توعية وتدريب جميع الموظفين على قضايا النوع الإجتماعي. • اشتراط إجراء تحليل للنوع الاجتماعي عند صياغة السياسات والعمل البرامجي. • ضمان التزام الإدارة العليا بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي. • تعزيز أنظمة المساءلة في إدماج مفهوم النوع الاجتماعي. • إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في الآليات العملية كتلك المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. • الاستمرار في دعم الحكومات والعمل مع المجتمع المدني في الجهود الرامية إلى تنفيذ منهاج عمل بكين. • تطوير ومأسسة رصد وتقييم أدوات وأساليب تحليل أثر النوع الاجتماعي وتعزيز عمليات جمع وتحليل البيانات المصنّفة حسب النوع الاجتماعي. • دعم إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في سياسات التنمية الاقتصادية الكلية والاجتماعية وبرامج التنمية الوطنية."
إعلان ومنهاج عمل بكين	
المدخلات الرئيسية	انبثق عن المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة وثيقتان هما: إعلان ومنهاج عمل بكين. وتضع هاتان الوثيقتان استراتيجية ومسؤوليات للدول الأطراف. ويحذر منهاج العمل من: "أن تصبح حقوق الإنسان الخاصة بالنساء، كما حددتها الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، مجرد كلام غير مُجد ما لم يتم الاعتراف بها بالكامل وحمايتها وتطبيقها وإنفاذها على نحو فعال على الصُعد الوطنية القانونية والعملية..." (الفقرة ٢١٨).

النص المحدد

الهدف الاستراتيجي K.1

إشراك النساء بفاعلية في صنع القرارات البيئية على جميع المستويات.

الهدف الاستراتيجي K.2

إدماج الاهتمامات ووجهات النظر المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع سياسات وبرامج التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي K.3

تعزيز أو وضع آليات لتقييم أثر التنمية والسياسات البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقييم أثر التطور والسياسات البيئية على النساء.

التنمية المستدامة والبيئة

الدورة الثانية والخمسون للجنة الوضع الخاص بالنساء

المدخلات الرئيسية

تضع أجندة القرن ٢١ مخطط عمل لتحقيق التنمية المستدامة تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢.

يتم تحقيق أجندة القرن ٢١ من خلال السياسات والتوجيهات الحكومية والخطط الوطنية لضمان العدالة في جميع جوانب المجتمع بما في ذلك مشاركة النساء الجوهرية في صنع القرارات والإدارة البيئية.

النص المحدد

يدعو الفصل ٢٤ وعنوانه "العمل العالمي للمرأة نحو التنمية المستدامة" الحكومات للقيام بالتغييرات الدستورية والقانونية والإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة من أجل القضاء على جميع العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المستدامة والحياة العامة.

وتقر أجندة القرن ٢١ بأهمية ما لدى النساء من معارف وممارسات تقليدية، وتؤكد على ما قدمته النساء من مساهمات في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي (القسم ٢٤-٢ (c)). وتدعو الأجندة إلى اعتماد تدابير لترجمة أهدافها إلى استراتيجيات واضحة (القسم ٢٤ (f)).

الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة

المدخلات الرئيسية

تشجّع الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة التي تم تبنيها في جوهانسبرغ على وصول النساء إلى صناعة القرار والمشاركة الكاملة به على جميع المستويات وعلى أساس المساواة مع الرجال. وفي بقية النص تم ذكر النساء تحديداً في ١٥٩ حالة.

النص المحدد

تدعو إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع السياسات والاستراتيجيات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحسين الوضع الصحي والرفاه الاقتصادي للنساء والفتيات من خلال تمكينهن من الحصول على الفرص الاقتصادية والأراضي والقروض والتعليم وخدمات الرعاية الصحية بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجال.

إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية

المدخلات الرئيسية

في الجلسة العامة الثامنة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في أيلول ٢٠٠٠ تعهدت الدول التي تبنّت إعلان الألفية باحترام الحقوق المتساوية للجميع من دون تمييز قائم على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وقد اعتمدت الأمم المتحدة أيضاً الأهداف الإنمائية للألفية التي أشير إليها كخطة عمل لتحقيق إعلان الألفية.

النص المحدد

يحدد الإعلان قيماً أساسية معينة كعناصر ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وتتعهد الدول الموقعة بـ:

- التأكيد على الحقوق والفرص المتساوية للنساء والرجال (المادة ٦).
- دعم المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء كطرف فعّال لمكافحة الفقر والجوع والأمراض وتحفيز التنمية المستدامة (المادة ٢٠).
- ضمان أن تكون فوائد التكنولوجيا الجديدة لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصال متاحة للجميع (المادة ٢٠).

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

المدخلات الرئيسية

في ١٧ حزيران ١٩٩٤ فُتح للحكومات باب التوقيع على الاتفاقية، وبدأ التطبيق في عام ١٩٩٦.

ومن بين ما يعرَف باتفاقيات ريو فإن اتفاقية مكافحة التصحر هي الأوضح في الإقرار بدور النساء في سبل المعيشة الريفية والتشجيع على المشاركة الكاملة للنساء والرجال في تنفيذ الإتفاقية.

وتؤكد هذه الاتفاقية على أهمية الدور الذي تلعبه النساء في المناطق المتأثرة بالتصحر و/أو الجفاف، وتدعو برامج العمل الوطنية للنصِّ على المشاركة الفاعلة للنساء والرجال لا سيما مستخدمي الموارد الطبيعية بما في ذلك المزارعين والرعاة ومنظماتهم.

النص المحدد

تمهيد: التشديد على الدور الهام الذي تلعبه النساء في المناطق المتأثرة بالتصحر و/ أو الجفاف لا سيما في المناطق الريفية من الدول النامية وأهمية ضمان المشاركة الكاملة لكل من الرجل والمرأة على جميع المستويات في برامج مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

الجزء الثاني: أحكام عامة

المادة ٥: الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف المتأثرة

(d) وبدعم من المنظمات غير الحكومية رفع مستوى الوعي وتسهيل مشاركة السكان المحليين لا سيما النساء والشباب في جهود مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

النص المحدد

الجزء الثالث: برامج العمل والتعاون العلمي والتقني والإجراءات الداعمة

القسم ١: برامج العمل، المادة ١٠: برامج العمل الوطنية

٢. تحدد برامج العمل الوطنية دور الحكومة والمجتمعات المحلية ومستخدمي الأراضي والموارد المتوفرة وتلك اللازمة. ومن بين ما يتعين عليهم فعله (f): توفير ما يكفل المشاركة الفعّالة للمنظمات غير الحكومية والسكان المحليين، نساءً ورجالاً على حد سواء، ولا سيما مستخدمي الموارد بما في ذلك المزارعين والرعاة والمنظمات الممثلة لهم، في تخطيط السياسة وصنع القرار وتنفيذ ومراجعة برامج العمل الوطنية وعلى كافة المستويات.

القسم ٣: إجراءات الدعم

المادة ١٩: بناء القدرات والتعليم والوعي العام

١. تدرك الأطراف أهمية بناء القدرات، أي بناء المؤسسات وتدريب وتنمية القدرات المحلية والوطنية المعنية بالجهود الرامية لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وينبغي عليها تعزيز بناء القدرات على النحو المناسب:

(a) من خلال المشاركة الكاملة للسكان المحليين وخصوصاً النساء والشباب على جميع المستويات لا سيما المستوى المحلي وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمحلية.

٣. يتعين على الأطراف التعاون فيما بينها ومن خلال المنظمات الحكومية الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ ودعم برامج التوعية العامة والتعليم في كل من الدول الأطراف المتأثرة و–عند الضرورة– غير المتأثرة لتعزيز فهم أسباب وآثار التصحر والجفاف وأهمية تحقيق أهداف هذه الاتفاقية. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي على الأطراف:

(e) تقييم الاحتياجات التعليمية في المناطق المتأثرة ووضع مناهج دراسية مناسبة وتوسيع البرامج التعليمية –حسب الحاجة– وبرامج محو أمية الكبار وإتاحة الفرص للجميع لا سيما الفتيات والنساء للمساهمة في تحديد وإدارة الموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة والحفاظ عليها واستخدامها باستدامة.

الملحق ١ : التنفيذ الإقليمي في إفريقيا

المادة ٨: مضمون برامج العمل الوطنية

٢. ينبغي أن تتضمن برامج العمل الوطنية، وحسب الضرورة، الخصائص العامة التالية:

(c) زيادة مشاركة السكان المحليين والمجتمعات بما في ذلك النساء والمزارعين والرعاة ونقل مزيد من المسؤولية في مجال الإدارة لهم.

اتفاقية التنوع البيولوجي

المدخلات الرئيسية

تقر اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) بالدور الذي تؤديه النساء في المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، وتؤكد على الحاجة إلى مشاركة النساء الكاملة على جميع المستويات في وضع السياسة وتنفيذها. إلا أنه مؤخراً فقط بدأ اتخاذ الخطوات لضمان إدماج النوع الاجتماعي في تنفيذ الإتفاقية.

ومنذ عام ٢٠٠٧ اتُّبع نهج أكثر تركيزاً على إدماج مفهوم النوع الاجتماعي وقد عينت سكرتارية الاتفاقية جهات تنسيق ووضعت خطة عمل جديدة لقضايا النوع الاجتماعي.

النص المحدد

تذكر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ممارسات النساء ومعرفتهن وأدوارهن في النوع الاجتماعي في مجال إنتاج الغذاء، تماماً كذِكرها في العديد من قرارات مؤتمر الأطراف. ومن أمثلة ذلك:

(أ) توصية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية رقم ٢ / ٧، بشأن التنوع البيولوجي الزراعي ودور النساء في إدارة الممارسات والمعرفة.

(ب) قرار مؤتمر الأطراف رقم ٣ / ١١، الفقرة ١٧، بشأن تعزيز معرفة النساء وممارساتهن في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له في القطاع الزراعي.

(ج) القرار الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي رقم ٣ / ١٤، بشأن المادة ٨(j): التوازن في النوع الإجتماعي في تنظيم ورش العمل.

(د) الملحق ١ بتوصية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية رقم ٤ / ٧، بشأن التأثيرات الممكنة للسياحة على القيم الثقافية بما فيها النوع الاجتماعي.

(هـ) توصية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية رقم ٥ / ٧، الفقرة ٢ (i) الملحق ٣ بقرار اتفاقية الأطراف رقم ٨ / ١٠، بشأن التوازن في النوع الإجتماعي في تكوين فريق الخبراء التقني والهيئة الفرعية وقائمة الخبراء.

النص المحدد

(و) قرار اتفاقية الأطراف رقم ٥ / ٢٠، بشأن التوازن في النوع الاجتماعي في قائمة الخبراء.

(ز) قرار اتفاقية الأطراف رقم ٥ / ٢٥، بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسياحة: حقيقة أن الأنشطة السياحية قد تؤثر على العلاقات في النوع الاجتماعي (من خلال فرص التوظيف مثلاً)

(ح) الملحقان ١ و ٢ بقرار اتفاقية الأطراف رقم ١٠ / ٦، والمرفق باتفاقية الأطراف رقم١ / ٧: النوع الاجتماعي كعامل اجتماعي قد يؤثر على المعرفة التقليدية.

ينص القرار ٥ / ١٦: المادة ٨(j) والأحكام المتصلة به على: "الإقرار بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الحفاظ على التنوع الحيوي والاستخدام المستدام له والتأكيد على أنه يجب إيلاء اهتمام أكبر بتعزيز هذا الدور ومشاركة نساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في برنامج العمل".

تحت عنوان "المبادئ العامة" يدعو برنامج عمل تنفيذ المادة ٨(j) وأحكام اتفاقية التنوع البيولوجي ذات الصلة إلى "المشاركة الكاملة والفاعلة لنساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع أنشطة برنامج العمل"، وتدعو المهمة رقم ٤ من برنامج العمل الأطراف إلى وضع الآليات، حسب مقتضى الحال، لدعم المشاركة الكاملة والفعّالة لنساء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع وجود أحكام محددة للمشاركة الكاملة والنشطة والفعّالة للنساء في جميع عناصر برنامج العمل مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى: أ) البناء على ما لديها من معرفة؛ ب) دعم وصولها إلى التنوع البيولوجي؛ ج) دعم قدرتها في المسائل المتعلقة بحفظ وصيانة وحماية التنوع البيولوجي؛ د) دعم تبادل الخبرات والمعارف؛ هـ) دعم الوسائل الملائمة ثقافياً والمحددة حسب الجنس التي يتم من خلالها توثيق معارف النساء المتعلقة بالتنوع البيولوجي والحفاظ عليها.

أوصى فريق العمل المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الثاني الذي عقد في تموز ٢٠٠٧ بأن على مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع حَثّ هذه الأطراف على أن تقوم خلال وضع وتنفيذ ومراجعة الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بإدماج أعمق لمفهوم النوع الاجتماعي، (الملحق، التوصية ٢ / ١، الملحق، الفقرة ٨ (d)).

مؤتمر الأطراف التاسع: يرحب السكرتير التنفيذي للتنمية بـ: "خطة عمل النوع الاجتماعي ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي"، ويدعو الأطراف لدعم تنفيذ السكرتارية العامة لهذه الخطة.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي

المدخلات الرئيسية

أخفقت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في تثبيت الجوانب المتعلقة بالنوع الإجتماعي في التغير المناخي وأغفلت بالكامل قضايا المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة النساء.

كما أخفق بروتوكول كيوتو، الذي يحدد ما يلزم من تخفيض في انبعاثات غازات الدفيئة حتى عام ٢٠١٢، في إدماج النوع الاجتماعي في تنفيذ أعماله وآلياته كآلية التنمية النظيفة.

وقد ضغطت المجموعات النسائية منذ مؤتمر الأطراف الحادي عشر في عام ٢٠٠٥ لتطبيق نهج النوع الاجتماعي في جميع هذه المجالات المهمة. وفي مؤتمر الأطراف الثالث عشر الذي عقد في بالي تم تأسيس مبادرة النوع الإجتماعي والتغير المناخي –شبكة "نساء من أجل عدالة مناخية" من منظمات نسوية وأفراد– كما تأسس التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية وغيرها من المنظمات الدولية.

ويعمل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة مع السكرتارية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. وقد شُكلت جهة تنسيقة حول النوع الإجتماعي وستتخذ سلسلة من الخطوات (كتوعية الموظفين والجهود الخاصة بالنوع الاجتماعي والتكيف).

النص المحدد

تعتبر المساواة في النوع الاجتماعي مبدأ مرشِداً في تصميم برامج التكيف الوطنية. وهناك توصيات بإشراك خبراء بالنوع الاجتماعي في فرق برامج التكيف الوطنية. وتؤكد العديد من التقارير الوطنية التي قدمتها الدول الموقعة إلى السكرتارية العامة للاتفاقية الإطارية على سهولة تأثر النساء وعلى أهمية المساواة في النوع الاجتماعي وإن بعبارات عامة أحياناً.

تشير معظم الدول إلى الأهداف الإنمائية للألفية أو الالتزامات الوطنية لتمكين النساء، ولكن القليل منها تلك التي تستفيض في تناول سهولة تأثر النساء بالتغيرات المناخية والأقل تلك التي تتناول النساء كطرف ووسيط قوي في عملية التغيير.

الحد من المخاطر

إطار عمل هيوغو

المدخلات الرئيسية

تشتمل على التفويض الرئيسي المتعلق بالنوع الاجتماعي وتمكين النساء في إطار الحد من مخاطر الكوارث، وقد انبثق عن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كوبي باليابان (٢٠٠٥).

النص المحدد

اعتبارات عامة

(d) ينبغي إدماج النوع الاجتماعي في جميع سياسات وخطط وعمليات صنع القرارات الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث بما ذلك تلك المتعلقة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر وإدارة المعلومات والتعليم والتدريب.

النص المحدد

٢: الإنذار المبكر

(d) وضع أنظمة إنذار مبكر تركّز على الناس، تحديداً الأنظمة التي تطلق إنذارات في الوقت المناسب وتكون مفهومة للأشخاص المعرضين للخطر وتأخذ بعين الاعتبار الخصائص الديموغرافية والنوع الاجتماعي والسمات الثقافية وسبل العيش للفئة المستهدفة بما في ذلك إرشادات بشأن كيفية التعامل مع التحذيرات مما يدعم العمليات الفعّالة التي يقوم بها مديرو الكوارث وصناع القرار.

٢: التعليم والتدريب

(m) ضمان المساواة في وصول النساء والفئات الضعيفة لفرص التدريب والتعليم المناسبين ودعم التدريب المُراعي للفوارق في النوع الاجتماعي والفوارق الثقافية باعتبارها عناصر أساسية في التعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث.

ما مدى إلزامية الأدوات القانونية وكيف تؤثر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي؟

الهدف: تقديم بعض الأدوات القانونية البالغة الأهمية وتوضيح أهميتها لمبادرات وسياسات التغير المناخي على الصعيدين الدولي والوطني

المواد: نُسخ من اتفاقية سيداو وقرار مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٠٠٥ / ٣١ وإطار عمل هيوغو ومنهاج عمل بكين (النقطة K). ومع المجموعات الأكبر يمكن إدراج أدوات قانونية أخرى في التحليل.
أقلام تحديد وورق قلاب.

الإجراء:

١ – قسّم المشاركين إلى أربع مجموعات وعيّن قائداً لكل مجموعة.

٢ – عيّن إطاراً قانونياً واحداً لكل مجموعة. وامنح المشاركين وقتاً لقراءته.

٣ – اطلب من المجموعة أن تبيِّن تأثيرات الأداة القانونية في مبادرات وسياسات التغير المناخي على الصعيدين الوطني والدولي.

٤ – اسأل المجموعة عن الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها لتحقيق التفويضات.

٥ – اطلب من كل مجموعة تقديم استنتاجاتها، وأن تقدم إن أمكن أفكاراً إضافية بشأن الاجراءات المحتملة.

٦ – أخيراً اسأل المشاركين عما تعلموه في التمرين.

ملاحظة

يمكن العثور على نصوص الاتفاقيات القانونية من خلال:

اتفاقية سيداو

http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٣١

http://www.unhcr.org/refworld/docid/463b3d652.html

إطار عمل هيوغو

http://www.unisdr.org/wcdr/intergover/official-doc/L-docs/Hyogoframework-for-action-english.pdf

منهاج عمل بكين (النقطة K)

http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm

استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من المخاطر (٢٠٠٧).

Words Into Actions: A Guide for Implementing the Hyogo Framework. Geneva, Switzerland: United Nations secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction.

متوفرة على الإنترنت من خلال:

http://www.preventionweb.net/globalplatform/first-session/docs/Background_docs/Words_into_Action.pdf

تم الاطلاع عليها في ٨ تموز ٢٠٠٧

الوحدة الثالثة

نظرة عامة على قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي

تصوير: إريك هيدالجو

الوحدة الثالثة:

نظرة عامة على قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي[1]

تتقاطع أوجه عدم المساواة مع المخاطر المناخية وسهولة التأثر بها. فالحرمان التاريخي للنساء – أي فرصهن المحدودة في الوصول إلى الموارد وحقوقهن المقيدة وصوتهن غير المسموع عند صياغة القرارت – تجعلهن معرضات للتأثر بدرجة كبيرة بالتغير المناخي. وتتباين طبيعة ذلك التأثر تبايناً كبيراً يقتضي عدم الانزلاق في التعميم. لكن من المرجح أن يضخم التغير المناخي من الأنماط الحالية لعدم المساواة في النوع الاجتماعي (تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧).

الرسائل الرئيسية

- هناك علاقة سببية متداخلة بين التغير المناخي والنوع الاجتماعي: (١) يؤدي التغير المناخي الى مفاقمة مشكلة عدم المساواة في النوع الاجتماعي؛ (٢) تواجه النساء جرّاء عدم المساواة في النوع الاجتماعي آثاراً سلبية أكبر.
- ليست النساء مجرد ضحايا وإنما عناصر فاعلة في التغيير بما يملكنه من معارف ومهارات فريدة.
- يعتبر فهم المخاطر والآثار المختلفة للتغير المناخي على الرجال والنساء عاملاً جوهرياً في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

سيؤثر التغير المناخي على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم. إلا أن آثاره ستتنوع أشكالها باختلاف المناطق والأجيال والفئات العمرية وفئات الدخل والمهن والنوع الاجتماعي (فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، ٢٠٠١). وسيتأثر الفقراء، الذين تشكل نساء البلدان النامية غالبيتهم، بأشكال مختلفة. ومع ذلك فإن معظم النقاش حول المناخ لا يزال يتجاهل النوع الاجتماعي.

بما أن التغير المناخي يؤثر على النساء والرجال بشكل مختلف يعتبر مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي أمراً أساسياً عند مناقشة تطوير سياسات وصناعة قرارات ورسم استراتيجيات التخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية والتكيف معها. فالنساء لسن مجرد ضحايا مغلوبات على أمرهن بل **هنّ عناصر قوية للتغيير** وأدوارهن القيادية ضرورية للغاية. كما يمكن للنساء أن يساعدن أو يعقن الاستراتيجيات المتعلقة باستخدام الطاقة وإزالة الغابات والسكان والنمو الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا ووضع السياسة وغيرها.

---

١ النقاش المتعلق بالنوع الاجتماعي والتغير المناخي مستمد بشكل رئيسي من:

Aguilar, L. [In press]. Climate Connection. Women and Climate Change: Vulnerabilities and Adaptive Capacities. State of the World.

يرتبط التغير المناخي وعدم المساواة في النوع الاجتماعي ارتباطاً معقداً ببعضهما البعض. ويؤدي التغير المناخي إلى مفاقمة عدم المساواة عموماً وبالتالي إبطاء عملية تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي مما يعيق جهود تحقيق الأهداف الأعم مثل الحدّ من الفقر والتنمية المستدامة.وبدوره يفاقم عدم المساواة في النوع الاجتماعي تأثيرات التغير المناخي (أنظر إطار ١)، وفي الوقت نفسه من شأن اتخاذ الخطوات اللازمة لتضييق الفجوة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء من المساعَدة في الحدّ من تلك التأثيرات.

إطار ١: عدم المساواة في النوع الاجتماعي والتغير المناخي

في بعض المجتمعات المحلية في بنغلادش تحرم النساء من القدرة على مواجهة الكوارث من خلال الإبقاء عليهن في وضع اتكال من حيث الحصول على المعلومات من خارج حدود مدينتهن وحرمانهن من حق اتخاذ القرارات الرئيسية في حياتهن. وفي هذا الصدد تؤدي البُردة[٢] –باعتبارها تمنع النساء من المشاركة في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية خارج المنزل– إلى جعل المرأة أكثر تأثراً بالكوارث.

٣–١ أسباب سهولة التأثر، أو الظروف الخاصة التي تجعل النساء خاصة الفقيرات يتأثرن بسهولة بالتغير المناخي

تعكس سهولة التأثر حالة الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الفردية والجماعية القائمة. وتشكل هذه الظروف عدداً من العوامل التي يلعب النوع الاجتماعي دوراً رئيسياً فيها. كما أن سهولة التأثر القائمة على أساس النوع الاجتماعي مستمدة من عدة عوامل تعكس أنماطاً مترسخة تاريخياً وثقافياً تعمل على تشكيل العلاقات في المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحياة الشخصية (Enarson، ١٩٩٨). وستشكل العلاقات القائمة على أساس النوع الاجتماعي ظروف سهولة التأثر الأربع المذكورة أعلاه. كما أن تقاطع هذه العوامل مع عدم المساواة الطبقية والعرقية وغيرها يخلق ظروفاً اجتماعية خطيرة تعرّض مختلف المجموعات النسائية للخطر (Enarson، ١٩٩٨).

إلا أنه لا بدّ من تجنب النظرة التسطيحية نحو النساء **كضحايا** (بسبب جنسهن). فالنساء لسن سهلات التأثر لأن "طبيعتهن أضعف"، بل تنبع سهولة تأثر النساء والرجال بسبب أدوارهم الاجتماعية المختلفة. على سبيل المثال تعيش الكثير من النساء في ظروف من الإقصاء الاجتماعي، والذي يعبر عنه بحقائق بسيطة مثل القدرة على الركض أو السباحة أو القيود المفروضة على حركتهن أو القيود السلوكية التي تعيق حريتهن في الانتقال إلى مكان جديد من دون موافقة أزواجهن أو عائلاتهن.

٢ البُردة معيار يحدد الحركة المكانية للمرأة وسلوكها ومواقفها.

لقد تبيّن أن سهولة التأثر وقدرة فئة اجتماعية ما على التكيف أو التغيير تعتمد بدرجة كبيرة على ما تملكه. وبالإضافة إلى الموقع المادي للنساء، تم تحديد عوامل مثل الموارد والأرض والمعرفة والتكنولوجيا والسلطة وإمكانية صنع القرار والتعليم والرعاية الصحية والغذاء كعوامل محددة لسهولة التأثر والقدرة على التكيف مع التغير المناخي. وكما أوضح Moser and Satterthwaite (٢٠٠٨)، أنه كلما كان لدى الأشخاص ممتلكات أكثر انخفضت سهولة تأثرهم وكلما كان لدى الأشخاص ممتلكات أقل انخفض أمنهم. وتشير البيانات التي جمعت من كافة أنحاء العالم إلى أنه يغلب أن يكون لدى النساء فرص أقل أو محدودة للمُلكية (رأس المال المادي والمالي والبشري والاجتماعي والطبيعي).[٣]

إطار ٢: النوع الاجتماعي والملكية

يتجسد عدم المساواة في النوع الاجتماعي في درجة الوصول إلى الموارد القيّمة كالأراضي والقروض والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا وخدمات التدريب والإرشاد والتي من شأنها تعزيز قدرة النساء على التكيف مع التغير المناخي. ففي ليبيريا تنتج النساء ٦٠٪ من المحاصيل الغذائية بالرغم من عدم قدرتهن على امتلاك الأراضي الزراعية وانخفاض مستوى التدريب والمعرفة لديهن وعدم وجود المساعدة المالية (Liberia NBSAP، ٢٠٠٤). وقد أظهر تحليل لخطط القروض في دول إفريقية أن النساء يحصلن على أقل من ١٠٪ من القروض الممنوحة للرجال من أصحاب الملكيات الصغيرة (FAO، ٢٠٠٨). كما تشكل النساء المزارعات في الهند ونيبال وتايلاند أقل من ١٠٪ من ملاك الأراضي. وفي كينيا على الرغم من أن القوانين الدستورية لا تمنع النساء من امتلاك الأراضي، إلا أنهن لا زلن يواجهن صعوبات عديدة في محاولة امتلاك أراض (Kenya NBSAP، ٢٠٠٠).

المصدر:

Quesada-Aguilar and Mata (2008). Gender and National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs). Fact sheet IUCN-CBD.

٣ يمكن الاطلاع على البيانات المختلفة حول حصول المرأة والرجل على الملكية في مختلف المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة ومنظمة الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تحدد ممتلكات النساء إلى درجة كبيرة كيفية تأثرهن بالتغير المناخي واستجابتهن لهذا التأثير. ولذلك ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء قاعدة ملكيات للنساء باعتبارها مبدأ أساسياً في استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية.

٣-٢ المخاطر المضافة في تأمين الرفاه

قد يكون للتغير المناخي تأثيرات على رفاه النساء تتباين مع التأثيرات التي يتعرض لها الرجال. ويمكن أن تؤثر مخاطر هذه التأثيرات مباشرة أو بشكل غير مباشر على فرص كسب قوتهن والوقت المتاح لهن على أساس يومي ومتوسط العمر المتوقع (انظر جدول ١). وبالإضافة إلى مفاقمة المخاطر القائمة قد يُبرِز التغير المناخي مخاطر جديدة كانت كامنة.

جدول ١: المخاطر المباشرة وغير المباشرة للتغير المناخي وتأثيرها المحتمل على النساء

تأثير التغير المناخي	المخاطر المحتملة	أمثلة	التأثير المحتمل على النساء
المباشر			
زيادة ارتفاع درجة حرارة المحيطات	ارتفاع حالات ابيضاض المرجان نتيجة الإجهاد الحراري.		يمكن أن تؤدي خسارة الشعاب المرجانية إلى إلحاق الضرر بالسياحة وهو القطاع الذي تشكل النساء نسبة ٤٦٪ من القوى العاملة فيه.
زيادة الجفاف ونقص المياه	شهد المغرب ١٠ سنوات من الجفاف خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٤ و ٢٠٠٠. شهدت كينيا ٤ سنوات من الجفاف الحاد خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ و ٢٠٠١.		غالباً ما تكون النساء والفتيات في البلدان النامية الجامعات الأساسيات والمستخدمات والمدبرات للمياه. وسيعرض نقصان المياه سبل عيش عائلاتهن للخطر ويزيد من أعباء العمل الخاصة بهن وقد يكون له تأثيرات أخرى ثانوية مثل انخفاض أعداد الفتيات الملتحقات بالمدارس أو انخفاض فرص النساء في المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل.
زيادة الظواهر المناخية الشديدة	زيادة كثافة وحجم الزوابع والأعاصير والفيضانات وموجات الحر الشديدة.		في عينة مأخوذة من ١٤١ بلداً خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨١ و ٢٠٠٢ تبيّن أن الكوارث الطبيعية (وتأثيرها اللاحق) تقتل في المتوسط عدداً أكبر من النساء مقارنة بالرجال أو تقتل نساءاً في سن مبكرة أكثر من الرجال في سن مبكرة.

غير المباشر		
زيادة الأوبئة	لعب تقلب المناخ دوراً حاسماً في انتشار وباء الملاريا في هضاب شرق إفريقيا وهو مسؤول عن نحو ٧٠٪ من التباين في سلسلة الكوليرا في بنغلادش.	النساء أقل حصولاً على الخدمات الطبية من الرجال وتزداد أعباء عملهن عند قضاء وقت أطول في رعاية المرضى. لدى الأسر الفقيرة المتضررة بفيروس الإيدز موارد أقل للتكيف مع آثار التغير المناخي. وبالتالي يكون اعتماد استراتيجيات جديدة لإنتاج المحاصيل أو تربية المواشي أصعب للأسر المتأثرة بالإيدز والمُعالة من قبل نساء.
فقدان الأنواع الحيوية	بحلول عام ٢٠٥٠ قد يؤدي التغير المناخي إلى انقراض أنوع حيوية بنسبة تتراوح بين ١٨ و ٣٥٪.	غالباً ما تعتمد النساء للتكيف مع التغير المناخي على تنوع المحاصيل، لكن التغير الدائم في درجة الحرارة سيقلل من التنوع البيولوجي الزراعي وخيارات العلاج التقليدي ليخلق تأثيرات محتملة على الأمن الغذائي والصحة.
انخفاض إنتاج المحاصيل	في إفريقيا يتوقع أن ينخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ٢٠–٢٥٪ بتأثير الظروف القاسية كظاهرة النينيو.	تعتبر النساء الريفيات على وجه الخصوص مسؤولات عن إنتاج الغذاء في العالم حيث ينتجن ما بين ٦٠ و ٨٠٪ من الغذاء في معظم البلدان النامية. وفي إفريقيا قد تتراوح حصة النساء المتضررات بتغيرات المحاصيل بسبب المناخ بين ٤٨٪ في بوركينا فاسو و ٧٣٪ في الكونغو.

المصدر: أنظر المراجع

سيكون مثلاً لزيادة تفشي الأمراض المرتبطة بالمناخ أثار على النساء أكثر من تلك الخاصة بالرجال. وفي كل سنة تحمل حوالي ٥٠ مليون من نساء البلدان التي تستوطن فيها الملاريا، ونصفهن يعشن في المناطق الاستوائية من إفريقيا حيث الانتشار الكثيف للمتصورة المنجلية (Plasmodium Falciparum). ويُقدر أن ١٠ آلاف منهن و٢٠٠ ألف من أطفالهن الرضع يموتون نتيجة الإصابة بالملاريا خلال فترة الحمل. ويساهم فقر الدم الحاد المتعلق بالملاريا بحدوث أكثر من نصف تلك الوفيات (WHO، ٢٠٠٨).

أجرت الدراسة المنفذة من قبل كلية لندن للاقتصاد وجامعة إسِكس ومعهد ماكس بلانك للاقتصاد عام ٢٠٠٧ تحليلاً لأحداث كارثية في ١٤١ بلد، حيث تبين أن حقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية غير خاضعة للحماية، وأن وفيات النساء بفعل الكوارث أكثر من وفيات الرجال. أما في المجتمعات التي يتمتع فيها كلا الجنسين بحقوق متساوية فتقضي الكوارث على عدد مماثل من النساء والرجال (Neumayer and Plümper، ٢٠٠٧).

لهذا ينبغي أن تولي المبادرات المتعلقة بالحدّ من المخاطر والإدارة المجتمعية للمخاطر اهتماماً خاصاً بضرورة تعزيز قدرة النساء على إدارة مخاطر التغير المناخي بغية الحدّ من سهولة تأثرهن والمحافظة على فرصهن في تحقيق التنمية المستدامة أو زيادة هذه الفرص. ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ما يلي:

- تحسين فرص الحصول على المهارات والتعليم والمعارف.
- تحسين الاستعداد للكوارث وإدارتها.
- دعم النساء في التعبير عن آرائهن والتأثير في السياسة كي يصبحن قادرات على امتلاك أدوات ومهارات إدارة المخاطر.
- وضع سياسات لمساعدة الأسر على تحقيق الاستقرار (القروض، الوصول إلى الأسواق، آليات الضمان الاجتماعي).

٣-٣ المساواة في النوع الاجتماعي والتغير المناخي والأهداف الإنمائية للألفية: ما الرابط بينها؟

تعتبر المساواة في النوع الاجتماعي محور تركيز الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وشرطاً أساسياً لتحقيق جميع تلك الأهداف. كما أن تفاقم عدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي نتيجة للتغير المناخي سيعيق كثيراً الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. وتتصدى البلدان النامية للتغيرات البيئية السريعة التي تعيق التقدم في الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية في حين يُبقي عدم المساواة في النوع الاجتماعي هذه البلدان ترزح تحت الفقر والتخلف. وفي ذات الوقت تترابط الأهداف الإنمائية للألفية معاً وتعزز بعضها البعض (انظر جدول ٢).

يعتبر التغير المناخي قضية تتعلق بالأمن العالمي وحقوق الإنسان. وهو يمثل تحدياً جديداً للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وللأجيال المقبلة أيضاً. كما يُعد النوع الاجتماعي عاملاً رئيسياً في تجاوز هذه القضايا.

جدول ٢: إقامة روابط بين الأهداف الإنمائية للألفية والتغير المناخي والنوع الاجتماعي

الأهداف الإنمائية للألفية	المخاطر الناجمة عن التغير المناخي	الآثار على النوع الاجتماعي
الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	خفض الإنتاج الزراعي من أجل البقاء وللغايات التجارية	تشكل النساء غالبية فقراء العالم، فمن بين ١,٣ مليار فقير حول العالم تشكل النساء نسبة ٧٠٪.

	تعرض الأمن الغذائي للخطر	فقدان أو انخفاض أعداد الأنواع المحلية من النباتات والحيوانات التي تستخدمها النساء في الأمن الغذائي لأسرهن. وقد أدت السحب البنية الموجودة في الغلاف الجوي نتيجة كمية الهباء الجوي وتركيز غازات الدفيئة إلى انخفاض محاصيل الأرز التاريخية (Cramer، ٢٠٠٦). ويعد الأرز المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية في البلدان النامية. وتعتبر النساء بالفعل أكثر عرضة للإصابة بمشاكل التغذية (على سبيل المثال ٥٠٪ من النساء والأطفال في البلدان النامية مصابون بفقر الدم) بسبب الأمور المادية والاجتماعية والاقتصادية والنوع الاجتماعي والمسائل الثقافية (مثلاً الحمل والرضاعة والتوزيع غير المتساوي للغذاء داخل الأسر). انخفاض أو انقراض الأنواع البحرية التي تستخدمها النساء في الاستهلاك المنزلي أو النشاطات الإنتاجية. في بعض الحالات قد تؤدي المفاضلة بين الاستهلاك والبقاء إلى تفاقم التحيز في مسألة التغذية استناداً إلى النوع الاجتماعي. وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت في الهند أن تغذية الفتيات تعاني كثيراً خلال فترات انخفاض الاستهلاك وارتفاع أسعار الغذاء وأن نقص هطول الأمطار يرتبط بدرجة كبيرة بحالات الوفاة بين الفتيات أكثر منها لدى الفتيان (UNDP، ٢٠٠٧).
الهدف الإنمائي الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	زيادة عبء العمل اللازم للانتاج الزراعي وأنشطة الاعتياش من المرجح أن تؤدي التغيرات البيئية إلى الهجرة قلة فرص الحصول على المياه النظيفة	عادة ما تكون الفتيات والنساء مسؤولات عن جمع المياه وحطب الوقود. وفي المناطق الأكثر فقراً في العالم، ولا سيما جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، قد تقضي النساء والفتيات ما بين ٣ و٤ ساعات يومياً لأداء هذه المهام. ويمكن أن تتسع الرقعة الجغرافية للمناطق المتأثرة بالفيضانات والجفاف والتصحر مما يزيد من الأعباء الناجمة عنها ويدفع مزيداً من الفتيات في مجتمعات أكثر إلى ترك التعليم. وتشكل الفتيات ثلاثة أخماس الـ ١١٥ مليون طفل الذين لا يذهبون إلى المدارس في حين تشكل النساء ٧٥٪ من السكان الأميين في العالم (Oxfam، ٢٠٠٧). ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فإن ٨٠٪ من اللاجئين في العالم هم من النساء والأطفال. ومن شأن هجرة السكان بفعل الكوارث والتغيرات الطبيعية إعاقة فرص التعليم أو الحد منها.

(تابع).. **الهدف الإنمائي الثاني:**		وبما أن الرجال هم الأكثر هجرةً سواء موسمياً أو لعدد من السنوات تصبح النساء معيلات لأسرهن التي تعاني الفقر أكثر من غيرها. وتضاعف هجرة الرجال من عبء العمل على نساء هذه الأسر وأولادها وشيوخها.
الهدف الإنمائي الثالث: دعم المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء	زيادة حالات الوفاة والإصابات حيثما يسود عدم المساواة تفاقم حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي منع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي	أظهرت دراسة لـ ١٤١ كارثة طبيعية أجرتها كلية لندن للاقتصاد وجامعة إسكس ومعهد ماكس بلانك للاقتصاد عام ٢٠٠٧ أنه عندما يتم إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكلا الجنسين فإن عدد من يقضون خلال الكوارث يتساوى بين الرجال والنساء. لكن عندما لا تتمتع النساء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتساوي مع الرجال فإن من يقضين من النساء نتيجة الكوارث يفوق عدد الرجال. وقد ظهر هذا التفاوت في النوع الاجتماعي في سلسلة من الكوارث الرئيسية كإعصاري ميتش وكاترينا وعواصف أخرى في الأميركيتين وموجات الحر الأوروبية والأعاصير في جنوب آسيا. وفي بعض بلدان أميركا اللاتينية ونتيجة للسلوك الاجتماعي الذي يسند الدور الأكبر للرجال في حالات الكوارث يميل هؤلاء للقيام بأقصى المجازفات خلال الأحداث الطبيعية وفق ما يدعى بـ "متلازمة الرجل الخارق". وقد تسبب هذا بحالات وفاة كان يمكن تجنبها مثلاً عند عبور أنهار سريعة الجريان. وعندما تظهر التغيرات البيئية السريعة تتعاظم تطبيقات عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتتعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي. كما أن حالات الحرمان التاريخية بما فيها القيود على امتلاك الأراضي والموارد والمعلومات وصنع القرار تؤدي إلى إلقاء أعباء أكبر على عاتق النساء خلال الكوارث الطبيعية وبعدها. ما تزال النساء في البلدان النامية مسؤولات إلى حدّ كبير عن تأمين الغذاء والماء والطاقة للطهي والتدفئة. ويؤدي الجفاف والتصحر وعدم انتظام هطول الأمطار إلى اضطرار النساء للعمل أكثر لتأمين هذه الموارد مما لا يتيح لهن الوقت للحصول على الدخل والتعليم أو تأمين الرعاية لعائلاتهن. ومن شأن عدم وجود تمثيل ومشاركة للنساء في مجالات صنع القرار المتعلق بالتغير المناخي على جميع المستويات (المحلية والوطنية والدولية) أن يؤدي إلى غياب السياسات والبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

الهدف الإنمائي الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	تزيد التأثيرات البيئية من فرص الإصابة بأمراض خطيرة	زيادة حجم عمل النساء نتيجة لدورهن كمقدمات للرعاية الأساسية للأسرة، كالوقت الذي يقضينه في رعاية الأطفال والمرضى. فقدان النباتات الطبية التي تستخدمها النساء كعلاج.
الهدف الإنمائي الخامس: تحسين صحة الأم	زيادة انتشار بعض الأمراض المنقولة	تعتبر النساء والأطفال أكثر عرضة للموت من الرجال بـ ١٤ مرة خلال الكوارث (Peterson، ٢٠٠٧). ويؤدي ارتفاع معدلات وفيات الأمهات/النساء/ الزوجات خلال الكوارث إلى زيادة أعداد الأيتام ومعدلات وفيات الاطفال، وإلى الزواج المبكر للفتيات الشابات مما يؤدي إلى تركهن الدراسة أو الاتجار بهن واستخدامهن في البغاء مما يزيد بدوره من تعرضهن للإصابة بفيروس الإيدز (Oxfam، ٢٠٠٥).
الهدف الإنمائي السادس: مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	ارتفاع درجات الحرارة (موجات الحر)	تعزز الهجرة خطر الإصابة بفيروس الإيدز نتيجة لانفصال العائلات عن بعضها واضطرارها إلى العيش في أماكن مكتظة بالسكان.
الهدف الإنمائي السابع: ضمان الاستدامة البيئية	انقراض الأنواع والتغير في بُنية بعضها واضطراب العلاقات التكافلية والتغيرات في السلاسل الغذائية وغيرها يمكن أن تقلل التغيرات في كمية ونوعية الموارد الطبيعية من إنتاجية النظم البيئية الفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر وذوبان الأنهار الجليدية والقمم الجليدية	تكون النساء أقل قدرة على التعامل مع تأثيرات التغير المناخي عند عدم الحصول الآمن والسيطرة على إدارة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، المواشي، الأشجار). غالباً ما تحتاج تدابير التكيف مع التغيرات المناخية المتعلقة بمكافحة التصحر عدداً كبيراً من الأيدي العاملة مما يزيد من التوقعات بأن تساهم النساء في جهود المحافظة على التربة والماء من خلال العمل بلا أجر في المنزل والمجتمع. انخفاض موارد الغابات التي تستخدمها النساء. فالنساء الريفيات في البلدان النامية يجمعن منتجات الغابات لاستخدامها في الوقود والطعام والأدوية أو إطعام الحيوانات. وبالتالي سيكون لانخفاض حجم أو اختفاء هذه المنتجات تأثير سلبي على رفاهية ونوعية حياتهن وحياة أسرهن. لاستيعاب التقلبات المناخية غالباً ما تعتمد النساء على مجموعة من أصناف المحاصيل (التنوع البيولوجي الزراعي) غير أن التغير الدائم في درجات الحرارة سيقلل من التنوع البيولوجي الزراعي والخيارات العلاجية للطب التقليدي.

الهدف الإنمائي الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	يزيد التغير المناخي من تحديات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الضروري زيادة الموارد المالية من أجل جهود التكيف أو التخفيف من آثار التغير المناخي	إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في نقل التكنولوجيا وبرامج ومشاريع بناء القدرات من أجل التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها. تعزيز وتسهيل وتطوير وتنفيذ برامج التعليم والتدريب التي تركز على التغير المناخي وتستهدف النساء على وجه الخصوص. تسهيل حصول العامة على البيانات والمعلومات من خلال توفير المعلومات المتعلقة بمبادرات وسياسات التغير المناخي ونتائج الإجراءات التي تحتاج إليها النساء من أجل فهم هذا التغير والتصدي والاستجابة له مع مراعاة الظروف المحلية والوطنية كالقدرة على الوصول إلى الإنترنت وقضايا الأمية واللغة. تشجيع النساء على المشاركة في التصدي للتغير المناخي وآثاره ووضع ردود مناسبة من خلال تسهيل التغذية الراجعة والنقاش والشراكة في أنشطة التغير المناخي وإدارته. يجب أن يكون توزيع الموارد المالية المتوفرة من أجل التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية مستنداً إلى مبادئ المساواة في النوع الاجتماعي.

المصدر: Aguilar *et al.*، ٢٠٠٧.

مصادر إضافية

Enarson, E. (1998). “Through Women’s Eyes: A Gendered Research Agenda for Disaster Social Science”. Disasters 22(2): 157–173.

Lambrou, Y. and Piana, G. (2006). Gender: The missing component of the response to climate change. Italy: FAO.

Masika, R. (Ed.) (2002). Gender, Development and Climate Change. UK: Oxfam.

Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J. and Martin, A. (2002). “Uncertain Predictions, Invisible Impacts, and the Need to Mainstream Gender in Climate Change Adaptations”. Gender & Development 10(2).

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). “The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002”. Annals of the Association of American Geographers 97(3): 551 - 566.

WEDO, ABANTU, ActionAid and ENDA. (2008). Gender, Climate Change and Human Security Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Report for the Hellenic Foundation for European and Foreign Policy (ELIAMEP).

تمارين الوحدة

التمرين	الإجراء	الوقت
فهم الروابط الأساسية بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي	قم بإعداد عرض توضيحي باستخدام المعلومات المقدمة في هذه الوحدة للإشارة إلى قضايا الفئات الأكثر تأثراً والملكيات والنساء باعتبارهن عوامل للتغيير هذا الفيديو مأخوذ من موقع أوكسفام: http://www.youtube.com/ =watch?v=iSMB8m4_4BM&eurl http://www.newsscientist.com/ is-/06/blog/environment/2008 climate-change-feminist-issue. html?DCMP=ILC-rhts&nsref=s12_he اطلب من المشاركين تحديد المواضيع الرئيسية في الفيديو وطرح بعض الحلول الممكنة	١٥ دقيقة ١٠ دقائق ١٥ دقيقة
	قسّم المجموعة إلى مجموعتين وطبّق تقنية "هل يوجد للتغير المناخي آثار متباينة؟"	٥٠ دقيقة

حالات دراسية

حالة دراسية ١

جمعية سيدات راكين الخيرية

وفقاً لأكثر التصنيفات تفاؤلاً فإن الأردن هو رابع أفقر دول العالم في الموارد المائية، مما يجعل التغيرات المناخية أشد وطأة عليه. وفي حين تدنى نصيب الفرد في العقود الأخيرة ليصل مؤخراً إلى أقل من ١٤٠م٣ سنوياً وسيتوالى انخفاضه إلى ما دون ٩٠م٣ في عام ٢٠٢٥ فإن انحباس الأمطار في المواسم الأخيرة قد يسرِّع من وتيرة هذا التدهور ويحد من نجاعة الخطط التي توضع للتصدي للتحديات المائية المستقبلية.

ليس مستغرباً أن تكون المجتمعات الريفية أكثر من يكابد شح المياه المتزايد. ففي كل يوم يحتل تأمين الاحتياجات من المياه النظيفة حيزاً كبيراً من وقت وجهد الأسر والمزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة. لذلك أخذت السياسات المائية تركز على دعم إدارة المياه على المستوى المجتمعي. اهتمت إحدى التجارب الناجحة في هذا النوع من الإدارة بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي. وقد كانت هذه التجربة عبارة عن مشروع في قرية راكين القريبة من مدينة الكرك جنوب الأردن بمشاركة نساء محليات تلقين تمويلاً من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية. استخدم التمويل في تأسيس نظام قروض دوار تديره "جمعية سيدات راكين الخيرية" ويهدف لمساعدة الأسر على إنشاء خزانات مياه ونظم حصاد مائي. لم تنجح الجمعية في إدارة هذا المشروع فحسب بل اشتركت أيضاً مع المؤسسات الأهلية الريفية الأخرى في المطالبة بحقوق النساء. ففي عام ٢٠٠٥ انضمت الجمعية إلى "الشبكة الوطنية للمرأة" (مساواة) والتي أسستها "جمعية النساء العربيات في الأردن"، وهي منظمة غير حكومية تتبنى المساواة في النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من خلال استدامة سبل العيش في المجتمعات الريفية.

في راكين تصل المياه للبيوت مرة واحدة كل أسبوعين ولمدة ست ساعات فقط مما يجعلها غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان خاصة في ظل عدم وجود خزانات مياه، فيضطرون لشرائها بأسعار مرتفعة من صهاريج المياه رغم انخفاض دخولهم. ومن هنا نشأت فكرة هذا المشروع. في المرحلة الأولى من المشروع كان يطلب من المقترضين تسديد ثلثي المبلغ المقترض مما استنزف موارد المشروع. لذلك كانت المرحلة الثانية والتي أطلقت أيضاً بدعم من برنامج المنح الصغيرة ومساعدة فنية من مشروع إدارة المساقط المائية التابع لـ "الوكالة الألمانية للتعاون الفني" تنص على تسديد كامل المبلغ المقترض وذلك حتى يمكن قبول كافة طلبات القروض والتي تجاوزت ١٥٠ طلباً. كما تم تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ أنشطة المشروع كالتدريب واستخدام المبالغ المقترضة وسدادها في المواعيد المحددة.

إضافة إلى تمكين الأسر من تخزين احتياجاتهم من مياه الاستخدامات المنزلية والري بكلفة معقولة ساعد المشروع على تمكين النساء الأعضاء في "جمعية

سيدات راكين الخيرية" في إدارة القروض ومساعدة مجتمعهن مما رفع من مكانتهن الاجتماعية. كما أكسب ربات البيوت المعرفة والقدرة اللازمتين لحسن إدارة المياه في منازلهن والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمياه. وقد أثبت نجاح المشروع قدرة النساء الريفيات على الإدارة الفعالة للمشروعات المجتمعية شريطة وجود التفهم والدعم لما يستطعن القيام به من أدوار وأن إدماج النساء في جهود تحسين إدارة موارد المياه على المستوى الأسري ليس ترفاً بل ضرورة في بلد يعاني شحاً متعاظماً في موارد المياه.

المصدر:

بتصرف من:

Arab Women Organization and UNDP. (August 2002). Lessons in Sustainable Development. SGP E-forum Jordan Project - The GEF Small Grants Program, Jordan: Arab Women Organization and UNDP.

حالة دراسية ٢

مجموعة ماما واتوتو

كانت مجموعة ماما واتوتو تدير مشروع تشجير منذ عام ١٩٩٤ مما ساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي في المنطقة ومنع تعرية التربة وحسّن خصوبتها. وقد تمثلت الأهداف الرئيسية للمشروع في إيجاد حل لندرة الحطب وخلق سبل معيشة مستدامة للمجتمع. وفيما كان المشروع قيد التطوير أدى تمكين النساء من خلال التعليم حول البيئة وإكسابهن المهارات اللازمة لتنويع مصادر رزقهن بوسيلة مراعية للبيئة إلى تحقيق نجاح كبير في إحداث التغيير. وسيساعد تنويع مصادر دخل النساء وتشجير المنطقة على التخفيف من المخاطر المستقبلية للتغير المناخي مثل الفيضانات والانزلاقات الأرضية والجفاف. وتساهم المبادرة أيضاً في التخفيف من آثار التغير المناخي من خلال جهود إعادة التحريج.

تشكلت مجموعة ماما واتوتو للنساء في عام ١٩٩٠ في كينيا للتصدي لندرة حطب الوقود وفقر النساء الريفيات. وهي تتألف من ٢٨ امرأة وأسرهن (أي ما مجموعه ١٥٠ شخصاً) في منطقة كاكاميغا بغرب كينيا الواقعة على بعد ٣٠ كم شمال خط الاستواء والمتمتعة بمعدل هطول سنوي مرتفع جداً.

كان الحطب يشكّل المصدر الرئيسي للطاقة في المجتمعات. ومع تزايد ندرته اضطرت النساء لجمع الحطب بصورة غير قانونية من المحمية القريبة لمجتمعاتهن وهي محمية غابات كاكاميغا الوطنية، ليعرضن بذلك أنفسهن لإجراءات قانونية وغرامات وسَجن. ومنذ إنشاء المجموعة زرعت النساء أشجاراً سريعة النمو لتصبح مصدراً للحطب والأخشاب في «الغابات التي صنعتها النساء» في أجزاء من مزارع أسرهن أو مزارعهن الخاصة. وقد حسّن برنامج التحريج خصوبة التربة وقلّل من الاحتطاب غير القانوني وزاد من الغطاء النباتي في منطقة كامبيري مما أدى إلى زيادة حجز الكربون (FAO، ١٩٩٤).

وقد عملت المجموعة على أن تقوم الأسر التي حوكمت سابقاً بتهمة تدمير الغابة باستخدام الموارد المتوفرة على نحو مستدام. كما عملت على التوسع في حصاد وتصنيع وتغليف العسل مما أدى إلى تحسين دخل الأسر. كما تزيد دخول الأسر بفعل زراعة فول الصويا والتي أصبحت مربحة بعد إنشاء المجموعة لوحدات تخزين جماعية. بالإضافة إلى ذلك أدخلت المجموعة تربية الأسماك والحصاد المستدام للأعشاب والنباتات الطبية. كل ذلك وما انبثق عنه من تنويع أفراد المجتمع المحلي لمنتجاتهم المزروعة خفض كثيراً من الاستغلال المفرط لموارد الغابات.

وتعمل المجموعة على نشر التعليم لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي. كما تهتم بالأيتام وتدير منزلاً للأشخاص المصابين بفيروس الإيدز.

تعتبر احتياجات المجتمع المحرك لجميع أنشطة المجموعة كما أن هيكليتها تيسر مشاركة الأجيال المختلفة مما يساعد على الحفاظ على استدامة المشروع. كما تعمل المجموعة أيضاً بشكل وثيق جداً

مع مؤسسات البحوث والمؤسسات الحكومية في شراكة تضم مجموعة شانديريما للمساعدة الذاتية (أيتام)، مجموعة إيفاكالي للتركيز، مجموعة موسيمبلي النسائية (أيتام)، كينيا لخدمات الحياة البرية– مخيم بويانغو (حماية موارد الغابات)، المنظمات الشعبية العاملة معاً بالتآخي في كينيا (تعليم الأقران وتدريبهم)، مجموعة شبكة جامي، مجموعة إيفاكالي بيدي للمساعدة الذاتية، جميعة إيهو الشبابية، المعهد الدولي لإعادة إعمار الريف (بذور فول الصويا)، منظمات مقاطعة فهيغا الروتارية (مضخات المياه).

المصادر:

FAO. (1994). Afforestation initiative Kakamega, Kenya. Retrieved from the World Wide Web:

www.fao.org/SARD<http://www.fao.org/SARD>

Equator Prize. (2006). Nomination: Mama Watoto Women Group. Retrieved from the World Wide Web:

http://www.equatorinitiative.net/content.lasso?cid=111

حالة دراسية ٣

دَمقرطة المعرفة بهدف تمكين المجتمعات الريفية

تتميز هضاب الألتيبلانو البوليفية أو السهول العالية فيها بمناخ قاس بارد وجاف يصعّب الزراعة مما يستدعي استخدام أساليب مبتكرة من أجل البقاء.

وقد سعت مبادرة بوليفيا للتعاون المشترك لدعم واستخدام المعارف التقليدية في التنبؤ بالمناخ من أجل تحسين عملية صنع القرار في الإنتاج الزراعي وإدارة المخاطر. ثم بدأت المبادرة تدريجياً تحول اهتمامها نحو تعزيز قدرات كل من المرأة والرجل في المجتمعات الريفية. ولذلك شُكلت مجموعات محلية من مزودي التكنولوجيا أطلق عليها "يابوتشيري" تبيع خدماتها للمزارعين الآخرين بأسعار السوق.

تعني كلمة "يابوتشيري" في لغة المجتمعات المحيطة ببحيرة تيتيكاكا في بوليفيا "المزارِع"، وتشير إلى المزارعين المحليين المتخصصين بالتعليم المهني الزراعي. وقد عزز هؤلاء الخبراء المحليون القدرات المحلية في مجال إدارة مخاطر الكوارث والزراعة التقليدية والمعارف المناخية من خلال دعم ونشر معارف الشعوب المحلية. وقد نشأ الابتكار الجماعي لنظام اليابوتشيري من الحاجة إلى المزيد من المساعدة التقنية للمزارعين ونقص التمويل المقدم من برنامج بروسوكو لتوظيف المزيد من المهندسين. كما دعمت المؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي مجموعات اليابوتشيري في بيع الخدمات التكنولوجية والمالية للمزارعين المحليين.

وشريك برنامج بروسوكو في المناطق الريفية هو الاتحاد الوطني للجمعيات الإنتاجية –وهو منظمة للمزارعين أقامها المستفيدون السابقون من مشاريع برنامج بروسوكو تتألف من ٣٢ جمعية مجتمعية. وتضم عضوية الاتحاد الوطني للجمعيات الإنتاجية ٢٨٩ عائلة، وهو يقدم الخدمات لـ ٢٥٠٠ عائلة تقريباً في خمسة أقاليم من مقاطعة لاباز في بوليفيا. كما يقدم الاتحاد الخدمات المالية وغير المالية لأعضائه. فالخدمات المالية تقدم على شكل خدمة ائتمانية من خلال نظام التمويل البوليفي الميكروي وخدمة التأمين على المحصول للتعامل مع المخاطر الجوية التي تهدد الإنتاج الزراعي. وقد طُورت هذه الخدمات بمساعدة شركاء متخصصين مثل مؤسسة بروفين وهي برنامج لمبادرات التمويل الميكروية في بوليفيا.

أما الخدمات غير المالية فتقدم من خلال مجموعات اليابوتشيري أي أصحاب النزعة الحرفية من المزارعين. وقد عمل برنامج بروسوكو مع مجموعات اليابوتشيري لتعزيز قدراتهم بغية تمكينهم من العمل لدى الاتحاد كقائمين على البحوث الزراعية والخدمات التوعوية. وبتيسير من برنامج بروسوكو قام هؤلاء بصياغة موقف الاتحاد حول إدارة المخاطر الزراعية، وهم يعملون على تطوير واختبار تقنيات لمواجهة المخاطر المختلفة.

ينضوي حالياً تحت الاتحاد ٦٠ مجموعة من مجموعات اليابوتشيري ١٠ منها مجموعات نسوية. وقد نشأ عنصر النوع الاجتماعي ضمن النظام استجابة للحاجة إلى التركيز على الإنتاجية الزراعية المناطة بالنساء وضرورة تحسينها. فالنساء هن المسؤولات تقليدياً عن تخزين الحبوب ومواد إعادة الإنتاج، لكن ليست جميع

نساء المجتمع قادرات على إدارة ذلك بسوية مرتفعة. وقد كانت نساء مجموعة اليابوتشيري يقمن بتخزين كميات كبيرة جداً من أصناف البطاطا وبذور الحبوب وغيرها من الأنواع بما في ذلك الأدوية. علاوة على ذلك فقد أجرين بحثاً مكنهن من معرفة ظروف زراعة كل صنف. وكانت لديهن المعرفة اللازمة لتصميم استراتيجيات إدارة المخاطر، كما قدمن المساعدة للمزارعات الأخريات للقيام بذلك. وفي معظم الحالات لم تقم نساء مجموعات اليابوتشيري بمجرد نقل المعرفة فقط بل ساعدن في بناء القدرات التحليلية لدى المزارِعات.

علاوة على ذلك تسلّمت نساء مجموعة اليابوتشيري دوراً قيادياً محدداً في التفاوض حول الوصول بالمنتجات المحلية إلى الأسواق على المدى البعيد. وبما أن الوصول إلى الأسواق هو خدمة أخرى يقدمها الاتحاد فقد تفاوضت نساء مجموعات اليابوتشيري بشأن عقد طويل الأجل لزراعة البطاطا، كما أنهن يعملن على تطوير أسواق للمنتجات الجديدة مثل منتج تشونو وتونتا (وهما نوعا بطاطا مصنعة، مجمدة ومجففة) وحبوب الأنديز مثل كاناوا وكينوا. وقد شاركن أيضاً في إدارة التكيف مع المخاطر وفي رصد المؤشرات الحيوية للمخاطر المتصلة بالمناخ والطقس.

بدأت المبادرة في تشرين الأول ٢٠٠٦ واختتمت في تموز ٢٠٠٨، متممةً بذلك دورتين زراعيتين كاملتين. وخلال سنتين تمكنت مجموعات اليابوتشيري من التغلب على أضرار الصقيع التي تصيب محاصيل البطاطا في المجتمعات المحلية، في حين لم تترك ١٠ أعوام من البحث العلمي أية اثار واضحة على المجتمع. وقد ركزت الدورة الأولى على التنبؤات المناخية من خلال مراقبة النباتات والحيوانات المحلية مما أتاح التخطيط للمحاصيل التي كانت أكثر حساسية تجاه المخاطر. فانخفضت بالتالي الخسائر في المحاصيل بنسبة ٣٠– ٤٠٪ في هذه الدورة. ثم ركزت الدورة الثانية بشكل متصاعد على تمكين النساء ليصبحن قادرات على المشاركة في السوق. وفي ذلك العام انخفضت خسائر المحاصيل جراء الصقيع والفيضانات والجفاف بنسبة ٨٠– ٩٠٪.

كل ذلك أدى إلى تقليل سهولة التأثر بالمخاطر الجوية والمائية القاسية في تلك المناطق لا سيما الصقيع والأمطار والعواصف البردية وحتى الحر والجفاف الشديدين اللذين يتوقع ازدياد حدتهما مع تغيرات المناخ. وهذا يعني أيضاً تحقيق الاستقرار في وصول المحاصيل المحلية إلى الأسواق. كما أن زيادة التوعية التي قدمتها مجموعات اليابوتشيري للمجتمعات لمواجهة التحولات المناخية ستشكل خطوة مهمة في زيادة قدرة المنطقة على الصمود أمام هذه التغيرات. وقد كان إدراج خبرات النساء ضمن نظام اليابوتشيري أمراً حيوياً لنقل النجاح الزراعي إلى سبل عيش مستقرة من خلال توظيف المهارات التقليدية للنساء ودورهن في تخزين المحاصيل والبذور والوصول إلى الأسواق.

وقد تم تطوير هذه التجربة في المجتمعات الريفية لولاية أيمارا حول بحيرة تيتيكاكا بمقاطعة لاباز. وفي مقاطعات لوس أنديس، وهما إنغافي وأوماسويوس، كانت المجتمعات هي بيلابي وبيركوتا وكالويو وكوتوسوما وسوجاتا وتشوكوكوبا وكوروماتا. ومن بين هذه المجتمعات تخصص مجتمع تشوكوكوبا في إنتاج بذور البطاطا عالية الجودة وتوفيرها للمجتمعات الأخرى والتي بدورها تكتسب وتثبِّت حصة لها من سوق البطاطا من خلال التعامل مع مطاعم المطبخ البوليفي التقليدي.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر الزراعية مهمة لكل من الرجل والمرأة في المجتمعات الريفية. وفي البيئات القاسية مثل بيئة ألتيبلانو البوليفية يجب القيام بها في ظل إطار إدارة للمخاطر وليس مجرد نظم إنتاج أو إدارة للموارد الطبيعية.

- تحقيق تمكين المرأة ممكن فقط إذا تم الاعتراف بها كمصدر للمعارف المحلية و–في بعض جوانب عمليات الإنتاج الزراعي– النظر لها باعتبارها المالكة الوحيدة للمعرفة المحلية ذات الصلة.

- الادارة الأفقية للمعرفة هي أداة لإدارة المخاطر والوقاية من الكوارث. وعندما تحدد المجتمعات المحلية (بمساهمة كل من الرجال والنساء) ما ينبغي شموله ضمن البحوث والإدارة سيصبح العلماء ومنظمات التنمية قادرين على إضافة جهودهم لخطة من تصميم الشعب ودعمه.

- إدارة المخاطر الزراعية نهج زهيد التكلفة لأنه يقوم على قدرات المزارعين وممارساتهم. ويمكن تطوير الابتكارات المحلية وتسريعها باستخدام نهج يركّز على أنماط صنع القرار من خلال إدراج معلومات مسبقة في تصميم البحوث (وعادة ما يكون لدى المزارعين الكثير من المعلومات المسبقة والمتوارثة).

المصدر:

ISDR. (2008). Gender perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction into Climate Change Adaptation. Good Practices and Lessons Learned. Switzerland: UN/ISDR.

حالة دراسية ٤

تسليط الضوء على الاستراتيجيات المحلية للتكيف مع الجفاف

– الأداة المجتمعية لفحص المخاطر – التكيف وسبل العيش (CRiSTAL)

تعتبر "الأداة المجتمعية لفحص المخاطر – التكيف وسبل العيش" أداة لدعم اتخاذ القرار. وبالاستفادة من نموذج تقييم الأثر البيئي وإطار سبل المعيشة المستدامة تهدف هذه الأداة لتوفير عملية منطقية سهلة الإدارة لمساعدة المستخدِمين في الوصول إلى فهم أفضل للروابط بين المخاطر المتصلة بالمناخ وسبل معيشة الناس وأنشطة المشروع.

وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ أجرى فريق متعدد الاختصاصات سلسلة من الاختبارات الميدانية على مشاريع مكتملة وأخرى جارية في مجال إدارة الموارد الطبيعية في بنغلادش ومالي ونيكاراغوا وتنزانيا وسريلانكا.

في منطقة الساحل في مالي أظهرت الأداة المجتمعية أن المجتمعات الريفية قد وضعت استراتيجيات لمواجهة الظواهر المناخية المتطرفة مثل الجفاف. ووجدت العملية أيضاً زيادة في مخاطر هطول الأمطار الغزيرة المتوقعة نتيجة للتغيرات المناخية والتي لم يتم وضع استراتيجيات تقليدية لمواجهتها بعد. وقد طُورت الأداة من خلال المؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي والمعهد الدولي للتنمية المستدامة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومعهد ستوكهولم للبيئة بتمويل مقدم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

وتتيح هذه الأداة المجتمعية تحليلاً قائماً على النوع الاجتماعي لسهولة تأثر فئات مختلفة من السكان يسلط الضوء على استراتيجيات تكيف النساء مع المؤثرات ويخرج بالتالي بمؤشرات واضحة حول كيفية إدماج محددة حسب النوع الاجتماعي ضمن المشاريع.

المبادرة

يشكل التحليل الذي أجري في مالي باستخدام أداة فحص المخاطر المجتمعية –وهي أداة للتخطيط والإدارة– جزءاً من نهج شامل للمؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي يهدف لتعزيز القدرات المحلية في مجال التغير المناخي والعمل على الحدّ من مخاطر الكوارث. وتوفر هذه الأداة الإجابات حول المخاطر الحالية للمناخ وتأثيراتها على الصعيد المحلي واستراتجيات المجتمع الحالية للمواجهة. ومن خلال سرد المخاطر المختلفة التي تحدث في المنطقة وتأثيراتها على موارد سبل المعيشة يتعلم المشاركون عن التغير المناخي وكيفية ربط جهود الحد من مخاطر الكوارث بحياتهم اليومية. ويوفر هذا النهج أيضاً مساحة للتحليل على أساس النوع الاجتماعي للاختلافات بين الفئات المعرضة للتأثر بالكوارث.

وقد أجري التحليل في إطار دعم البرنامج لمنظمات المزارعين لتعزيز الموارد الطبيعية أو ما يسمى ببرنامج جيكاسي في مالي. والبرنامج ممول من قبل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي وقد تم تنفيذه من قبل المؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي

ويهدف للمساهمة في التنمية المستدامة وتنويع الموارد الطبيعية في مناطق سيغو وسيكاسو وبعض الأنشطة التكميلية في التنمية الاقتصادية المحلية وبتمويل من دائرة ليختنشتاين للخدمات الإنمائية وكانتون فود.

كانت معايير اختيار المنطقة على النحو الآتي:

- الاقتصادات المنزلية القائمة على دخل النساء المتأتي من استخدام منتجات الغابات غير الخشبية.
- الصراعات الاجتماعية بين الرعاة والمزارعين وجامعي الغابات حول الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها.
- تدهور الأراضي والتصحر مع الضغط على الأراضي الخصبة. في مالي أجري التحليل بين تشرين أول وكانون أول ٢٠٠٧ وذلك كنشاط استرشادي في المنطقة مع احتمالية إجراء تخطيط لأنشطة مستقبلية.

وقد تم تطبيق استخدام الأداة المجتمعية ثلاث مرات في منطقة سيغو في مجتمع سان شرق مالي ومرة واحدة في منطقة سيكاسو.

وقد تم تطبيق هذه الأداة كي يصل مخططو المشاريع إلى فهم أفضل لأوجه تأثر السكان المحليين بالمخاطر المناخية خاصة تلك المتعلقة بحالات شديدة من الرطوبة الجوية. وتسلّط هذه الأداة الضوء على الاستراتيجيات التي يستخدمها الناس لمواجهة الضغوط المتزايدة. كما أنها تعمق فهم المجتمعات المحلية لتأثير التغير المناخي القائم والمتوقع على أنشطتهم اليومية واستراتيجيات الإنتاج لديهم.

وتتيح الأداة أيضاً المجال لاستماع المجتمعات المحلية للجهات المعنية. وهي علاوة على ذلك تنتج تحليلاً بسيطاً لكن منهجياً حول سبل العيش يقدم للمشاركين فكرة أوضح عن الوضع الحالي للتغيرات المناخية والتهديدات المحتملة لسبل معيشتهم. وفي نفس الوقت يجعل التحليل الجهات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي على معرفة بما يرتبط بتغير المناخ من قضايا.

لم يكن هناك ورش عمل خاصة بالنساء خلال تطبيق أداة فحص المخاطر المجتمعية، ولكن مشاركتهن أوليت اهتماماً خاصاً. فقد تم مثلاً إكساب إحدى موظفات البرنامج المسؤولة عن العمل في المنطقة المهارة في علاج القضايا الحساسة. وقد سلطت الأداة الضوء على الاختلافات الواضحة القائمة على النوع الاجتماعي بين أنشطة كسب العيش، مع وجود دور رئيسي للنساء في أنشطة زراعية معينة كالطهي وجمع الحطب الجاف وجَوز الشيا واستخراج زبدة الشيا. ومع ذلك فإن إدارة الأراضي الزراعية ومختلف أنشطة الزراعة الحراجية يقوم عليها كلياً قادة المجتمع الذكور.

على الرغم من أن جميع الموارد الطبيعية تعتبر حسب القانون ملكاً للدولة، إلا أنه وفق وجهة النظر المحلية التقليدية فإن المُلّاك هم من رجال المجتمع ذاته. وعموماً لا تملك النساء في المجتمع الأرضَ وهن يفتقرن لأية حقوق تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية بالرغم من شيوع عملهن في الحقول. وتعني سلطة مُلاك الأراضي الذكور على الموارد الطبيعية أن أفقر الفئات ولا سيما النساء تعاني الاستبعاد المزدوج من الأرض ومواردها مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر.

لطالما كافحت المجتمعات ضد الطبيعة شبه الجافة التي تسود المنطقة. فالمخاطر المناخية كالجفاف ونقص الأمطار

خلال الموسم المطري وعدم انتظام الهطول هي جزء من الحياة اليومية. ووفقاً للمشاركين فمنذ موجات الجفاف الشديد في سبعينات القرن العشرين اعتبرت حكومة مالي أن مثل هذه الأحداث لا يجوز اعتبارها تهديداً خارجياً بل ينبغي دمجها في الحياة اليومية واستراتيجيات الانتاج.

تمكنت أداة فحص المخاطر المجتمعية من تسليط الضوء على استراتيجيات النساء للتكيف:

- نظراً لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة الناجم بشكل عام عن الجفاف فإن النساء في مالي يخزِّن دوماً محاصيلهن بشكل منفصل عن الأسرة. ومع أن معظم النساء لا يملكن أي أراضٍ أو أشجار إلا أن بعض المحاصيل يتم حصادها وجمعها حصرياً من قبلهن. مثلاً يعتبر جمع جَوز الشيا واستخراج زبدته عملاً خاصاً بالنساء فقط. وتستخدم هذه الزبدة خلال الفترات الصعبة عندما لا يكون الحصاد الذي توفَّر للأسرة كافياً.

- يعتبر بيع الحطب أو الدجاج والماعز من استراتيجيات التكيف الأخرى التي تستخدمها النساء لاجتياز الفترات الصعبة.

- بالرغم من أن هذا لا يزال استثناءً إلا أنه قد أصبح من المألوف أن تحاول النساء في المناطق القريبة من المناطق الحضرية تشكيل جمعيات للحصول على الأراضي عن طريق الاستئجار أو الشراء. حتى أن بعض النساء يسعين لشراء الأراضي من أزواجهن للإنتاج الزراعي ويحاولن الحصول على قروض ميكروية من البنوك أو مؤسسات التمويل الميكروية.

- من شأن وضع وتنفيذ الاتفاقيات المحلية تيسير حقوق النساء في الموارد الطبيعية ووصولهن إليها ليتمكن من إدارة قطع الأراضي.

ومع ذلك فقد أظهرت العملية التشاركية التي نفذتها أداة فحص المخاطر المجتمعية على مدى ٣٠ عاماً المخاطر التالية: أ) حدوث أكثر تواتراً للأخطار المناخية وزيادة في شدتها؛ ب) ظواهر جديدة مثل "الزوابع القوية" (الرياح العاتية) من الصحراء الكبرى ومزيد من هطول الأمطار الغزيرة التي تتسبب بحدوث الفيضانات. في أيلول ٢٠٠٧ أظهرت الفيضانات في مناطق عديدة من مالي سهولة تأثر السكان المحليين بهذه الظاهرة الجديدة، في حين ليس ثمة استراتيجيات تقليدية للتصدي لهطول الأمطار الغزيرة والفيضانات. وبالإضافة إلى الانهيارات الأرضية اشتملت العواقب الوخيمة الأخرى على خسائر فادحة بمحاصيل عديدة بما في ذلك خسائر بنسبة كبيرة من المحصول السنوي.

الدروس المستفادة

- هناك حاجة لتحسين التعاون بين الرجال والنساء للتعامل مع المخاطر المناخية. ويعتبر تقاسم مخاطر الإنتاج بين أفراد الأسرة استراتيجية للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي.

- سيزيد تأثير المناخ على الأراضي الخصبة من إقصاء النساء اللواتي يشاركن الزراعة. لذلك لا بد من تقديم دعم خاص للنساء بحيث لا يحصلّن على الموارد الطبيعية فقط بل يتمكن أيضاً من صنع القرارات المتعلقة بإدارة الأشجار كالأشجار المتعددة الاستخدامات.

- لعدم المساواة في النوع الاجتماعي تأثير سلبي على إدارة الأراضي وزراعة الغابات والمتنزهات. لذلك من الضروري توضيح حقوق الحيازة والملكية على المستوى المحلي والوطني.

- لدى المجتمعات المحلية بعض استراتيجيات التكيف المتوارثة، إلا أن هذه لن تكون كافية إذا استمرت الظروف الحالية. لذلك هناك حاجة لدعم إضافي من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية لحماية المجتمعات الريفية.

- أظهرت الفيضانات التي حدثت مؤخراً أن المجتمعات الريفية سهلة التأثر بمخاطر المناخ الجديدة. لذلك من المهم ترسيخ الحد من الكوارث وطنياً وإقليمياً ومحلياً.

- في مالي ثمة وزارتان مسؤولتان عن التغير المناخي والحد من الكوارث. لذلك من الضروري التعاون والتبادل الوزاري لتنسيق العمل في مجالات التداخل في المهام بين الوزارتين. وبالرغم من أن التحليل القائم على النوع الاجتماعي بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي يعد أمراً جوهرياً إلا أن برنامج العمل الوطني للتكيف والاتصالات الوطنية لا تدمج بشكل كامل هذه الجوانب في تحليلاتها. وبالتالي ينبغي تشجيع الاتصال على الصعيد الوطني بين الأشخاص المسؤولين عن التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث.

يُعد التحليل الذي أجري في مالي جزءاً من النهج الشامل للمؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي. كما أن العديد من المشاريع تستخدم حالياً أداة فحص المخاطر المجتمعية لفهم عوامل التأثر والتحقق من استراتيجيات التكيف الحالية. وتستخدم الأداة أيضاً لتعديل برامج ومشاريع عملية من أجل زيادة التكيف في سبل العيش. لذلك يوصى بإدراج هذا النوع من التحليلات في البرامج والمشاريع المحلية.

يمكن تحميل أداة فحص المخاطر المجتمعية – التكيف وسبل العيش من الموقع الإلكتروني:

www.iisd.org/security/es/resilience/climate_phase2.asp

المصدر:

ISDR. (2008). Gender Perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction into Climate Change Adaptation. Good Practices and Lessons Learned. Switzerland: UN/ISDR.

هل يوجد للتغير المناخي آثار متباينة؟

الهدف: فهم التأثيرات المختلفة للتغير المناخي على مختلف الفئات والمناطق

المواد: مادة القراءة رقم ١: المخاطر المباشرة وغير المباشرة للتغير المناخي وتأثيرها المحتمل على النساء.

المواد: مادة القراءة رقم ٢: الصلات بين الأهداف الإنمائية للألفية والتغير المناخي والنوع الاجتماعي، وأقلام تحديد وورق قلاب.

الإجراء:

١ – قسِّم المشاركين إلى مجموعتين.

٢ – أعط مادة القراءة رقم ١ للمجموعة الأولى ومادة القراءة رقم ٢ للمجموعة الثانية.

٤ – عيّن ميسراً لكل مجموعة.

٤ – اطلب من ميسر المجموعة قراءة البيانات.

٥ – اطلب من المجموعتين مناقشة المعلومات المعطاة. ويمكن للأسئلة التالية تسهيل النقاش:

- هل ظروف الناس مماثلة أو متساوية في مواجهة التغير المناخي والتكيف معه؟
- هل لديهم نفس المهارات والقدرات لمواجهته؟
- هل ستؤثر آثار التغير المناخي على جميع الناس بشكل متساوي؟

٦ – اطلب من كل مجموعة عرض النتائج التي توصلت إليها، وإذا كان ممكناً تقديم معلومات إضافية عن القضايا والحلول الممكنة.

٧ – أخيراً اسأل المشاركين عما تعلموه من هذا الواجب.

مادة القراءة رقم ١: المخاطر المباشرة وغير المباشرة للتغير المناخي وتأثيرها المحتمل على النساء

تأثير التغير المناخي	المخاطر المحتملة	أمثلة	التأثير المحتمل على النساء
المباشر			
زيادة ارتفاع درجة حرارة المحيطات		ارتفاع حالات ابيضاض المرجان نتيجة الإجهاد الحراري.	يمكن أن تؤدي خسارة الشعاب المرجانية إلى إلحاق الضرر بالسياحة وهو القطاع الذي تشكل النساء نسبة ٤٦٪ من القوى العاملة فيه.
زيادة الجفاف ونقص المياه		شهد المغرب ١٠ سنوات من الجفاف خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٤ و ٢٠٠٠. شهدت كينيا ٤ سنوات من الجفاف الحاد خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ و ٢٠٠١.	غالباً ما تكون النساء والفتيات في البلدان النامية الجامعات الأساسيات والمستخدمات والمدبرات للمياه. وسيعرض نقصان المياه سبل عيش عائلاتهن للخطر ويزيد من أعباء العمل الخاصة بهن وقد يكون له تأثيرات أخرى ثانوية مثل انخفاض أعداد الفتيات الملتحقات بالمدارس أو انخفاض فرص النساء في المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل.
زيادة الظواهر المناخية الشديدة		زيادة كثافة وحجم الزوابع والأعاصير والفيضانات وموجات الحر الشديدة.	في عينة مأخوذة من ١٤١ بلداً خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨١ و ٢٠٠٢ تبيّن أن الكوارث الطبيعية (وتأثيرها اللاحق) تقتل في المتوسط عدداً أكبر من النساء مقارنة بالرجال أو تقتل نساءاً في سن مبكرة أكثر من الرجال في سن مبكرة.
غير المباشر			
زيادة الأوبئة		لعب تقلب المناخ دوراً حاسماً في انتشار وباء الملاريا في هضاب شرق إفريقيا وهو مسؤول عن نحو ٧٠٪ من التباين في سلسلة الكوليرا في بنغلادش.	النساء أقل حصولاً على الخدمات الطبية من الرجال وتزداد أعباء عملهن عند قضاء وقت أطول في رعاية المرضى. لدى الأسر الفقيرة المتضررة بفيروس الإيدز موارد أقل للتكيف مع آثار التغير المناخي. وبالتالي يكون اعتماد استراتيجيات جديدة لإنتاج المحاصيل أو تربية المواشي أصعب للأسر المتأثرة بالإيدز والمُعالة من قبل نساء.

فقدان الأنواع الحيوية	بحلول عام ٢٠٥٠ قد يؤدي التغير المناخي إلى انقراض أنوع حيوية بنسبة تتراوح بين ١٨ و ٣٥٪.	غالباً ما تعتمد النساء للتكيف مع التغير المناخي على تنوع المحاصيل، لكن التغير الدائم في درجة الحرارة سيقلل من التنوع البيولوجي الزراعي وخيارات العلاج التقليدي ليخلق تأثيرات محتملة على الأمن الغذائي والصحة.
انخفاض إنتاج المحاصيل	في إفريقيا يتوقع أن ينخفض إنتاج المحاصيل بنسبة ٢٠–٢٥٪ بتأثير الظروف القاسية كظاهرة النينيو.	تعتبر النساء الريفيات على وجه الخصوص مسؤولات عن إنتاج الغذاء في العالم حيث ينتجن ما بين ٦٠ و ٨٠٪ من الغذاء في معظم البلدان النامية. وفي إفريقيا قد تتراوح حصة النساء المتضررات بتغيرات المحاصيل بسبب المناخ بين ٤٨٪ في بوركينا فاسو و ٧٣٪ في الكونغو.

مادة القراءة رقم ٢: إقامة روابط بين الأهداف الإنمائية للألفية والتغير المناخي والنوع الاجتماعي

الأهداف الإنمائية للألفية	المخاطر الناجمة عن التغير المناخي	الآثار على النوع الاجتماعي
الهدف الإنمائي الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	خفض الإنتاج الزراعي من أجل البقاء وللغايات التجارية تعرض الأمن الغذائي للخطر	تشكل النساء غالبية فقراء العالم، فمن بين ١,٣ مليار فقير حول العالم تشكل النساء نسبة ٧٠٪. فقدان أو انخفاض أعداد الأنواع المحلية من النباتات والحيوانات التي تستخدمها النساء في الأمن الغذائي لأسرهن. وقد أدت السحب البنية الموجودة في الغلاف الجوي نتيجة كمية الهباء الجوي وتركيز غازات الدفيئة إلى انخفاض محاصيل الأرز التاريخية (Cramer، ٢٠٠٦). ويعد الأرز المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية في البلدان النامية. وتعتبر النساء بالفعل أكثر عرضة للإصابة بمشاكل التغذية (على سبيل المثال ٥٠٪ من النساء والأطفال في البلدان النامية مصابون بفقر الدم) بسبب الأمور المادية والاجتماعية والاقتصادية والنوع الاجتماعي والمسائل الثقافية (مثلاً الحمل والرضاعة والتوزيع غير المتساوي للغذاء داخل الأسر). انخفاض أو انقراض الأنواع البحرية التي تستخدمها النساء في الاستهلاك المنزلي أو النشاطات الإنتاجية. في بعض الحالات قد تؤدي المفاضلة بين الاستهلاك والبقاء إلى تفاقم التحيز في مسألة التغذية استناداً إلى النوع الاجتماعي. وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت في الهند أن تغذية الفتيات تعاني كثيراً خلال فترات انخفاض الاستهلاك وارتفاع أسعار الغذاء وأن نقص هطول الأمطار يرتبط بدرجة كبيرة بحالات الوفاة بين الفتيات أكثر منها لدى الفتيان (UNDP، ٢٠٠٧).
الهدف الإنمائي الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	زيادة عبء العمل اللازم للانتاج الزراعي وأنشطة الاعتياش	عادة ما تكون الفتيات والنساء مسؤولات عن جمع المياه وحطب الوقود. وفي المناطق الأكثر فقراً في العالم، ولا سيما جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، قد تقضي النساء والفتيات ما بين ٣ و٤ ساعات يومياً لأداء هذه المهام. ويمكن أن تتسع الرقعة الجغرافية للمناطق المتأثرة بالفيضانات والجفاف والتصحر مما يزيد من الأعباء الناجمة عنها ويدفع مزيداً من الفتيات في مجتمعات أكثر إلى ترك التعليم. وتشكل الفتيات ثلاثة أخماس الـ

(تابع).. **الهدف الإنمائي الثاني:**	من المرجح أن تؤدي التغيرات البيئية إلى الهجرة قلة فرص الحصول على المياه النظيفة	١١٥ مليون طفل الذين لا يذهبون إلى المدارس في حين تشكل النساء ٧٥٪ من السكان الأميين في العالم (Oxfam، ٢٠٠٧). ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين فإن ٨٠٪ من اللاجئين في العالم هم من النساء والأطفال. ومن شأن هجرة السكان بفعل الكوارث والتغيرات الطبيعية إعاقة فرص التعليم أو الحد منها. وبما أن الرجال هم الأكثر هجرةً سواء موسمياً أو لعدد من السنوات تصبح النساء معيلات لأسرهن التي تعاني الفقر أكثر من غيرها. وتضاعف هجرة الرجال من عبء العمل على نساء هذه الأسر وأولادها وشيوخها.
الهدف الإنمائي الثالث: دعم المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء	زيادة حالات الوفاة والإصابات حيثما يسود عدم المساواة تفاقم حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي منع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي	أظهرت دراسة لـ ١٤١ كارثة طبيعية أجرتها كلية لندن للاقتصاد وجامعة إسكس ومعهد ماكس بلانك للاقتصاد عام ٢٠٠٧ أنه عندما يتم إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكلا الجنسين فإن عدد من يقضون خلال الكوارث يتساوى بين الرجال والنساء. لكن عندما لا تتمتع النساء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتساوي مع الرجال فإن من يقضين من النساء نتيجة الكوارث يفوق عدد الرجال. وقد ظهر هذا التفاوت في النوع الاجتماعي في سلسلة من الكوارث الرئيسية كإعصاري ميتش وكاترينا وعواصف أخرى في الأميركيتين وموجات الحر الأوروبية والأعاصير في جنوب آسيا. وفي بعض بلدان أميركا اللاتينية ونتيجة للسلوك الاجتماعي الذي يسند الدور الأكبر للرجال في حالات الكوارث يميل هؤلاء للقيام بأقصى المجازفات خلال الأحداث الطبيعية وفق ما يدعى بـ "متلازمة الرجل الخارق". وقد تسبب هذا بحالات وفاة كان يمكن تجنبها مثلاً عند عبور أنهار سريعة الجريان. وعندما تظهر التغيرات البيئية السريعة تتعاظم تطبيقات عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي وتتعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي. كما أن حالات الحرمان التاريخية بما فيها القيود على امتلاك الأراضي والموارد والمعلومات وصنع القرار تؤدي إلى إلقاء أعباء أكبر على عاتق النساء خلال الكوارث الطبيعية وبعدها. ما تزال النساء في البلدان النامية مسؤولات إلى حدّ كبير عن تأمين

(تابع).. **الهدف الإنمائي الثالث:**		الغذاء والماء والطاقة للطهي والتدفئة. ويؤدي الجفاف والتصحر وعدم انتظام هطول الأمطار إلى اضطرار النساء للعمل أكثر لتأمين هذه الموارد مما لا يتيح لهن الوقت للحصول على الدخل والتعليم أو تأمين الرعاية لعائلاتهن. ومن شأن عدم وجود تمثيل ومشاركة للنساء في مجالات صنع القرار المتعلق بالتغير المناخي على جميع المستويات (المحلية والوطنية والدولية) أن يؤدي إلى غياب السياسات والبرامج المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.
الهدف الإنمائي الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	تزيد التأثيرات البيئية من فرص الإصابة بأمراض خطيرة	زيادة حجم عمل النساء نتيجة لدورهن كمقدمات للرعاية الأساسية للأسرة، كالوقت الذي يقضينه في رعاية الأطفال والمرضى. فقدان النباتات الطبية التي تستخدمها النساء كعلاج.
الهدف الإنمائي الخامس: تحسين صحة الأم	زيادة انتشار بعض الأمراض المنقولة	تعتبر النساء والأطفال أكثر عرضة للموت من الرجال بـ ١٤ مرة خلال الكوارث (Peterson، ٢٠٠٧). ويؤدي ارتفاع معدلات وفيات الأمهات / النساء / الزوجات خلال الكوارث إلى زيادة أعداد الأيتام ومعدلات وفيات الاطفال، وإلى الزواج المبكر للفتيات الشابات مما يؤدي إلى تركهن الدراسة أو والاتجار بهن واستخدامهن في البغاء مما يزيد بدوره من تعرضهن للإصابة بفيروس الإيدز (Oxfam، ٢٠٠٥).
الهدف الإنمائي السادس: مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	ارتفاع درجات الحرارة (موجات الحر)	تعزز الهجرة خطر الإصابة بفيروس الإيدز نتيجة لانفصال العائلات عن بعضها واضطرارها إلى العيش في أماكن مكتظة بالسكان.
الهدف الإنمائي السابع: ضمان الاستدامة البيئية	انقراض الأنواع والتغير في بُنية بعضها واضطراب العلاقات التكافلية والتغيرات في السلاسل الغذائية وغيرها	تكون النساء أقل قدرة على التعامل مع تأثيرات التغير المناخي عند عدم الحصول الآمن والسيطرة على إدارة الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه، المواشي، الأشجار). غالباً ما تحتاج تدابير التكيف مع التغيرات المناخية المتعلقة بمكافحة التصحر عدداً كبيراً من الأيدي العاملة مما يزيد من

(تابع).. **الهدف الإنمائي السابع:**	يمكن أن تقلل التغيرات في كمية ونوعية الموارد الطبيعية من إنتاجية النظم البيئية الفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر وذوبان الأنهار الجليدية والقمم الجليدية	التوقعات بأن تساهم النساء في جهود المحافظة على التربة والماء من خلال العمل بلا أجر في المنزل والمجتمع. انخفاض موارد الغابات التي تستخدمها النساء. فالنساء الريفيات في البلدان النامية يجمعن منتجات الغابات لاستخدامها في الوقود والطعام والأدوية أو إطعام الحيوانات. وبالتالي سيكون لانخفاض حجم أو اختفاء هذه المنتجات تأثير سلبي على رفاهية ونوعية حياتهن وحياة أسرهن. لاستيعاب التقلبات المناخية غالباً ما تعتمد النساء على مجموعة من أصناف المحاصيل (التنوع البيولوجي الزراعي) غير أن التغير الدائم في درجات الحرارة سيقلل من التنوع البيولوجي الزراعي والخيارات العلاجية للطب التقليدي.
الهدف الإنمائي الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	يزيد التغير المناخي من تحديات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الضروري زيادة الموارد المالية من أجل جهود التكيف أو التخفيف من آثار التغير المناخي	إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في نقل التكنولوجيا وبرامج ومشاريع بناء القدرات من أجل التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها. تعزيز وتسهيل وتطوير وتنفيذ برامج التعليم والتدريب التي تركز على التغير المناخي وتستهدف النساء على وجه الخصوص. تسهيل حصول العامة على البيانات والمعلومات من خلال توفير المعلومات المتعلقة بمبادرات وسياسات التغير المناخي ونتائج الإجراءات التي تحتاج إليها النساء من أجل فهم هذا التغير والتصدي والاستجابة له مع مراعاة الظروف المحلية والوطنية كالقدرة على الوصول إلى الإنترنت وقضايا الأمية واللغة. تشجيع النساء على المشاركة في التصدي للتغير المناخي وآثاره ووضع ردود مناسبة من خلال تسهيل التغذية الراجعة والنقاش والشراكة في أنشطة التغير المناخي وإدارته. يجب أن يكون توزيع الموارد المالية المتوفرة من أجل التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية مستنداً إلى مبادئ المساواة في النوع الاجتماعي.

المصدر: Aguilar *et al.*، ٢٠٠٧.

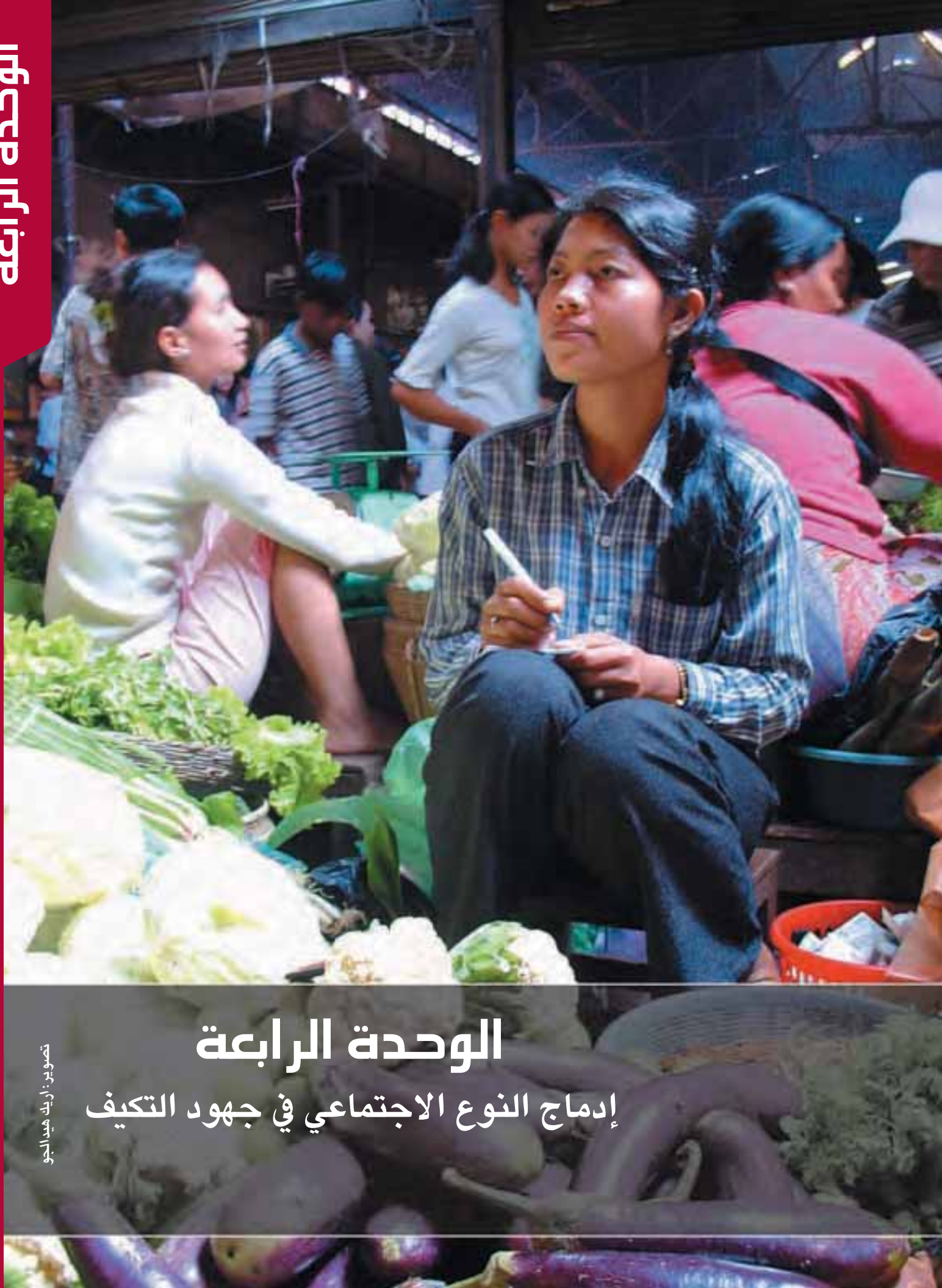

الوحدة الرابعة

إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف

تصوير: ريك هيدالجو

الوحدة الرابعة:

إدماج النوع الاجتماعي في جهود التكيف

يمكن أن يشكل النوع الاجتماعي والتغير المناخي حلقة مفرغة من تفاقم أوجه عدم المساواة وتأثيراتها. وقد ثبُتَ بأن التغير المناخي يؤثر على النساء أكثر من الرجال. ويعزى هذا الأمر إلى عدم المساواة القائمة حالياً. أما الحلقة المفرغة فتكمن في أن عدد النساء المتأثرات سلبياً بالتغير المناخي يزداد بتفاقم أوجه عدم المساواة، وأن تفاقم أوجه عدم المساواة يزيد من آثار التغير المناخي السلبية على النساء. وللحلقة المفرغة تأثير مدمر على النمو الاقتصادي والتجاري، ومن الممكن أن تؤخر بنحو ملحوظ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. (سوباتشاي بانيتشباكدي الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٨).

الرسائل الرئيسية:

- تكشف تدابير التكيف عن البعد الإنساني للتغير المناخي.
- يتأثر كل من المرأة والرجل على حد سواء بالتغير المناخي، إلا أن عدم المساواة القائمة تحدد مَن الأكثر تأثراً بالكوارث الطبيعية.
- لدى الرجل والمرأة احتياجات واهتمامات مختلفة ضمن جهود التكيف.
- تعتبر المرأة عاملاً مهماً في التغيير، فما تنفرد به من معارف أمر أساسي لتدابير وسياسات التكيف.
- تعتبر مشاركة المرأة الكاملة والفاعلة أمر أساسي لأمثل توظيف لمعارفها وخبراتها.

٤-١ تكيف الانسان مع التغير المناخي

شهدت السنوات الأخيرة إعادة تشكيل نموذج المجتمع الدولي الخاص بدور التكيف في الاستجابة للتغير المناخي. في السابق اعتبر التكيف خياراً ثانوياً وطويل الأجل يُلجأ إليه في حال لم تكن تدابير التخفيف من أثر التغير المناخي كافية. ولما تأكد عدم كفاية تدابير التخفيف أضحى التكيف أولوية ملحة. ولا بد للبشرية لا سيما المجتمعات المعرضة للخطر والفقراء الاستعداد لمواجهة آثار الاحتباس الحراري. وستكون استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي أكثر فعالية إذا وضعت في إطار عملية لصنع القرارات تساهم فيها جميع الأطراف المتضررة. وفي هذا الصدد من الضروري مراعاة ما يلي:

- الوصول إلى الفوائد والتحكم بها وتوزيعها.
- استدامة الموارد المجتمعية والطبيعية.

- مستويات سهولة التأثر والمرونة والاستقلالية لدى الرجال والنساء عند مواجهة التهديدات.
- أهمية المعارف المحلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- استراتيجيات المعيشة الحالية وتكيف النوع الاجتماعي.
- إدارة الحد من مخاطر الكوارث من أجل اتخاذ الاجراءات للحد من الأسباب والتقليل من الآثار.

إطار ١: تعريف التكيف

يعرف فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي التكيف على أنه: "... تعديلات في الأنظمة الإيكولوجية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابةً للمتغيرات المناخية القائمة أو المتوقعة. ويشير هذا المصطلح إلى التغيرات في العمليات والممارسات والهياكل التي من شأنها تقليل الأضرار المحتملة أو الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتغير المناخي".

المصدر: IPCC، ٢٠٠١.

٤-٢ تتقاطع حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي مع المخاطر وأوجه سهولة التأثر

سهولة التأثر هي الحالة التي يتعرض فيها السكان إلى خطر التضرر من الظواهر الطبيعية أو الظواهر التي من صنع الإنسان. وهي ديناميكية وتتغير مع الوقت والمكان والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (Wilches-Chaux، ١٩٩٨).

ويبين لنا اتباع نهج سهولة التأثر لفهم الصلات بين السكان وبيئتهم أن سهولة التأثر وبالتالي المخاطر هي بُنىً اجتماعية مرتبطة بعمليات التنمية. ولا تعتبر الكوارث المتصلة بالظواهر الطبيعية أو التي من صنع الإنسان بما في ذلك تقلب المناخ وتغيره كوارث طبيعية وإنما كوارث ناجمة عن قرارات اتخذت في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي. كما تميل علاقات النوع الاجتماعي إلى لعب دور رئيسي في تكوين هذا السياق، مما يجعلها مهمة في خلق سهولة التأثر والمخاطر وآثارهما.

إطار ٢: تعريف سهولة التأثر

"سهولة التأثر هي درجة سهولة تأثر نظام ما وعدم قدرته على التصدي للتأثيرات الضارة للتغير المناخي كتقلب المناخ والظواهر المناخية المتطرفة. وتعتبر سهولة التأثر دالة على طبيعة وحجم ومعدل التغير المناخي والتغيرات التي يتعرض لها النظام وحساسيته وقدرته على التكيف."

المصدر: IPCC، ٢٠٠٧.

كما يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنّ الأضرار التاريخية التي لحقت بالنساء وقدرتهن المحدودة على الوصول إلى الموارد وحقوقهن المقيدة وعدم وجود صوت لهن في صنع القرارات أمور تجعلهن معرضات

بدرجة كبيرة للتأثر بالتغير المناخي. وبما أن نطاق التباين في طبيعة سهولة التأثر واسع جداً فلن يفيد إطلاق التعميمات، إلا أن التغير المناخي قد يزيد من السلبيات الحالية في النوع الاجتماعي (UNDP، ٢٠٠٧).

هناك تفريق اجتماعي–اقتصادي كبير بين الرجال والنساء متأصل في البُنى الاجتماعية حول العالم. ويتضمن هذا التفريق التباينات في الوصول إلى الموارد كالأراضي والحصول على القروض والتعليم فضلاً عن عدم التساوي في فرص المشاركة والتأثير في عمليات صنع القرار. ونظراً لأن النساء يستخدمن الموارد الطبيعية ويدرنها بطريقة مختلفة عن الرجال وأن تدهور الموارد الطبيعية يؤثر عليهن على نحو مختلف فقد تزداد أنماط السلبيات في النوع الاجتماعي مع تغير أو تدهور الموارد الطبيعية بسبب التغير المناخي. مثلاً تعتبر المرأة الريفية في البلدان النامية المنتِج الرئيسي للأغذية الأساسية في حين يتعرض القطاع الزراعي لمخاطر جفاف كبيرة وعدم التأكد من هطول الأمطار، مما يعني أن التغير المناخي يعرض للخطر الأمن الغذائي ورفاه الأسر وقدرتها على البقاء (FAO، ٢٠٠٧).

ونظراً لأن النساء أكثر عرضة للتأثر بالمخاطر فإن مشاركتهن في مبادرات التكيف مع التغير المناخي أمر مهم جداً. كما يتوقع أن مشاركة النساء في الحفاظ على التربة والمياه وبناء السدود لصد الفيضانات والقيام بالمزيد من الأعمال غير الزراعية ستساهم مساهمة كبيرة بالجهود اللازمة لمواجهة المخاطر المناخية.

٤–٢–١ العوامل المؤثرة في المخاطر بالنسبة للنساء في حالات الكوارث

١. الموقع الجغرافي

من المرجح أن يعيش الفقراء (ومعظمهم من النساء) في الأماكن المعرضة لمخاطر الكوارث وفي البيئات ذات البنية الضعيفة. في المدن مثلاً يُتوقع أن يعيش هؤلاء في مساكن غير لائقة وفي الأحياء الفقيرة ومدن الصفيح وأن لا يحصلوا على ما يكفي من الخدمات الأساسية. أما في المناطق الريفية فيغلب أن يكون هؤلاء مزارعين بسطاء يعيشون على جوانب التلال وضفاف الأنهار المعرضة لتآكل التربة مما يجعلهم عرضة لخطر فقدان مصدر رزقهم. ومن أمثلة ذلك نائبة محلية في بنغلادش قالت إنه عندما وصلت الفيضانات لم تملك النساء الفقيرات القدرة والموارد اللازمة للانتقال إلى المناطق المرتفعة مما أفقدهن كل ما كن يملكن بما في ذلك مواشيهن. (ورد ذلك في ١٣، كانون أول ٢٠٠٧ – Actionaid, WEDO and UNDP event at COP)

إطار ٣: العوامل المؤثرة في سهولة تأثر السكان

العوامل المؤثرة في سهولة تأثر السكان: بيئية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية وهي تشتمل السياسية والإيديولوجية والثقافية والتعليمية والمؤسسية والتنظيمية.
ينبغي على دراسة سهولة التأثر من منظور النوع الاجتماعي أن تهتم بكافة هذه العوامل وكيف يؤثر كل منها في الرجال والنساء وأوجه ذلك التأثير.

المصدر: Wilches-Chaux، ١٩٩٨.

وفي المناطق الحضرية قد تتعرض النساء الفقيرات اللواتي يعشن ويعملن في المناطق المهمشة لمخاطر تكنولوجية أو من صنع الإنسان. في منطقة البحر الكاريبي مثلاً ذكرت النساء الحضريات اللواتي يعشن في جزيرة سانت لوسيا وفي مدينة هاينا في جمهورية الدومينيكان أنهن معرضات للخطر بسبب النفايات الصناعية (الناتجة –مثلاً– عن الصناعات الدوائية حيث يعملن أيضاً) ومن مَكبّات النفايات والمستودعات الصناعية التي تحتوي على مواد سامة وعالية الخطورة مثل منشآت غاز البروبان (Meyreles، ٢٠٠٣).

٢. الجوانب الاجتماعية

ترتبط سهولة التأثر ذات المنشأ الاجتماعي بمستوى رفاهية الأفراد في المجتمعات المحلية أو المجتمعات عامة. ويتألف هذا النوع من سهولة التأثر من الخصائص المتعلقة بالحصول على حقوق الإنسان الأساسية والتعليم والحكم الرشيد والنظم التنظيمية والقيم والعادات والمعتقدات الايديولوجية. ونظراً للاختلافات / الفجوات في النوع الاجتماعي تعتبر العديد من النساء أقل حظاً ونتيجة لذلك أضعف وبالتالي أكثر عرضة لأخطار أكبر. النساء مثلاً أكثر عرضة للإصابة بنقص التغذية بسبب انفرادهن عن الرجل باحتياجات غذائية معينة (خصوصاً عندما يكن حوامل أو مرضعات). ففي جنوب وجنوب شرق آسيا تعاني ٤٥– ٦٠٪ من النساء في سن الإنجاب من انخفاض أوزانهن، في حين تعاني ٨٠٪ من النساء الحوامل نقصَ الحديد (FAO، ٢٠٠٠). كما أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد أيضاً بناءً اجتماعياً وثقافياً يمكن أن يخلق مخاطر محددة للنساء والفتيات في الحالات المرتبطة بالكوارث.

٣. العوامل الاقتصادية

النساء أكثر عرضة للفقر، ودخلهن أقل من دخل الرجال، ويغلب أن يكن تابعات من الناحية الاقتصادية وذات قدرات محدودة في الحصول على الأراضي والتمويل والقروض والسيطرة على الموارد الانتاجية (Mehta، ٢٠٠٧). للنساء في جنوب آسيا قدرة أقل على الوصول إلى القروض والموارد التقنية والتوظيف وقدرة محدودة في كسب دخل نقدي ومشاركة محدودة في صنع قرارات مستقلة، مما يحد من قدرتهن على التعامل مع الكوارث. ففي الهند ونيبال وتايلاند مثلاً تملك أقل من ١٠٪ من النساء المزارعات أرضاً (FAO، ٢٠٠٧). علاوة على ذلك فإن للنساء وجود كثيف في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الزراعية حيث الرواتب ضئيلة جداً والتعرض لمخاطر الكوارث أكبر (Mehta، ٢٠٠٧).

٤. التعليم والمعلومات

فيما يتعلق بالتعليم ومعرفة القراءة والكتابة تواجه النساء والفتيات العديد من المعوقات التي تحد من فرصهن في الحصول على التعليم. فهن يشكلن ثلثي الـ ٨٧٦ مليون أمي في العالم، وتشكل الفتيات ثلاثة أخماس الـ ١١٥ مليون طفل الذين لا يرتادون المدارس (Lara، ٢٠٠٤). وقد لوحظ أيضاً أنه بعد وقوع كارثة أو أثناء الأوقات العصيبة تجبر العديد من الفتيات على ترك المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية اليومية في المنزل أو لتوفير المال (Davis *et al.*، ٢٠٠٥).

يلعب الحصول على المعلومات والتعليم والاتصال دوراً حاسماً في تحديد مدى فعالية أنظمة الإنذار المبكر التي تعد بالغة الأهمية في الحد من آثار الفيضانات والجفاف والأعاصير والتسونامي وغيرها من الكوارث. لكن درجات الإلمام

بالقراءة والكتابة منخفضة لدى النساء مما يحد من استجابتهن لإعلانات الإنذار المبكر والتعليمات المكتوبة، فضلاً عن أن سوء التعليم يخفض من مشاركتهن في صنع القرار ويحد من تمثيلهن في منظمات التعامل مع الكوارث والتدريب على ذلك مما يخفض قدرتهن على الاستجابة للكوارث.

٥. الإرادة السياسية

إن غياب الإرادة السياسية لحُسن التكيف مع متطلبات النوع الاجتماعي والتغير المناخي ومحدودية فرص وصول الجماعات المهمشة كالنساء إلى السلطة السياسية وتمثيلها فيها تؤدي إلى تفاقم حالة ضعف هذه الجماعات في مواجهة الكوارث.

٤-٢-٢ أوجه سهولة التأثر وأوجه القدرة

من المهم أن نلاحظ أن الاختلاف في الوضع الاجتماعي بين الرجال والنساء لا يخلق فقط أوجه ضعف ومخاطر خاصة بالنوع الاجتماعي فحسب وإنما يولد قدرات معينة مرتبطة بالنوع الاجتماعي. وقد تصبح القدرات المحددة التي طورتها النساء في ظروف اجتماعية وثقافية مختلفة مهمة جداً خلال جميع مراحل إدارة الكوارث وللتخفيف من آثار التغير المناخي وجهود التكيف. على سبيل المثال أظهر بحثٌ حول المخاطر المحدقة بالنساء على المستوى المحلي في منطقة البحر الكاريبي (Enarson *et al.*، ٢٠٠١) أن نساء منطقة الكاريبي يعتبرن أن العائلة وشبكة الأصدقاء تشكل القدرة الرئيسية لهن خلال حالات الكوارث. ففي الدومينيكان مثلاً تتمتع «الكُودمِن» أو الأسرة وشبكة الأصدقاء بطابع مقدس (المرجع السابق). وغالباً ما تمتلك النساء في المجتمعات معلومات قيّمة حول أفراد المجتمع وأفراد الأسرة: مَن هو غائب ومَن يحتاج لعناية خاصة. وينبغي أن تبدأ الحكومات المحلية بالتشارك مع المجتمعات المحلية في عملية لتحديد هذه القدرات واستخدامها. وتعتبر التجربة الكوبية في إدارة الكوارث مثالاً جيداً على النهج المجتمعي (Wisner, *et al.*، ٢٠٠٦).

إطار ٤

التفاوتات التي تزيد المخاطر أمام النساء في حالات الكوارث

- ارتفاع مستوى الفقر
- المسؤوليات العديدة المتعلقة برعاية الآخرين
- العنف الأسري
- المهن التقليدية للنساء

التفاوتات التي تزيد المخاطر أمام الرجال في حالات الكوارث

- التفرقة المهنية
- تدخيل معايير ذكورية
- الأدوار في الأسرة والمنزل

خبرات النوع الاجتماعي التي يمكن أن تزيد القدرة على إدارة حالات الكوارث

النساء

- التشبيك الاجتماعي
- القدرة على الرعاية
- المعرفة الواسعة بالمجتمعات
- إدارة الموارد البيئية الطبيعية
- المستويات العالية من الوعي بالمخاطر

الرجال

- العلاقات المهنية وعلاقات العمل
- القدرات الفنية
- مسؤوليات محدودة في رعاية الطفل

تشتمل دراسات الكوارث على العديد من الأمثلة التي تحلل أوجه الضعف وأوجه القدرة في النوع الاجتماعي والتي يمكن أن تكون مفيدة جداً في جهود التكيف مع التغير المناخي (أنظر Gomariz، ١٩٩٩).

٤-٢-٣ إدارة مخاطر الكوارث

ليس التغير المناخي تهديداً مرتبطاً بكارثة معزولة وإنما بمخاطر تظهر ببطء في كثير من النواحي. وفي هذا السياق من المهم أن تتضمن استراتيجيات ومبادرات وسياسات التكيف وتخفيف الآثار فهماً لفكرة إدارة المخاطر في إطار نهج معني بالنوع الاجتماعي والعكس بالعكس.

إطار ٥: مثال على العواقب المترتبة على عدم مراعاة النوع الاجتماعي في أنظمة الإنذار المبكر

- خلال إعصار بنغلادش الذي وقع عام١٩٩١ لم تصل إشارات الإنذار المبكر إلى عدد كبير من النساء. فقد تم بث المعلومات من خلال الأسواق. لكن بما أن المجتمع في بنغلادش يفصل فصلاً تاماً بين الجنسين لا تستطيع العديد من النساء ارتياد الأسواق بسهولة.
- كان من المتوقع أن ينقل الرجال التحذير إلى أفراد أسرهم، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك مما جعل النساء على غير علم بما هو آت وبالتالي كنّ غير مستعدات أو قادرات على الاستجابة لمخاطر الكوارث وحماية أنفسهن وأطفالهن وممتلكاتهن.
- كانت مراكز توزيع الإغاثة والملاجئ غير ملائمة للنساء واحتياجاتهن المحددة وفق الثقافة السائدة: ففي سياق اجتماعي حيث يكون العزل بين النساء والرجال هو العرف السائد كانت الملاجئ مزدحمة ومفتقرة إلى الخصوصية المطلوبة للنساء الحوامل والمرضعات والحيّض. كما افتقرت إلى مراحيض منفصلة ومياه كافية (UNEP، ١٩٩٧).
- أظهرت الدراسات أن من شأن شمول النساء في أنظمة الإنذار تحقيق نتائج إيجابية. ففي هاواي خلال حدوث ظاهرة النينيو عام ١٩٩٨ استهدفت النساء بمعلومات إنذار مبكرة تضمنت معلومات حول معالجة مياه الشرب. وقد نجح هذا في تخفيض ملحوظ على معدلات الاصابة بالإسهال (Kinoti، ٢٠٠٨).
- في المجتمعات الريفية في السلفادور تعلمت النساء كيفية استخدام أجهزة اللاسلكي للإبلاغ عن ارتفاع منسوب المياه، مما أدى إلى زيادة فعالية معلومات الإنذار المبكر للمجتمع عامة (Enarson *et al.*، ٢٠٠٣).
- هناك احتياجات خاصة بالنساء تتعلق بمعلومات إنذارات بالكوارث. فقد بينت دراسة أجريت في جنوب إفريقيا أن النساء المزارعات يفضلن معرفة التنبؤات الموسمية بواسطة العاملين في مجال الإرشاد أو من خلال المدارس بدلاً من الراديو الذي كان الوسيلة المفضلة لدى الرجال بما أنهم أكثر قدرة على الوصول إليه ولديهم وقت أطول للاستماع إلى الراديو (Kinoti، ٢٠٠٨).

وفقاً لـ Burón تعد إدارة المخاطر عملية –وكجزء من مساعي التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والاقليمية– هدفها النهائي الحد الدائم من الكوارث في المجتمع والسيطرة عليها (Burón، ٢٠٠٧). بعبارة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي نتاج قدرات المجتمعات والمعنيين فيها على إبعاد الخطر من خلال معالجة أسبابه الخارجية والداخلية. ويشتمل ذلك على طرق التدخل والوسائل التي تركز على الحد من وقوع الكوارث أو تخفيف آثارها أو منع وقوعها. ويجب التكامل بين إدارة مخاطر الكوارث وجهود التكيف مع التغير المناخي.

وقد أقر تقرير منتدى السياسة في أوسلو بأن "الحد من أخطار الكوارث عنصر أساسي لتحقيق التكيف مع التغير المناخي" (OPFR، ٢٠٠٨). ويقدم التقرير توصيات محددة بشأن التمويل وخطط التنمية على جميع المستويات، وجهود التكامل والتواصل بين خبراء إدارة الحد من أخطار الكوارث وخبراء التغير المناخي. كما يؤكد أيضاً على الجهود التعاونية وتعزيز النظام الدولي واقتراحات أخرى مهمة من أجل أن تصبح إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي جهود متضافرة وداعمة للتنمية المستدامة (المرجع السابق).

يمكن الاستفادة من إدارة الحد من أخطار الكوارث كحلقة وصل بين عمليات صنع القرار والتخطيط والتنفيذ والسيطرة التي تتيح للنساء والرجال تحليل محيطهما واتخاذ القرارات ووضع المقترحات بشأن الإجراءات المتضافرة الهادفة إلى الحد من المخاطر القائمة والتي إن لم تُدر بالشكل الصحيح فقد تتحول إلى كوارث.

يبدو التأثير المرتبط بالاختلاف في النوع الاجتماعي أكثر وضوحاً خلال حالات الطوارئ:

- حلّل Neumayer and Plümper الكوارث في ١٤١ بلداً فوجدا أنه فيما يتعلق بالوفيات فإن الاختلافات حسب النوع الاجتماعي ترتبط مباشرة بحقوق النساء الاقتصادية والاجتماعية. أما في المجتمعات التي أتاحت للنساء والرجال حقوقاً متساوية فقد سببت الكوارث نفس عدد الوفيات في كلا الجنسين. كما أكدا أيضاً أن التباينات كانت بسبب وجود عدم المساواة. من ذلك منحُ الأولاد معاملة تفضيلية خلال جهود الإنقاذ، ومعاناة النساء والفتيات من نقص الغذاء والموارد الاقتصادية بعد وقوع الكوارث أكثر من الذكور (Neumayer and Plümper، ٢٠٠٧).
- أشارت الدراسات إلى أن تعرض النساء والأولاد والفتيات للموت خلال الكوارث يفوق تعرض الذكور بـ ١٤ مرة (Peterson، ٢٠٠٧).
- في عام ١٩٩١ وخلال كوارث الأعاصير التي وقعت في بنغلادش شكلت النساء ٩٠٪ من بين الـ ١٤٠ ألف شخص الذين لقوا حتفهم (Ikeda، ١٩٩٥).
- في البلدان الصناعية كان عدد الموتى بين النساء أكبر من الرجال خلال موجة الحر التي اجتاحت أوروبا عام ٢٠٠٣. وفي فرنسا مثلاً كانت معظم الوفيات من النساء المسنات (Pirard *et al.*، ٢٠٠٥).
- خلال حالة الطوارئ التي سببها إعصار كاترينا في الولايات المتحدة كان معظم الضحايا المحاصرون في نيو أورليانز من النساء الأميركيات من أصل إفريقي مع أطفالهن، وهن أفقر فئة سكانية في ذلك الجزء من أميركا (Gault *et al.* ٢٠٠٥؛ Williams *et al.*، ٢٠٠٦).
- في سريلانكا، كان البقاء على قيد الحياة أسهل للرجال خلال إعصار تسونامي لأن السباحة وتسلق الأشجار يتم تعليمهما في المقام الأول للأولاد. وهذا التحيّز الاجتماعي يعني أن احتمالات النجاة ضئيلة جداً لدى الفتيات والنساء السريلانكيات في حالات الكوارث مستقبلاً (Oxfam، ٢٠٠٥).

- بعد وقوع الكارثة يرجح أن تكون النساء ضحايا للعنف المنزلي والجنسي، حتى أنهن يتجنبن استخدام الملاجئ خشية التعرض للاعتداء الجنسي (Davis *et al.*، ٢٠٠٥).

- يحدد الوضع الغذائي القدرة على التعامل مع الكوارث (Cannon، ٢٠٠٢). فالنساء أكثر عرضة للمعاناة من سوء التغذية لأن لديهن احتياجات غذائية خاصة أثناء الحمل والإرضاع. ولدى بعض الثقافات تسلسلات هرمية للغذاء. في جنوب وجنوب شرق آسيا مثلاً يقل وزن ٤٥ إلى ٦٠٪ من النساء في سن الانجاب عن الوزن الطبيعي وتعاني ٨٠٪ من النساء الحوامل من نقص الحديد. أما جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا فالنساء يحملن أوزاناً أثقل مما يحمله الرجال ولكن ما يتاح لهن من السعرات الحرارية يقل عما يتاح للرجال، لأن الثقافة تقضي بأن يحصل الرجال على طعام أكثر (Davis *et al.*، ٢٠٠٥).

- في بعض الحالات تزيد الاختلافات في النوع الاجتماعي من معدل وفيات الرجال عند الكوارث. فيتعرض العديد من الرجال لأوضاع خطرة بل ويلقون مَصارعهم لاعتقادهم بأنهم "الجنس الأقوى" مما يعفيهم (حسب ظنهم) من اتخاذ الاحتياطات ولأن المجتمع يتوقع منهم القيام بأعمال إنقاذ بطولية. ومن ذلك حالات الوفاة الفورية العديدة بين الرجال عندما ضرب إعصار ميتش أميركا الوسطى ليس فقط لأن أولئك قاموا بأعمال في العراء أثناء الإعصار وإنما أيضاً لأنهم أخذوا احتياطات محدودة عند مواجهة المخاطر (Bradshaw، ٢٠٠٤).

- في كينيا قد يستهلك جلب المياه ما يصل إلى ٨٥٪ من طاقة النساء يومياً. وفي أوقات الجفاف تزيد أعباء العمل الملقاة على عاتقهن، إذ أن بعضهن يقضين ثماني ساعات يومياً في البحث عن المياه (Duncan، ٢٠٠٧).

- كثيراً ما تخلق أحداث الطقس المتطرفة ظروفاً مؤاتية لتفشي الأمراض المعدية. فالأمطار الغزيرة توفر بيئة لتكاثر الحشرات وتلوث مصادر المياه الصالحة للشرب، في حين قد يسبب الجفاف جراثيم فطرية واشتعال الحرائق. والنساء لا سيما الأمهات الحوامل معرضات بدرجة كبيرة للإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه وغيرها من الظواهر المتطرفة.

- في مخيمات اللاجئين التي تقام نتيجة للكوارث الطبيعية والصراعات على الموارد الشحيحة تتعرض النساء والفتيات اللاجئات والأطفال لمخاطر أكبر مقارنة باللاجئين الذكور. وفي هكذا أوضاع تفاقِم الضغوطات الاجتماعية من مستويات التوتر في العائلة مما قد يؤدي إلى وقوع حوادث العنف الأسري.

- تُبين إحدى الدراسات التي أجريت في أوغندا الاختلاف في إعادة التوطين بين الأسر المعالة من قبل الذكور وتلك المعالة من قبل الإناث. وقد أجمعت النساء على أن "ذلك كان أمراً أصعب بكثير بالنسبة لهن بسبب عدم قلة الأدوات وغياب الرجال". وكان أثر إعادة التوطين على الصحة وتوفر الأمور الأساسية كالمياه ورعاية الأطفال أسوأ بكثير على الأسر المعالة من قبل النساء (Katwikirize، ٢٠٠٢).

إطار ٦: سبعة مبادئ عند إدراج مفهوم النوع الاجتماعي في إعادة الإعمار والتعافي: الأعمال التي تمت في حالات الكوارث ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي

١ – فكِّر على نطاق واسع: يجب أن توجِّه المساواة في النوع الاجتماعي ومبادئ الحد من المخاطر جميع جوانب التخفيف من آثار الكوارث والتعامل معها وإعادة الاعمار. وينبغي أن يتم ذلك بسرعة.

٢ – اعرف الحقائق: ليس تحليل النوع الاجتماعي خياراً بل هو ضروري لتقديم المساعدة المباشرة ووضع خطة تعافي عادلة.

٣ – اعمل مع النساء في المنظمات المحلية: تملك المنظمات النسائية في المجتمعات المحلية المعلومات والمعارف والخبرات والشبكات والموارد التي تعد حيوية لزيادة المرونة عند مواجهة الكوارث.

٤ – اعمل مع المجموعات النسائية الحالية وابنِ قدراتها.

٥ – قاوِم القوالب النمطية: أقِم جميع المبادرات على أساس المعرفة بالسياقات المحددة وخصوصيات كل ثقافة والحالة الاقتصادية فضلاً عن الاختلافات السياسية والجنسية، وتجنب التعميمات الخاطئة.

٦ – استخدم نهجاً قائما على حقوق الإنسان: تميل المبادرات الديمقراطية والتشاركية إلى مساعدة النساء والفتيات على وجه خاص. لكن لكل من الرجل والمرأة الحق في الحصول على الظروف التي يحتاجونها للتمتع بحقوق الانسان الأساسية أو حتى لمجرد البقاء.

٧ – احترم النساء وابنِ قدراتهن: تجنب إثقال كاهل النساء خاصة وأن لديهن أصلاً أعباء عمل ثقيلة جداً والعديد من المسؤوليات الأسرية.

المصدر: Gender and Disasters Network، ٢٠٠٥ .

باستبعاد النساء من عمليات صنع القرار المتعلقة بالتغير المناخي تَستبعد المجتمعاتُ أصوات نصف سكان العالم مما يتعارض مع المبادئ المتعلقة بحقوقهن وبذلك تحرم المجتمعات ذاتها من نطاق واسع من المهارات والخبرات والقدرات التي تحوزها النساء. وتعتبر الموارد البيئية الخاصة بالنساء ومعارفهن وممارساتهن عناصر أساسية في عمليات التغير المناخي. ومن أمثلة ذلك:

- خلال إحدى مواسم الجفاف في الجزر الصغيرة لولايات ميكرونيزيا المتحدة أتاحت معرفة النساء المتوارثة بهيدرولوجيا الجزيرة العثور بسهولة على أماكن لحفر آبار مياه الشرب. وعادة لا تشارك النساء في عملية صنع القرار إلا أن ما قدمنه من معلومات عاد بالفائدة على المجتمع بأكمله (Anderson، ٢٠٠٢).

٤-٣ دور النساء في التكيف مع التغير المناخي

٤-٣-١ النساء والرجال كعوامل للتغيير

كما ذُكر في الوحدة الثالثة من الضروري التأكيد على أن النساء لسن أسهل تأثراً لأنهن "ذوات طبيعة ضعيفة"، وإنما لأن ظروف التأثر التي يواجهها الرجال والنساء تختلف بسبب جنس كل منهما. فالنساء كما الرجال لديهن أوجه اجتماعية لسهولة التأثر وبذات الوقت لديهن قدرات اجتماعية. وقد تم تطوير هذه وتلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ومع ذلك فهن قادرات على تطوير أنفسهن بحيث يصبحن مؤهلات. والنساء لسن سلبيات أو مجرد متلقيات للمساعدات بل هن عنصر نشط يملك قدرات مختلفة في الاستجابة للتحديات التي يطرحها التغير المناخي.

٤-٣-٢ العلاقة المتباينة مع البيئة حسب النوع الاجتماعي

عندما نناقش أوجه التأثر أو الدور الذي يمكن للنساء والرجال لعبه كعوامل للتغيير فإن نقطة البداية هي تحليل العلاقة المتباينة للنساء والرجال مع الموارد البيئية. ذلك أن النساء والرجال يتصلان بشكل مختلف مع البيئة نتيجة مزيج من الأسباب التالية:

- مستوى الاعتماد على الموارد البيئية في كسب الرزق.
- العلاقات غير المتكافئة في استخدام الموارد والوصول إليها والتحكم بها وفي توزيع الفوائد.
- ملكية الموارد والحقوق المتعلقة بها.
- المعرفة المتباينة بالموارد ومنتجاتها والمشاكل البيئية.

وكما ورد في الجزء ٤-٢ عندما تصبح الأنظمة الإيكولوجية أكثر هشاشة والموارد الطبيعية مفقودة تماماً أو بعيدة المنال فإن المجتمعات الفقيرة –التي تعتمد عليها في بقائها– هي الأكثر تضرراً ولا سيما النساء وكبار السن والأطفال.

ونظراً لأن النساء يستخدمن ويُدرن الموارد الطبيعية بطريقة تختلف عن الرجال وأن تدهور الموارد الطبيعية يؤثر عليهن بطريقة مختلفة فقد تتفاقم أنماط الحرمان تلك مع التغيير في الموارد الطبيعية أو فقدانها نتيجة للتغير المناخي. مثلاً تعتبر النساء الريفيات المنتج الرئيسي للأغذية الأساسية في البلدان النامية. ويعتبر دورهن في الإنتاج الزراعي ضرورياً في توفير الغذاء للأسرة فضلاً عن توفير مصدر للدخل. ومع ذلك غالباً ما يتم إغفال المزارعات في السياسات والاستراتيجيات الزراعية أو تلك المتعلقة بالتغير المناخي. وغالباً ما ينظر واضعو السياسات والمخططون ومقدمو الخدمات الزراعية إلى المزارعين بوصفهم "ذكوراً" . وبما أن القطاع الزراعي معرّض بدرجة كبيرة لمخاطر الجفاف وندرة الأمطار فإن التغير المناخي يهدد الأمن الغذائي ورفاه الأسر وقدرتها على البقاء (FAO، ٢٠٠٧).

في جمهورية الدومينيكان تعتبر العديد من النساء الحضريات اللواتي يعشن في القطاعات المهمشة، كما في مدينة سانتو دومينغو مثلاً، والكثير منهن معيلاتٌ لأسرهن، مسؤولات عن توفير المياه للعائلة. وفي المناطق التي لا يوجد فيها أنابيب مياه تضطر النساء إلى قطع مسافات طويلة للحصول على المياه العذبة أو لشرائها، مما يستنزف دخل الأسرة المنخفض أصلاً ناهيك عن عدم وجود ضمانات حول نوعية المياه (Meyreles، ٢٠٠٤). وقد يؤثر التغير المناخي بدرجة كبيرة على حالة الأسر التي تعيش في هذه الظروف مما سينعكس كثيراً على الصحة والدخل.

٤-٣-٣ دور النساء في التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره

نظراً للسهولة الأكبر في تأثر النساء نتيجة لعدم المساواة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية القائمة فإن مشاركتهن في مبادرات التكيف مع التغير المناخي مهمة جداً. علاوة على ذلك تستطيع النساء من خلال علاقتهن الخاصة بالموارد الطبيعية والحفاظ على التربة والمياه وبناء السدود لتجنب الفيضانات والأنواع الأخرى من النشاطات ذات الصلة الإسهام مساهمة بالغة في جهود مواجهة مخاطر التغير المناخي. ومن أمثلة ذلك مجتمع كور موسى في السنغال حيث كان التحاتّ يقلل من توفر المياه ويزيل التربة عن الأرض المستخدمة في زراعة المحاصيل متسبباً بهجرة الشبان والشابات إلى المدن. وقد ساعدت المنظمات النسائية في السيطرة على تحاتّ التربة عن طريق بناء القنوات على شكل نصف قمر للاحتفاظ بالمياه وإصلاح الأراضي الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي (أنظر الحالة الدراسية ٣ في الوحدة السادسة).

٤-٣-٤ إدارة المخاطر وتمكين النساء

كما ورد أعلاه ينظر للنساء غالباً كضحايا للتغير المناخي وليس كعوامل تغيير إيجابية يمكن أن تساهم في استراتيجيات التكيف. وعلاوة على ذلك لا يوجد عادة إدراك بأن الكوارث الطبيعية قد توفر للنساء أيضاً فرصة فريدة من نوعها للتحدي والتغيير في الأدوار القائمة على النوع الاجتماعي في مجتمعاتهن (Enarson، ٢٠٠٠). على سبيل المثال في عام ١٩٩٨ أجري في مجتمع مدينة لا ماسيكا في الهندوراس تدريباً مجتمعياً مراعياً للنوع الاجتماعي حول أنظمة الإنذار المبكر والمخاطر. إثر ذلك التدريب تولت نساء المجتمع مراقبة أنظمة الإنذار المبكر التي كانت قد هُجرت. وبعد مرور ستة أشهر وخلال إعصار ميتش لم يتم التبليغ عن وقوع حالة وفاة واحدة في مدينة لا ماسيكا لأن إدارة البلدية تمكنت من إجلاء السكان في الوقت المناسب (سانشيز ديل فالي، ٢٠٠٠). وهذا مثال على تصدى النساء الناجح لمهمة اعتبرت تقليدياً من مهام الرجال. ومن الأمثلة الأخرى أن المنظمة غير الحكومية بونتوس دي إنكيوينترو في نيكاراغوا نظمت بعد وقوع إعصار ميتش حملة إعلامية بعنوان «العنف ضد النساء إحدى الكوارث التي يمكن للرجال منع وقوعها». وقد أثبتت الحملة فعاليتها في تغيير مواقف الرجال تجاه العنف ضد النساء وبالتالي مراجعة أشكال السلطة القائمة (Pan-American Health Organization، ١٩٩٨، كما هو مقتبس في WEDO، ٢٠٠٨).

وثمة مثال آخر يأتي من بنغلادش حيث تغيّرت أنماط المناخ في السنوات الأخيرة وأصبحت الأمطار أقوى على نحو متزايد ولم يعد من السهل التنبؤ بها. وقد تسببت الفيضانات التي حدثت عام ٢٠٠٤ في خسائر هائلة ومصرع ٢٨٠ شخصاً وإجلاء حوالي أربعة ملايين شخص وبقاء آلاف آخرين دون طعام أو مأوى (MAAS، ٢٠٠٤). وفي منطقة غايباندا، حاولت امرأة تدعى ساهينا التعامل مع هذه الأنماط من الفيضانات. فشكلت لجنة في مجتمعها لإعداد النساء تحسباً

لوصول الفيضانات. قامت اللجنة بتعليم النساء كيفية صنع أفران طين محمول متنقلة وبناء منازلهن واستخدام أجهزة الراديو للاستماع لأخبار حول فيضانات محتملة أو تغير في المناخ. وعلى الرغم من أن ساهينا واجهت مقاومة من زوجها والنساء في المجتمع إلا أنها أصبحت رئيسة اللجنة وحظيت باحترام المجتمع. ومن شأن جهود كجهودها إنقاذ الأرواح وتمكين النساء (Oxfam، ٢٠٠٨).

خلال الفترة التي أعقبت الإعصار جورج في جمهورية الدومينيكان كانت المنظمات النسائية المحلية في المناطق الريفية والحضرية سباقة في التعامل مع الوضع في الملاجئ. فعملُ النساء في النباتات الطبية مكنهن من المساعدة في توفير الرعاية والعلاج قبل وصول مسؤولي الإسعاف الرسميين. وقد ساهمت هذه المنظمات أيضاً في جهود إعادة الإعمار من خلال توصيل المعونات لإعادة بناء منازل المجتمع المحلي ومساعدة النساء على المشاركة في مشاريع القروض لإعادة الإعمار. وقد منح ذلك النساء وضعاً جديداً في مجتمعهن وغيّر النظرة للنساء ودورهن في صنع القرار (Meyreles، ٢٠٠٠).

إطار ٧ : عمل النساء الناجح في نيجيريا

في عام ١٩٩٩ ترأست النساء في نيجيريا حركة عالمية لوقف حرق الغاز الطبيعي. فقد كانت إحدى شركات النفط الدولية تحرق معظم الغاز الطبيعي في بلدهن لخفض تكاليف الصيانة وتجنب استخدامه في صناعات أخرى. وكانت كمية الغاز التي يتم حرقها تفوق ما يحرق في أي جزء آخر من العالم وتنفث من غازات الدفيئة في الجو أكثر من المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى برمتها. وفي عام ١٩٩٩ نظمت نساء دلتا النيجر احتجاجات متزامنة في النيجر والمملكة المتحدة أدت إلى إغلاق مقر الشركة في لندن وإغلاق الآبار بشكل مؤقت. ومع استمرار الاحتجاجات تحولت الشركة إلى السيطرة العسكرية ولقي ٢٠٠ شخص مصرعهم خلال إحدى المواجهات وتعرضت نساء كثيرات للاغتصاب. وقد نظمت مئات النساء الأعضاء في منظمة نساء دلتا النيجر للعدالة الساخطات من عمليات الاغتصاب والاغتيال احتجاجاً إضافة إلى العديد من ورش العمل لتوعية النساء. وأخيراً في كانون الثاني ٢٠٠٦ ونتيجة للضغط الاجتماعي ألغت المحاكم النيجيرية رخصة شركة الغاز وأصدرت أمراً بإيقاف حرق الغاز الطبيعي في آبار النفط في منطقة غرب دلتا النيجر. هذا العمل الدولي غير المسبوق يبين أن النساء عامل مهم في التغيير الذي يمكن أن يساعد في التخفيف من آثار التغير المناخي.

المصدر: مقتبس من Turner and Brownhill، ٢٠٠٦.

٤-٤ التكيف مع التغير المناخي والوصول المنصف إلى الموارد

يتطلب فهم العلاقات ضمن النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة تحليلاً لأنماط الاستخدام والمعارف والمهارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها والحفاظ عليها. واستخدام النهج القائم على النوع الاجتماعي هو فقط القادر على إعطاء نظرة شاملة وأكثر وضوحاً للعلاقات التي أقامها الناس مع النظم الإيكولوجية. إذ يواجه الرجال والنساء واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بطرق مختلفة، كما أن طريقة مشاركتهم مختلفة أيضاً وترتبط ارتباطاً وثيقاً

بالعمر والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. على سبيل المثال تحظى المرأة بـ ٥٪ فقط من الامتيازات الممنوحة في جميع أنحاء العالم لإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها.

تعتبر قطاعات الموارد التالية بالإضافة إلى قطاعي الغابات والطاقة المذكورين في وحدات أخرى من هذا الدليل التدريبي مهمة في إيجاد استجابة منصفة في التكيف مع التغير المناخي.

٤-٤-١ المياه والصرف الصحي

يتسبب التغير المناخي في زيادة وفرة المياه في المناطق المدارية الرطبة وعلى الارتفاعات العالية وانخفاضاً في توافرها وزيادة في الجفاف في مناطق خطوط العرض الوسطى وخطوط العرض الدنيا شبه الجافة. وتؤدي هذه التغيرات إلى تعرض مئات الملايين من الأشخاص لزيادة في الإجهاد المائي. فأكثر من ألف مليون شخص في البلدان الأقل نمواً لا يحصلون على مياه للشرب، وأكثر من ٢٤٠٠ مليون شخص في هذه البلدان يفتقرون إلى خدمات صحة عامة ملائمة.

وفي معظم أنحاء العالم تعتبر النساء والفتيات في الريف والحضر مسؤولات عن جمع المياه لأغراض الطهي والتنظيف والصحة والنظافة الشخصية بالإضافة إلى زراعة المحاصيل الغذائية إن تمكنَّ من الحصول على أراض. ويعرِّض شح المياه المتفاقم وسوء الخدمات والتلوث بقاء النساء وأسرهن للخطر.

٤-٤-٢ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

تشير التقديرات إلى أن كل زيادة في درجة الحرارة بمعدل درجة مئوية واحدة تؤدي إلى هجرة الكائنات الحية مسافة تصل إلى ١٦٠ كم من المناطق التي كانت تتواجد فيها وذلك لأن البذور تتفرق والموائل الطبيعية تتغير بفعل هذه الزيادة. كما أن السرعة التي يحدث بها التغير المناخي لا تتيح مجالاً للتكيف الطبيعي بل تتحدى مرونة النظم الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك غالباً ما تقلل التغيرات الأنثروبولوجية من خيارات العثور على المواقع المناسبة للهجرة. وعندما لا تكون الكائنات قادرة على إيجاد موائل جديدة أو تغيير دورات حياتها أو لم تكن قادرة على القيام بعمليات تطورية تؤدي إلى ظهور خصائص فيزيائية جديدة فسيكون مصيرها الانقراض. وقد قدر علماء البيئة أن ما يتراوح بين ١٥ و ٣٧٪ من الكائنات قد تنقرض بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة للتغير المناخي وتغير الموائل الطبيعية (Thullier، ٢٠٠٧). وقد أثبتت الدراسات أن أنواعاً معينة معرضة أكثر من غيرها لآثار التغير المناخي. مثلاً يتوقع أنه إذا بقيت انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوياتها الحالية فمن الممكن القضاء على ما يصل إلى ٦٠٪ من أصناف النباتات الجبلية (Thullier، ٢٠٠٧) وستواجه الشعاب المرجانية فترات ابيضاض كل سنتين (Donner *et al.*، ٢٠٠٧)

ستؤثر التغيرات في سقوط الأمطار وأنماط ذوبان الجليد واضمحلال الكتل الجليدية الضخمة (المثالج) على مستويات الأنهار والبحيرات وتَحد بالتالي من فرص الحصول على مياه الشرب. وهذا مهم جداً في الأقاليم التي تحصل على مياه الشرب من ذوبان ثلوج وجليد الجبال والتي يقطنها أكثر من سدس سكان العالم. ويواجه سكان الأراضي الجافة فترات جفاف أكثر تكراراً وأطول أمداً. ومع تفاقم سوء هذا الوضع سيضطر ملايين الأشخاص للانتقال إلى مناطق أخرى عندما يعانون من تدهور مصادر مياههم.

ويتوقع أيضاً أن تؤدي استجابة الإنسان الطبيعية لارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة طلبه على المياه الصالحة للشرب لتلبية احتياجاته الحضرية والزراعية. وذلك سيؤدي إلى الإفراط في استغلال الأراضي الرطبة مما يخفض التدفقات في الأنهار والجداول. ومن شأن الارتفاع في درجات الحرارة أن يزيد التبخر والنتح ويخفض جريان مياه الأمطار وتخللها في التربة وبالتالي يقلل من توافر المياه العذبة ويخفض رطوبة التربة. كما يزداد خطر حرائق الغابات.

تلعب النساء والرجال أدواراً مختلفة في جهود المجتمع للحفاظ على الطبيعة مع تسلُّم النساء في كثير من الأحيان موضع القيادة في اختيار البذور والحفاظ عليها بسبب معرفتهن العميقة بالنباتات والحيوانات الموجودة في بيئاتهن وأساليب الحفاظ عليها واعتيادهن استخدام الموارد الأصلية من أجل الأغذية والأدوية والطاقة. وقد تبين أن النساء يستثمرن من ٩٠ إلى ٩٥٪ من المال الذي يتقاضينه والمتصل بالتنوع البيولوجي في تحسين مستوى حياة أسرهن. وبالتالي فإن فقدان بعض الكائنات الحية سيؤثر على أكثر الفئات ضعفاً ولا سيما النساء. وفي حين تعتمد أنظمة إدارة التنوع البيولوجي على معارف النساء ومهاراتهن وعملهن إلا أن عملية صناعة القرارات غالباً ما تستثني النساء بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتقنيات أو المعلومات الجديدة (FAO، ١٩٩٩).

ويعد استخدام الطاقة وإنتاجها أيضاً من المجالات التي يكون فيها للنساء والرجال أدوار ومعلومات ووجهات نظر مختلفة. فأنشطة توفير الطاقة مثلاً ستؤثر على أعمال النساء في منازلهن وتفرض عليهن وقتاً أطول من العمل. وفي الحالات التي تكون فيها الطاقة نادرة وتحديداً في المناطق الحضرية حيث تقوم الأنشطة على مدخلات الطاقة قد تنشأ أوضاع تتهدد فيها الحياة بسبب أساليب غير صحيحة أو غير قانونية للحصول على الطاقة في المناطق الفقيرة. فقد تكون المولّدات وغيرها من تقنيات إنتاج الطاقة شديدة التلويث خاصة في المنزل حيث النساء والأطفال. في جمهورية الدومينيكان مثلاً وبين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠ وقعت غالبية الكوارث الصغيرة في منازل فقراء المناطق الحضرية بسبب الحرائق الناجمة عن تماس كهربائي (IFC and LA RED، ٢٠٠٢). ويعد الحصول على طاقة نظيفة وآمنة جانباً مهماً لتجنب حالات الكوارث وتطبيق استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي.

٤-٤-٣ الزراعة والأمن الغذائي

يسهل تأثر النظم الإيكولوجية-الزراعية والأمن الغذائي بالتغير المناخي. وهناك آثار سلبية موضعية على صغار ملاك الأراضي ومزارعي الاستهلاك المعيشي وصيادي الأسماك، كما تنخفض أو تزداد محاصيل الحبوب حسب المنطقة.

ومنذ نشوء ممارسة الزراعة قبل أكثر من ١٢ ألف سنة زُرع نحو ٧ آلاف نوع من النباتات طلباً للغذاء. أما اليوم فنحصل على ٩٠٪ من طعامنا من ١٥ نوعاً من النباتات و٨ أنواع من الحيوانات فقط. ونستطيع من خلال المحافظة على مجموعة متنوعة من السلالات (البرية) غير المستثمرة من هذه الأغذية توفير بدائل بحيث يغدو بالإمكان تطوير أصناف جديدة مستقبلاً قادرة على تحمل التغيرات المناخية الشديدة. ومن المؤسف أن العديد من تلك السلالات البرية معرض فعلاً لخطر الانقراض. يتوقع مثلاً أن يختفي ربع أنواع البطاطا البرية في السنوات الخمسين المقبلة (CBD، ٢٠٠٧). وتشير التقديرات التي أجراها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي إلى أن قطاع الزراعة في البلدان شبه الاستوائية الحارة سيكون أكثر تضرراً من البلدان شبه الاستوائية المعتدلة.

من الناحية الزراعية تعتبر النساء الريفيات في البلدان الأقل نمواً المنتج الرئيسي للمواد الغذائية الأساسية. وهذا القطاع معرض بشدة لمخاطر الجفاف والتغيرات المحتملة في أنماط هطول الأمطار.
ويوصي منتدى أوسلو للسياسة بالنظر في استخدام وحيازة الفقراء للأراضي والجوانب القانونية ذات الصلة عند تناول التكيف مع التغير المناخي. وفي جميع هذه الجوانب تخضع النساء لظروف خاصة قد تفرض عليهن وضعاً سيئاً (Oslo Policy Forum Report، ٢٠٠٨).

٤-٤-٤ السواحل

سيترتب على تآكل المناطق الساحلية وارتفاع مناسيب البحار بسبب ذوبان الجليد آثار مهمة وهي: الفيضانات في المناطق الساحلية واجتياح المياه المالحة لمجمعات المياه العذبة مثل مصبات الأنهار وأحواض المياه الجوفية. ويؤكد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي على أن البلدان النامية تواجه تحديات رئيسية في التكيف مع هذه التغييرات، تحديداً بسبب أن هذه المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ستتأثر بظواهر أخرى كالعواصف الاستوائية. وتعد المناطق الساحلية أكثر عرضة للتأثر بالأضرار الناجمة عن الفيضانات والعواصف حيث يُخشى أن يختفي حوالي ٣٠٪ من الأراضي الرطبة الساحلية.
وتشارك النساء في قطاع مصائد الأسماك وخصوصاً في تجهيز الأسماك وتحضيرها للبيع في السوق والحصاد صغير النطاق وهي أنشطة قريبة من الشاطئ. ونظراً لتركيز النساء على الأنشطة التي غالباً ما تكون على هامش الحصاد لم تحظَ أعمالهن في قطاع مصائد الأسماك بأولوية في التحليلات الاقتصادية أو استثمار الموارد. كما أدت محدودية فرص الحصول على تمثيل للنساء في صنع القرار إلى عدم إدراج مصالحهن ضمن الخطط الموضوعة للمناطق الساحلية (CIDA, n.d.).

٤-٤-٥ التصحر

يسرع التغير المناخي من فقدان الغطاء النباتي مما يؤدي إلى التصحر. وفي حين أصبحت المواسم المطرية أقصر وازدادت فترات الجفاف شاعت انجرافات التربة وفقدان خصوبتها. كما يقلل انحسار الغطاء النباتي من هطول الأمطار من خلال زيادة التبخر. وتؤثر هذه الدورة التي تفاقمت بسبب التغير المناخي أيضاً على سبل المعيشة بالريف. فبالإضافة إلى تهديد الأمن الغذائي والمائي تواجه المجتمعات الريفية صراعات على الموارد ربما تضطرها إلى الهجرة. وفي إفريقيا ازدادت حدة فترات الجفاف والفيضانات وعدم انتظامها في العقود الأخيرة. والجفاف هو السبب الأبرز لنقص الغذاء والذي يتسبب في ٦٠٪ من حالات الطوارئ الغذائية (GTZ and OSS، ٢٠٠٧).

إن أدوار النساء التقليدية ومعارفهن في إدارة الموارد الطبيعية والممارسات الزراعية من الأمور الجوهرية في المحافظة على الغذاء والماء والدواء. إلا أن النساء القاطنات في الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم ولا سيما أجزاء كبيرة من إفريقيا تأثرن بانجراف التربة وتناقص المحاصيل الزراعية وإنتاجية الثروة الحيوانية. وتساهم مجموعة من العوامل في عدم حصول النساء على مساواة في الخدمات وصنع القرار بما يتمثل في أمور عديدة كعدم ملكية الأراضي والأمية والاستبعاد من الإرادة السياسية والتحيز والقيود الثقافية.

٤-٤-٦ الصحة

ستكون معظم الآثار الصحية الناجمة عن التغير المناخي ضارة. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٠٠ وحده كان التغير المناخي مسؤولاً عن ٢،٤٪ من حالات الإسهال في جميع أنحاء العالم و٦٪ من حالات الملاريا. وبصفة عامة سيكون للتغير المناخي ثلاثة أشكال من الانعكاسات الصحية:

١ – آثار مباشرة للظواهر المناخية المتطرفة.

٢ – عواقب على الصحة ناجمة عن الاضطرابات البيئية نتيجة للتغير المناخي.

٣ – عواقب أخرى على الصحة (كالإصابات والالتهابات والأمراض النفسية والآثار السلبية على الأمن الغذائي) نتجت عن تشرد السكان نتيجة للمشاكل الاقتصادية أو تدهور البيئة أو النزاعات الناشئة بسبب التغير المناخي (World Health Organization، ٢٠٠٣).

وسيؤدي التغير المناخي إلى زيادة حالات سوء التغذية وأمراض الجهاز الهضمي والقلب والجهاز التنفسي والأمراض المعدية. كما ستزيد موجات الحر والفيضانات والجفاف من معدل الوفيات والتغيرات في توزيع بعض الكائنات الناقلة للأمراض. كما ستعاني الخدمات الصحية من أعباء كبيرة بسبب تزايد أعداد المرضى. ويعتبر الأطفال ولا سيما الفتيات وكبار السن الأكثر عرضة للإصابة بالإجهاد الحراري وانتشار الأمراض. وفي أوقات الكوارث والتغيرات البيئية يُنتظر أن تقوم النساء والفتيات برعاية المرضى من أفراد الأسرة مما سيكون على حساب الوقت المخصص للحصول على دخل والانخراط في التعليم. وقد تواجه النساء والفتيات صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية لارتفاع التكاليف الطبية والقيود الثقافية على حرية التنقل (Brody *et al.*، ٢٠٠٨).

٤-٤-٧ الآثار السلبية لمبادرات التكيف على النوع الاجتماعي والحلول الممكنة

فيما يلي تحليل لسلسلة من تدابير التكيف مستندة إلى الاقتراحات التي قدمتها (Aguilar *et al.* ٢٠٠٨). وقد تم إظهار التأثير السلبي المحتمل لعدم مراعاة علاقات النوع الاجتماعي أي تكرار عدم المساواة. وقد أدرجت أيضاً اقتراحات يمكن الاستفادة منها في تصميم وتنفيذ هذه التدابير.

جدول ١: تدابير التكيف المراعية للنوع الاجتماعي

١ – إدارة البنية التحتية والمستوطنات البشرية

التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
بناء مصدات الأمواج أو الواجهات البحرية والحواجز والعوائق في وجه موجات المد	قد تُوجِد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. الجهل بتأثير ذلك على أنشطة النساء الإنتاجية (الحفر باليد طلباً للرخويات وغيرها) مع عدم الاهتمام بعواقب ذلك التأثير.	ادعم تدريب وتوظيف النساء والرجال على حد سواء. إعمل على الوصول إلى أنشطة إنتاجية مدرة للدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسر. أدرج المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي ضمن تقييم الآثار البيئية.
إعادة توزيع المستوطنات البشرية والأنشطة الإنتاجية في المناطق الساحلية	قد تُوجِد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. الجهل بتأثير ذلك على أنشطة النساء الإنتاجية (الحفر باليد طلباً للرخويات وغيرها) مع عدم الاهتمام بعواقب ذلك التأثير.	أشرك النساء في رصد آثار التغير المناخي مثلاً على النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية وتربية الأحياء المائية. ادمج النساء في استراتيجيات للتكيف مع انخفاض الكائنات المائية أو إدارة كائنات بحرية جديدة طوّر مبادرات إعادة تحريج أشجار المنغروف. نفِّذ سياسات متكاملة لإدارة المناطق الساحلية تراعي إدارة المخاطر ومنهجيات النوع الاجتماعي. أدرج معايير النوع الاجتماعي ضمن تقييم الآثار البيئية.
بناء الجسور لعبور المناطق المعرضة للفيضانات تحويل الماء العذب إلى المناطق التي تعاني نقصاً في المياه (من خلال	قد تُوجِد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها. يتجاهل الاهتمامات والاحتياجات الخاصة بكل من الرجال والنساء فيما يتعلق باستخدام الأماكن. قد تطيل مدة أو تزيد من صعوبة يوم العمل للعديد من النساء من خلال زيادة المسافات التي يجب عليهن قطعها إذا كانت الجسور قد بنيت لغايات النقل.	تدبَّر في الاحتياجات العملية للتنقل بين الأمكنة ادعم تدريب وتوظيف النساء والرجال على حد سواء. أدرج معايير النوع الاجتماعي ضمن تقييم الآثار البيئية.

الحواجز أو أنابيب نقل المياه أو قنوات الري) أو زيادة الإستخراج من أحواض المياه تحت السطحية	تجاهُل احتياجات النساء من المياه العذبة لأنشطتهن الإنتاجية والإنجابية. قد تطيل أو تكثف يوم العمل (الإنتاجي والانجابي للنساء) عند وجود مصادر المياه في مناطق بعيدة. تعني خصخصة المياه ارتفاع الأسعار وفقدان الإمدادات والمشاكل الصحية والفساد وغيرها مما يصعِّب على النساء الفقيرات وأسرهن الحصول عليها.	استخدام منهج النوع الاجتماعي عند تشخيص احتياجات المجتمعات من المياه العذبة وتخطيطها.

٢ – إدارة النظم الإيكولوجية

التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
إدخال نباتات وحيوانات محلية تتحمل الملوحة لحماية / إعادة إخضار الساحل	قد يكون لذلك أثر سلبي على مصالح واحتياجات نساء المناطق الساحلية إذا أثرت الكائنات التي تم إدخالها على الموارد التي يستخدمنها تحديداً. قد يطمس معارف النساء وممارساتهن المتعلقة بالموارد البيئية الساحلية من خلال تجاهل إشراكهن في صنع القرار.	حلِّل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد البيئية الساحلية والوصول إليها وإدارتها والتحكم بها. ادعم المشاركة المنصفة للنساء والرجال عند إدخال الأصناف المختلفة. أوجد فرص عمل ومشاركة منصفة للنساء والرجال.
إدخال أصناف من النباتات والمحاصيل تتحمل درجات الحرارة العالية	عادة ما يتطلب ذلك المياه والموارد الأخرى التي تستخدمها النساء في الأعمال الإنجابية والاستهلاك المنزلي. قد يطيل من يوم عمل النساء الإنتاجي والإنجابي.	حلِّل أثر إدخال أصناف جديدة وادعم توزيعاً أكثر عدلاً للعمل الإنجابي. يسِّر الوصول المنصف للموارد والسيطرة عليها وتوزيع منافعها (بما في ذلك الموارد الإنتاجية وفرص العمل والتدريب والقروض). شجِّع تبادل المعارف والممارسات بين النساء والرجال حول إدارة أصناف النباتات والمحاصيل.

إصلاح النظم الإيكولوجية المتضررة	قد يفاقِم من عدم المساواة في النوع الاجتماعي من خلال التشجيع على العمل التطوعي (غير المدفوع) للنساء في أنشطة إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية والمحافظة عليها. قد يعزز الأدوار التقليدية في العمل البيئي مثلاً بجعل النساء مسؤولات عن الطهي واللقاءات المجتمعية والتعليم البيئي للأطفال والمراهقين من دون دعم الأدوار غير التقليدية.	عزِّز المسؤولية المشتركة وإعادة توزيع العمل الإنجابي ضمن الأسرة لمنح النساء وقت فراغ للقيام بأنشطة أخرى. حثّ على دفع أجور للنساء نظير عملهن في الإصلاح البيئي. درِّب الرجال والنساء على الأنشطة غير التقليدية المتعلقة بإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية. شجّع على مشاركة النساء الفاعلة في التنظيم وصنع القرار.
إنشاء مناطق طبيعية محمية وممرات بيولوجية	قد يؤدي إلى حظر الأنشطة الإنتاجية التي تشكل مصدراً لدخل الأسر وبعضها أسر فقيرة ومعالة من نساء.	استفِد من معرفة النساء والرجال بأنواع النباتات والحيوانات في المناطق والممرات الطبيعية المحمية. حلِّل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها.
إدخال أصناف مقاومة لمبيدات الأعشاب	قد تُستخدم مبيدات الأعشاب دون النظر في خصائص النوع الاجتماعي والتي تبرز أهميتها عند تعامل السكان مع المواد الكيميائية. وهي ضارة للرجال والنساء بأشكال مختلفة، مثلاً خلال فترة الحمل والرضاعة بالنسبة للنساء.	حلِّل عملية الإنتاج مع إيلاء الاهتمام لاستخدام مبيدات الأعشاب من قبل السكان الذين يستطيعون الوصول إلى المواد الكيماوية.
إدخال أصناف تحتمل الجفاف	قد يطيل مدة يوم العمل الإنتاجي أو الإنجابي؛ مثلاً قد تطول المدة اللازمة لنمو النباتات.	أنظر في الخيارات التي يمكن أن تقصِّر مدة عمل المرأة يومياً. احرص على أن تكون البدائل مفيدة لتحقيق الأمن الغذائي للأسَر وغير ضارة بالصحة أو البيئة.

تنفيذ استراتيجيات إعادة التحريج والتحريج أو الحد من إزالة الغابات إضافة إلى استراتيجيات تدهور التربة	قد يضر بمصالح النساء واحتياجاتهن إن أثرت هذه الممارسات على الموارد التي يستخدمنها تحديداً أو قللت من فرص الوصول إليها. قد يطمس معارف النساء وممارساتهن المتعلقة بالموارد البيئية الساحلية من خلال تجاهل إشراكهن في صنع القرار. قد يُوجِد فرص عمل تميل بشكل أكبر لاستخدام الذكور ولا تأتي بفرص للنساء للعمل في وظائف يرغبنها ويستطعن القيام بها.	حلِّل علاقات النوع الاجتماعي المرتبطة باستخدام الموارد والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها. ادعم التكامل المنصف للنساء والرجال في استراتيجيات تخفيف الآثار.
إنشاء بيئة لتربية الأحياء المائية بما في ذلك تربية الأحياء البحرية للتعويض عن الخسائر في الإنتاج الغذائي الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة	قد يعزز التقسيم التقليدي للعمل وعدم المساواة في فرص الحصول على الموارد الإنتاجية وفوائدها. قد يخفي المشاركة الفاعلة للنساء في العمليات الإنتاجية كصيد الأسماك[١] مثلاً.	ادعم التكامل المنصف للنساء والرجال في الأنشطة الإنتاجية والإنجابية.

٣ – الأنشطة الإنتاجية

التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
تغيير ري المحاصيل وأوقاتها وأنواعها واستخداماتها	قد يؤدي إلى إزالة مصادر مياه الاستخدامات المنزلية أو وضعها بعيداً. يمكن أن يطيل أو يكثف مدة يوم العمل الإنتاجي والإنجابي.	اعتبر النساء مستخدمات للمياه على الصعيدين المنزلي والإنتاجي كزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات. حلِّل إمكانية استفادة النساء من الأراضي المروية لتوفير القوت اليومي. شجِّع على استخدام التقنيات المناسبة لاحتياجات النساء ووفر لهن التدريب الملائم. شجِّع على الإنصاف في الحصول على ملكية الأراضي المروية.

١ غالباً ما تكون النساء مسؤولات عن صنع الشباك وجمع الطُعُم والصيد في مصبات الأنهار وعلى السواحل وفي مناطق المد والجزر والتجهيز والبيع والعمل في مزارع الأسماك ومصانع التعليب. كما أنهن يدعمن رفاقهن في المهام المتعلقة بالاتصالات والحسابات ومراقبة الجودة أو في إعداد الطعام لرحلات الصيد.

الزراعة البديلة	قد لا تُعنى بمشاركة النساء في الأنشطة الزراعية مما يؤدي إلى استبعادهن من العمليات الجديدة. وقد تُبرِز العقبات التي تحول دون استخدام الموارد (الأرض والقروض والتدريب) والوصول إليها وإدارتها والسيطرة عليها.	طوِّر قدرات جديدة للنساء وأوجد فرص عمل جديدة غير تقليدية.

٤ – العمليات الاجتماعية والاقتصادية		
التدابير	الآثار السلبية المحتملة	الاقتراحات
الهجرة وعدم استقرار المجتمع في المناطق المتأثرة بالتغير المناخي	عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الحصول على فرص العمل والتعليم والصحة والاسكان والقروض. زيادة عدد الأسر التي تعيلها النساء في المجتمعات التي لا تزال تُقصي النساء المعيلات لأسرهن وتمارس التمييز ضدهن. زيادة أعداد النساء في الوظائف المصنفة تقليدياً "ذكورية" حيث يتم استغلالهن في وظائف غير منتظمة أو موسمية ودفع أجور زهيدة لهن. زيادة حوادث التحرش والاعتداء الجنسي والعنف الأسري خلال دورة الهجرة.	شجِّع على ممارسة حقوق النساء. شجِّع حصول النساء والرجال على وظائف تتطلب مهارات وذات أجر جيد. اعمل على شمول النساء والرجال في أنظمة حماية العمال. إلفت الانتباه إلى مساهمة النساء والرجال المهاجرين تجاه أسرهم ومجتمعاتهم. طوِّر خدمات الدعم للمجتمعات المحلية والأسر والأفراد الذين خُلِّفوا في مجتمعهم الأصلي بعد الهجرة.

٤–٥ التخطيط الوطني المُراعي للنوع الاجتماعي

٤–٥–١ برنامج العمل الوطني للتكيف

تطلب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي من الدول الأقل نمواً أن تقدم برنامج عمل وطني للتكيف تصفُ فيه أولوياتها واستراتيجياتها فيما يتعلق بالتكيف مع التغير المناخي. ولكن الاتفاقية بحد ذاتها لا تشترط على برامج العمل الوطنية للتكيف إدراج مفهوم النوع الاجتماعي. ومع ذلك يُنصح بإدراج مبدأ النوع الاجتماعي وتوظيف فرق مختصة للعمل على إدراج النوع الاجتماعي في برامج العمل الوطنية للتكيف (Dankelman، ٢٠٠٨). غير أن هذه التوصيات لم تُنفذ وبالتالي نادراً ما تتم كتابة قضايا النوع الاجتماعي ضمن هدف التكيف الرئيسي في المشروع. وفي حين أن العديد من البلدان قد لاحظت تزايد مستويات سهولة التأثر التي تواجهها النساء عند التعامل مع المناخ المتغير في برنامج العمل الوطني في بلدانهن إلا أن عدداً قليلاً منها استهدف النساء بوصفهن عوامل مباشرة في استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي.

وتعتبر مفاهيم النوع الاجتماعي ذات صلة بالنقاط الرئيسية في برنامج العمل الوطني للتكيف بما في ذلك التحكم وجمع المعلومات والحصول على التمويل والتكنولوجيا وتنفيذ البرنامج (WEDO، ٢٠٠٨). ومع إتمام كافة برامج العمل الوطنية للتكيف عند كتابة هذه السطور يصبح التنفيذ والميزانية أمرين أساسيين لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي. وقبل الشروع في التنفيذ يمكن القيام بتحليل لعنصر النوع الاجتماعي في برنامج العمل الوطني للتكيف وذلك من أجل استعراض كيفية تأثير التغير المناخي على النساء والرجال بشكل مختلف واستشراف آفاق التوسع في التدابير المحددة التي تعزز المساواة بين النساء والرجال ومشاركة النساء. ومن أجل ضمان استيفاء أهداف النوع الاجتماعي باستمرار يمكن تشكيل "فريق للنوع الاجتماعي" للقيام بعمليات متابعة التقدم في أهداف النوع الاجتماعي في جميع المراحل. ولا يقتصر إدماج النوع الاجتماعي في برنامج العمل الوطني للتكيف على المساهمة في تحقيق تقدم ناجح نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل يشمل أيضاً التخفيف من حدة الضغوط على البيئة عن طريق استخدام فئة سكانية مغفَلة كعوامل تغيير مبتكرة وفعالة.

اشتُقت الخطوات التالية لإدماج النوع الاجتماعي من "إدماج منظور النوع الاجتماعي في نظام تغير المناخ" (مؤتمر الدول الأطراف العاشر، في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٤). وقد حظيت هذه الخطوات بدعم الجمعية النسائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في نيروبي في تشرين الأول ٢٠٠٤:

- حلل آثار التغير المناخي من منظوري الذكر والأنثى.
- إدمج المنظور النسوي عند تصميم المشاريع وتنفيذها.
- ضَع وطبِّق المعايير والمؤشرات التي تراعي الفوارق في النوع الاجتماعي.
- أدرج إحصاءات كل من النساء والرجال عند جمع البيانات وعرضها.
- استفد من مواهب ومساهمات كل من النساء والرجال.
- حدد أهداف مشاركة النساء في الأنشطة.
- احرص على تمثيل المرأة في ٥٠٪ من جميع عمليات صنع القرار.
- اجعل المساواة للنساء ووصولهن إلى المعلومات والموارد الاقتصادية والتعليم أمراً ذا أولوية.
- ركِّز على الاختلافات حسب النوع الاجتماعي في قدرات التعامل مع التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره.
- أجرِ تحليلاً مراعياً للنوع الاجتماعي لجميع بنود الميزانية والاتفاقيات المالية.

يجب أن تأخذ برامج العمل الوطنية للتكيف بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية مثل الميزانية، ليس فقط من أجل مبادرات التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف وإنما أيضاً لتطوير هذه البرامج. كما تقتضي كتابة برامج العمل الوطنية للتكيف استخدام الموارد وربطها بالعمليات المراعية للنوع الاجتماعي. ويجب أن تستند هذه البرامج أيضاً

إلى خطط التنمية المحلية وأن تشتمل عليها وأن تضمن استخدام نهج لتحقيق العملية بأكملها انطلاقاً من القاعدة ومراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تضمن الاستفادة من المعرفة المحلية المراعية للنوع الاجتماعي.

ويجب أن ترتبط برامج العمل الوطنية للتكيف بخطط إدارة مخاطر الكوارث، مما يقتضي جهداً منسقاً تشترك فيه الحكومات والقطاع الخاص وجميع المعنيين. ولا بد من اشتمال برامج العمل على وجود صلات متينة بين التنمية المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث والتخفيف من التغير المناخي والتكيف معه. وينص تقرير منتدى أوسلو للسياسة بوضوح على أنه لا ينبغي وجود "أجندات متوازية" بل أن تدمج الخطط التنموية والميزانيات الوطنية للتكيف والترتيبات المؤسسة والتوعية العامة وقضايا الفقر والسلام والصراع في الأجندات. ويجب أن تتم هذه العملية بما يحقق مفهوم النوع الاجتماعي وهو ما لم تستطع العديد من الحكومات تطبيقه حتى الآن. ومن شأن ربط عملية وضع الميزانية بإدراج النوع الاجتماعي المساعدة في تحقيق النجاح.

وينبغي أن تُظهِر برامج العمل الوطنية التكاليف وبوضوح. ولا بد من وجود معلومات محددة وواضحة حول عملية تمويل مبادرات التكيف. كما يجب أن تراعي هذه المبادرات النوع الاجتماعي وينبغي ذكر تكاليفها بوضوح (Oslo Policy Forum Report، ٢٠٠٨).

٤-٥-٢ خطط الحد من مخاطر الكوارث

لقد خطت استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث خطوات جيدة لإدراج النوع الاجتماعي في خطط عمل الحد من أخطار الكوارث بموجب إطار عمل هيوغو. وقد تم إدراج النوع الاجتماعي في خطط عمل الحد من أخطار الكوارث وذلك عن طريق ضمان المساواة في الحصول على فرص التعليم للنساء الأقل حظاً، وتطوير أنظمة إنذار مبكر مراعية للنوع الاجتماعي وأنماط سبل العيش واستخدام النوع الاجتماعي في عمليات صنع القرارات المتعلقة بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر. وتنفذ خطط عمل الحد من أخطار الكوارث في إطار خطط عمل وطنية لمواجهة الكوارث الطبيعية. وتشارك استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث في إدماج النوع الاجتماعي والدروس المستفادة في هذا المجال، وتدرج أمثلة لنساء كُنَّ عوامل فعالة في التغيير المستدام (UN / ISDR، ٢٠٠٨). ويمكن لذلك أن يكون مثالاً للدروس المستفادة ويمكن استخدامه من قبل المخططين التنمويين لتعديل المشاريع بحيث يستفيدون من المساهمة الهامة للنساء وقدرتهن الكبيرة على إحداث التغيير.

ويمكن تعديل خطط عمل الحد من أخطار الكوارث لتغدو مشتملة على منهجيات أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي تستفيد منها الدول في اتباع المزيد من الممارسات المستدامة خلال التصدي لآثار الكوارث الطبيعية. ومن الممكن تصميم استراتيجيات جديدة ذات بُعد مُراع للنوع الاجتماعي وتطوير المشاريع القائمة لضمان المشاركة الحيوية للنساء على جميع المستويات، كما يمكن استخدام الشبكات النسائية لقيادة المجتمعات ليس فقط في أوقات الكوارث ولكن لتصبح سبلاً اعتيادية في المجالات المحلية والوطنية والدولية (UN / ISDR، ٢٠٠٨). ومن خلال إدماج النوع الاجتماعي في خطط عمل الحد من أخطار الكوارث وذلك من خلال البيانات المراعية للخصوصيات في النوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة النساء يمكن تسهيل تغلغل جوانب النوع الاجتماعي في جميع مراحل التأهب للكوارث.

وقد أخذت الخطوات التالية لإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في خطط عمل الحد من أخطار الكوارث من "مفاهيم النوع الاجتماعي الخاصة بالتغير المناخي" (الدورة الثانية والخمسون للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، ٢٨ شباط ٢٠٠٨)، لتكون إرشادات تفاعلية لإدماج النساء على جميع المستويات في الاستجابة للتغير المناخي والكوارث الطبيعية:

- إدراج مفاهيم النوع الاجتماعي في جهود الحد من الكوارث على المستوى الوطني والاقليمي والدولي بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج.
- تحليل البيانات المتعلقة بالتغير المناخي (كتلك الخاصة بالتصحر والفيضانات والجفاف وإزالة الغابات) من منظور نسوي.
- القيام بخطوات مراعية للنوع الاجتماعي للحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية على النساء لا سيما فيما يتعلق بدورهن الهام في المناطق الريفية في توفير المياه والغذاء والطاقة.
- زيادة مشاركة النساء في جميع مستويات عملية صنع القرار.
- التعرف على النساء الناشطات محلياً لضمان مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد آليات الانذار المبكر.
- العمل على الاستفادة من النساء كوسائط للتغيير على جميع مستويات التأهب للكوارث بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر وشبكات الاتصال والفرص التعليمية.
- النظر في مستوى وصول النساء إلى التكنولوجيا والموارد المالية في أوقات الأزمات.
- جمع وتحليل البيانات التي تضم كلاً من الرجال والنساء.

مصادر إضافية

Aguilar, L., Araujo, A., Kring, E., Quesada, A. and Zuñiga, P. (2008). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP.

Anderson, C. (2002). Gender Matters: implications for climate variability and climate change and for disaster management in the Pacific islands. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/resources.htm

Dankelman, I. (2008). "Mainstreaming gender in climate change policies: urgencies, challenges and perspectives". Paper presented at the Third Global Congress of Women in Politics and Governance on the theme of gender and climate change, organized by CAPWIP, Manila, The Philippines.

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Retrieved from the World Wide Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=874965

Williams, E., Sorokina, O., Jones-DeWeever, A. and Hartmann, H. (2006). The Women of New Orleans and the Gulf Coast: Multiple Disadvantages and Key Assets for Recovery. Part II. Gender, Race, and Class in the Labor Market. Part 2 of a 2-Part Series. Institute for Women's Policy Research Briefing Paper. Retrieved from the World Wide Web: http://www.iwpr.org/pdf/D465.pdf

Women's Environment and Development Organization (WEDO), ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA Senegal. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Retrieved from the World Wide Web: http://www.wedo.org/files/HSN%20Study%20Final%20May%2020,%202008.pdf

تمارين الوحدة

التمرين	الإجراء	الوقت
إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في التخطيط للتكيف ومنهجيات المشاركة	تقنية "اجتماع التخطيط الوطني بشأن التكيف مع التغير المناخي"	٤٠ – ٦٠ دقيقة
قيادة النساء المتعلقة بمبادرات التكيف القائمة والمقترحة من المشاركين	تقنية "طرح الأسئلة والإجابة عنها مع مستشار في النوع الاجتماعي"	٣٠ دقيقة

حالات دراسية

حالة دراسية ١

الفتيات كقائدات في مرونة المجتمع في جنوب إفريقيا

يهدف مشروع "الفتيات في قيادة الحد من المخاطر" في جنوب إفريقيا إلى الحد من الضعف الاجتماعي للمراهقات المهمشات في ساوندرووتر باستخدام مبادرات عملية لبناء القدرات لزيادة مرونة الفرد والمجتمع بما يشمل المرونة في مواجهة الكوارث. ويقود هذا المشروع المركز الإفريقي لدراسات الكوارث.

يعتبر ساوندرووتر أفقر حي في بلدة إيكاجنغ وهي بلدة ثانوية في بوتشيفستروم المقاطعة الواقعة شمال غرب جنوب إفريقيا. وقد خُصصت بلدة إيكاجنغ بالأصل كمستوطنة "للسود فقط" خلال عهد الفصل العنصري. ثم تفاقمت الوتيرة المتزايدة للكوارث وتأثيرها عبر القارة الإفريقية عامة بفعل عوامل ضعف بشرية. وفي العقد الماضي اتسعت إيكاجنغ بتسارع مما أدى إلى إنشاء مستوطنات غير رسمية مثل ساوندرووتر التي تضم أفقر السكان في بيوت صفيح متهالكة تفتقر للبنية التحتية الأساسية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء. ويواجه المواطنون وخصوصاً المراهقات تزايداً في الفقر والجريمة وانتشاراً في الأسر المعالة من أطفال وتفشياً في الأمراض (كالإيدز والأمراض المنقولة جنسياً) والمخدرات والإدمان على الكحول ونقصاً في التعليم والدعارة والإساءات الأسرية البدنية والجنسية.

يضع غياب المساواة الاجتماعية النساء والفتيات في وضع سيء يفتقر إلى أبسط الأمور مثل الحصول على المعلومات والموارد ويخضع للقيود على التنقل ويخفق في فهم أساليب البقاء خلال الكوارث. ويسعى المشروع إلى المساعدة على دمج الفتيات ومراعاة ما لهن من خصوصيات ضمن إدارة الكوارث التي يتعرض لها المجتمع وعمليات صنع القرارات ذات الصلة. وقد تم اختيار الفتيات بناءً على توصيات من مسؤولي المدارس والزعماء المحليين. وبعد تعريف الفتيات على المشروع سيشاركن في برنامج تدريبي مكثف لمدة شهرين يتلقين خلالهما تدريبات من المتخصصين في مجالات مختلفة كالصحة الشخصية والعامة وإجراءات الأمان من الحرائق والمشورة والتخطيط لمواجهة الكوارث. وسيتمثل تتويج هذا المشروع في قيام الفتيات بتصميم واستضافة حدث مجتمعي يشركن من خلاله الرجال والنساء والأطفال الآخرين في المجتمع في ما اكتسبنه من معرفة في مجال الحد من المخاطر لوضع خطة مجتمعية لهذه الغاية. ويعتبر النوع الاجتماعي ركيزة رئيسية للبرنامج وبالتالي كان من الضروري إدماج نهج للنوع الاجتماعي في تنفيذ المشروع مثلاً عبر استخدام ميسِّرات كنماذج تُحتذى.

من خلال هذه المبادرة ستكتسب الفتيات اللواتي تم تمكينهن وتشجيعهن على التعبير عن آرائهن مزيداً من الثقة والاحترام وسيقدمن مساهمات أكثر في علاقاتهن وسبل معيشتهن والعائلة والمجتمع. ستكون ٢٥ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٨ المستفيدات المباشرات. والبرنامج ليس مصمماً لتحقيق مصالح هؤلاء الفتيات

حصراً ولكنه يقوم على أساس استخدامهن كميسرات للمساعدة على تعميم المعلومات وتقديم "الخدمات الاجتماعية" للمجتمع ككل. وسيكون رجال ونساء أطفال مجتمع مدينة ساوندروووتر (الذين يقارب مجموعهم ٣ آلاف أسرة) المستفيدين من "فريق القائدات"، وسيعملون مع هذا الفريق واللجنة المحلية للكوارث لتطوير خطة كوارث مجتمعية فعالة. وسيحظى ممثلو الحكومة المحلية بفهم للمخاطر التي تواجه مواطنيهم. ويمكن أن تؤدي هذه المعارف إلى سياسات أفضل ودعم للمشاريع المستقبلية مما يؤدي إلى تدابير للحد من الكوارث أكثر فاعلية من حيث التكلفة.

يعالج هذا المشروع الضعف الاجتماعي للنساء والفتيات بطريقة تتسم بالفاعلية والتكاملية وجدوى التكاليف والتشاركية إضافة إلى أنها ذات طابع غير تقني وقابلة للتكرار بسهولة. وقد واجهت الفتيات السود الفقيرات في بلدات جنوب إفريقيا تحديات بفعل الإيديولوجيات الثقافية والاجتماعية التي غالباً ما تجعلهن أقل شاناً. وتلقي أساليب المبادرة نظرة على أسباب ضعفهن وتحديداً من الناحية الفسيولوجية وقلة الموارد والقيود المفروضة على وصولهن إلى المعلومات والتغييب شبه الكامل من سلطة صنع القرار. ومع إدراك المبادرة لتعقيد العوامل الخارجية التي تساهم في حالة الضعف إلا أنها توفر أيضاً معلومات عملية ومناسبة للفئة العمرية وتبني القدرات. وتشجع هذه القدرة وتدعم بشكل مباشر شواغل هؤلاء الفتيات لإدراجها في صنع القرارات المتعلقة بالتخطيط للكوارث فضلاً عن مَدِّهن بالأساس اللازم لاكتساب مزيد من الاحترام في المجتمع. إلا أن هذه الممارسة لا تسعى للإبقاء على الفتيات الذكيات في عزلة وإنما لتطويرهن ليصبحن قائدات وقدوات وميسرات قادرات على المساعدة في تحسين أوضاع الرجال والنساء والأطفال في مجتمعهن.

مقتبس من:

International Strategy for Disaster Reduction. (2008). Gender Perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction and Climate Change Adaptation. Geneva: ISDR.

أدوار النوع الاجتماعي في الكوارث في دول المحيط الهادئ الجزرية

كشفت المشاورات المجتمعية حول الوقاية من الكوارث في ساموا وجزر سليمان وفيجي وكيريباتي عن التفاوت في كيفية إدراك النساء والرجال للكوارث وتعاملهم معها وتأهبهم لمواجهتها. كانت المشاورات جزءاً من دراسة لتحسين فهم الوضع النسبي للنساء والرجال وأدوارهم ومسؤولياتهم في الأسر والمجتمعات المحلية في دول المحيط الهادئ الجزرية، وذلك بهدف تصميم استراتيجيات وبرامج أكثر شمولاً للنوع الاجتماعي وتمكين النساء من أجل إدماجهن في برامج إدارة الكوارث على المستوى المحلي والوطني والاقليمي.

الأسلوب

في حين يختلف تقسيم العمل بين الرجال والنساء اختلافاً ملحوظاً داخل وفيما بين دول المحيط الهادئ الجزرية إلا أن الحقيقة الأكثر أهمية حول أدوار النوع الاجتماعي للرجال والنساء التي كشفت عنها هذه الدراسة هي أن خَطاً قد رسم بين القطاع الخاص والقطاع العام أو السلطة غير الرسمية والسلطة الرسمية في جميع تلك الدول. وباستثناء دول قليلة فإنه في معظم البلدان كُلفت النساء بالمجال الأسري للعمل على تلبية الاحتياجات المادية للجميع وتوفير الرعاية المناسبة للأطفال والمسنين والتأكد من وجود ما يكفي من المياه والوقود والغذاء والأغطية والفراش والسلع المنزلية الأساسية والملابس وتنظيف المنزل والأمتعة. أما الرجال فيتخذون القرارات في المجال العام (حول علاقات العائلة بالعائلات الأخرى والأسرة الممتدة والقرية والحي والمقاطعة والحكومة). وفي ساموا تملك النساء سلطة عامة أكثر من نساء الدول الأخرى على الرغم من أن هذه السلطة تقتصر على اتخاذ القرارات في المجالات المحددة للنساء في المياه والصحة والنظافة والتجميل والضيافة. لكن الدور المتزايد للدولة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والمَركَزة المتنامية للخدمات الصحية أسفرت جميعها عن تناقص مسؤوليات النساء في هذه المجالات وجعل التزويد المائي يصبح تدريجياً ضمن البنية التحتية الوطنية الخاضعة لإشراف سلطة المياه وتحويل هذه المسائل إلى الاجتماعات الشهرية لرؤساء القرى مع الوكالات الحكومية.

في فيجي وجزر سليمان وكيريباتي لا تملك الجمعيات النسائية الكثير من السلطة المحلية لكن بعضها يتمتع بنفوذ كبير. وعادة ما تكون هذه الجمعيات النسائية ذات صبغة مجتمعية مرتبطة بالكنائس وتنتمي غالباً لمنظمات غير حكومية مختلفة. كما أن احتكار الذكور لاتخاذ القرارات خارج إطار المنزل يعد حقيقة مهمة ينبغي الإقرار بها في إدارة الكوارث. وستكون الوقاية من الكوارث أقل فعالية عند عدم تناول التدابير العملية لإعداد الأسرة للكوارث. وبإشراك النساء في التخطيط لإدارة الكوارث وصنع القرار سيتم تحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.

عندما يُسأل الرجال والنساء بشكل رسمي عمن يتخذ القرارات بشأن استخدام الموارد المنزلية مثل توزيع العمل والسلع والأموال يغلب على إجابات الرجال أن رب العائلة (الذكر) هو متخذ هذه القرارات. وفي المقابل تغلب على إجابات النساء أن الأزواج والزوجات يتخذون القرارات

معاً. لكن في الواقع إذا كانت أولويات النساء تختلف عن أولويات رجالهن فمن غير المرجح أن تكون الغلبة لأولوياتها لأنها قوتها الاجتماعية والاقتصادية أقل.

عرفت معظم النساء أنه عندما سماع التحذير بوقوع الكوارث ينبغي تخزين الطعام والوقود والمياه. لكن عندما تعلق الأمر بالجوانب العملية لكيفية الحصول على كميات من هذه المواد تكفي لأسبوع أو اثنين ومكان وطريقة تخزينها بأمان وكيفية الحفاظ على ممتلكات الأسرة كانت الإجابات قليلة. كما بدت المعرفة بالمخاطر الصحية وكيفية التعامل معها محدودة. فتوفي أناس في كيريباتي بمرض الزحار مع أن علاجاً بسيطاً وغير مكلف للإماهة الفموية كان متوفراً إلا أن عدداً قليلاً من الناس سمعوا به.

وكما يرد في الشكل أدناه فقد زاد ضعف سلطة النساء الاجتماعية من سهولة تأثر الأسر بالكوارث.

تضمنت التوصيات القائمة على هذه الدراسة الآتي:

- يجب تشجيع الرجال على الإقرار بالحاجة إلى التشارك مع النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستعداد للكوارث ودعم ذلك بالممارسة العملية.
- يجب أن تشارك النساء والرجال في التخطيط لإدارة الكوارث في المجتمع.
- يجب أن تكون المنظمات النسائية الوطنية ممثلة بشكل فاعل في اللجان الوطنية لإدارة الكوارث من أجل زيادة التركيز على الوقاية والاستعداد لها.

مقتبس من:

South Pacific Disaster Reduction Programme (SPDRP). 2002. Gender, households, community and disaster management: case studies from the Pacific Islands. (SOPAC Technical Report 282). Resource presented at Gendered Dimensions of Disaster Risk Management and Adaptation to Climate Change in the Pacific Islands, AusAID and UNDP Pacific Centre Workshop, 20–21 February, 2008, Fiji.

١ الأسباب الجذرية	٢ الضغوطات الحيوية	٣ الظروف غير الآمنة	المخاطر
النساء البالغات مقيدات أكثر من الرجال بالتقاليد والدين والمعتقد	النساء مسؤولات عن رفاه العائلة ولكنهن يفتقرن إلى فرصة التعبير عن آرائهن في عملية صنع القرار والتخطيط والأنشطة	يعني استبعاد النساء عدم الاهتمام الكافي باستعداد الأسر والقرى	– إعصارات ك – زلازل
تتمتع النساء البالغات بالقليل من: – الاختيار الشخصي – سلطة اتخاذ القرارات – الحصول على المال والموارد – فرصة التأثير على مؤسسات التخطيط وصنع القرار – فرصة التأثير على التكنولوجيا	وجود سلطة أقل يعني غياب: – رأي وطني قوي – مساواة للآراء في تحديد أولويات المجتمع – المشاركة في التخطيط لإدارة الكوارث – المعرفة العملية – المهارات الملائمة – التدريب	أمثلة – تحليل سهولة التأثر – خطة طوارئ القرية – خطة طوارئ الأسرة – احتياجات حالات الطوارئ من غذاء ومياه ووقود ولوازم – احتياطي الغذاء – الإسعافات الأولية – وضع المعايير – خطة الإجلاء	ا – تسونامي ر – فيضانات ث – براكين ة – انزلاقات أرضية – جفاف

استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي المراعية للنوع الاجتماعي: الاستفادة من خبرات المزارعين الهنود

"إذا بدأ هطول الأمطار في تشرين الأول (بعد فوات الأوان على الفول السوداني) يكون لا زال بمقدورنا زراعة لبلاب الخيل. ويتم تحديد نمط الزراعة بالتشاور مع النساء اللواتي يرغبن دوماً في الحصول على بعض الأراضي لزراعة المحاصيل الغذائية."

"كان الغذاء (الدخن) سابقاً ذا قيمة غذائية أكبر، وكنا نستهلك كميات أكبر من الحليب ومنتجات الألبان وطعامنا كان أكثر توازناً."

نقاش مجموعة تركيز من المزارعين والمزارعات (معدل مساحة الملكيات من الأراضي ٢ فدان، أراضي بعلية) قرية ميتامالابالي، مقاطعة مادانابالي، ولاية أندرا براديش.

يراقب الرجال والنساء في المناطق الريفية في ولاية أندرا براديش في الهند التغيرات في الظروف المناخية التي عرفوها خلال سنوات من الزراعة، مشيرين إلى أن درجات الحرارة غدت أعلى وأنماط هطول الأمطار أخذت تتغير. وفي الوقت نفسه وربما في سياق متصل لم يعد الطعام الذي يتناولونه الآن مغذياً كما كان سابقاً.

من خلال التحاور مع هؤلاء المزارعين عن كيفية تعاملهم مع التغيرات المناخية بدا واضحاً أن لكل من الرجال والنساء قصص مختلفة يروونها. فالرجال يتحدثون عن الهجرة في حين تتحدث النساء عن الأنشطة الجديدة التي يقمن بها في منازلهن. وتشير هذه الروايات إلى أن أدوار النوع الاجتماعي – أي السلوكيات والمهام والمسؤوليات التي يعرِّفها المجتمع على أنها "للرجل" أو "للأنثى" تشكل أنشطة المزارعات والمزارعين في الاستجابة للتغيرات المناخية.

إلى أي مدى يؤثر النوع الاجتماعي للمزارع / المزارعة في استجابته / استجابتها للصدمة المناخية؟ هل من الممكن أن تكون تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي مختلفة عند الرجال والنساء؟

لم يُفعل الكثير للإجابة على هذه الأسئلة حول العلاقة بين أدوار النوع الاجتماعي والتكيف مع التغير المناخي بالرغم من الجهود الدولية الكبيرة التي بذلت لفهم سهولة تأثر الفقراء بالتغير المناخي والتخفيف منه خاصة لدى المزارعين. وهناك حاجة لأساليب توثيق ما يعرفه الرجال والنساء عن التغيرات المناخية وكيفية التعامل معها بما يكفل الأمن الغذائي للأفراد والأسر. وهناك حاجة لأدوات تدمج معارف واحتياجات كل من النساء والرجال في استراتيجيات التصدي للتغيير على المدى الطويل.

بالتعاون مع ثلاث مؤسسات هندية (مركز ساماثا لموارد النوع الاجتماعي وجامعة أشاريا ن. ج. الزراعية ومؤسسة سوزلون) تنفذ شعبة قضايا النوع الاجتماعي والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية التابعة لمنظمة الفاو مشروعاً بحثياً في ولاية أندرا

براديش لاختبار الفرضية التي تقضي بوجود اختلاف في تأثر وتعامل الرجال والنساء مع تقلب المناخ. ويقوم المستشارون المشاركون محلياً من ذوي الخبرة في تحديات النظام الإيكولوجي بعمل ميداني في ثلاث مناطق لجمع البيانات الكمية والنوعية من خلال أساليب تشاركية مع المزارعين المعتمدين في معيشتهم على الزراعية البعلية. يصاحب هذا العمل الميداني تحليلٌ للسياق المؤسسي وطبيعة التغيرات الجوية المرصودة بهدف توثيق المخاطر المناخية التي تواجه المزارعين والمزارعات في ضمان الأمن الغذائي والاستراتيجيات التي يضعونها من أجل التصدي للعوامل الجديدة التي صارت تهدد سبل معيشتهم.

ويهدف البحث إلى وضع منهجية لمعرفة الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جهود التكيف مع آثار التغير المناخي بالإضافة إلى استشراف دور المعارف الجديدة في تعديل سبل العيش وكيفية تطوير استراتيجات التعامل الجديدة لتحقيق الأمن الغذائي. وستكون النتائج التي توصلت إليها هذه الحالة الدراسية مفيدة لمنظمة الفاو في تقديمها المشورة لواضعي السياسات وصناع القرار الذين يمرون في مرحلة دقيقة في المفاوضات المتعلقة بالتغير المناخي. وستساهم النتائج في التخطيط للتكيف مع التغير طويل الأجل والذي لا بد أن يستند إلى معارف المزارعين والمزارعات والعمل لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

المصدر:

Dr Yianna Lambrou, Senior Officer
ESW FAO
Rome
Yianna.lambrou@fao.org

أثر المخاطر على النساء والأطفال: الوضع في جنوب آسيا

تعد جنوب آسيا القارة التي تضم أكثر السكان فقراً في العالم والمعرضة لهجمات قوى الطبيعة القاسية نظراً لموقعها الجغرافي. ومن ذلك أنه بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ أصيبت بنغلادش وحدها بثلاث عواصف وأربعة فيضانات وإعصار تسونامي واحد وإعصارين قتل فيها أكثر من ٤ ملايين شخص وألحقت أضرارٌ بـ ٤٢ مليون آخرين. وتحلل هذه الدراسة تأثير الكوارث على النساء والأطفال، مشيرة إلى أن النساء والأطفال الإناث أكثر عرضة للخطر مقارنة بالرجال. كما تخلص إلى أنه من شبه المستحيل على نساء الفئات الفقيرة والضعيفة أن ينهضن مجدداً بعد التأثر بالأحداث الحادة. وغالباً ما تكون نتيجة أسوأ السيناريوهات أن يغدون وأطفالهن في حالة فقر مدقع. وتبيَّن أيضاً وجود ثغرات عديدة في النظام القانوني تتفاقم بفعل تفشي الأمية بين هؤلاء النسوة وافتقارهن للموارد المالية مما يحد من قدرتهن على الوصول إلى الحماية القانونية.

كذلك يلعب الاهتمام المجتمعي الكبير بالزواج دوراً كبيراً في تأثير الكوارث على النساء. فمن وجهة نظر النساء المتضررات أدى جرف مياه النهر لأراضيهن ومنازلهن بشكل تدريجي إلى ضياع أو تأخير فرص زواجهن. وفي جو من التزمت الشديد والمحرمات العديدة يسبب هذا التأخير في الزواج العديد من المشاكل النفسية للفتيات مطْلقاً لديهن شعوراً بعدم أهميتهن وجاعلاً حياتهن حلقة مفرغة من ندب الحظ.

وبالتالي من المثير للعجب أنه بالرغم من نمط العلاقات الضار هذا تُبدي النساء في جنوب آسيا قوة وقدرة هائلتين طوال دورة الكوارث بأكملها، استعداداً لمواجهة المخاطر والتعامل معها فور وقوعها ثم إصلاح ما تضرر من سبل عيشهن. وكما لوحظ في حالات دراسية أخرى فإن النساء والأطفال وكبار السن غالباً ما يبقون محاصرين في القرى حتى تنحسر مياه الفيضان أو يتوجب عليهم اجتراح ما يتدبرون به أمورهم لحين هطول الأمطار في مواسم الجفاف الطويلة. وخلال الشدائد فإن رعاية الممتلكات البسيطة للأسرة وتأمينها بالغذاء والماء والنظر في شواغل إصلاح سبل العيش وتأمين البذور والمواد الإنتاجية الأخرى ورعاية المرضى وكبار السن أمور تتولاها النساء بشكل كلي تقريباً.

المصدر:

Madhavi Malalgoda Ariyabandu Intermediate Technology Development Group Paper Presented at “Reaching Women and Children In Disasters” Laboratory for Social and Behavioral Research Florida International University U.S.A June 2000 Available from the Gender and Disaster Network, Northumbria University, Division of Geography and Environmental Management: http://gdnonline.org/resources/ariyabandu_paper.doc

النساء سيُعدنَ إعمار ميامي: حالة دراسية حول الاستجابة النسوية للكوارث

تركّز هذه الدراسة على دور النساء في التعافي من الكوارث من خلال التركيز على الأحداث التي وقعت عام ١٩٩٤ في ميامي نتيجة إعصار آندرو. وقد حظيت سهولة تأثر النساء بالمخاطر بسبب عوامل النوع الاجتماعي بتوثيق جيد (Wiest *et al.*، ١٩٩٤؛ Blaikie *et al.*، ١٩٩٤)، ولكن دور النساء في العمل الفاعل بعد وقوع الكوارث كان أقل استكشافاً. وقد صُنفت النساء كضحايا لا حول لهن في حين وُضع الرجال في موقع العامل الأساسي في التعافي من الكوارث. وفي أواخر القرن العشرين اتجهت علاقات النوع الاجتماعي إلى وضع النساء في أدوار مركزية للتعافي من الكوارث استناداً إلى أدوارهن التقليدية في بناء المجتمع. وقد وثق علماء الاجتماع والمؤرخون الاجتماعيون دوراً تاريخياً للنساء كناشطات في هذا المجال. كما يمكن للكوارث أن تدمر البنية التحتية التقليدية التي أَلِفناها مما يزيد من وضوح دور النساء في المساهمة في أعمال الإغاثة من الكوارث. إن جهود النساء التطوعية في منظمات الإغاثة من الكوارث تجعلهن لاعباً أساسياً في وكالات الإغاثة كما هو الحال في الصليب الأحمر.

ضرب إعصار آندرو الجزء الجنوبي من ميامي بولاية فلوريدا في ٢٣ آب ١٩٩٢ مشرداً أكثر من ١٨٠ ألف شخص ومدمراً البنية التحتية الداعمة للسكان البالغ عددهم ٣٧٥ ألف شخص. وقد تأثرت كل المجموعات الثقافية. وقد وسعت وكالات الخدمات الإنسانية والاجتماعية نطاق مواردها للمساعدة في التعافي من الكوارث. وأدى هذا إلى تأسيس منظمة "سنعيد الإعمار"، وهي مجموعة إغاثة نخبوية يهيمن عليها الذكور وغير ممثِّلة ثقافياً، تلقت انتقادات كثيرة لنهجها وتدني كفاءتها وإدارتها للأموال. وفي المقابل ظهرت منظمة "النساء سيعدن الإعمار" كائتلاف للمجموعات النسائية التي تركز على توجيه الموارد لاحتياجات النساء وأسرهن في الأزمات. وقد أصبح الائتلاف الذي ضم في وقت ما أكثر من ٥٠ مجموعة نسائية قوة ساعية لتحسين حقوق النساء في عملية صنع القرارات الخاصة بالإغاثة من الكوارث.

حققت هذه المنظمة تمثيلاً أكبر للنساء في قائمة منظمة "سنعيد الإعمار" بالإضافة إلى إنشاء لجنتين جديدتين (العائلات والأطفال، العنف الأسري).

ونجحت منظمة "النساء سيعدن الإعمار" في توحيد مجموعة واسعة من المجتمعات النسائية حول قضية واحدة في وقت الأزمات. إلا أن التحالف واجه انتقادات حادة جداً من قبل المنظمات الذكورية التي اتهمته بأنه غير قادر على الإنجاز ويمتلك قيماً نسوية كجزء من بنيته مما يتعارض مع أهداف هذه المنظمات.

المصدر:

Elaine Enarson and Betty Hearn Morrow. Available through: Chapter 17 in Enarson and Morrow (Eds), The Gendered Terrain of Disaster. Downloadable at:

http://www.crid.or.cr/digitalizacion/pdf/eng/doc12898doc12898.pdf

اجتماع التخطيط الوطني حول التكيف مع التغير المناخي

الهدف: استكشاف سبل إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط للتكيف من خلال نهج تشاركي

المواد: نُسخة من برامج العمل الوطنية لإحدى الدول لكل مشارك في مجموعة صغيرة ومجموعات متعددة من البطاقات وورق قلاب وورقة لكل مجموعة وأقلام تحديد.

الإجراء:

١ – قسِّم الأشخاص إلى مجموعات صغيرة وحدد لكل منها بلداً وزودها ببرنامج العمل الوطني لذلك البلد.

٢ – ضع أدواراً مختلفة على البطاقات لكل مشارك.

أ. رئيس اللجنة الوطنية للتغير المناخي (يُعطى هذا الدور لشخص ترى فيه ميسراً قوياً)

ب. رئيس شبكة النساء الريفيات

ج. وزير شؤون المرأة
د. وزير البيئة والطاقة
هـ. عامل بالقطاع غير الرسمي
و. مدير "متحدون من أجل الغابات" (منظمة غير حكومية)
ز. مدير المعهد الوطني للصحة
ح. وكيل الإرشاد الزراعي
ط. مراكز تنسيق وطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
ي. صحفي مختص بالأخبار الوطنية

سيكون نص البطاقة مثلاً: صحفي للأخبار الوطنية / ملاوي. استخدم هذه الأدوار حسب الأولوية اعتماداً على عدد المشاركين لكل مجموعة. ويمكن للمشاركات والمشاركين لعب أي دور، وفي بعض الحالات قد يكون من المفيد تعيين دور للنوع الاجتماعي غير التقليدي.

٣ – اطلب من كل شخص أن يقرأ بمفرده برنامج العمل الوطني المخصص لمجموعته وذلك من منظور الدور الموضوع له على البطاقة.

٤ – ناقش ضمن المجموعات الصغيرة الأشكال المختلفة لتضرر كل من النساء والرجال بآثار التغير المناخي في ذلك البلد.

٥ – أجر عصفاً ذهنياً حول الإجراءات التي يمكن لكل دور من الأدوار في المجموعة القيام بها. واكتب على الورق القلاب خطة التنفيذ التي تتضمن أدوار الجميع.

٦ – اختر مقرراً ليقدم الخطط في جلسة عامة حسب الأدوار المحددة. وعلى الجميع أن يعرضوا بطاقاتهم ثم تقوم كل مجموعة صغيرة بالتقديم.

طرح الأسئلة والإجابة عنها مع مستشار في النوع الاجتماعي

الهدف: توضيح أن تولي النساء لأدوار قيادية أمر أساسي لفعالية استراتيجيات التكيف وأن إدراج النوع الاجتماعي في التكيف يمكن أن يتم بطريقة مبسطة إذا لزم الأمر.

المواد: ورق قلاب وأوراق وأقلام.

الإجراء:

١ – في جلسة عامة وبوجود مستشار النوع الاجتماعي ضمن الفريق الذي يتولى الإرشاد ادعُ المشاركين لتقديم وصف وجيز لمبادرة أو برنامج أو سياسة عملوا عليها أو سمعوا عنها في القطاعات ذات العلاقة بالتكيف، مثلاً في المجالات التالية:

أ. المياه والصرف الصحي
ب. التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية
ج. الزراعة والأمن الغذائي
د. السواحل
هـ. التصحر
و. الطاقة
ز. الصحة

٢ – بعد كتابة وصف لـ ٣–٥ من المبادرات (في سطر واحد وعلى ورقة مختلفة على لوحة الأوراق لكل مبادرة مع ضرورة رؤيتها جميعاً في آن واحد) ينبغي أن يشارك الميسرون أو أعضاء الفريق في طرح الأسئلة والإجابة عنها مع الشخص الذي قدم المبادرة وأن يجري عصف ذهني مع كامل المجموعة حول الخطوات المقترحة لدمج القيادات النسائية.

٣ – إن بقي وقت أجر مقارنة بين الحالات وضع مبادئ عامة لتحليل النوع الاجتماعي.

الوحدة الخامسة

استراتيجيات تخفيف الآثار المراعية للنوع الاجتماعي

تصوير: آغني بوديثار تونو

الوحدة الخامسة:

استراتيجيات تخفيف الآثار المراعية للنوع الاجتماعي

تعتبر أزمة المناخ التي تلوح في الأفق أمراً مثيراً للقلق في البلدان الغنية، ذلك لأنها سوف تؤثر على رفاه الاقتصادات وحياة الأفراد. ولكن في أفريقيا– وهي المنطقة التي لم تساهم أصلاً في التغير المناخي نظراً لأن انبعاثات غازات الدفيئة منها لا تكاد تذكر مقارنة بالعالم الصناعي– فإن أزمة المناخ تعتبر مسألة حياة أو موت (Wangari Maathai، ٢٠٠٨).

الرسائل الرئيسية

- النساء غائبات بشكل كبير عن الحوار الدولي حول التخفيف من آثار التغيرات المناخية.
- فيما يتعلق بمصادر وتكنولوجيا الطاقة النظيفة ينبغي عدم الاستهانة بدور النساء فهن مسؤولات رئيسيات عن توفير الطاقة والأمن على مستوى الأسرة.
- فيما يتعلق باحتجاز الكربون أو الحد منه أو عزله لا بد من تسليط الضوء على دور النساء في مجال الحراج.
- يعتبر الاستهلاك المستدام من أهم المسائل التي يجب مراعاة النوع الاجتماعي فيها نظراً لأن النساء يتخذن معظم القرارات الاستهلاكية.

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وبروتوكول كيوتو الملحق بها أساساً لحوكمة وإدارة التغير المناخي دولياً. فقد ألزم بروتوكول كيوتو الدول الصناعية بتحقيق مستوى معين من تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة (بمعدل يصل إلى ٥،٢٪) انطلاقاً من نقطة الأساس (والمتمثلة في مستويات عام ١٩٩٠ في معظم الحالات) وذلك خلال فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨–٢٠١٢).

وكما هو وارد في "تحليل وضع التغير المناخي" (Drexhage، ٢٠٠٦) الصادر عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تستطيع الأطراف في البروتوكول تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بالطريقة التي تختارها وبما ينسجم مع أحكام البروتوكول. كما يمكنها احتساب أنشطة عزل الكربون في قطاع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراج على أساس قواعد محددة واستخدام آليات السوق الدولية مثل التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة، والاتجار الدولي بالانبعاثات كوسائل لتحقيق الأهداف الموضوعة لها في بروتوكول كيوتو.

على المدى الأبعد يقدر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (٢٠٠١) أن خفض الانبعاثات بنسبة تزيد عن ٦٠٪ سيكون ضرورياً لتحقيق الاستقرار في تركيزات غازات الدفيئة عند مستويات عام ٢٠٠١. ويتطلب ذلك تنظيف الاقتصاد العالمي من الكربون بما يشمل احتجازه وتخزينه كما يستدعي تحولاً كبيراً في النظم المستخدمة لإنتاج وتوزيع الطاقة وتصنيع البضائع والنقل.

وهناك استجابات أخرى لتحديات التغير المناخي في محافل دولية أخرى. على سبيل المثال ركزت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة والتي انعقدت في مايو ٢٠٠٧ على التقدم المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء / الغلاف الجوي والتغير المناخي. ويركز ملخص الرئيس (CSD، ٢٠٠٧) على ضرورة توفير الطاقة للجميع وتعزيز كفاءتها ودعم تطوير واستخدام ونقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتعزيز التعاون الدولي بشأن التغير المناخي من خلال التخفيف من آثار التغيرات والتكيف معها. كما أشار الملخص إلى "أهمية إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي ولا سيما دور النساء في الإدارة وصنع القرار على جميع المستويات، لضرورته في تطبيق القضايا المترابطة معاً والتي تشمل الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء / الغلاف الجوي والتغير المناخي". [١]

٥-١ النوع الاجتماعي وجهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية: إقامة الروابط

في سياق التغير المناخي والتخفيف من آثاره يُعرّف التخفيف بـ"التدخل البشري للحد من مصادر غازات الدفيئة أو تعزيز أماكن وطرق تصريفها" (IPCC، ٢٠٠١). ويركز التخفيف من آثار التغيرات المناخية على الحد من الانبعاثات من أجل إبطاء الارتفاع في تركيزات غازات الدفيئة في الجو ثم وقفها في نهاية المطاف.

هناك مجالات معينة تم اقتراح أو تنفيذ إجراءات التخفيف من آثار التغيرات المناخية فيها، أثبتت النساء على مر السنين (والقرون في بعض الحالات) أنهن من الأطراف الفاعلة والحاسمة فيها. وتشمل تلك المجالات المحافظة على الغابات وإعادة التحريج وإدارة الموارد المحلية والاستهلاك والطاقة. ما ينقص في هذه المجالات المقترحة الوعي والإدراك والإقرار بالأدوار والمساهمات التي قامت وتقوم بها النساء الريفيات والحضريات في البلدان المتقدمة والنامية.

وعلى الرغم من اكتشاف بعض الروابط بين التكيف مع التغيرات المناخية والمساواة في النوع الاجتماعي إلا أن جوانب النوع الاجتماعي من جهود التخفيف من أثر التغيرات المناخية لا تزال في بداياتها. وحسبما يشير برودي وآخرون (٢٠٠٨) قد يعزى ذلك إلى الطبيعة "الفنية" أو "العلمية" لهذه الجهود، كونها تتعلق بتخفيض غازات الدفيئة. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى النظرة للنساء كمجرد ضحايا أو أفراد من الفئات المستضعفة وليس كخبيرات أو زعيمات قادرات على الإندماج بالجانب التكيفي من موضوع التغير المناخي.

وهناك تفسير آخر بارز لعدم إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في التخفيف من آثار التغيرات المناخية (وفي المناقشات حول المناخ عامة) يتمثل في التمثيل الضعيف للنساء في عمليات التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بسياسات التغير المناخي مما يحدّ من قدرتهن على المشاركة في القرارات السياسية ذات الصلة. وكما تبين Hemmati (٢٠٠٨) فإن من المؤشرات على مشاركة المرأة في مناقشات التغير المناخي على المستوى العالمي مدى وجودها ضمن وفود الدول الأطراف سواء بصفة عضو أو رئيس للوفد. وعلى الرغم من اتخاذ قرار في مؤتمر الأطراف في مراكش (٢٠٠١) حول تعزيز مشاركة المرأة في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والسكرتارية العامة، فإن مشاركتهن في الوفود الرسمية لا تزال محدودة، ولا سيما بصفة رئيسات للوفود. يوضح الشكل أدناه أنه على

١ الفصل الـ ١٥ للملخص الرئيسي للجنة التنمية المستدامة ، البند ٨

الشكل ١ : نصيب النساء من المشاركة في وفود الدول الأطراف

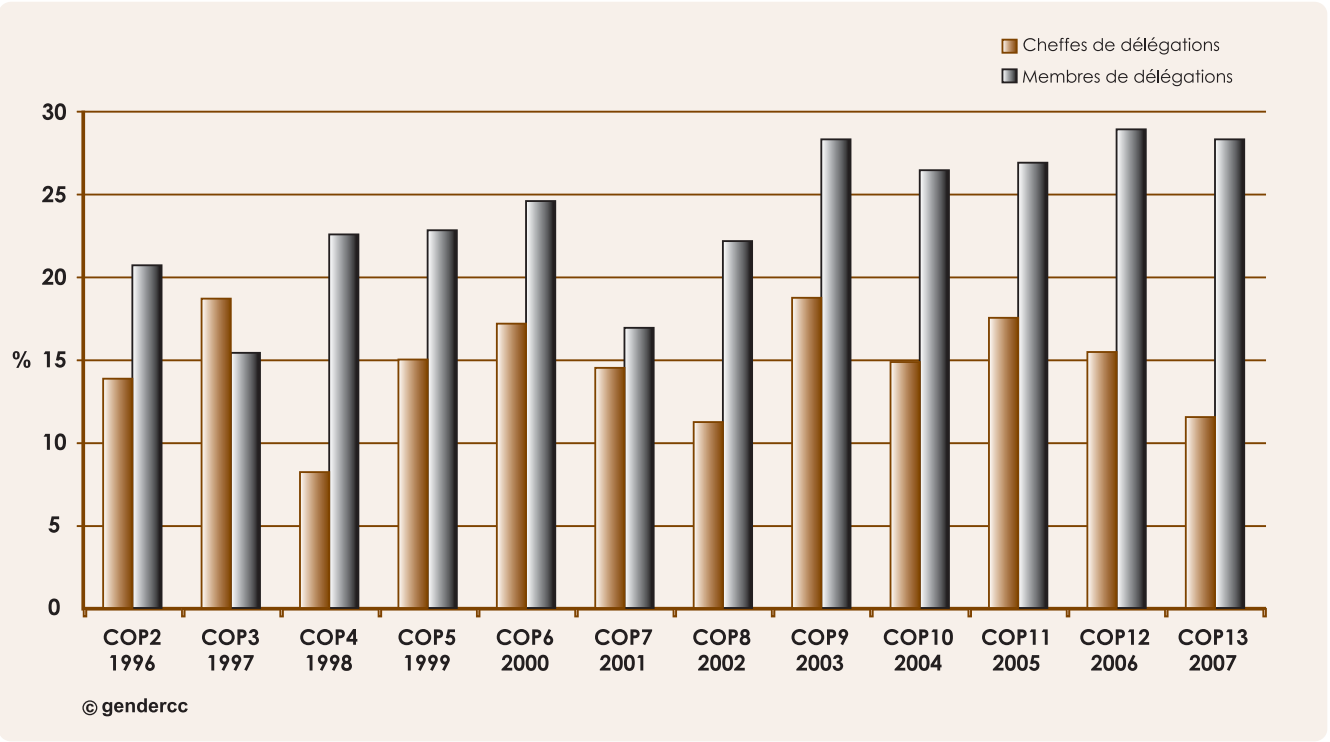

المصدر: Hemmati، ٢٠٠٨.

الرغم من زيادة مشاركة النساء في وفود مؤتمر الدول الأطراف زيادةً طفيفةً خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (من المؤتمر الثاني إلى المؤتمر الثالث عشر) (من ٢٠،٥٪ إلى ٢٨٪) فإن النسبة المئوية لرئيسات الوفود قد انخفضت فعلياً خلال نفس الفترة من ١٣،٥٪ إلى ١٢٪.

والصورة لا تختلف على الصعيد الوطني. فبينما يحتمل أن ينجح إدماج النساء على الصعيدين الإقليمي والمحلي فإن ذلك يعتبر الاستثناء وليس القاعدة. وفي هذا الصدد ثمة ضرورة لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها تمكين النساء من الانخراط في عمليات صنع القرار (مثلاً من خلال التدريب على التغير المناخي والوصول إلى المعلومات ودعوتهن للمشاركة في النقاش الوطني).

إطار ١ : الربط بين جهود التكيف والتخفيف من الآثار

ينبغي للربط الفعّال بين جهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية وجهود التكيف معها أن يتناسب ونهج "أفضل الممارسات التي لا تنطوي على خسائر" -أي الإجراءات التي تخفض الانبعاثات وبنفس الوقت تساعد البلدان / المناطق / المجتمعات المحلية على التكيف مع التغير المناخي من خلال استخدام أفضل الممارسات (بما في ذلك التكنولوجيا والدراية الفنية). والمشاريع التي تعالج على نحو فعال الحماية والاستدامة وسبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية (مثل التحريج المجتمعي والرعي) تتناسب مع هذا الوصف وتحقق فوائد على الصعيدين. كما تسهم الطاقة اللامركزية المتجددة في المناطق الريفية في التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها. ويُتوقع ظهور أنشطة عديدة في هذه المجالات في السنوات العشرة المقبلة.

المصدر: Drexhage، ٢٠٠٦.

تندرج الإجراءات المرتبطة بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية في مجالين هما: الحد من انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون والحد منه وعزله. وفي الحالتين فإن الحلول أو المبادرات تختلف بين البلدان المتقدمة وتلك النامية مما يترتب عليه أيضاً اختلاف في طريقة تناول الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
وبالنظر إلى التباين في المسؤولية التاريخية والتطور الاقتصادي فإن إجراءات التخفيف من الآثار يتم اتخاذها عموماً في البلدان المتقدمة فيما تُتخذ إجراءات التكيف في البلدان النامية، مع وجود بعض الاستثناءات البارزة.
ومع ذلك فمن المهم أن نربط بين هذين الجانبين لمواجهة آثار التغير المناخي، إضافة إلى ربطهما بمكافحة الفقر الذي غالبا ما يحظى بالأولوية في البلدان النامية.

ولحسن الحظ يمكن تحقيق العديد من عناصر التحول الضرورية بطرق تساهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، فتوفير الطاقة النظيفة للنساء على سبيل المثال يحسن أيضاً من نوعية البيئة المحلية. وبذلك يغدو التحدي بذل جهود أكثر ضبطاً وأقل تكلفة لحماية البيئة ومساعٍ أوسع نطاقاً لإعادة توجيه مجتمعاتنا واقتصاداتنا نحو مسار التنمية المستدامة.

٥-١-١ احتجاز الكربون أو الحد منه أو عزله

تهدف المبادرات أو المشاريع التي تدخل ضمن هذا النوع من التدابير إلى زيادة تخزين غازات الدفيئة عن طريق "البواليع". وتعتبر الزراعة المستدامة والحراج (التحريج، الحد من إزالة الحراج، إعادة التحريج) وحماية الطبيعة عوامل مؤثرة في هذه المبادرات. هذه الإجراءات، وخلافاً لغيرها من استراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية، موجهة في المقام الأول إلى البلدان النامية التي كثيراً ما تحتوي على نظم إيكولوجية تعمل على الحد من الكربون أو احتجازه، كالغابات وأشجار المنغروف والسِّباخ وغيرها.

وفي ضوء تعقيد الخدمات التي توفرها الحراج للتخفيف من آثار التغير المناخي يتوجب إدراك دور النساء في هذه العمليات. فالاستراتيجيات الآن تتجه نحو: إدراك ومراعاة المنافع المختلفة التي يجنيها كل من النساء والرجال من خدمات الحراج، والاعتراف بالاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي في فرص الوصول الى موارد الغابات والسيطرة عليها والمعرفة بها، والتعرف على الاختلافات الكبيرة في قدرات النساء والرجال على صنع القرارات المتعلقة بالحراج والمؤسسات والفرص الاقتصادية.

وفيما يتعلق **بإدارة الحراج أو الحفاظ عليها** ينبغي بداية الإدراك بأن للرجال والنساء في كثير من الأحيان أدوار إنتاج وإعادة إنتاج مختلفة فيما يتعلق بإدارة الموارد الحرجية. فالرجل والمرأة يؤديان أدواراً مختلفة في زراعة الغِراس والأشجار الصغيرة وحمايتها ورعايتها، وكذلك في زراعة وحماية الحدائق المنزلية والأراضي العامة المزروعة. فالرجال يتولون عادة جلب الأخشاب والمنتجات غير الخشبية من الحراج لأغراض تجارية. أما النساء فيقمن بجمع منتجات الحراج للحصول على الوقود وإقامة الأسيجة وتوفير الغذاء للأسرة والعلف للماشية والمواد الخام لإنتاج الأدوية الطبيعية، وجميعها أمور تساعد على زيادة دخل الأسرة. في الجنوب الشرقي من الكاميرون مثلاً حين ناقش شعب الباكا رؤيته للمستقبل تبين أن للرجال والنساء رؤى مختلفة، إذ ترغب النساء بوجود غابات مجتمعية أكبر لكي يكنّ

قادرات على إدارة الغابات الخاصة بهن وحصاد المنتجات غير الخشبية منها، فهن من يذهب بانتظام لجمع المواد الغذائية والفواكه البرية والجذور والبطاطا البرية وكذلك المواد الخام لصناعة الحرف اليدوية والسلال والحُصُر (Aguilar *et al.*، ٢٠٠٧).

كما أصبح من المؤكد الأهمية الحيوية للمجموعات النسائية في **المحافظة على الحراج** في جميع أنحاء العالم. ففي منطقة أوتاركاند في الهملايا مثلاً تتألف حركة شيبكو من مئات المبادرات اللامركزية والمستقلة محلياً. وقادة هذه الحركة والناشطون فيها هم نساء القرية في المقام الأول. وقد برهنت الحركة أن النساء بوسعهن إحداث فرق في حماية الغابات وتطوير مشاريع التحريج. ولم يسفر برنامج التحريج الذي نفذته النساء عن التقليل من الانهيارات الأرضية فحسب بل أدى أيضاً إلى حل مشكلة الوقود والعلف. فقد اعتنت النساء بالأشجار عناية فائقة بحيث صار معدل بقائها بين ٦٠و٨٠٪ (Joshi، ٢٠٠٧). ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققتها حركة شيبكو: فرض حظر لمدة ١٥ عاماً على قطع الأشجار الخضراء في غابات جبال الهيمالايا في ولاية أوتار براديش، وفرض حظر على قطع الأشجار الحرجية في جاتز الغربية وفنديا‌س، وممارسة المزيد من الضغط لوضع سياسة للموارد الطبيعية تكون أكثر مراعاة لاحتياجات الشعب ومتطلباته البيئية.

إطار ٢: الهند: مشروع عزل الكربون

يقوم مشروع التحريج الزراعي المبتكر والمراعي للنوع الاجتماعي الذي أطلق في غوديباندا تالوك، كارناتاكا، الهند، (والمنفذ من قبل المنظمة غير الحكومية "نساء من أجل التنمية المستدامة")، بدعم المزارعات والمزارعين في زراعة بساتين المانجو وشجر التمر الهندي والكاكايا لغايات الحصاد وعزل الكربون. يدعم المشروع مشاركة النساء في عمليات صنع القرار آخذاً بعين الاعتبار عند إنشاء المنتديات العامة ظروف النساء الخاصة من قيود ثقافية ومحددات زمنية. وقد أنشأ هذا المشروع مرفقاً نموذجياً لتسويق الكربون من أجل إصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات المصدق نظير الخدمات البيئية العالمية التي يقدمها الفقراء المشاركون من نساء ورجال الريف. ونظراً لأن متوسط الدخل السنوي للمزارعين يقل عن ١٠٠ دولار أميركي فإنهم لا يستطيعون تحمل نفقات زراعة أشجار الفاكهة بدون دعم مالي وإجراء تغييرات مكلفة في نظام الري وأدوات الزراعة. وحيث أن حصاد المحاصيل ليس ممكناً قبل مضي نحو أربع سنوات من الزراعة فإن المزارعين يعيشون على مبيعات الكربون من مزارع المانجو وذلك إلى حين حصاد محاصيلهم. وعندما يبدأ إنتاج الفاكهة فإن دونماً واحداً من المحصول سوف يضاعف دخلهم السنوي بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف. وتبلغ مدة المشروع ٣٥ سنة وتقدر الاستفادة من ثاني أكسيد الكربون بـ ٢٣ طنا من الكربون المعزول للدونم الواحد. ويهدف المشروع إلى الوصول إلى ٣٥٠٠٠ دونم، وذلك لعزل ما مجموعه ٥٧٥٠٠٠ طن من الكربون.

المصدر: The World Bank، ٢٠٠٩.

كما يمكن للزراعة المبتكرة ولا سيما نظم التحريج الزراعي لعب دور هام في التخفيف من آثار التغيرات المناخية. ينظر لنظم التحريج الزراعي كنهج هام في التخفيف من مشاكل التدهور البيئي وتعزيز التنمية الريفية من خلال استخدام الأشجار الاقتصادية. ولكن ممارسات التحريج الزراعي منقسمة أيضاً بين النساء والرجال وفقاً لأدوار كل من الجنسين. على سبيل المثال تظهر دراسة أجريت في نيجيريا أن النساء لا يشاركن في جميع الممارسات وأن هناك اختلافات في المفاهيم بين النساء والرجال متعلقة بممارسات التحريج الزراعي (Aboh and Akpabio، ٢٠٠٨). في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في بالي أقرت هذه الدول بالحاجة الملحة للبلدان النامية لاتخاذ تدابير ملموسة للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات وتنفيذ مبادرات للتحريج. [٢]

ومن ذلك فقد أدرجت أنشطة التحريج وإعادة التحريج كخطط تخفيف قائمة على التحريج في النظام الدولي للتغير المناخي (أي بروتوكول كيوتو). وتنطوي كلا الممارستين على تحويل الأراضي غير الحرجية إلى أراض حرجية من خلال الزارعة و / أو دعم بنوك ومصادر البذور. ينطبق نشاط التحريج على المناطق التي لم تتم زراعتها لما لا يقل عن ٥٠ عاماً بينما ينطبق نشاط إعادة التحريج على الأراضي التي كانت حرجية ولكنها تستخدم الآن لغرض آخر من أغراض استخدام الأراضي.

وهناك جدل في الوقت الراهن حول أهمية بحث خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتردي التربة. وبما أنه يقدر أن ما يقارب من ربع انبعاثات غازات الدفيئة ناجم عن إزالة الحراج والأشكال المشابهة من تدهور التربة، فمن الممكن استخدام استراتيجيات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتردي التربة لتعزيز حماية الغابات الحالية.

وبما أن النساء يلعبن دوراً هاماً في خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور التربة يتوجب على المفاوضات والأنظمة الدولية المهتمة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتردي التربة التنبه للامتثال بالالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالمساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي وضمان المشاركة الكاملة للنساء وإدماجهن في عمليات صنع القرار والتطبيقات المختلفة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور التربة على المستويين الوطني والدولي.

وفيما يتعلق بالدفع نظير الخدمات البيئية ذات الصلة بتخزين الكربون وإنشاء بواليع جديدة ينبغي وجود تكافؤ في فرص الحصول على وتوزيع المنافع الاقتصادية المتأتية من خدمات التحريج المقدمة بهدف التخفيف من آثار التغيرات المناخية. ويجب أن تشجع البرامج على إيجاد فرص متساوية للنساء في ملكية الأراضي وغيرها من الموارد اللازمة (كالأراضي ورأس المال والمساعدة الفنية والتكنولوجيا والأدوات والمعدات والأسواق والوقت) ليتمكن من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الفعالة في إدارة الحراج واستراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية. ومن ذلك تدريب النساء والرجال على وسائل زيادة حجز الكربون من خلال تقنيات التحريج الجديدة بما فيها تقنيات الاستنبات، واختيار المواقع والأنواع وإعداد الأراضي والغرس وإزالة الأعشاب الضارة والصيانة. عندما لا يشارك أو يُمنع نصف السكان من المشاركة في القرارات والمؤسسات والبرامج المتعلقة بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية فإنهم على الأغلب لن يشعروا بأن سياسات قطاع الحراج تخصهم. وتمثل استراتيجيات

٢ UNFCCC، ٢٠٠٨

التخفيف من آثار التغيرات المناخية فرصة فريدة لإشراك النساء في برامج التحريج وإقراراً بأن علاقات النوع الاجتماعي سوف تؤثر على العديد من جوانب إدارة وحوكمة الحراج المقترحة للحد من غازات الدفيئة.

إطار ٣: اعتبارات النوع الاجتماعي عند الترويج للدفع نظير الخدمات البيئية

الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها. تؤثر البيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية على حقوق النساء والرجال في السيطرة على موارد الحراج وامتلاك الأراضي. وحتى عندما تتمتع النساء بحقوق ملكية الأراضي فإن حصولهن على منتجات الحراج وفرص جَنْي دخل منها قد لا تكون أمراً مضموناً. وقد يستطيع أفراد من المجتمع ترسيخ حقوق غير رسمية لاستخدام أجزاء مختلفة من الحراج أو حتى الشجر ولكن النساء يحصلن فقط على الأوراق وليس الخشب. هذا التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي ذو آثار كبيرة على حقوق الملكية والانتفاع من الحراج ومنتجاتها، بل أنه يؤثر أيضاً على عملية صنع القرار وإدارة الحراج. ولذلك فإنه من الضروري أن تراعي نظم الدفع نظير الخدمات البيئية الجوانب الرسمية وغير الرسمية لملكية الأراضي لتلافي تكرار الأدوار التقليدية (التي تتيح المزايا "للمالكين الذكور"). في كوستاريكا مثلاً استخدمت الأموال الممنوحة إلى وزارة البيئة في الدفع نظير الخدمات البيئية لدعم المجموعات النسائية لتتمكن من شراء أراض خاصة بها حتى تصبح قادرة على الاستفادة من برنامج الدفع نظير الخدمات البيئية.

قاعدة المعرفة. قد تختلف المعارف القائمة على أساس النوع الاجتماعي تبعاً للطبقة والعمر والعرق، الأمر الذي يبين مدى تعقيدها. تبيَّن مثلاً أن نساء القبائل في الهند يعرفن الاستخدامات الطبية لما يقارب ٣٠٠ صنف من منتجات الحراج. وفي بقعة أخرى من العالم قد يكون لدى كبار السن من رجال مجموعة من السكان الأصليين أساليب للاستخدام المستدام لتربة وأشجار الحراج تختلف عما يقوم به الشباب الذين غادروا مجتمعاتهم. ويساعد فهم الطيف الواسع من المعارف التي يمتلكها كل من النساء والرجال في ظروف اجتماعية واقتصادية مختلفة على تحديد ما هو مناسب وفعال من سياسات حرجية.

بُنى صنع القرار. هناك حاجة لضمان اتخاذ القرارات المتوازنة بين الجنسين بحيث يتم شمول مصالح النساء واهتماماتهن عند صياغة وتنفيذ وتقييم قرارات ونتائج السياسات المتعلقة بالدفع نظير الخدمات البيئية. ومن أجل تحقيق ذلك غالباً ما ينبغي تطوير مهارات النساء ليتمكنّ من المشاركة الكاملة (مثلاً كتعليمهن كيفية التحدث في الاجتماعات).

المساواة في الحصول على المزايا. وهو يعد أمراً ضرورياً من أجل ضمان وجود توزيع منصف لعوائد الدفع نظير الخدمات البيئية. وينبغي جمع البيانات المصنفة حسب الجنس المتعلقة بالمخصصات من أجل تحديد طريقة توزيع الأموال.

كما ينبغي على تدابير التخفيف من آثار التغيرات المناخية تجنب المعايير الضيقة التي تؤدي إلى عواقب بيئية واجتماعية سلبية. بل يجب أن يكون لتلك التدابير أهداف واسعة ترمي إلى الحد من التغير المناخي وحماية الموارد الطبيعية وتحسين الرفاه الاجتماعي وتعزيز المساواة والإقرار بأن النساء هن عوامل رئيسية في عمليات التغير المناخي.

٥-١-٢ خفض الانبعاثات من خلال مصادر وتقنيات الطاقة النظيفة

هناك رابط مباشر في البلدان النامية لا سيما في المناطق الريفية منها بين إمدادات الطاقة وأدوار النوع الاجتماعي. بشكل عام فإن انبعاثات غازات الدفيئة منخفضة في هذه البلدان بسبب انخفاض الحصول على الكهرباء أو المعدات الآلية خارج المراكز الحضرية. ويمثل حرق الكتلة الحيوية لأغراض الطهي المنزلي والتدفئة والإضاءة نسبة مئوية عالية من الاستخدام الإجمالي للطاقة في العديد من البلدان. ففي مالي مثلاً يمثل حطب الوقود والفحم حوالي ٨٠٪ من الاستهلاك الوطني للطاقة. وتسود نفس المستويات من الاعتماد على الكتلة الحيوية في البلدان الفقيرة الأخرى في أفريقيا وآسيا. في هذه المناطق يعتبر توفير الوقود اللازم للحياة اليومية من مسؤوليات النساء. فهن من يقوم بإدارة المواد التقليدية لطاقة الكتلة الحيوية، ويمكنهن القيام بدور رئيسي في اعتماد تكنولوجيا الطاقة المقللة من انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن من الضروري أن تشارك النساء في تصميم وتنفيذ مشاريع هذه الطاقة، وأن تكون البدائل المقترحة معقولة التكاليف وميسرة الاستعمال ومصممة لتلبية احتياجات النساء الفعلية من الطاقة.

هناك العديد من أنواع الوقود الأنظف ونظم الطاقة الأكثر كفاءة التي يمكن أن توفر حلولاً ناجحة عن طريق خفض الانبعاثات وتلوث الهواء الداخلي، والذي يشكل مصدراً رئيسياً لأمراض الجهاز التنفسي للنساء اللاتي يقمن بالطهي على نيران تنبعث منها الأدخنة الضارة. كما تقلل بدائل الطاقة الجديدة من الوقت والجهد البدني الذي يتعين على النساء بذله في جمع ونقل وقود الكتلة الحيوية التقليدي، مما يتيح مجالاً للتعلم والأنشطة الإنتاجية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الضروري. وحتى في المناطق التي تتوفر فيها شبكات الكهرباء فإن العديد من المنازل لا تزال تستخدم

إطار ٤ استخدام النساء للطاقة يختلف عن استخدام الرجال

على الرغم من أن صناع القرار قد يرون خياراتهم المتعلقة بالطاقة محايدة تجاه النوع الاجتماعي إلا أن تأثر النساء والرجال بسياسات الطاقة يختلف باختلاف الأوطان والعمل والأدوار في المجتمع. في لاوس مثلاً تعتبر الطاقة خطرة من حيث خطورة الكهرباء في المنازل والمرافق العامة، ويتوقع من الأولاد مواجهة هذه الأخطار والتغلب عليها. وفي حين يُشجَع الأولاد على التعرف التدريجي على الكهرباء فإن الفتيات لا يُبقَين بعيداً عن مصدر الكهرباء فحسب بل عن مصدر المعرفة أيضاً. ويعتبر الرجال في الدرجة الأولى مسؤولين عن الجانب الفني والاستثمارات في مجال العزل الحراري للمنازل والمراجل وتمديدات المياه الحارة. كما أن التمديدات الكهربائية والسباكة وتركيب أنظمة التدفئة هي حكر على الرجال.

المصدر: ENERGIA، ٢٠٠٧.

الخشب أو الفحم لأغراض الطهي والتدفئة. وقد تم في الآونة الأخيرة تطوير واعتماد منهجية من شأنها أن تتيح لمشاريع المواقد المحسنة واسعة النطاق الحصول على تمويل الكربون عن طريق بيع حصص خفض الانبعاثات. ومن خلال زيادة كفاءة احتراق الوقود تستطيع المواقد المحسنة خفض مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكربون والحفاظ في ذات الوقت على مصادر حطب الوقود المتناقصة بشكل مضطرد. غير أن بعض الجهود التي بذلت في السابق لتعميم تكنولوجيا المواقد المحسنة فشلت نظراً لتركيزها في المقام الأول على الفوائد البيئية وإغفالها العادات المحلية. وسيزيد إشراك النساء في تصميم المواقد المحسنة وتنفيذ المشاريع من فرص الاستخدام الفعلي للمعدات زيادةً ملموسةً مما سيحقق التخفيض المتوقع في انبعاثات غازات الدفيئة.

أما هاضمات الغاز الحيوي وأجهزة الطهي بالطاقة الشمسية فهي أنواع تكنولوجية أخرى توفر خيارات لطهي منخفض الانبعاثات تفيد النساء، شريطة توافقها مع أسلوب حياتهن اليومية وحجم ما يقمن به من أعمال وتصميمها بما يناسب السياقات المحلية. وقد تم اعتماد مشاريع واسعة النطاق لهاضمات الغاز الحيوي من أجل تمويلها بموجب آلية التنمية النظيفة (أنظر حالة دراسية ٣). تقوم هاضمات الغاز الحيوي بالتقاط غاز الميثان المنبعث من النفايات الزراعية والزِّبل والمواد العضوية المتحللة الأخرى. ومن ثم يتم إيصال الغاز إلى المنازل عبر أنابيب لاستخدامه في الطهي والإنارة. وحتى الآن يتركز انتشار هاضمات الغاز الحيوي في مناطق تربية الماشية ووفرة المياه لأغراض المعالجة. أما أجهزة الطهي بالطاقة الشمسية فقد لاقت تقبلاً عاماً في المناطق التي أدت إزالة حراجها وتردي تربتها إلى جعل الاعتماد على وقود الحطب التقليدي فيها أمراً بالغ الصعوبة.

في المناطق الواقعة خارج نطاق شبكة الكهرباء توفِّر خيارات الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والتكنولوجيا المائية الصغيرة بدائل للمحركات والمولدات التي تستخدم الديزل كمصادر منخفضة الانبعاثات للكهرباء والطاقة الميكانيكية اللازمة لمعدات ضرورية مثل مضخات المياه ومطاحن الحبوب. ونظراً لأن نساء المناطق الريفية يقضين وقتاً طويلاً في جلب المياه وإعداد الطعام لأسرهن فإن المعدات الميكانيكية ستخفف كثيراً من مشقة أعمالهن الروتينية اليومية مما يمنحهن وقتاً أطول لممارسة أنواع أخرى من الأنشطة.

ويمكن لإنتاج الوقود الحيوي السائل من المنتجات النباتية والنفايات أن يتيح فرصاً جديدة للنساء والمجتمعات المحلية للحصول على الطاقة دون زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وثمة جدل كبير حول مدى ملاءمة واستدامة إنشاء مزارع أحادية ضخمة للوقود الحيوي أو استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود. وفي كثير من الحالات فإن النساء سيكنّ الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي وفقدان فرص الحصول على الأراضي والموارد التي توفر وقود الكتلة الحيوية التقليدي. وهناك أيضاً تساؤلات حول ما إذا كان لعمليات إنتاج الوقود الحيوي أثر فعلي في خفض انبعاثات غازات الدفيئة في حالة تم أخذ كافة مدخلات الطاقة اللازمة لإجراء عمليات واسعة النطاق بعين الاعتبار. وبسبب كل ذلك لم تتم الموافقة بعد على إنتاج الوقود الحيوي بهدف الحصول على حصص خفض الانبعاثات الكربونية. ومع ذلك فإن سياسات إنتاج الوقود الحيوي المخطط لها بعناية والمراعية للفوارق في النوع الاجتماعي قادرة على تحويل دور النساء الحالي كمزوِّدات للطاقة إلى سبل عيش مستدامة تطلق تطورات جديدة في مجالي التنمية الريفية والاعتماد على الذات.

وعندما تنخرط المجموعات النسائية في الحصول على أنواع جديدة من نظم الطاقة وتشغيلها فإن أعضاء هذه الجمعيات يتمكّن في ذات الوقت من تطوير مهارات وسبل عيش جديدة كمديرات أعمال وصاحبات مشاريع في مجال الطاقة. ويمكنهن بذلك تحسين حياتهن وفرصهن الاقتصادية بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في عملية الانتقال العالمي إلى إنتاج واستهلاك الطاقة المستدامة بيئياً. إلا أن أنواع المشاريع صغيرة النطاق التي تتجه النساء إلى المشاركة فيها لا تزال تواجه صعوبة في الوصول إلى آلية التنمية النظيفة وأسواق حصص الكربون الطوعية، وخاصة في البلدان الصغيرة. وبالتالي هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتوسيع مشاركة النساء في مثل هذه الفرص.

ومع ذلك لا ينبغي للحد من الانبعاثات من خلال مصادر وتكنولوجيا الطاقة النظيفة أن يقتصر على البلدان النامية. فلنساء البلدان المتقدمة دور رئيسي يؤدينه في استخدام التكنولوجيا الجديدة واستخدام موارد الطاقة كتقديم مواد بناء ووسائل كهربائية منزلية ومصابيح وأدوات نقل وغيرها من التكنولوجيا الأكثر فعالية ورفقاً بالبيئة داخل المنازل وخارجها.

٥-١-٣ الحد من الانبعاثات: اعتبارات النوع الاجتماعي [٣]

فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات تهدف الإجراءات المتخذة إلى زيادة مشاركة وتفاعل البلدان المتقدمة نظراً لأنه من المسلم به في جميع أنحاء العالم أنها هي المسؤولة أساساً عن انبعاثات غازات الدفيئة. وفي هذا السياق قامت منظمات عديدة معنية بتعزيز المساواة في هذه الدول بتحليل اعتبارات النوع الاجتماعي من موقفين شديدي التباين.

يتمثل الموقف الأول في أنه ليس هناك فائدة تذكر من اعتبار النوع الاجتماعي أساساً لتحليل المسؤولية عن الانبعاثات. تعتبر المجموعة الممثلة لهذا الموقف أنه حتى الآن لم يتم إجراء أية دراسات جادة حول هوية المسؤول عن ثاني أكسيد الكربون مما يجعل الأمر الأكثر إلحاحاً إجراء تحليلات مختلفة لتحديد الظروف الاجتماعية والسياسية والخططية -بطرق مختلفة في الأقاليم والبلدان- المؤثرة في إمكانية تقليل الانبعاثات (Wamukonya and Skutsch، ٢٠٠٢).

أما الموقف الثاني فيشير إلى أن هناك اعتبارات للنوع الاجتماعي متعلقة بالانبعاثات. وقد أجريت في أوروبا مجموعة من الدراسات الأولية ومن أبرزها تلك المدعومة من حكومة السويد (Johnsson-Latham، ٢٠٠٧) للبحث في الاختلافات بين «البصمة البيئية» للنساء والرجال من مستويات اجتماعية-اقتصادية مختلفة بما يشمل أنماطهم الحياتية ومساهماتهم في انبعاثات غازات الدفيئة.

على سبيل المثال تم تحليل بُعد النوع الاجتماعي في السياسة والنقل —وهو دون شك قطاع هام بالنسبة لاستراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية- وكيف أن الانبعاثات الناتجة عن النقل تتسم بدرجة عالية من التمييز حسب النوع الاجتماعي. فقد تم تصميم أنظمة النقل الحالية وفق منظور نمطي مُراع «للرجال من منتصف العمر العاملين بدوام كامل»، مع إهمال اعتماد النساء الأكبر بكثير على استخدام وسائل النقل العام. فالنساء يستخدمن السيارة بشكل أقل

---

٣ تعتمد المناقشة الواردة في ٥-١-٣ اعتماداً كبيراً على:

Aguilar *et al.* (2008a). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP

لغايات العمل والترفيه، وفي المسافات الأقصر يستخدمن السيارات الصغيرة التي تحتوي على تقنيات لتوفير الوقود، كما يقل سفرهن جواً بكثير عن الرجال.

ومع الإقرار بتباين الموقفين المذكورين أعلاه بشأن الانبعاثات والنوع الاجتماعي فقد ثبت أن آراء ومفاهيم الرجال والنساء حول التغير المناخي مختلفة. في عام ٢٠٠٧ أطلقت مجموعة من المنظمات في بريطانيا «بيان المرأة حول التغير المناخي» والذي أشارت فيه إلى أن المسؤولية عن الانبعاثات قد تبدو في بعض الأحيان مرتبطة بتقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي والقوة الاقتصادية والعادات الاستهلاكية والترفيهية المختلفة لكل من الرجال والنساء. ووجدت الدراسة أيضاً أن النساء أكثر قلقا بشأن التغير المناخي من الرجال وأنهن يدعون إلى إجراء تغييرات في أنماط الحياة والسلوك الاستهلاكي في حين يفضل الرجال الحلول التقنية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة (Women's Environmental Network and National Federation of Women's Institutes، ٢٠٠٧). ويطلب البيان من الحكومة البريطانية اتخاذ تدابير حماية تتعلق بالبيئة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية وأن يتم ذلك بطريقة تكفل المساواة بين الرجال والنساء.

لا يمكن لإجراءات احتجاز الكربون وتطويره والحصول على الطاقة النظيفة أن تقود لوحدها عملية تخفيض غازات الدفيئة اللازم لوقف الاحتباس الحراري، إذ تبقى الأنظمة هي الوسيلة الأكبر أثراً في التخفيف من آثار التغيرات المناخية، إن تم إنفاذها.

ومع قيام الشركات بإنتاج المنتجات والممارسات المؤدية إلى التغير المناخي وآثاره على النوع الاجتماعي ينبغي أن تتولى النساء أدواراً قيادية في الحركة الساعية لوضع أهداف وأنظمة قابلة للتنفيذ للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

وعلى الرغم من الدراسات والأمثلة المذكورة أعلاه فإن قضية الحد من الانبعاثات وطريقة الربط بينها وبين النوع الاجتماعي تُعتبران من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل في السنوات القليلة المقبلة.

٥-١-٤ الاستهلاك: مسائل متصلة بالنوع الاجتماعي

إطار ٥: تعريف الاستهلاك المستدام

يأخذ الاستهلاك المستدام في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأخلاقية للمنتجات وطريقة إنتاجها فضلاً عن تأثيراتها البيئية.

شهدت العقود الأخيرة توسعاً مضطرداً في طبقة المستهلِكين حول العالم وذلك مع انتشار الأنظمة الغذائية والنقل وأنماط الحياة الخاصة بالدول الأكثر ثراءً إلى شتى بقاع العالم. ووفقاً لمعهد الرصد العالمي (٢٠٠٨) يبلغ عدد أعضاء «الفئة الاستهلاكية» أكثر من ١،٧ مليار نصفهم تقريباً من سكان العالم النامي. ومع ذلك وفي حين تشهد طبقة المستهلِكين نمواً كبيراً فإن التفاوت البيِّن لا يزال قائماً، حيث يتولى ١٢٪ من سكان العالم والذين يعيشون في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية القيام بما نسبته ٦٠٪ من الإنفاق الاستهلاكي الخاص في حين يساهم ثلث سكان العالم والذين يعيشون في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى الإفريقية بـ ٣،٢٪ فقط من هذا النوع من الإنفاق.

قدم التقرير الرابع لـ "توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية" سببا إضافياً للقلق، عندما بيَّن أن البشر يفرطون في استخدام خدمات النظام الإيكولوجي بمعدل يفوق قدرة الطبيعة على تجديدها (UNEP، ٢٠٠٧).

وبناءً على ما تقدم يجب أن تشتمل حلول التخفيف من آثار التغيرات المناخية على إشراك المستهلِكين باعتبارهم عناصر أساسية في توجيه الإنتاج المستدام ولعب دور مركزي في التنمية المستدامة.

ووفقاً للدراسات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن النوع الاجتماعي ذو تأثير كبير على الاستهلاك المستدام (أنظر إطار ٥)، ومن بين أسباب ذلك اختلاف أنماط الاستهلاك بين الرجال والنساء:

- في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقوم النساء باتخاذ أكثر من ٨٠٪ من قرارات الاستهلاك.
- تميل النساء عادة نحو الاستهلاك المستدام، فهن مثلاً يفضلن شراء المواد الغذائية ذات العلامات البيئية أو المواد الغذائية العضوية، كما يقبلن أكثر من الرجال على التدوير وتقدير الطاقة الفعالة.
- أثناء عمليات الشراء تولي النساء اهتماماً أكبر للقضايا الأخلاقية مثل عمالة الأطفال والتجارة العادلة.

تضرب منظمة "Hope to Action" مثالاً جيداً على ما يمكن للنساء فعله في البلدان المتقدمة على مستوى الأسرة. فهذه المنظمة تستهدف أنماط الاستهلاك في الولايات المتحدة، مراعية دور النساء في اتخاذ القرارات الاستهلاكية. وتتمثل استراتيجيتها في عقد "الصالونات البيئية" التي تجمع النساء في أحيائهن ومجتمعاتهن المحلية، وتقدم نصائح عملية حول كيفية التخفيف من آثار التغيرات المناخية من خلال الاستهلاك المستدام (www.hopetoaction.org).

ولذلك فإن الحملات والجهود التعليمية الموجهة نحو تغيير أنماط الاستهلاك وإدماج مبادئ الاستهلاك المستدام –كأحد استراتيجيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية– يجب أن تنظر إلى النساء باعتبارهن من أهم الفئات المستهدفة. إضافة إلى ذلك لا تزال النساء يتحملن المسؤولية في كثير من البلدان عن بث التعليم والمبادئ البيئية في أبنائهن.

مصادر إضافية

Agarwal, B. (2002). "Participatory Exclusions, Community Forestry, and Gender: An Analysis for South Asia and a Conceptual Framework". World Development 29(10): 1623–1648.

Aguilar, L., Araujo, A. and Quesada-Aguilar, A. (2007). Reforestation, Afforestation, Deforestation, Climate Change and Gender. Fact Sheet. Costa Rica: IUCN.

Brody, A., Demetriades, J. and Esplen, E. (2008). Gender and climate change: mapping the linkages. UK: BRIDGE, Institute of Development Studies (IDS).

ENERGIA. (2007). Where Energy is Women's Business: National and Regional Reports from Africa, Asia, Latin America and the Pacific. Retrieved from the World Wide Web from: www.energia.org/csd_book.html

FAO. (2008). Gender and food security: forestry. http://www.fao.org/gender/en/fore-e.htm

Gurung, J., Lama, K. and Khadkha, M. (2006). Empowered Women and the Men behind Them: A Study of Change within the HMG/IFAD Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project in Nepal. IFAD Case Study. Italy: IFAD.

Johnsson-Latham, G. (2007). A Study on Gender Equality as a Prerequisite for Sustainable Development. Sweden: The Environment Advisory Council Ministry of the Environment.

UNDP. (2007). Gender Mainstreaming in Environment and Energy: Training Manual. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org:80/energyandenvironment/gender.htm

UNDP and ENERGIA. (2004). Gender and Energy for Sustainable Development: A Toolkit and Resource Guide. Retrieved from the World Wide Web from: www.undp.org/energy/genenergykit/genderengtoolkit.pdf

تمارين الوحدة

التمرين	الإجراء	الوقت
إقامة الروابط بين النوع الاجتماعي وجهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية	أسلوب "الدفاع عن القضية"	٦٠ دقيقة
أفكار للمضي قدماً في إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في جهود / مبادرات التخفيف من آثار التغيرات المناخية	أسلوب "المضي قدماً"	٦٠ دقيقة

حالات دراسية

حالة دراسية ١

إنتاج الوقود الحيوي في الريف الهندي

تم إنشاء مشروع "CleanStar Trust" في الهند انطلاقاً من الحاجة الملحة لإيجاد خيارات لسبل عيش مستدامة بيئياً للفقراء الذين يعيشون تقليدياً على الموارد الطبيعية التي غدت حالياً متضررة جداً بفعل التغير المناخي. ومن أجل ضمان أن يحقق نهج الحملة نجاحاً كبيراً في التخفيف من آثار التغير المناخي يتبع المشروع المعايير الطوعية التي وضعها تحالف المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي، والتي تشجع على تطوير "المشاريع التي تساعد على مواجهة التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي[٤] أو إصلاح ما تضرر منه" (CCBA، ٢٠٠٥).

يعتبر وسط ولاية مهاراشترا الواقعة في وسط الهند منطقة غير ساحلية معرضة للجفاف واستنزاف كبير في مواردها الطبيعية. وقد دفع شح المياه المتزايد وأنماط الرياح الموسمية غير المنتظمة والتحاتّ الحاد نحو ٧٠٪ من السكان للنزوح من الريف، هاجرين المزارع وتاركين الفصول الدراسية خاوية. وتتسم الحيازات الزراعية هناك بصغر مساحاتها إضافة إلى أن نحو ثلثيها لا تصلح للإنتاج الزراعي، أما إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة ففي انخفاض مضطرد. ومع تفاقم سوء الحالة المناخية–الزراعية والاجتماعية–الاقتصادية ازداد عدد الأسر التي تلجأ إلى اقتراض ما لا تستطيع لاحقاً سداده. وفي العامين الفائتين انتحر في هذه المنطقة أكثر من ١٢٠٠ مزارع يائس.

وبحسب المجتمعات المحلية في هذه المنطقة فإن ما تحتاج له هو فرص جديدة لكسب الرزق وتوفير دخل ثابت مستدام وربطٍ بالأسواق سريعة التنامي. في عام ٢٠٠٤ بدأت مجموعة صغيرة من حملة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أكسفورد مشروع بحث ميداني حول الإنتاج المستدام للوقود الحيوي من البذور الزيتية لأشجار أراض بُور في وسط ولاية مهاراشترا وبمساعدة المجتمعات المحلية. وبعد عامين من التجارب استطاع رؤساء الفريق وبالتعاون مع خبراء متخصصين في الجاتروفا والبونجاميا وزراعة الأراضي الجافة تصميم مجموعة من الممارسات الحرجية المتعلقة بتعميم زراعة الأشجار المنتجة للبذور الزيتية، وبدأوا باختبار التطبيقات التكنولوجية لمعالجة البذور الزيتية لتغدو وقوداً حيوياً قابلاً للاستخدام. وفي عام ٢٠٠٦ كان قد تم زراعة ١٠٠،٠٠٠ شجرة.

وعوضاً عن إنشاء منظمة ربحية قررت المجموعة استخدام ما تجمع لديها من معارف استخداماً محلياً لصالح المجتمع ككل. وتحتضن "CleanStar Trust" حالياً المشاريع الصغيرة على مستوى القرية لتطوير حلول الطاقة من

٤ تحدد "معايير المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي" (CCB Standards) المشاريع القائمة على الأراضي التي يمكنها أن تعود بفوائد جمة على المناخ والتنوع البيولوجي والمجتمع. و"معايير المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي" مخصصة في المقام الأول لمشاريع التخفيف من آثار التغير المناخي. وقد وضعت هذه المعايير من قبل تحالف المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي، وهي شراكة عالمية من مؤسسات بحثية وشركات وجماعات بيئية تسعى لتطوير وتعزيز المعايير الطوعية لمشاريع استخدام الأراضي متعددة المنافع. لمزيد من المعلومات حول تحالف المناخ والمجتمع والتنوع البيولوجي (CCBA)، يرجى زيارة www.climate-standards.org أو مراسلته على العنوان التالي: info@climate-standards.org

قبل الفقراء ولصالحهم. وتركز الحملة في المقام الأول (وإن ليس حصراً) على زراعة أشجار الوقود الحيوي (الجاتروفا والبونجاميا) نظراً لأنها من الأشجار القليلة التي يمكنها الإثمار في هذا النوع من الأراضي، وهي بذلك لا تحل محل إنتاج الغذاء أو تنافسه، بل تستجيب للطلب على الطاقة في المنطقة المرتفع جداً.

تقوم "CleanStar Trust" بإنشاء منتديات مجتمعية تعمل من خلالها النساء ضمن مجموعات المساعدة الذاتية على تطبيق نهج إداري محسَّن في تصميم وتنفيذ خطط لإيجاد مصادر دخل جديدة من الموارد المتاحة. وتتولى هذه المجموعات النسائية كذلك إدارة أعمالها التجارية بنفسها، خاصة وأنها تملك جميع الموجودات التي تم الحصول عليها خلال فترة الحضانة (الأشجار ووحدات المعالجة). وخلال الأعوام الثلاثة الماضية ازداد الطلب في الأسواق المحلية على البذور الزيتية غير القابلة للأكل، مما أدى إلى ازدهار الأعمال التجارية للنساء. وقد دعمت خطط الحكومة لترويج وحدات معالجة الوقود الحيوي هذه الأعمال التجارية، وكذلك دعمتها استثماراتُ القطاع الخاص مثل مصفاة وقود الديزل الحيوي التي بنيت حديثاً في المنطقة المستهدفة. وتواجه حالياً معظم معالِجات الوقود الحيوي نقصاً حاداً في المواد الأولية (الحبوب والزيت) اللازمة لوحداتها، مما يجعلها بحاجة ماسة إلى مورِّدين. وتقوم النساء بتطوير أعمالهن التجارية لتلبية هذا الطلب.

وتوفر "CleanStar Trust" الدعم الفني المستمر لأصحاب الأعمال الصغيرة في المجالات التالية:

١ – جمع البذور البرية، بما يشمل التدريب والدعم اللوجستي لجمع وتخزين البذور الزيتية البرية وبيعها للمشترين مباشرة.

٢ – زراعة أشجار الوقود الحيوي، ويشمل ذلك تقديم القروض الصغيرة والدعم الفني لزراعة الأشجار وإدارة مساقط المياه أثناء زراعة الأشجار. وتصرف الأموال بشكل منتظم لحين إثمار الأشجار (والذي يستغرق ثلاثة أعوام). وبعد ذلك تحقق مبيعات البذور الزيتية الدخل السنوي.

٣ – معالجة البذور الزيتية، ويشمل ذلك استخدام رأس مال "CleanStar Trust" وما تقدمه من خبرة فنية لازمة لشراء وتشغيل وحدة معالجة البذور. وبعد معالجة ٣٠٪ من البذور يتم بيع الزيت إلى معالِجات وقود الديزل الحيوي المحلية في حين تباع مخلفات الزيت (وهي النسبة المتبقية البالغة ٧٠٪) للسكان المحليين على شكل قوالب من الفحم الحيوي أو أسمدة حيوية لزيادة إنتاج المحاصيل واستبدال الوقود الأحفوري كالديزل والكاز.

٤ – تحريج الاراضي الصحراوية، ويشمل ذلك توفير قروض ميكروية لزراعة أشجار الوقود الحيوي مع أشجار الفاكهة والمحاصيل البقولية أو الأعلاف شديدة الاحتمال.

وقد لاقى هذا المشروع دعم السلطات المحلية في منطقة بيد في وسط ولاية ماهاراشترا، وأقام شراكات مع منظمتين غير حكوميتين محليتين. وفي عام ٢٠٠٧ أعلنت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومعهد الموارد العالمية واتحاد الصناعة الهندي أن المشروع هو من أفضل عشرة مشاريع مستدامة في الهند.

وتتمثل أهداف المشروع لعام ٢٠٠٨ في زرع مليون شجرة في ١٥ قرية من منطقة بيد وإنشاء مشتل زراعي يضم ٥٠٠,٠٠٠ شتلة ليتم توزيعها في القرى.

المصادر:

موقع: www.cleanstar.in/trust

CCBA. (2005). Climate Community and Biodiversity Project Design Standards (First Edition). USA: CCBA.

مليار شجرة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية

حصلت وانغاري ماتاي على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٤ للعمل الذي بدأته في عام ١٩٧٧ عندما أنشأت حركة الحزام الأخضر. وبحلول عام ٢٠٠٤ كانت الحركة قد تمكنت من زراعة ما يزيد على ٣٠ مليون شجرة توفر الوقود والغذاء والمأوى والدخل للمجتمعات الريفية في كينيا. وفي كلمتها التي ألقتها عقب حصولها على جائزة نوبل قالت ماتاي إنها عندما أطلقت حركة الحزام الأخضر في كينيا وطنها الأم: "كنت استجيب جزئياً للاحتياجات الخاصة بالنساء الريفيات، وهي عدم وجود الحطب ومياه الشرب النظيفة والنظام الغذائي المتوازن والمأوى والدخل.

في جميع أنحاء أفريقيا تعتبر النساء مسؤولات عن الرعاية ويتحملن مسؤولية كبيرة في حراثة الأرض وتغذية أسرهن. ولذلك غالباً ما يكنّ أول من يلمس الأضرار البيئية عندما تصبح الموارد شحيحة ولا يعدن قادرات على إعالة أسرهن.

وقد روت النساء اللاتي عملنا معهن أنهن خلافاً للماضي ما عدن قادرات على تلبية احتياجاتهن الأساسية... وقد أدركتُ أنه عندما يتم تدمير البيئة أو نهبها أو إساءة إدارتها فإننا نقوِّض نوعية حياتنا وحياة الأجيال المقبلة".

في أيار ٢٠٠٧ أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة حملة "لنزرع من أجل الكوكب: حملة المليار شجرة"، وهي حملة لغرس الأشجار في جميع أنحاء العالم مستوحاة من عمل الناشطة ماتاي ويدعمها الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو والمركز العالمي للتحريج الزراعي (المركز الدولي لأبحاث التحريج الزراعي). تشجع حملة "لنزرع من أجل الكوكب: حملة المليار شجرة" على زراعة الأشجار في أربع مناطق رئيسية، وهي: أ) الغابات الطبيعية والمناطق البرية المترددية؛ ب) المزارع والأراضي الطبيعية في المناطق الريفية؛ ج) المزارع المُدارة بطريقة مستدامة؛ د) البيئات الحضرية. ويجب أن تكون الأشجار قادرة على التكيف الحسن مع الظروف المحلية، كما يفضل زراعة مجموعة متنوعة من الأصناف عوضاً عن الزراعات الأحادية. تحقق الأشجار مزايا للمجتمعات خاصة فقرائها، ولا تقل حقوق الملكية والحصول على الموارد واستخدامها أهميةً عن عدد الأشجار.

لقد انخفض الكربون في الكتلة الحيوية للغابات في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية في الفترة الواقعة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. أما في العالم ككل فقد انخفضت مخزونات الكربون في الكتلة الحيوية للغابات بمقدار ١,١ جيجا طن سنوياً (أي ما يعادل أربعة مليارات كيس من الفحم يزن كل منها ٢٥ كغم). ويساهم فقدان الغابات الطبيعية حول العالم في الانبعاثات العالمية أكثر من مساهمة قطاع النقل. ولذلك فإن الحد من إزالة الغابات يعتبر وسيلة معقولة التكلفة للغاية للحد من الانبعاثات. وتشمل الحلول الأخرى للحد من الانبعاثات زيادة فعالية الطاقة وتقليل الطلب عليها وتحسين النقل واستخدام الطاقة الخضراء.

تمتص الأشجار ثاني أكسيد الكربون مما يجعلها مصارفَ فعالة للكربون. وتشير التقديرات إلى أن

الغابات في العالم تقوم بتخزين ٢٨٣ جيجا طن من الكربون في كتلتها الحيوية لوحدها وأن كمية الكربون المختزن في الكتلة الحيوية للغابات والأخشاب الميتة والفضلات والتربة تزيد بمجموعها عن الكربون الموجود في الغلاف الجوي بنسبة ٥٠٪.

ذكرت الأستاذة ماتاي مؤخراً أن "الموارد الطبيعية ستعمل بمثابة عازل من آثار التغير المناخي. ومن أهم الأنشطة التي يمكننا بل ينبغي علينا القيام بها إعطاء الأولوية لحماية غاباتنا وإعادة تأهيل ما تضرر منها، لا سيما النظم الإيكولوجية الخمس للجبال الحرجية (في كينيا) والتي تحدد جريان أنهارنا وحجمها وهطول الأمطار لدينا وكميات المياه الجوفية.

وتعتبر انبعاثات غازات الدفيئة في أفريقيا هامشية مقارنة بالانبعاثات في الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة العملاقة للصين والهند. غير أن مسؤوليتنا للمبادرة لا يجوز أن تكون ضئيلة ضآلة تلك الانبعاثات، ذلك أننا نحن من سيدفع ثمن تقاعسنا، والعديد منا قد بدأ بدفع الثمن بالفعل. والتوقعات لما هو آتٍ يجب أن تبقينا متيقظين".

تحثُّ حملة "لنزرع من أجل الكوكب: حملة المليار شجرة" الأفراد والأطفال والشباب وفئات المجتمع المحلي والمدارس والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والصناعة والمزارعين والسلطات المحلية والحكومات الوطنية على زراعة الأشجار كخطوة صغيرة ولكن عملية للتصدي لما يعتبره برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحدي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين. يمكن إعلان الالتزام على الموقع: www.unep.org/billiontreecampaign . ويتراوح الالتزام من زراعة شجرة واحدة إلى ١٠ ملايين شجرة.

تقول الأستاذة ماتاي "لدينا العلم ولدينا البيانات [حول ظاهرة الاحتباس الحراري]". و"لكن ما هو مهم حقاً هو ما نفعله، وزراعة الأشجار أمر يمكن لأي شخص فعله".

المصادر:

الموقع الإلكتروني لحملة المليار شجرة:
http://www.unep.org/billiontreecampaign/FactsFigures/QandA/index.asp

Xan Rice. (2006). "Nobel Laureate Urges World to Plant a Billion Trees". UK: The Guardian, 9 November.. Maathai, W. (2004). Nobel Prize speech.

مشروع نيبال الوطني للغاز الحيوي: خفض الانبعاثات مع توفير منافع للمجتمع

يشجع هذا المشروع على استخدام الغاز الحيوي في نيبال للطبخ والإنارة لدى الأسر الريفية من خلال تقديم وحدات الغاز الحيوي بأسعار أقل من تكلفة السوق. وبالتالي فإن أنشطة المشروع تحد من انبعاثات غازات الدفيئة باستبدال مصادر الوقود الحالية (ومعظمها من الحطب والزِّبل والكاز) بالغاز الحيوي الناجم عن المخلفات الحيوانية والبشرية. ولا تتجاوز نسبة القادرين على الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية في نيبال ١٠-١٥٪.

وفي المنازل التي تتوفر فيها وحدات للغاز الحيوي تستفيد النساء من خلال تقليل الوقت والجهد المبذولين في جمع كميات الحطب واستخدامها. كما تقل نسبة تعرضهن للمخاطر الصحية الناجمة عن تلوث الهواء الداخلي بفعل دخان النار ومصابيح الكاز. ويقدر المشروع أن النساء سيوفرن ثلاث ساعات يومياً للأسرة الواحدة عند استخدامهن الغاز الحيوي للطهي عوضاً عن جمع حطب الوقود.

وتفيد النساء أنهن يستخدمن الوقت الذي يوفرنه في جهود مدرة للدخل وحضور دروس في القراءة والكتابة فضلاً عن ممارسة العمل الاجتماعي والترفيه. عندما تربط الأسر مراحيضها مباشرة بوحدات إنتاج الغاز الحيوي فإنها ومجتمعاتها المحلية ستتمتع بصحة وصرف صحي أفضل. إضافة إلى ذلك فقد نشأت فرص عمل جديدة مرتبطة بإنتاج وتوزيع الغاز الحيوي. وهذا المشروع هو أول مشروع للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في نيبال تتم الموافقة على تمويله وفق آلية التنمية النظيفة، وقد تم تطويره من قبل مركز تعزيز الطاقة البديلة. وسيحصل على تمويل للتوزيع المدعوم لوحدات الغاز الحيوي عن طريق بيع ما مجموعه مليون طن من خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى صندوق الكربون لتنمية المجتمعات المحلية المُدار من البنك الدولي. ويقدر المشروع أن كل وحدة غاز حيوي منزلي سوف تقضي على ما يكافئ نحو خمسة أطنان من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

ويتيح بيع حصص خفض الانبعاثات للمشروع الحصول على تمويل طويل الأجل دون التماس المساعدة المستمرة من المانحين.

وقد ساهم اعتماد الدولة على حطب الوقود بشكل كبير في إزالة الحراج، مما يجعل المشروع يقلل من الضغوط على الحراج. علاوة على ذلك يمكن استخدام مزيج النفايات الناتجة من هاضمات الغاز الحيوي كسماد عضوي، يزيد من الإنتاج الغذائي ويوفر في نفقات شراء الأسمدة الكيماوية.

المصادر:

http://carbonfinance.org/Router.cfm?Page=CDCF&FID=9709&ItemID=9709&ft=Projects&ProjID=9596

http://listserv.repp.org/pipermail/digestion_listserv.repp.org/2006-May/000418.html

طرح القضية

الهدف: فهم فوائد إدماج النوع الاجتماعي في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون والحد منه وعزله

المواد: نُسخ من دليل التدريب، أقلام تحديد، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، دبابيس

الإجراء:

١ – قم بإعداد الأفكار والأسئلة الرئيسية والإشارات لكل مجموعة من المجموعات لمساعدتها في عملها. فكر كيف تريد تيسير المناقشة النهائية وقم بإعداد بعض الاستنتاجات.

٢ – قسِّم المشاركين إلى خمس مجموعات وحدد لها المهام التالية:

- المجموعة ١ للنظر في النقطة ٥–١
- المجموعة ٢ للنظر في نقطة ٥–١–١

- المجموعة ٣ للنظر في نقطة ٥-١-٢
- المجموعة ٤ للنظر في نقطة ٥-١-٣
- المجموعة ٥ للنظر في نقطة ٥-١-٤

٣ - اذكر أن التمرين يركز على جوانب مختلفة من أهمية قضايا النوع الاجتماعي والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتداخل بينهما، وبيِّن ضرورة تطبيق المعرفة المكتسبة في الوحدات السابقة على هذه الوحدة. ألقِ مقدمة قصيرة مشيراً إلى أهداف التمرين. وبين أن كل مجموعة سوف تناقش مجالاً مختلفاً وأنها ستكون مسؤولة عن تقديم نتائج مناقشاتها إلى المجموعات الأخرى في الجلسة العامة في النهاية.

٤ - عين قائداً في كل مجموعة، واطلب من المشاركين قراءة الجزء المحدد لهم من الوحدة إلى جانب الحالات الدراسية ومن ثم مناقشتها وإعداد "دفاع" حولها بناءً على الأسئلة التالية:
- ما المميِّز لدور النساء في هذا السياق؟
- ما الفوائد المحتملة لإدماج اعتبارات النوع الاجتماعي؟
- ما العقبات؟
- ما الأمور التي يمكن أن تفقَد في حال عدم إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي؟

٥ - اطلب من المجموعات أن تكتب على الورق القلاب نتائج مناقشاتها حول كل سؤال. وساعِد قادة كل مجموعة على تيسير المناقشات وتسليط الضوء على القضايا الرئيسية.

٦ - اطلب من كل مجموعة عرض "دفاعها"، ويمكن لجميع أعضاء المجموعة المشارَكة في هذا العرض. وإذا كان ممكناً قدِّم معلومات إضافية عن القضايا الرئيسية والسبل المكنة للتعامل معها.

٧ - افسح المجال للمشاركين في المجموعات الأخرى لطرح أسئلة واقتراحات.

المضي قدماً

الهدف: تحديد الأنشطة الممكنة لتسهيل إدماج النوع الاجتماعي في جهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية

المواد: نُسخ من دليل التدريب، أقلام تحديد، قصاصات ورقية من أربعة ألوان مختلفة (حوالي ٤٠ قصاصة من كل لون حسب عدد المشاركين)، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، بطاقات بريدية (بطاقة لكل مشارك) دبابيس. اكتب النص التالي على القصاصات:

- القصاصات الحمراء: الحد من الانبعاثات
- القصاصات الزرقاء: الاستهلاك
- القصاصات الخضراء: احتجاز الكربون والحد منه أو عزله
- القصاصات الصفراء: مصادر الطاقة النظيفة

الإجراء:

١ – ألصِق قصاصة من كل لون مع النص الذي تحتويه على الحائط أو الورق القلاب.

٢ – أعط كل مشارك أربع قصاصات من الألوان المختلفة وأقلاماً ليكتبوا عليها أفكارَهم حول كل موضوع من المواضيع المحددة. واطلب منهم أن يفكروا في الأنشطة أو المجالات التي تحتاج إلى دراسة أو ينبغي شمولها من أجل إدماج النوع الاجتماعي في كل من المواضيع

٣ – أعط المشاركين عشر دقائق لكتابة أفكارهم، وذكِّرهم بأن يقتصروا على فكرة واحدة لكل قصاصة وكتابتها على نحو مقروء للجميع.

٤ – اطلب من أحد المشاركين البدء بالقراءة ولصق أفكاره عن الموضوع الأول. ومن ثم تنقل بين المشاركين الآخرين طالباً منهم ولصق إجاباتهم. وخصِّص بعض الوقت في النهاية لمناقشة ما قد يكون ناقصاً.

٥ – كرر الخطوة نفسها بالنسبة للمواضيع الثلاثة الأخرى.

٦ – أخيراً اطلب من المشاركين الالتزام بتنفيذ فكرة واحدة من الأفكار عند عودتهم إلى أماكن عملهم. ثم وزِّع البطاقات البريدية حتى يتسنى لكل منهم كتابة التزاماته على إحداها، ذاكراً اسمه وعنوانه عليها. وأعلمهم بأنك ستقوم بإرسال البطاقات لهم في غضون ثلاثة أشهر للتذكير. واسأل إن كان هناك من يود مشاركة التزامه مع بقية المجموعة.

تصوير: كوسانا بيكير

الوحدة السادسة

استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه المراعية للنوع الاجتماعي

الوحدة السادسة:

استراتيجيات تطوير ونقل التكنولوجيا الداعمة لإجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه المراعية للنوع الاجتماعي

في أحسن الأحوال تمثل التكنولوجيا حلاً جزئياً، بل قد تكون أحياناً جزءاً من المشكلة. ومن أجل المساهمة في تحقيق هدف التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها يجب أن تكون التقنيات متضمَّنة في الأنشطة الأعم المتصلة ببناء قدرات مستخدمي هذه التقنيات وصناع القرار المطلوب منهم إنشاء البيئة المؤسسية. ولذلك أهمية خاصة فيما يتعلق باحتياجات النساء من التقنيات. كما ينبغي تكييف التقنيات لتتناسب مع احتياجات النساء (Women for Climate Justice، ٢٠٠٧).

الرسائل الرئيسية

- تحليل النوع الاجتماعي عنصر ضروري من عناصر سياسة تقنيات التغير المناخي.
- ينبغي حضور النساء في مجالس وهيئات صنع القرارات المتعلقة بالتغير المناخي.
- يجب أن تبذل آليات تمويل تقنيات التغير المناخي جهوداً خاصة لدعم تطوير التقنيات المراعية للنوع الاجتماعي.
- يشمل كل جانب من جوانب التدخل التقني (ومنها الاحتياجات والمعلومات والبيئات المكِّنة وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا) عنصراً للنوع الاجتماعي يؤثر في النتائج النهائية لذلك الجانب.
- سيكون لتقنيات التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها تأثيرات مختلفة على النساء والرجال؛ ومن الضروري للمخططين والمصممين التقنيين إدراك ذلك.

٦-١ ماذا نعني بالتكنولوجيا؟

لقد تطور معنى كلمة "التكنولوجيا" خلال القرن العشرين من مجرد أداة أو آلة إلى مفهوم أوسع بكثير يشمل أيضاً المعرفة والعمليات والأنشطة والسياقين الاجتماعي والثقافي. وعلى الرغم من أن الكلمة لا تزال تثير في الذهن مفهوم الأدوات والآلات إلا أن التكنولوجيا هي أساس الحياة اليومية وتمس معظم جوانب حياة النساء والرجال. من ذلك أن النمو العالمي في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات على مدى العقدين الماضيين بما في ذلك ظهور الهواتف المحمولة أدى إلى تغيير طريقة التواصُل بين البشر.

ليست التكنولوجيا محايدة من حيث أدوار النوع الاجتماعي على الإطلاق. فللرجال والنساء مواقف متباينة من جميع جوانب التكنولوجيا وعلاقات مختلفة معها. كانت التكنولوجيا بالمعنى التقليدي للكلمة المتعلق بالأدوات والآلات تعتبر ميداناً "مقتصراً على الذكور"، في حين لم تشجع الفتيات والنساء على دراسة الرياضيات والهندسة سوى في السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من براعة النساء وقدرتهن على صنع الأشياء مما يُتاح لهن من مواد إلا أنهن وفي معظم بقاع العالم موضع إغفال كبير عند ابتكار للتكنولوجيا الجديدة، مع أنهن مستخدمات فاعلات للتكنولوجيا في جميع أنحاء العالم. فغالباً ما تختلف احتياجات النساء في مجال تطوير التكنولوجيا وحصولهن على المعلومات التقنية واستعمالهن للأدوات والآلات عن الرجال اختلافاً كبيراً. ويؤثر هذا الاختلاف ومقدار مراعاته في كيفية وصول النساء إلى التكنولوجيا الحديثة (إن كن سيصلن إليها أساساً) أو مدى استفادتهن منها.
وللأنماط الثقافية أهميتها أيضاً. ففي بعض المجتمعات الرعوية مثلاً تدار مواقع المياه من قبل الرجال (المعنيين في المقام الأول بتوفير المياه لمواشيهم، والتي هي مصدر دخلهم ومكانتهم). وفي معظم الأحيان تفتقر هذه المواقع إلى صنابير مياه تمكن النساء من الحصول على احتياجاتهن المنزلية من المياه، مما يضطرهن لجلبها من أحواض الماشية المستخدمة (والملوثة) من قبل الحيوانات.

إطار ١: التكنولوجيا ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي

في كثير من الدول النامية تعترض القيود التالية حصول الفتيات والنساء على المعلومات:

- التحيز الاجتماعي والثقافي.
- عدم كفاية البنية التحتية التكنولوجية في المناطق الريفية.
- انخفاض مستويات تعليم النساء (خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا) والخوف من التكنولوجيا أو عدم الاهتمام بها.
- افتقار النساء إلى دخل كافٍ يمكنهن من شراء الخدمات التكنولوجية.

المصدر: World Bank، ٢٠٠٤.

٦-٢ ما علاقة التكنولوجيا بالتغير المناخي؟

اعتبرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي التكنولوجيا النظيفة من أهم سبل التعامل مع التغير المناخي عالمياً، حيث ستساعد التكنولوجيا النظيفة على تقدير ورصد ومراقبة الآثار البيئية والبشرية الناجمة عن التغير المناخي. ولكن فعالية هذه التكنولوجيا تتطلب مراعاتها للنوع الاجتماعي، من حيث المفاهيم والاستخدام. وفي سياق التزامات الأمم المتحدة بإدماج النوع الاجتماعي يجب بذل جهود دؤوبة لدمج اعتبارات النوع الاجتماعي ضمن تطوير ونقل واستخدام تكنولوجيا التغير المناخي.
ثمة عدد من الآليات والأطر التي وضعتها الأمم المتحدة لتناول التغير المناخي والتكنولوجيا. فمرفق البيئة العالمي مثلاً هو الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، ويقوم برصد وإنفاق حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنوياً

على مشاريع كفاءة الطاقة وأنواع الطاقة المتجددة والنقل المستدام. وتدعم المشاريعُ تدابيرَ التقليل من أضرار التغير المناخي بالحد من مخاطره أو آثاره الضاره. كما يمول مرفق البيئة العالمي برنامجاً للمنح الصغيرة يتضمن الإنصاف في النوع الاجتماعي، ولكن ذلك عادة لا يحظى إلا باهتمام ضئيل. فحتى الآن أغفل المرفق مدى الاختلاف في تأثير التغير المناخي على النساء والرجال.
في مؤتمر الأطراف السابع الذي انعقد في مراكش عام ٢٠٠١ اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي إطاراً للتكنولوجيا وشكّلت فريق خبراء معني بنقل التكنولوجيا. أنيط بهذا الفريق مسؤولية متابعة تطوير ونقل الأنشطة التكنولوجية في إطار الاتفاقية. وهو يشرف على تطوير وتعميم واعتماد ونشر ونقل أنواع التكنولوجيا السليمة بيئياً إلى البلدان النامية، مع مراعاة الفوارق في الوصول إلى التكنولوجيا وتطبيقها في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه.

تتيح آلية التنمية النظيفة –الناشئة عن بروتوكول كيوتو– للدول الصناعية الاستثمار في مشاريع الحد من الانبعاثات في الدول النامية كبديل لتخفيضات الانبعاثات الباهضة الكلفة في تلك الدول (الصناعية). وتدعم آلية التنمية النظيفة الأنشطة الصغيرة التي من شأنها نقل مجموعة من أنواع التكنولوجيا للنساء في الجنوب وتوفر إمكانيات لهذه الغاية. كما تتيح فرصة جيدة للمعرفة والبناء على أنواع التكنولوجيا صغيرة النطاق التي تستخدمها النساء بالفعل، وذلك في مجال الطاقة المنزلية والتصنيع الزراعي والغذائي وإدارة الغابات وضخ المياه وغيرها في المناطق الريفية إضافة إلى توفير أجهزة ومعدات تجهيز الطاقة في المناطق المتاخمة للمراكز الحضرية (Wamuknoja and Skrutch، ٢٠٠١).

علاوة على ذلك ينبغي الإشارة إلى وجود عدد لا يحصى من الدراسات التي أثبتت حقيقة لا تقبل الجدل وهي أن الإدماج المتساوي للنساء والرجال في جميع جوانب مشاريع التغير المناخي أمر ضروري ومُجزٍ في آن معاً. من أمثلة ذلك ما توصلت له مراجعة البنك الدولي لـ ١٢١ مشروعاً من مشاريع التزويد المائي في الريف من أن مشاركة النساء كانت من بين المتغيرات المرتبطة بشكل وثيق بفعالية المشروع. كما خلصت المراجعة إلى أن عدم مراعاة الفروق في النوع الاجتماعي وإغفال معالجة عدم المساواة قد يؤديان إلى فشل المشاريع (Narayan، ١٩٩٥).

وحسب المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني لآلية التنمية النظيفة يبدو أن هذه الآلية لم تهتم بما للتكنولوجيا من طبيعة غير محايدة من حيث النوع الاجتماعي، فلم يُسند للنساء دور كبير في اتخاذ القرارات المتعلقة بتكنولوجيا التغير المناخي. ومن ذلك أنه في أواخر عام ٢٠٠٨ كان هناك عضوان فقط من الإناث من أصل ١٩ عضواً في فريق خبراء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الخاص بنقل التكنولوجيا، فيما كان المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة يضم عشرة أعضاء تسعة منهم ذكور. وفي حين أن مشاركة النساء في مجالس ولجان تكنولوجيا التغير المناخي لن تضمن لهن بحد ذاتها لفتَ الانتباه إلى أهمية المساواة في النوع الاجتماعي إلا أنها تعتبر نقطة انطلاق ضرورية. عندما تشارك امرأة أو اثنتين في المجلس لا يرجح أن يكون بوسعهما الضغط من أجل إدراج قضايا المساواة في النوع الاجتماعي نظراً لاحتمالية عدم تأمين الدعم الكافي لذلك، ولكن عندما يصل التمثيل إلى ٣٠٪ فما فوق تكون إثارة مثل هذه القضايا مجدية. لكن ينبغي الإشارة إلى أن ليست كل النساء بالضرورة على معرفة بقضايا المساواة في النوع الاجتماعي مما يقتضي السعي لأن تكون الإناث أعضاءاً في مجلس الإدارة مما يمكنهن من طرح قضايا المساواة في النوع الاجتماعي بشكل واضح وقوي.

٦-٣ ما علاقة تكنولوجيا التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟

بما أن التكنولوجيا ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي فإن لاستراتيجيات التخفيف من أثر التغير المناخي والتكيف معه القائمة على التكنولوجيا آثار مختلفة أحياناً على النساء والرجال، ولا مناص من إدراك هذه الاختلافات وإدماجها في تفكيرنا حول التغير المناخي. وحتى تُستخدم التكنولوجيا من قبل الرجال والنساء على حد سواء يجب أن يراعى في تصميمها ظروف واهتمامات كلا الجنسين. وينطبق هذا خاصة على التكنولوجيا المخصصة للمهام التي تقوم بها النساء عادة. وفي حين لن تضمن مشاركة النساء في اتخاذ القرارات حول التكنولوجيا مراعاة الفوارق في النوع الاجتماعي إلا أنها تعتبر هامة وقد تساعد في نهاية المطاف على جعل التكنولوجيا أكثر فائدة ونفعاً للرجال والنساء.

إطار ٢: تأثير حيازة الأراضي على تبني تكنولوجيا جديدة في منطقة كابالي بأوغندا

أوصت المنظمة غير الحكومية أفريكير في منطقة كابالي بممارسات للحد من الفيضانات على المنحدرات الحادة في المنطقة، عن طريق إقامة المصاطب وزراعة الشجيرات وأعشاب نجيل الهند. ولكن النساء ترددن في استخدام هذه التكنولوجيا لافتقارهن إلى حيازة ثابتة للأراضي والتي تمتع بها الرجال، في حين كانت النساء المعيلات الفعليات للعديد من الأسر الزراعية في ظل عدم وجود الرجال. ولكن النساء اللواتي كنّ يتدبرن أمور أسرهن لم يرغبن باستخدام هذه التكنولوجيا مما جعل معدل استخدامها منخفضا للغاية. وقد ظهرت نفس المشكلة مع زراعة الأشجار، حيث كانت النساء مترددات في زراعة أشجار الفاكهة في الأراضي اللاتي لم يملكن حيازتها. وقد تم حل هذه المسائل من خلال المناقشات بين موظفي المشروع والمجتمعات (سواء مع الزوج عندما يكون ذلك ممكناً أو مع مختار القرية، ومع الزوجة) وذلك من خلال شرح الغرض من هذه الاستثمارات وفوائدها للأسرة والمجتمع.

المصدر: World Bank، ٢٠٠٤.

وهناك أمثلة كثيرة ولا سيما في القطاع الزراعي على التكنولوجيا المصممة خصيصاً للحد من الأعباء الثقيلة التي تقع على كاهل النساء الريفيات والتي تم تطويرها دون الرجوع إلى هؤلاء النساء مما جعلها في النهاية غير قابلة للاستخدام الناجح. (أنظر إطار ٢). في كثير من الأحيان صُممت التكنولوجيا دون الالتفات إلى الاحتياجات الخاصة بالنساء ومحدودية فرص وصولهن إلى الموارد كرأس المال والعمل والوقت أو حتى مجرد الحق في اتخاذ القرارات. في البلدان النامية عادة ما تُعمم التكنولوجيا الجديدة من خلال نظم الإرشاد الزراعي التي يقوم عليها موظفون ذكور يرتاحون أكثر بالعمل مع مزارعين ذكوراً. وأحياناً تجعل المعايير الثقافية المحلية من الصعب أو حتى المستحيل على موظفي الإرشاد الزراعي التفاعل مع المزارعات. والنتيجة هي عدم حصول المزارعات في كثير من الأحيان على معلومات حول التكنولوجيا الجديدة في حين ينفرد الرجال بمعظم الفوائد المباشرة الناتجة عن إدخال هذه التكنولوجيا. وليس ذلك مجرد أمر غير مقبول من حيث المساواة في النوع الاجتماعي، بل هو أيضاً وصْفة لعدم الفاعلية نظراً للدور الهام الذي تقوم به النساء في القطاع الزراعي لمعظم الدول النامية. بالتالي

يجب بذل جهود مركزة لإشراك النساء في عمليات تطوير واختبار وتنفيذ التكنولوجيا الجديدة. كما ينبغي توظيفهن في نظم الإرشاد الزراعي للمساعدة على تيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة للنساء الريفيات.

٦-٤ مجالات التركيز للتدخلات التكنولوجية

تنص المادة رقم ٤-٥ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي على ما يلي:

على الدول المتقدمة الأطراف في الاتفاقية والأطراف المتقدمة الأخرى المدرجة في الملحق الثاني اتخاذ جميع الخطوات العملية لدعم وتيسير وتمويل –حسب ما هو ملائم– نقل وإتاحة وصول التكنولوجيا السليمة بيئياً والدراية الفنية إلى الأطراف الأخرى وبخاصة الدول النامية لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية. وخلال هذه العملية على الدول المتقدمة الأطراف دعم تطوير وتعزيز القدرات والتكنولوجيا المحلية للدول النامية الأطراف. ويمكن أيضاً للأطراف والمنظمات الأخرى القادرة المساعَدة في تيسير نقل تلك التكنولوجيا.

خلال مؤتمر الأطراف السابع اعتُمد إطار للإجراءات الهادفة والفعالة لتعزيز تنفيذ هذه المادة، وحُددت المجالات الخمسة التالية للتركيز عليها. ويمكن تنفيذ كلٍ منها على نحو مراع للنوع الاجتماعي، كما هو مبين أدناه:

٦-٤-١ الاحتياجات التكنولوجية وتقييم الاحتياجات

ينبغي أن تنطلق عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية على قاعدة من الإدراك بأن الاحتياجات التكنولوجية للرجال والنساء ليست متطابقة دائماً. في مجال الزراعة مثلاً غالباً ما يكون التركيز على تطوير الأصناف المقاومة للجفاف أو الفيضانات وذلك بغية تعزيز الأمن الغذائي. لكن في كثير من البلدان النامية يمثل تجهيز المنتجات الزراعية مهمة شاقة تستغرق وقتاً طويلاً تقوم بها النساء بشكل كلي تقريباً. ونظراً لقيود الوقت التي تحكم عمالة النساء فإنه سيكون من الملائم التركيز على تطوير أصناف سهلة التجهيز والاستثمار في تطوير الأدوات التي تناسب النساء كأدوات الدرس البسيطة وتحديد التكنولوجيا التي من شأنها زيادة المحصول. وينبغي أن يولي تقييم الاحتياجات التكنولوجية اهتماماً للمستخدمين النهائيين الذين هم غالباً مزارعات يعانين من قيود الوقت وصعوبة الحصول على القروض والمعلومات، فضلاً عن سوء نوعية الأراضي وتدني إنتاجيتها.

هناك اهتمام متزايد في البلدان الصناعية بتطوير المركبات ذات الكفاءة العالية في توفير استهلاك الوقود. وبينما يملك الرجال والنساء على حد سواء سياراتهم الخاصة خصوصاً في دول الشمال فإن ملكية المركبات في مجموعها تميل لصالح الرجال (Wamukonja and Skrutch، ٢٠٠١) في حين تعتمد النساء أكثر على وسائل النقل العام. لذا من المستحسن عند تصميم نظام نقل مناسب للنساء التركيز على وضع جداول زمنية تلبي احتياجاتهن أو على تقديم حوافز اقتصادية لمستخدمي وسائل النقل العامة. كذلك فإن الدخل الذي تجنيه النساء في البلدان الصناعية يقل عادة عن دخل

الرجال. كما أن خياراتهن التكنولوجية غالباً ما تكون مقيدة بالدخل خاصة عندما يكنّ المسؤولات عن إعالة أسرهن. قد تجد النساء مثلاً صعوبة في تحمّل تكاليف تحويل أنظمة التدفئة المنزلية إلى الخيارات الأنظف بيئياً والمنخفضة الكربون، مما يستدعي البحث عن بدائل منخفضة التكلفة وفي متناول الأسر ذات الدخل المنخفض.

٦-٤-٢ المعلومات عن التكنولوجيا

غالباً ما تكون النساء مغْفَلات من قبل القنوات التقليدية لنشر المعلومات الفنية كنظم الإرشاد الزراعي مما يوجِب بذل جهود خاصة للوصول إليهن. وقد لا يشرِك الذكور من أفراد الأسرة نساءها في ما اكتسبوه من معلومات فنية لا سيما إن كنّ يقمن بزراعة أراضيهن الخاصة وليس أراضي أزواجهن. بالتالي قد يكون من الضروري أن تقوم أنظمة الإرشاد الزراعي بتعيين موظفات قادرات على إيصال المعلومات مباشرة إلى النساء، عوضاً عن انتظار ذلك من ذكور الأسرة. ينبغي كذلك إدماج النوع الاجتماعي في خدمات الإرشاد الزراعي وبذل الجهود لرفع الوعي وتثقيف وتدريب جميع موظفي الإرشاد الحاليين والمستقبليين حول النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة بما هو جديد في تكنولوجيا التغير المناخي. كما ينبغي أيضاً استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنقل المعلومات التكنولوجية للنساء كالإذاعة والتلفزيون.

في البلدان الصناعية غالباً ما تقدم المعلومات الفنية حول التغير المناخي بطريقة مجردة وتقنية للغاية مما يجعلها صعبة الفهم لعامة الناس. وقد أظهرت البحوث حول أنماط تعلم النساء أنهن أكثر استجابة للمعلومات الفنية عندما تقدّم ضمن سياق اجتماعي. لذلك ينبغي تقديم المعلومات التكنولوجية بأسلوب سياقي ميسر يترك أثراً لدى النساء.

٦-٤-٣ إيجاد بيئات داعمة لنقل التكنولوجيا

ينبغي وجود مهارات إدارية وتنظيمية وتكنولوجية وتجارية كافية من أجل تهيئة بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا. ولذلك

إطار ٣: تمكين النساء: دعم نقل المهارات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المبادرات المجتمعية التي تدرب النساء على استخدام مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادرة على تغيير طريقة فهم النساء لأنفسهن وفهم المجتمع لهن. وما هو ضروري هنا هو ربط مهارات النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باحتياجات المجتمع. وقد أثبتت تجربة مؤسسة بحوث إم إس سواميناثان في بونديشيري وكلية تيلونيا بيرفوت التي تدرب الرجال والنساء على استخدام نظم المعلومات الجغرافية لإدارة المياه أنه يمكن للنساء المدرَّبات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعب دور فاعل لإحداث التغيير والمضي بثبات في مسار التطور الذاتي.

المصدر: Gurumurthy، ٢٠٠٥.

من الضروري مشاركة جميع الجهات المعنية من القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية لتحقيق نقل فعّال للتكنولوجيا (Sathaye، ٢٠٠٢). وينبغي وجود مشاركة فعلية للنساء في هذه المجموعات واستمزاج آرائهن وأفكارهن بشكل جاد. وقد يتطلب الأمر في بعض الظروف التحدث مع النساء بشكل منفصل وذلك عندما لا يكون مناسباً ثقافياً تحدثهن في حضور الرجال.

٦–٤–٤ بناء القدرات لنقل التكنولوجيا

يجب كذلك خلال بناء القدرات لنقل التكنولوجيا إعطاء فرص متساوية لكل من الرجال والنساء للحصول على التدريب والمعلومات وفرص المشاركة في الجولات الدراسية والتوظيف. كما يجب بذل جهود لضمان حصول النساء على القروض وفرص التدريب وبناء المهارات.

٦–٤–٥ آليات نقل التكنولوجيا

ينبغي أن تتضمن الآليات منهجيات مراعية للنوع الاجتماعي وابتكارات تنظيمية يتم تطويرها بعد التشاور مع ممثلين لجميع المستخدمين المستهدفين وبعد إدراج احتياجات هؤلاء المستخدمين في كافة مراحل عمليات التخطيط وتحديد الأولويات.

٦–٥ تكنولوجيا التخفيف من آثار التغيرات المناخية: بُعد النوع الاجتماعي

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات التخفيف من آثار التغير المناخي في تخفيض و / أو إزالة انبعاثات غازات الدفيئة. وتعتبر الصناعة والمباني والنقل والزراعة المسؤول الرئيسي عن انبعاثات الكربون العالمية الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري، مما يجعلها القطاعات الاستراتيجية التي يجب استهدافها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

وبما أن الطاقة مجال حيوي فإن الأنواع المتجددة منها هي التكنولوجيا الرئيسية للتخفيف من آثار التغيرات المناخية. وقد أدى ذلك إلى بروز اهتمام متزايد باستخدام الوقود الحيوي، على الرغم من أن نساء المناطق ذات الموارد الحرجية الشحيحة يستخدمنه مصدراً للطاقة منذ عهد بعيد. وللتركيز المتزايد على الوقود الحيوي آثارٌ على نساء الدول النامية وذلك بسبب زيادة حدة التنافس على ما هو متاح منه ولأن الأراضي الزراعية التي كانت تستخدم سابقاً لإنتاج الغذاء يجري تحويلها إلى زراعة مصادر الوقود الحيوي (كالذرة وقصب السكر).

تتطلب مزارع محاصيل الطاقة عادة كميات كبيرة من المياه، مستنزفةً بذلك مصادر المياه المحلية المحدودة أصلاً. وقد فرض ذلك على النساء قضاء وقت أطول وبذل جهد أكبر في جمع مياه الاحتياجات المنزلية في حين أنهن لا يستفدن بالضرورة من عائدات زراعة محاصيل الطاقة (Rossi and Lambrou، ٢٠٠٨).

وجدت دراسة تناولت ١٩ بلداً في أفريقيا وآسيا أن وقود الكتلة الحيوية التقليدي كالخشب والفحم النباتي والمخلفات الزراعية يدار عادة من قبل النساء، وغالباً ما يمثل نسبة كبيرة من موارد الطاقة الوطنية. في مالي على سبيل المثال يمثل الحطب والفحم اللذان يستخدمان غالباً في الطهي ٨٠٪ من استهلاك الطاقة في البلاد، وتقضي النساء أكثر من ثلث وقتهن في جمع الحطب (Karlsson، ٢٠٠٨). بالتالي يعتبر تحديد مصادر مناسبة للطاقة البديلة أمراً هاماً ليس للبيئة فحسب بل للنساء أيضاً لما يمثله من تخفيف أعباء عملهن.

توجد حلول عديدة للطاقة على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك أفران الطهي المحسنة والغاز الحيوي ونظم الطاقة الشمسية منخفضة الدرجة والطاقة المائية الميكروية وطاقة الرياح. ولكن انتشار هذه الوسائل ليس واسع النطاق وأسعارها تفوق قدرة الأسر الفقيرة. لذلك ثمة حاجة ملحة لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن هذه التكنولوجيا لجعلها في متناول الجميع وقابلة للتكيف والاستخدام من قبل النساء الريفيات. وينظر إلى تنمية الطاقة المستدامة استجابةً للتغير المناخي كمقياس للنهوض الاجتماعي– الاقتصادي للنساء (Makhabane، ٢٠٠٢).

إطار ٤: الإنتاج المستدام للطاقة المحلية

في غانا قامت دائرة الخدمة الصناعية للتكنولوجيا الإقليمية الملائمة بترويج إنتاج واستخدام نفط الجاتروفا لإنتاج وقود الديزل الحيوي في منطقة مامبروزي الغربية. وقد شُجّعت المجموعات النسائية على إنشاء وإدارة محاصيل الجاتروفا وحصاد ومعالجة البذور وإنتاج وقود الديزل الحيوي والذي يستخدمنه في تشغيل آلات معالجة زبدة الشيا بالطاقة وطحن الذرة وإضاءة الفوانيس المنزلية (www.gratis-ghana.com). أما في تنزانيا فقد دعمت شركة كاكوت المحدودة إنتاج بذور الجاتروفا لتعزيز سبل العيش المستدامة والمشاريع الحيوية الريفية. قامت كاكوت بتدريب مئات الأشخاص على زراعة الجاتروفا كمحصول ربحي في الأراضي الهامشية، والعمل مع المجموعات النسائية في القرى لإنتاج الأشتال وأجزاء النباتات للزراعة. وقد استخدم النفط المستخرج من البذور في المصابيح التي تستخدم في حالة حدوث أعاصير وفي المواقد التي يقدمها المشروع للنساء. ولكن لا تزال هناك حاجة لإيجاد مواقد أقل تكلفة

(www.jatropha.de/tanzania/Kakute/kakute.htm).

يعتبر استخدام الموارد المائية من المجالات الأخرى التي تتطلب وضع استراتيجيات للتخفيف من آثار التغيرات المناخية على نحو مراع للنوع الاجتماعي. وبما أن النساء في الدول النامية يتحملن عادة المسؤولية الأساسية في جمع مياه الأغراض المنزلية فإن التكنولوجيا الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه يجب أن تراعي النوع الاجتماعي. مثلاً عند تصميم مضخات يدوية أو نظم ري أكثر كفاءة يجب مراعاة أن تكون هذه متاحة وميسرة للنساء الريفيات. وبما أن النساء هن من المستخدمين الرئيسيين للموارد الطبيعية ينبغي تمكينهن من المشاركة في إعادة تأهيل الأراضي الرطبة

كوسيلة لتحسين نوعية المياه والتقليل من مخاطر حدوث فيضانات. كما ينبغي طلب آراء النساء والاهتمام بمصالحهن عند وضع الاستراتيجيات المتعلقة بالحد من انجراف التربة.

تُطرح أيضاً مشاريع إعادة التحريج كوسيلة للتخفيف من آثار التغير المناخي. منذ عام ١٩٧٧ أشركت حركة الحزام الأخضر في كينيا أكثر من ٣٠,٠٠٠ امرأة ريفية فقيرة في أنشطة إعادة التحريج، وقامت بزرع أكثر من ٣٠ مليون شجرة. وتستخدم النساء الأشجار كمصدر لحطب الوقود ويتعلمن مهارات الحِراجة والتصنيع الغذائي وتربية النحل مما وفر لهن مصادر دخل.

عندما يتم تصميم مشاريع تكنولوجيا التخفيف من آثار التغير المناخي من منظور المساواة في النوع الاجتماعي فهي تخدم أغراضاً متعددة مثل: المساهمة في التخفيف من آثار التغير المناخي، تخفيف عبء العمل على النساء، إدرار الدخل. (أنظر إطار ٤). وحتى تكون حلول الطاقة المستخدمة على مستوى المجتمع المحلي صديقة للبيئة وفعّالة ومفيدة اقتصاديا للنساء (والرجال) ينبغي وضع منهجيات واستراتيجيات نشر المعرفة التي تركز بشكل خاص على مشاركة النساء وتيسير وصول المعرفة إليهن. ومن المهم أيضاً تعزيز قدرة صغار المزارعين على المشاركة في إنتاج الوقود الحيوي من خلال تحسين فرص حصولهم على الأراضي ورأس المال والتكنولوجيا، مثلاً من خلال إنشاء الجمعيات التعاونية (Rossi and Lambrou، ٢٠٠٨).

٦-٦ تكنولوجيا التكيف: بُعد النوع الاجتماعي

يشتمل التكيف مع التغيرات المناخية على مجموعة من الأنشطة للحد من مخاطر هذه التغيرات. غالبا ما تكون النساء الفقيرات بشكل خاص في المجتمعات الريفية الأكثر تعرضاً لآثار التغير المناخي نظراً لاعتمادهن في حياتهن على المياه المحلية وحطب الوقود والأراضي الزراعية. وتشتمل معظم طرق التكيف مع التغيرات المناخية على شكل من أشكال التكنولوجيا، وتشمل هذه ما يعرف بالتكنولوجيا "الناعمة" القائمة على أساس خطط التأمين وأنماط تناوب المحاصيل المزروعة والمعارف التقليدية. وهناك التكنولوجيا "الخشنة" كنظم الري والبذور المقاومة للجفاف وأنظمة الدفاعات البحرية في المناطق الساحلية. على سبيل المثال تقوم نظم الإنذار المبكر عادة على توليفة من أشكال التكنولوجيا "الناعمة" و"الخشنة" (UNFCCC, n.d.). وحتى تكون تكنولوجيا التكيف مجدية يجب أن تصل إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها، أي الفقراء والضعفاء والذين تشكل النساء نسبة كبيرة منهم. لذلك يجب بذل جهود تستهدف تحقيق ما يلي: أولاً، الإدراك بأن وضع النساء قد يختلف عن وضع الرجال؛ ثانياً، تصميم التكنولوجيا بطريقة مناسبة لظروف النساء؛ ثالثاً، منح النساء الحق الكامل في الوصول إلى المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا المتصلة بالتكيف مع التغيرات المناخية.

في المجال الزراعي تبذل جهود لإنتاج أصناف مختلفة من محاصيل مقاومة للفيضانات والجفاف والملوحة المتزايدة. وفي كثير من الدول تتولى النساء مهمة حفظ البذور، مما يستدعي استغلال معارفها وخبراتها في عملية تطوير المحاصيل. تركز الدول الأكثر تعرضاً للفيضانات على تطوير أنظمة مراقبة أفضل لتحسين نظم الإنذار المبكر من العواصف والفيضانات. ومن الضروري عند تصميم هذه الأنظمة مراعاة ما يكفل حصول الأفراد الأشد فقراً على المعلومات في الوقت المناسب ومساعدتهم على تطوير استراتيجيات للتأقلم مع ظروف الفياضانات.

في الدول الصناعية قد تبدو آثار النوع الاجتماعي لتكنولوجيا التكيف أقل وضوحاً، ولكن ثمة عدة عوامل هامة يجب مراعاتها. أولاً، لا تزال النساء غير ممثلات كما ينبغي في هيئات صنع القرار المتعلق بالتغير المناخي. ثانياً، قد تختلف أنماط الاستهلاك لدى النساء عن أنماط الاستهلاك لدى الرجال. ثالثاً، تختلف مواقف النساء تجاه الاستدامة البيئية أحياناً عن مواقف الرجال. من ذلك أنه غالباً ما يتم الترويج للطاقة النووية كاستراتيجية تكيف تقلل من الاعتماد على الوقود الأحفوري. وفي أواخر التسعينات توصلت دراسة سويدية إلى أن الشباب يفضلون الاستخدام طويل الأمد للطاقة النووية أكثر من الشابات. وقد بيَّنت النساء المناهضات لاستخدام الطاقة النووية أن المصدر الرئيسي لرفضهن هو دواعي السلامة العامة (Puranen، ٢٠٠٠ كما ورد في Clancy *et al.*، ٢٠٠٤)، في حين بدا الرجال أقل اعتراضاً على تخزين النفايات النووية في مجتمعاتهم. ومن المثير للاهتمام أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة ازداد احتمال اعتراضها على استخدام الطاقة النووية والعكس هو الصحيح بالنسبة للرجال.

تأثر موقف المرأة الأوروبية السلبي تجاه الطاقة النووية بشكل كبير بكارثة تشيرنوبل عام ١٩٨٦ والتي أشاعت المخاوف من المخاطر البيئية والصحية للطاقة النووية. وكذلك الحال في الولايات المتحدة حيث يشير تحليل Culley and Angelique (٢٠٠٣) لأثر حادث "ثري مايل آيلاند" النووي على النشاط النسوي، والذي دفع النساء للاحتجاج بسبب قلقهن من الجوانب السلبية للطاقة النووية المتعلقة بالصحة والسلامة، بينما كان الرجال أكثر استعداداً للاقتناع بالمسوِّغات الاقتصادية لوجود الطاقة النووية. وبشكل عام إذن يتضح أن المواقف متباينة، ومن الضروري للحكومات إدراك هذه الحقيقة عند تصميم أو اعتماد تكنولوجيا ملائمة للتغير المناخي.

في دول الشمال يترتب على ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء والنقل والرعاية الصحية أثر أكبر على النساء، ولا سيما في الأسر منخفضة الدخل. وذلك يستدعي إجراء بحوث مراعية للنوع الاجتماعي حول أنماط الاستهلاك ومواقف الرجال والنساء منها. ولكن نظراً لأن دخل النساء يعتبر أقل بشكل عام يتوجب أن تكون تكنولوجيا التكيف مع آثار تغيرات المناخ منخفضة التكلفة بما يلائم النساء وأن يكون بإمكانهن الحصول عليها.

أخيراً ينبغي لاستراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية الاطلاع على المعارف المحلية وتوثيقها وتقديرها ودمجها بالبحوث العلمية. مثلاً في كثير من الثقافات في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية تحفظ النساء البذور لاستخدامها مستقبلاً، ويتمتعن بمعرفة عميقة بالتنوع البيولوجي المحلي والاستراتيجيات المحلية لإدارة البذور خلال فترات الجفاف أو الفيضانات. كما أنهن على معرفة بالنباتات الطبية والعلاجات العشبية. وينبغي النظر إلى مثل هذه المعارف كجزء أساسي من الحلول المحلية لآثار تغيرات المناخ، وينبغي على العلماء ومتخذي القرارات تقديرها على هذا النحو.

مصادر إضافية

Karlsson, G. (2008). "Engaging women in small-scale production of biofuels for rural energy". Presentation summary for Stockholm Environment Institute side event at WIREC: North-South-South Forum on Biofuels, Climate and Sustainable Development. ENERGIA. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energia.org/pubs/papers/2008_karlsson_sei-wirec_pres-sum.pdf

Sathaye, J. (2002). Climate change mitigation: barriers, opportunities and technology transfer. USA: Lawrence Berkeley National Laboratory, University of California. Retrieved from the World Wide Web from: http://72.14.205.104/search?q=cache:vODISqDFQJAJ:ies.lbl.gov/ppt/ccmbott.pdf+what+are+climate+change+mitigation+technologies&hl=en&ct=clnk&cd=9

UNFCCC. (n.d.). Fact sheet on technology. Retrieved from the World Wide Web from: http://unfccc.int/files/press/backgrounders/application/pdf/fact_sheet_on_technology.pdf

Wamukonja, N. and Skrutch, M. (2001). "Is there a gender angle to the climate change negotiations?" Prepared for ENERGIA for distribution at CSD-9, New York. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energia.org/pubs/papers/wamukonya_skutsch.pdf

تمارين الوحدة

التمرين	الإجراء	الوقت
التكنولوجيا المراعية للنوع الاجتماعي	أسلوب "ماذا تعني لك التكنولوجيا"	٣٠ دقيقة
تحليل النوع الاجتماعي في تكنولوجيا التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها	أسلوب "تحليل الحالة الدراسية"	٦٠ دقيقة

حالات دراسية

حالة دراسية ١

نساء قرى يمنية ينهضن لمعالجة شح المياه

يواجه اليمن منذ سنوات تبعات التغير المناخي، شأنه في ذلك شأن معظم دول العالم. وكبقية دول المنطقة تتبدى أهم تداعيات التغير المناخي في اليمن في ندرة هطول الأمطار والتي هي مصدر مياه الشرب وتغذية آبار وأحواض المياه الجوفية وري المزروعات. ومما يفاقم شح المياه المتزايد وما ينجم عنه من تردي نوعية المياه المستخدمة في المجتمعات المحلية غياب أساليب الإدارة المجتمعية لموارد المياه المحلية وزراعة القات التي تستأثر بنصيب كبير من مياه الاستخدامات المنزلية وري المحاصيل الضرورية. ويؤدي انخفاض نوعية المياه إلى مشاكل صحية عديدة كانتشار الملاريا والبلهارسيا والإسهال وأمراض الأطفال. وفي حين تستطيع بعض الأسر الميسورة شراء مياه ذات نوعية أفضل فإن انخفاض مستويات الدخل يحرم معظم المجتمعات المحلية من هذه الميزة.

وأكثر من يكابد عواقب شح المياه وضعف خدماتها النساءُ والفتيات. فهن من يناط به جلب الاحتياجات المنزلية من مصادر المياه البعيدة عدة مرات في اليوم الواحد، إضافة إلى أعبائهن داخل المنزل. وتضطر بعض الفتيات لترك المدرسة لمساعدة أسرهن في نقل المياه وتنظيف المنزل والطهي. ويحفل برنامج العمل اليومي لنسبة كبيرة من نساء وفتيات المجتمعات المحلية بالعديد من المهام الشاقة، حيث يبدأن يوم عملهن مع طلوع الشمس ولا ينهينه بغروبها. فمن جلب للمياه، لرعاية الأطفال، لجمع الحطب، لشؤون النظافة، لرعي الأغنام، لمعالجة مخلّفات الحيوانات واستخدامها وقوداً، للعمل في الحقول، لا ينقضي اليوم إلا وقد خارت قواهن. ولا يلبثن إلا قليلاً حتى يبدأ يوم آخر على نفس المنوال، وهكذا. أما الرجال فيرون في مساعدة النساء على أداء هذه المهام عيباً يقلل من مكانتهم الاجتماعية.

يغلب على كثير من النساء والفتيات شعور بالضيق لأحوالهن الصعبة وعدم حصولهن على فرصة للتعليم تساعدهن على تحسين ظروفهن. وتبدي الأمهات أسفاً لعدم قدرتهن على إرسال بناتهن للمدرسة بسبب رفض الآباء والأشقاء ذهاب الفتيات إلى المدرسة والتي كثيراً ما تكون بعيدة عن المنزل أو مختلطة. لكن حاجة الأسر لمجهودات الفتيات في جلب المياه تبقى سبباً رئيسياً لتفشي الأمية بينهن وتحرمهن من التعليم الذي يَتُقن له وتحجِب عنهن أوقات الفراغ والتواصل الاجتماعي. ويرى المختصون أن توفر المياه للمنازل في المجتمعات المحلية اليمنية سيتيح للنساء وقتاً كافياً للاهتمام باحتياجاتهن الشخصية واكتساب المعرفة اللازمة لتدبير شؤون أسرهن على نحو أفضل. ورغم ذلك لم تمنع الأعباء اليومية النساء من إبداء الرغبة في حل مشكلات المياه في مجتمعاتهن من خلال الجمعيات المحلية أو الخدمات التطوعية.

أدركت "الوكالة الألمانية للتعاون الفني" هذا الواقع والإمكانات الموجودة لدى النساء لتغييره. لذلك ركّزت

على إدماجهن في برامجها بهدف بناء قدراتهن وتمكينهن من المشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه على المستوى المحلي. ونظمت دروساً لتعليم القراءة والكتابة للفتيات والنساء علي أيدي معلمات من نفس المجتمع تم تدريبهن على أساليب تعليم الكبار. ومن خلال ٤٨ حصة دراسية تخرجت ٨٤٠ امرأة وفتاة. كما دعمت الوكالة تشكيلَ ٣٨ لجنة مياه قروية في أربع مديريات من محافظة عَمران بجهود محلية من السكان ومشاركة فاعلة من النساء. تقول بشرى وهي عضو لجنة إحدى قرى مديرية خامِر: أنا وصديقتي فاطمة عضوين في لجنة قريتنا والتي استطاعت إبراز الاحتياجات الحقيقية من المياه في القرية وتوعية كل من له شأن حول الطرق الصحيحة لإدارة خزان المياه في القرية وخطط الاستعمال. ورأت بشرى أن عضويتها في اللجنة شكلت تجربة مفيدة من شأنها تشجيع النساء على الترشح لانتخابات المجلس المحلي، خاصة وأن شيوخ القرية وممثليها صاروا أكثر تقبلاً لمساهمة النساء ودورهن في حل المشكلات المائية. ولم تقف مشاركة النساء عند عضوية اللجان المائية في القرى، بل تعدتها إلى عضوية لجنة الحوض المائي لمحافظة عَمران ومساهمتها في اتخاذ قرارات هامة.

وكمساعدة أخرى من الوكالة الألمانية لمعالجة تدني نوعية المياه تم توزيع فلاتر رملية على المدارس والمساجد والمؤسسات الأهلية المحلية. وأقيم مصنع لتوفير الفلاتر على نطاق أوسع بدعم من الوكالة ومساهمة مالية من بعض السكان. أما من تولى توعية الأهالي بفوائد الفلاتر وطريقة استعمالها فقد كان "اتحاد نساء اليمن"، حيث تم زيارة وتثقيف أكثر من ٧٠٠٠ مواطن معظمهم من النساء على كيفية استخدام تلك التقنية وصيانتها. وقد لاحظت النساء المنتفعات من هذا المشروع أن استخدامهن للفلاتر خفض من إصابة أطفالهن بالأمراض وقلل بالتالي حجم إنفاق أسرهن على العلاج.

انتهى المشروع لكن أمل نساء قرى محافظة عَمران في ظروف مائية وحياتية أفضل وعزمهن على المشاركة في تحسين مستوى ما يحصلن عليه من خدمات مائية قد بدأ للتو.

المصدر:

بتصرف من:

Ruby Assad/Gender and Community Development long-term Consultant /German Technical Cooperation in Yemen/ Community-based Water Use in Scarce Areas Project (Amran Governorate) - GIZ, execution firm is the GFA- Hamburg

التغير المناخي والمساواة في النوع الاجتماعي في الصين

تتمثل أحد أهداف مشروع التعاون بين كندا والصين بشأن التغير المناخي (الممول من الصندوق الكندي التنموي للتغير المناخي) والذي تديره الوكالة الكندية للتنمية الدولية في زيادة انخراط النساء عبر تمكينهن من المشاركة المتساوية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالتغير المناخي، خاصة في المؤسسات الحكومية والمعاهد البحثية الصينية.

وتتضمن الأهداف الموضوعة:

- تعزيز الوعي حول عدم المساواة في النوع الاجتماعي ودعم المشاركة الكاملة للنساء في صنع القرارات والأنشطة الفعلية المرتبطة بالتغير المناخي.
- زيادة القدرة على تحليل قضايا المساواة في النوع الاجتماعي ذات الصلة بالمشروع وإدراج نتائج التحليل في أنشطته.
- وضع وتنفيذ الأهداف الميسرة لمشاركة الذكور والإناث في أنشطة المشروع، استناداً إلى معلومات وإحصائيات مصنّفة حسب الجنس؛ والمتوقع أن لا تقل مشاركة النساء عن ٣٠٪.
- توعية النساء العاملات في مجال معالجة مسألة التغير المناخي وبناء قدراتهن وتعزيز ثقتهن بأنفسهن وتحفيزهن.

كما موّلت الوكالة الكندية للتنمية الدولية المشروع الكندي-الصيني للتعاون بشأن الإنتاج الأنظف الذي يستهدف الانبعاثات في لب الورق والأسمدة والبلاستيك وصناعات التخمير. ويتضمن المشروع عنصراً محدداً يستهدف زيادة مشاركة النساء كعاملات وفنيات وإداريات. ولذلك تلقين تدريباً على تحسين العمليات وممارسات مراجعة الحسابات ومراقبة المعدات والحاسوب والجوانب الفنية الأخرى المتعلقة بعملهن. وبذات الوقت عُقدت جلسات عمل للتوعية حول المساواة في النوع الاجتماعي بهدف تغيير مواقف الرجال والنساء على حدٍ سواء. ولم تكتف النساء بتطبيق واقعي لإنتاج التكنولوجيا النظيفة، بل بادرن من تلقاء أنفسهن للمساعدة في تنظيف البيئة. وقد شكل هذا المشروع حافزاً لإنشاء منظمة جديدة هي شبكة النساء والبيئة.

المصدر : www.cccsu.org.cn

سهولة تأثر النساء في مجتمعات كور موسى الريفية

تقع مجتمعات كور موسى الريفية بين مدينتي داكار وتْشِس، وتضم ٣٧ قرية تقع معظمها على دعامة جدار نْدياس المفرد. ونْدياس عبارة عن هضبة يبلغ أقصى ارتفاع لها ١٢٠ متراً. وتتعرض القرى-المحاطة بالسلاسل – والمناطق المحيطة بها للمياه السطحية السريعة الجريان بفعل المنحدرات الشديدة والتي تسبب مشكلة خطيرة ذات عواقب وخيمة على البيئة (تشمل تدهور الموارد وزيادة حموضة التربة وتآكل الأخاديد وعدم امتصاص التربة للمياه)، وعلى المجتمعات المحلية (كوقوع الحوادث المميتة وانهيار المساكن وصعوبة الوصول إلى الموارد).

تجد النساء صعوبة في الحصول على المياه، كما تواجه جميع أنواع المشاكل المتصلة بالإنتاج الزراعي، ومنها عدم استطاعتهن زراعة الخضروات في غير موسمها. كما يتم فقدان الأراضي الزراعية بسبب تدهور التربة، أما تلك الصالحة للزراعة فغالباً ما تعاني من عدم الخصوبة بسبب الجريان السطحي للمياه الذي يقتلع النباتات والمحاصيل. كل ذلك يؤدي إلى نقصان في المحاصيل الزراعية وتضاؤل في الأرباح. ويهاجر الشبان تاركين النساء والشيوخ ليتدبروا أمورهم بأنفسهم. ففي قرى لاندو يعيش نحو ١١٨ امرأة و٢٠ رجلاً فقط.

يترتب على شدة انحدار المنحدرات صعوبة امتصاص المياه السطحية في التربة وبالتالي عدم تغذية المياه الجوفية، مما يؤدي إلى تفاقم نقص المياه خاصةً في المناطق التي كانت آبارها قد جفت منذ شهرين خلال فصل الشتاء. وفي بعض الأماكن حول السلاسل يصل عمق المياه الجوفية إلى ٣٠ متراً تحت مستوى سطح البحر (Ndiaye، ٢٠٠٧) مما يساهم في تسرب المياه المالحة إليها وتعطل المعدات الهيدروليكية مثل آلات الحفر.

وقد ساعدت بعض المنظمات النساء على التعامل مع مشكلة الانجراف والسيطرة عليها من أجل الحفاظ على المياه والتربة وإصلاح الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تحسن الإنتاج الزراعي. وقد اكتسبن أساليب ومعارف جديدة في مجال التعامل مع تردي الأراضي من حيث تحسين نوعية التربة وإنتاجيتها.

تعاني ١٧ قرية من مجموع ٣٧ قرية تشكل مجتمع موسى كور من انجراف في التربة وتردي الأراضي مما يؤدي إلى عدم كفاية المحاصيل الزراعية. وقد تم اختيار ٣ قرى (هي سانثي سيريري، كيسوكاتي، لاندو) كمواقع استرشادية للتحكم في الانجراف في إطار برنامج أجروبيو نيايس الذي أطلقته منظمة ENDA PRONAT (Environment and Development Avtion in the Third World). وقد بدأ المشروع من قبل السكان المحليين، والنساء على وجه التحديد، عقب مشاورات بشأن مشاكل وحلول الانجراف وفقدان الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والمحاصيل وشح المياه وعدم إمكانية الوصول إلى القرى. وقد أنشئت لجان وفقاً للأولويات، منها لجنة الحد من انجراف التربة والتي تشارك فيها النساء بفعالية كبيرة.

ومن أجل السيطرة على جريان المياه قامت النساء بإنشاء الحواجز وإعادة التحريج. ويتم بناء الحواجز حول حواف برك تجمع مياه الأمطار، وتتكون من أسوار حجرية وقنوات نصف قمرية الشكل وحزم من الأغصان المقطوعة وحفر لنفاذ المياه وخنادق مكشوفة تعمل على إبطاء سرعة المياه وتوجيهها نحو أماكن النفاذ.

والنساء معنيات بحل مشكلة الانجراف لأنه بالإضافة إلى تأثيرها على الإنتاجية الزراعية فإنها تجعل من الصعب الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. ولو مَلكن الخيار لكان خيارهن الأول الحصول على المزيد من الموارد المائية. وتنشط النساء في إقامة الحواجز الحجرية، وقد كان لعملهن الشاق أثر فوري حيث بدأت عملية إعادة تغذية المياه الجوفية وتحسنت التربة وتباطأ جريان مياه الأمطار وتجدد الغطاء النباتي وازداد التنوع في النباتات السطحية. يقول رئيس المنظمة: "أصبح في آبارنا كميات كبيرة من المياه، وسيستغرق منا سحب المياه وقتاً أقل في هذا العام، مما يعني أن عملية إعادة تغذية البئر ستستغرق ما بين ساعة واحدة و ١,٣ ساعة مقارنة بـ ٢-٣ ساعة في العام الماضي. وسنواصل حملتنا لمكافحة الانجراف لتحقيق نتائج أفضل". وقد تحسن الإنتاج الزراعي وبدأت النساء بالمتاجرة بالأعشاب والنباتات الأخرى، وهو ما لم يُتح لهن منذ وقت طويل.

المصدر:

The Women's Environment and Development Organization (WEDO) with ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA in Senegal. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.wedo.org/files/HSN%20Study%20Final%20May%2020,%202008.pdf

إشاعة الأمل في المجتمعات في نيكاراغوا

تمثل هذه الحالة عملاً تعاونياً لإنتاج وتسويق منتجات الطاقة الشمسية المصنوعة من الخلايا الشمسية المعاد تدويرها وأجهزة الطهي الشمسية المعدلة لتلبية الاحتياجات المحلية.

وقد حاز مشروع "تجديد الأمل في المجتمعات" على إحدى الجوائز الخمس لعام ٢٠٠٨ المقدمة من مبادرة "سيد" (SEED) عن العمل الذي نفذه المشروع وجعله نموذجاً لإقامة عمل تجاري قادر على الدعم المالي الذاتي من خلال بيع منتجات الطاقة المتجددة.

"موخيريس سولاريس دي توتوجالبا" هي مجموعة من النساء المتمتعات بحس عالٍ من الدافعية الذاتية واللواتي عقدن العزم على تحسين مستوى حياتهن وحياة عائلاتهن في الشمال الغربي الريفي من نيكاراغوا. وتعمل هذه المجموعة بالشراكة مع مركز بحوث جامعي ومنظمة غير حكومية وخبراء في تكنولوجيا الطاقة الشمسية بهدف إقامة المشروع التعاوني "تجديد الأمل في المجتمعات" لإنتاج ألواح الخلايا الفولطاضوئية من الخلايا الشمسية المعاد تدويرها وأجهزة الطهي والمجففات الشمسية والمنتجات الغذائية والنباتات الطبية التي يتم طبخها أو تجفيفها بالطاقة الشمسية. وستتم صناعة هذه المنتجات وبيعها في مركز جديد للطاقة الشمسية سيقام في المجتمع المحلي.

توسيع نطاق الآثار

وكجزء من الجائزة ستدعم "سيد" مشروع "تجديد الأمل في المجتمعات" في جهوده الرامية لتحقيق مزيد من التطور. ويتوقع المشروع أن تصبح مراكز الإنتاج في غضون خمس سنوات مكتفية ذاتياً تماماً وأن تتوسع لتدعم مشاريع التنمية المجتمعية الأخرى.

كما يهدف المشروع إلى دعم جهود التوعية والتثقيف المحلية والإقليمية والوطنية المبذولة لنقل نموذج تطوير الطاقة المتجددة إلى المجتمعات الأخرى.

وتشمل الأنشطة المخطط لها:

- توفير البنية التحتية وتقديم المساعدة لإنتاج تكنولوجيا الطاقة الجديدة وذلك من خلال التواصل المستمر مع الجامعات والعلماء وعلماء الاجتماع والأخصائيين المتطوعين، الوطنيين والدوليين.
- العمل مع المجتمعات الريفية كشركاء متساوين في وضع استراتيجيات بديلة للطاقة بطريقة تحترم الاحتياجات والظروف المحلية.
- إطلاق جمعية تعاونية غير ربحية لإنتاج وبيع منتجات الطاقة الشمسية عمادها أفراد المجتمع المحلي من ذوي الخبرة في بناء الألواح الشمسية والمواقد والمجففات الشمسية وإعداد المنتجات الغذائية والنباتات الطبية المطبوخة أو المجففة بالطاقة الشمسية.
- طرح دورات تعليمية للمجتمع في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية وإجراء تدريب

رسمي لزيادة عدد الفنيين المؤهلين لتلبية الطلب المتزايد.

حول مبادرة "سيد" (SEED)

تدعم مبادرة "سيد" المشاريع المحلية الجديدة الواعدة التي تعمل ضمن شراكات في مجالات تحسين سبل المعيشة ومعالجة الفقر والتهميش والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في البلدان النامية.

وتطور "سيد" أدوات تعلم لأصحاب المشاريع الاجتماعية والبيئية، وتقوم بتعزيز الوعي لدى واضعي السياسات ومتخذي القرارات، وتسعى لتشجيع نُهج مبادرات مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة.

"سيد" هي شبكة عالمية تأسست عام ٢٠٠٢ من قبل الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من الالتزامات التي تم إقرارها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ.

يتألف الشركاء في مبادرة "سيد" من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحكومات كل من ألمانيا وهولندا وجنوب إفريقيا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية

المصدر:

Seed Initiative. (2008). “2008 Seed Award Winners”. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.seedinit.org/mainpages2/awards/2008/nicaragua.pdf?PHPSESSID=41cb460d88d21b1d93854d92d76c81dc

ماذا تعني لك "التكنولوجيا"؟

الهدف: بيان أن التكنولوجيا لا اعتبارات فيها للنوع الاجتماعي، وأنه يمكن فهم كل تدخل تكنولوجي بشكل مختلف وأن لهذه التدخلات أنماط استخدام وسمات مختلفة، وبالتالي فإن آثارها مختلفة على النساء والرجال

المواد: أقلام تحديد، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، دبابيس

الإجراء:

١ – يشرح كل من المشاركين باختصار ماذا تعني له "التكنولوجيا"؛ ويمكن القيام بذلك بشكل فردي على الورق أو بصوت عال خلال النقاش الجماعي.

٢ – ثـم زود المشـاركين بالنصـ حـول "مجالات التركيـز للتدخـلات التكنولوجية" الوارد في القسـم ٦–٤ من هذه الوحدة واطلب منهم قراءته على انفراد.

٣ – قسِّـم المشـاركين إلى مجموعتـين تقـوم إحداهـا بالتأييـد والأخـرى بالمعارضـة، وأطلـق بينهما نقاشاً لمدة ١٥ دقيقة حول العبارة التالية:

- "سـيكون لتكنولوجيـا التخفيـف مـن آثار التغـيرات المناخية والتكيف معهـا تأثيرات مختلفة على الرجال والنساء ينبغي على مخططي ومصممي التكنولوجيا إدراكها."

٤ – دوِّن الملاحظات والنقاط الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشة.

٥ – أعدّ بياناً ختامياً بناءً على هذه الملاحظات.

تحليل الحالة الدراسية

الهدف: بيان أن تكنولوجيا التكيف مع التغيرات المناخية المختلفة لا تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، وأن ذلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية للنساء خاصة الفقيرات.

المواد: أقلام تحديد، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، دبابيس، ونُسخ من الحالة الدراسية.

الإجراء:

١ – قسِّم المشاركين إلى مجموعات للإجابة على الأسئلة التالية حول الحالة الدراسية "سهولة تأثر النساء في مجتمعات كور موسى الريفية":

- ما القيود الاجتماعية التي واجهتها النساء؟
- كيف تغلبت النساء على هذه القيود؟
- كيف استخدمن التكنولوجيا لحل مشاكلهن؟

- ماذا كان بإمكانهن فعله إضافة إلى ما قُمن به؟

٢ – اطلب من المجموعات تقديم ما توصلت إليه من نتائج في الجلسة العامة.

٣ – قسم المشاركين خلال الجلسة العامة إلى مجموعتين إحداها مؤيدة والأخرى معارضة. وامنحهم الوقت الكافي لإعداد مواقفهم، مبيناً أن عليهم استخدام نص الوحدة.

٤ – أطلق مناقشة لمدة ١٥ دقيقة حول العبارة التالية:

- "قد تختلف الحلول التكنولوجية للتغير المناخي اختلافاً كبيراً في حالة وجود عدد كبير من النساء في مواقع القيادة وصنع القرار."

سهولة تأثر النساء في مجتمعات كور موسى الريفية

تقع مجتمعات كور موسى الريفية بين مدينتي داكار وتْشِس، وتضم ٣٧ قرية تقع معظمها على دعامة جدار نْدياس المفرد. ونديـاس عبارة عن هضبة يبلغ أقصى ارتفاع لها ١٢٠ متراً. وتتعرض القرى-المحاطة بالسلاسل – والمناطق المحيطة بها للمياه السطحية السريعة الجريان بفعل المنحدرات الشديدة والتي تسبب مشكلة خطيرة ذات عواقب وخيمة على البيئة (تشمل تدهور الموارد وزيادة حموضة التربة وتآكل الأخاديد وعدم امتصاص التربة للمياه)، وعلى المجتمعات المحلية (كوقوع الحوادث المميتة وانهيار المساكن وصعوبة الوصول إلى الموارد).

تجد النساء صعوبة في الحصول على المياه، كما تواجه جميع أنواع المشاكل المتصلة بالإنتاج الزراعي، ومنها عدم استطاعتهن زراعة الخضروات في غير موسمها. كما يتم فقدان الأراضي الزراعية بسبب تدهور التربة، أما تلك الصالحة للزراعة فغالباً ما تعاني من عدم الخصوبة بسبب الجريان السطحي للمياه الذي يقتلع النباتات والمحاصيل. كل ذلك يؤدي إلى نقصان في المحاصيل الزراعية وتضاؤل في الأرباح. ويهاجر الشبان تاركين النساء والشيوخ ليتدبروا أمورهم بأنفسهم. ففي قرى لاندو يعيش نحو ١١٨ امرأة و٢٠ رجلاً فقط.

يترتب على شدة انحدار المنحدرات صعوبة امتصاص المياه السطحية في التربة وبالتالي عدم تغذية المياه الجوفية، مما يؤدي إلى تفاقم نقص المياه خاصةً في المناطق التي كانت آبارها قد جفت منذ شهرين خلال فصل الشتاء. وفي بعض الأماكن حول السلاسل يصل عمق المياه الجوفية إلى ٣٠ متراً تحت مستوى سطح البحر (Ndiaye، ٢٠٠٧) مما يساهم في تسرب المياه المالحة إليها وتعطل المعدات الهيدروليكية مثل آلات الحفر.

وقد ساعدت بعض المنظمات النساء على التعامل مع مشكلة الانجراف والسيطرة عليها من أجل الحفاظ على المياه والتربة وإصلاح الأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تحسن الإنتاج الزراعي. وقد اكتسبن أساليب ومعارف جديدة في مجال التعامل مع تردي الأراضي من حيث تحسين نوعية التربة وإنتاجيتها.

تعاني ١٧ قرية من مجموع ٣٧ قرية تشكل مجتمع موسى كور من انجراف في التربة وتردي الأراضي مما يؤدي إلى عدم كفاية المحاصيل الزراعية. وقد تم اختيار ٣ قرى (هي سانثي سيريري، كيسوكاتي، لاندو) كمواقع استرشادية للتحكم في الانجراف في إطار برنامج أجروبيو نيايس الذي أطلقته منظمة ENDA PRONAT (Environment and Development Avtion in the Third World). وقد بدأ المشروع من قبل السكان المحليين، والنساء على وجه التحديد، عقب مشاورات بشأن مشاكل وحلول الانجراف وفقدان الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار والمحاصيل وشح المياه وعدم إمكانية الوصول إلى القرى. وقد أنشئت لجان وفقاً للأولويات، منها لجنة الحد من انجراف التربة والتي تشارك فيها النساء بفعالية كبيرة.

ومن أجل السيطرة على جريان المياه قامت النساء بإنشاء الحواجز وإعادة التحريج. ويتم بناء الحواجز حول حواف برك تجمع مياه الأمطار، وتتكون من أسوار حجرية وقنوات نصف قمرية الشكل وحزم من الأغصان

المقطوعة وحفر لنفاذ المياه وخنادق مكشوفة تعمل على إبطاء سرعة المياه وتوجيهها نحو أماكن النفاذ.

والنساء معنيات بحل مشكلة الانجراف لأنه بالإضافة إلى تأثيرها على الإنتاجية الزراعية فإنها تجعل من الصعب الوصول إلى مياه الشرب النظيفة. ولو مَلكن الخيار لكان خيارهن الأول الحصول على المزيد من الموارد المائية. وتنشط النساء في إقامة الحواجز الحجرية، وقد كان لعملهن الشاق أثر فوري حيث بدأت عملية إعادة تغذية المياه الجوفية وتحسنت التربة وتباطأ جريان مياه الأمطار وتجدد الغطاء النباتي وازداد التنوع في النباتات السطحية. يقول رئيس المنظمة: "أصبح في آبارنا كميات كبيرة من المياه، وسيستغرق منا سحب المياه وقتاً أقل في هذا العام، مما يعني أن عملية إعادة تغذية البئر ستستغرق ما بين ساعة واحدة و ١,٣ ساعة مقارنة بـ ٢-٣ ساعة في العام الماضي. وسنواصل حملتنا لمكافحة الانجراف لتحقيق نتائج أفضل". وقد تحسن الإنتاج الزراعي وبدأت النساء بالمتاجرة بالأعشاب والنباتات الأخرى، وهو ما لم يُتح لهن منذ وقت طويل.

المصدر:

The Women's Environment and Development Organization (WEDO) with ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA in Senegal. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Retrieved from the World Wide Web from:http://www.wedo.org/files/HSN%20Study%20Final%20May%2020,%202008.pdf

الوحدة السابعة

إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي

تصوير: باز بسيو

الوحدة السابعة:

إدماج النوع الاجتماعي في آليات تمويل تدابير التغير المناخي

في المقام الأول تعتمد استجابة النساء وقدرتهن على التعامل مع قضايا التغير المناخي اعتماداً كبيراً على مقدار ما يتمتعن به من صحة ورفاه واتساع شبكاتهن الاجتماعية. أما في المقام الثاني فتعتمد قدرة النساء على التكيف مع متطلبات التغير المناخي على مدى تحكمهن بالموارد الاقتصادية وحصولهن على موارد مالية (Williams, personal communication).

الرسائل الرئيسية

- الموارد الاقتصادية والمالية للنساء أكثر عرضةً للخطر جراء التغير المناخي من موارد الرجال.
- لا تراعي سياسة تمويل التغير المناخي تأثير هذا التغير على الأمن الاقتصادي للنساء. ينبغي أن تركز هذه السياسة على تشجيع الاستثمارات في المشاريع الصغيرة وضرائب الكربون الوطنية التي تحقق فوائد أكبر للنساء.
- لا يمكن أن تبقى آراء واهتمامات وأولويات النساء هامشية في ما هو قائم من أطر التغير المناخي الدولية والوطنية.
- ينبغي أن يركز تمويل التكيف مع آثار التغيرات المناخية على التدابير منخفضة التكلفة في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والتي تلائم بشكل أكبر أنشطة النساء المتعلقة بالتغير المناخي .
- يجب أن يكمّل تمويل تخفيف الآثار جهودَ خفض انبعاثات غازات الدفيئة من خلال مشاريع تعزز سبل معيشة النساء وحقوقهن.
- ينبغي أن يراعي تمويل القطاع الخاص للتغير المناخي ما لأنشطة السوق من آثار سلبية على وصول النساء إلى الموارد مثل الأراضي ويعمل على التخفيف منها.

٧-١ ما هو تمويل تدابير التغير المناخي؟

أسفرت المحاولات الدولية والوطنية لمواجهة تحديات التغير المناخي عن العديد من الإجراءات على جميع المستويات الاقتصادية. وسوف تتطلب الغايات والأهداف والطرائق والمشاريع والبرامج المنبثقة عن سياسات المناخ والمتعلقة باستراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية قدراً كبيراً من الموارد لتغطية تكاليف السلع والخدمات والتكنولوجيا التي تحتاجها الدول النامية والمتقدمة في تنفيذها لتدابير التغير المناخي. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة هذه التدابير تصل إلى حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي.

وقد أدت تحديات تمويل برامج ومشاريع التكيف مع التغير المناخي وتنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثاره إلى قيام المجتمع الدولي تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي بإنشاء نظام لتمويل تدابير التغير المناخي يشتمل على أدوات وآليات متعددة. وتتباين أدوات تمويل هذه التدابير تبايناً كبيراً من حيث نهجها الاستراتيجي (التكيف مقابل التخفيف ونقل التكنولوجيا)، ويفترض أن تكون مصمّمة لتتناسب مع المستويات المختلفة من النمو الاقتصادي لدول العالم.

وبالتالي يشتمل تمويل التغير المناخي على دور وإجراءات تقوم بها المؤسسات المالية وصنّاع القرارات المالية في القطاعين العام والخاص، بما يشمل الوساطة بين الجهات المانحة والحكومات المتلقية، والمدخرين والمستثمرين، والمقرضين والمقترضين. والهدف من الوساطة هو إدارة مخاطر استراتيجيات الحد من آثار التغير المناخي ومعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار التغير المناخي وجهود التخفيف منها.

٢-٧ ما علاقة تمويل تدابير التغير المناخي بالنوع الاجتماعي؟

ثمة معرفة حسنة بالعديد من العوامل التي تؤثر على تمكين النساء وسيطرتهن على الموارد الاقتصادية والمالية بما في ذلك التمويل الميكروي، حتى أنها أصبحت حقائق مجردة. وتشمل هذه العوامل: عدم المساواة في النوع الاجتماعي من حيث التفاوت في الحصول على السلع الاجتماعية والمادية والفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في التعليم والدخل واستخدام الوقت والترفيه والأدوار والمسؤوليات المتباينة للجنسين في الأسرة والمجتمع وسوق العمل. وفي الأدبيات التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية يمكن جمع هذه العوامل معاً من حيث أثرها على قدرات النساء ومدى وصولهن إلى الموارد والفرص والأمن. وقد أظهرت البحوث التجريبية أيضاً أثر هذه الديناميكيات المتباينة حسب النوع الاجتماعي على طائفة واسعة من الأنشطة البشرية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الزراعة والخدمات والصناعات التحويلية والمياه وتوزيع واستخدام الطاقة والنقل وإدارة الكوارث.

تعتمد استجابة النساء وقدرتهن على التعامل مع قضايا التغير المناخي اعتماداً كبيراً على مستوياتهن الصحية والرفاهية ومدى سيطرتهن على الموارد الاجتماعية والاقتصادية، والتي تشمل الأراضي والقروض والأدوات وأسباب الصحة الجيدة وحرية التنقل والأمن الشخصي وتكوين الاسرة والمسكن الآمن والوقاية من العنف (Brody *et al.*، ٢٠٠٨). وإن لم تتوفر هذه العناصر فستتعرض النساء المتضررات إلى أوضاع شديدة السوء.

يترافق التغير المناخي بتفاقم النقص الغذائي وزيادة حدوث الأمراض التنفسية والإرهاق المتزايد الناجم عن التنقل لأماكن بعيدة للحصول على المياه. ومما يزيد الوضع تعقيداً بالنسبة للكثير من النساء هو أن التغير المناخي يأتي بإشكالات جديدة كالإجهاد الحراري وزيادة الأمراض المنقولة بواسطة المياه (Brody *et al.*، ٢٠٠٨). وتزيد عوامل التعقيد هذه من عدم قدرة النساء على الأداء. وفي بعض الحالات قد يتطلب التغير المناخي ممارسة مهارات جديدة من أجل البقاء كتسلق الأشجار والسباحة وسواهما من الأنشطة غير المعتادة للنساء اللواتي يعشن في ظل بعض القيود الثقافية والدينية. كما يزيد التغير المناخي من حدة آثار الفجوات في النوع الاجتماعي الموجودة أصلاً، مثل عدم تماثل المعلومات التي يحصل عليها كل من الرجال والنساء. وفي حين أدت الأشكال القديمة من الاختلالات إلى مشاكل مزمنة طويلة الأمد كانتشار الفقر فإن الأشكال الجديدة مثل تبادل معلومات متباينة متعلقة بالإنذار المبكر والتأهب للكوارث تكون أحياناً مسألة حياة أو موت.

إن التعامل بنجاح مع تحديات إدارة المخاطر والتأهب للكوارث وتحديات الأحوال الجوية الناجمة عن التغير المناخي تتطلب أكثر مما هو متاح عادة من موارد لتلبية الاحتياجات اليومية التي يواجهها الفرد العادي والأسرة العادية. ومن تلك المتطلبات الناشئة توفر موارد لبناء مساكن دائمة للأسرة ووحدات ذات نوعية أفضل لتخزين المياه والاستثمار في التكنولوجيا الموفرة للطاقة مثل مواقد الطاقة الشمسية.

وحسبما لاحظت الأمم المتحدة فإن الاستثمار في تمكين النساء هو المفتاح لمكافحة آثار التصحر وتمهيد الطريق للتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية في العديد من بلدان العالم الأقل نمواً (Srabani، ٢٠٠٨)، كما تلعب النساء دوراً هاماً في تطوير نظم الطاقة.

ولكن في ظل النظام الحالي لتمويل تدابير التغير المناخي لا تصل النساء بسهولة وكفاية للأموال اللازمة لتغطية الخسائر الناجمة عن الطقس أو استخدام تكنولوجيا التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من أثرها. وهناك العديد من الأنشطة التي تتولاها النساء عادة ويمكن اعتبارها أنشطة تكيف وتخفيف كغرس الأشجار لا تلقى اعترافاً في سوق تجارة الكربون العالمية أو يتم تجاهلها من قبل الممولين. كما أن التعقيدات المتعلقة بصناديق تمويل التغير المناخي وعملية التقدم بطلبات إليها تصعِّب على النساء والفئات المجتمعية الحصول على التمويل المرصود للمشاريع واسعة النطاق التي تتطلب رأس مال جيد. لذلك قد لا تكون آليات تقديم تمويل تدابير التغير المناخي ملائمة لمستوى ونطاق الأنشطة التي تديرها النساء سواء في الزراعة أو التجارة أو ضمن الأسرة. ولا يمكن التوثق العملي من هذه القضايا إلا من خلال الدراسة الأعمق لهيكلية عملية التمويل وأدواتها وآلياتها.

إطار ١: الجمود والتحديات في الأسواق المالية الوطنية والعالمية

تعاني الأسواق المالية الوطنية والعالمية من جمود وتحديات تمنع أو تعرقل وصول النساء إلى الموارد الاقتصادية والقروض والتمويل في أسواق القروض والمال، كما أن النساء غير ممثلات كما يجب في محافل صنع القرار بشأن التغير المناخي. فقضايا واهتمامات وأولويات النساء غالباً ما تعتبر هامشية في عمليات صانعي القرارات المتعلقة بتمويل تدابير التغير المناخي. ومع ذلك فهن أيضاً يشاركن في تحمل النتائج المترتبة على عمليات اتخاذ القرارات حول ما يتم تمويله من مشاريع وبرامج ووسائل تمويلها.

وقد تكون أشكال القيود القائمة على أساس النوع الاجتماعي (كعدم المساواة في حقوق الملكية) –التي تخلق المشاكل للنساء في الأسواق المالية المنتظمة– ذات تأثير أيضاً في مجال تدابير تمويل التغير المناخي. وتتصل هذه القيود بما تحويه الأسواق المالية من معايير تمييزية مما يؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد.

وعلى الرغم من قلة البحوث المتعلقة بديناميكيات النوع الاجتماعي في سياق تمويل التغير المناخي فإن استمرار التمييز حسب النوع الاجتماعي المستفحل في الأسواق المالية المنتظمة قد يؤدي إلى أن:

- تتجه النساء لطلب قروض أصغر من تلك التي يحصل عليها الرجال (وفي مجال تمويل التغير المناخي يتجلى ذلك في إقبال معظم النساء على المشاريع ضيقة النطاق).

- تتجه النساء إلى إعطاء قروض للنساء. وبالتالي حيثما تكون اعتبارات ومعايير النوع الاجتماعي غير ذات أهمية عند مراجعة مقترحات المشاريع واتخاذ القرارات بالموافقة وصرف الأموال، فإن نسبة المشاريع النسائية المختارة قد تكون أقل.
- تقترض النساء من برامج ذات سقف إقراضي ضيق.
- تواجه النساء أسعار فائدة أعلى أو تكاليف تعاملات أكبر (نظراً لحجم مشاريعهن).
- يكون للنساء قدرة أقل على الوصول إلى القروض وطلب أعلى عليها (في هذه الحالة قد يكون لدى النساء العديد من المشاريع التي تحتاج إلى تمويل تدابير التغير المناخي ولكنهن يواجهن محدودية في الوصول إلى التمويل المطلوب)

٧-٣ ما أدوات وآليات وطرق تمويل تدابير التغير المناخي؟

تتمثل الغايات العامة للنظام الحالي لتمويل تدابير التغير المناخي في تعزيز وضمان أنشطة التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. أما الأهداف المحددة فتشمل تحقيق استقرار في مستوى انبعاثات غازات الدفيئة أو تخفيضه والتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وكما ورد سابقاً تتمثل الهيكلية الشاملة الناظمة للسياسات الدولية للتغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. لذلك فإن نظام تمويل تدابير التغير المناخي المتبع حالياً تم تأسيسه في إطار هذه الاتفاقية والعمليات المتصلة بها كبروتوكول كيوتو. تتكون هيكلية نظام تمويل تدابير المناخ من عدة طبقات وترتكز على أربع دعائم معقدة ومتداخلة من الشبكات المالية العامة والتي تكملها شبكة القطاع الخاص المؤلفة من جهات ناشطة ومبادرات. والعناصر العامة لهيكلية تمويل التغير المناخي هي:

١ – الأمم المتحدة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي / مرفق البيئة العالمي.

٢ – البنك الدولي.

٣ – مؤسسات التمويل والتنمية الأخرى متعددة الأطراف.

٤ – مجموعة من الجهات المانحة ثنائية الأطراف. أما شبكة القطاع الخاص فتشمل المؤسسات وصناديق رأس المال الاستثماري وصناديق الكربون الخاصة وشبكة من التبادلات.

تتألف الآليات المالية من التدابير الوطنية (إطار ٢) والآليات القائمة على السوق (إطار ٤ و ٥ و ٦). وعلى صعيد العرض العام يستخدم البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والحكومات الوطنية قائمة من الخيارات التي تتراوح بين الحوافز الضريبية والاستثمار المحلي وخطط التأمين وبرامج القروض منخفضة الفائدة

والمنح والتمويل الميسر والتمويل المشترك. كما أن هذه المؤسسات قادرة على الاستفادة من الآليات الطوعية وغير الطوعية القائمة على السوق. ويستخدم القطاع الخاص أدوات مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وعقود الخيارات والاستثمار في الحصص والمحافظ الاستثمارية ومجموعة من الخطط القائمة على السوق.

ويستند جانب الطلب على تمويل تدابير التغير المناخي في المقام الأول إلى سياسة وطنية وإقليمية ودولية للتغير المناخي ومجموعة من الحوافز الموضوعة لتسهيل استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. وتتمثل الطلبات الرئيسية في قطاعات الطاقة والزراعة والتحريج والصحة، بما يشمل الخسائر الزراعية المتصلة بالطقس وتمويل تكنولوجيا تخفيف الآثار والتكيف. وأهم الجهات الطالبة للأموال اللازمة لأنشطة التكيف هي الدول النامية التي تقدم طلباتها بشكل رئيسي من خلال إعداد برامج عمل التكيف الوطنية.

إطار ٢: الأدوات المالية الوطنية (الحوافز)

- المدفوعات المباشرة
- تخفيضات الضرائب
- دعم الأسعار
- حسومات التعرفة
- برامج المنح
- برامج القروض
- السندات
- حوافز الإنتاج
- برامج الشراء الحكومية
- الاستثمار في الحصص بما في ذلك رأس المال الاستثماري
- برامج التأمين

المصدر: Tirpak *et al.*، ٢٠٠٨.

تميل تدابير تمويل التغير المناخي حالياً نحو التخفيف من آثار التغيرات المناخية، مما يجعل التمويل المخصص لمشاريع التكيف أقل من ذلك المتاح لمشاريع تخفيف الآثار. أما الأطراف الفاعلة الرئيسية في مجال تخفيف الآثار فهي الدول المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الناشئة كالبرازيل والهند والصين. ومع ذلك فالبلدان النامية الآخذة بتقديم طلبات أقوى لمشاريع التخفيف من آثار التغيرات المناخية في تزايد.

وقد أنشأ مؤتمر الأطراف مرفق البيئة العالمي ليكون ذراعه المالي. ويخضع المرفق للمراجعة كل أربعة أعوام حيث يكون مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف. وتدار مشاريع المرفق بواسطة ثلاث وكالات منفذة هي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إضافة إلى سبع وكالات تنفيذية. وتشتمل معظم مشاريع المرفق على عنصر التمويل المشترك؛ ويُنتظر من الدول المشاركة تقديم سلسلة من التقارير الوطنية التي تشتمل على تقييم احتياجاتها وأولوياتها المتعلقة بالتغير المناخي.

وقد أنشأ مؤتمر الأطراف ثلاثة صناديق خاصة وهي الصندوق الخاص بالتغير المناخي وصندوق الدول الأقل نمواً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وصندوق التكيف بموجب بروتوكول كيوتو. ويدير مرفق

الصندوق الخاص بالتكيف مع التغير المناخي هو صندوق للتبرعات يعتمد على مساهمات الجهات المانحة. ويهدف إلى معالجة قضايا التنمية والتكيف بما يشمل نقل التكنولوجيا، وهو يحظى بطلب كبير من قبل البلدان النامية. كما تم إنشاء صندوق الدول الأقل نمواً على أساس طوعي أيضاً، ليركز على المجالات ذات الأولوية في برامج العمل الوطنية للتكيف (إطار ٣) بما في ذلك قضايا تنمية المجتمع والتكيف مع التغير المناخي. وهناك أيضاً برنامج المنح الصغيرة المخصص للدول ذات القدرات الضئيلة والذي يعمل في مختلف المناطق البؤرية لمرفق البيئة العالمي. ويسعى لأن يكون مرناً جداً ومستجيباً لاحتياجات الدول النامية.

وبموجب بروتوكول كيوتو يمكن للدول التي من المفترض أن تحقق أهدافها عبر اتخاذ التدابير الوطنية في المقام الأول أن تعتمد على ثلاث آليات قائمة على السوق. وتتمثل هذه الآليات في الاتجار في الانبعاثات (أو تجارة / سوق الكربون) وآلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. كما أنشأ بروتوكول كيوتو صندوق التكيف لتمويل مشاريع وبرامج التكيف الملموسة في الدول النامية الأطراف في بروتوكول كيوتو. ويموَّل هذا الصندوق الذي يديره مجلس صندوق التكيف (الذي أسس في مؤتمر الأطراف الثالث عشر) من خلال ضريبة قدرها ٢٪ تفرَض على مشاريع آلية التنمية النظيفة ومصادر أخرى.

تمويل تدابير التكيف – الوضع الراهن

أولت خطة عمل بالي اهتماماً أكبر بمجال التكيف المهمل نوعاً ما في نظام التمويل الدولي للتغير المناخي. وقد حددت بالي أربعة عناصر تمويلية متصلة بتمويل التكيف مع آثار التغيرات المناخية هي: التخطيط الوطني للتكيف، تنظيم وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي، تعزيز تبادل المعرفة، الأطر المؤسسية للتكيف.

كما شددت الخطة على "تعزيز الإجراءات بشأن التكيف" والتي تشمل فيما تشمله:

- إدارة المخاطر واستراتيجيات الحد منها، بما في ذلك تقاسم المخاطر وآليات النقل مثل التأمين.
- استراتيجيات ووسائل الحد من الكوارث لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار التغير المناخي في البلدان النامية الأكثر تعرضاً للآثار الضارة.

إطار ٣: برامج عمل التكيف الوطنية

توفر برامج عمل التكيف الوطنية وسيلة مهمة لتحديد الأولويات في الاحتياجات من تدابير التكيف في أقل الدول نمواً (المادة ٤-٩). وهي تعتمد على المعلومات والمدخلات الموجودة على مستوى المجتمع المحلي لتحديد مشاريع التكيف المطلوبة حالياً بهدف تمكين هذه البلدان من مواجهة الآثار المباشرة للتغير المناخي. وتشمل المجالات ذات الأولوية في برامج عمل التكيف الوطنية موارد المياه والأمن الغذائي والصحة والاستعداد لمواجهة الكوارث وإدارة المخاطر. وهناك حاجة كبيرة للمشاركة الفعالة للنساء ودمج تحليل الفوارق في النوع الاجتماعي ضمن برامج معالجة أوجه الضعف وإدارة المخاطر من منظور تنموي شامل ومستدام.

تتطلب أنشطة التكيف تمويلاً لنقل التكنولوجيا والتأمين فضلاً عن موارد الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة العدد المتزايد من الظروف المناخية القاسية. وقد استخدم معظم التمويل على المشاريع واسعة النطاق في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والتي تتعلق بالزراعة والتحريج وتزويد المياه والمناطق الساحلية، في حين لا يُنفق من التمويل على جهود التكيف في سياق المجتمع المحلي سوى النزر اليسير. ولا يزال هناك قصور في توفير الأموال للقضايا المعيشية والتي تعتبر مصدر قلق رئيسي للمزارعات وأمراً حاسماً في الأمن الغذائي لجميع النساء.

تمويل آليات التخفيف – الوضع الراهن

ينصب تركيز تمويل تدابير التخفيف من آثار التغيرات المناخية على إزالة الحواجز التي تحول دون المحافظة على الطاقة والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا. وتتلقى أنشطة التخفيف معظم تمويلها من الصناديق المالية العالمية للتغير المناخي. ويتم استثمار أموال التخفيف في مشاريع إزالة العوائق التي تحول دون المحافظة على الطاقة وتعزيز كفاءة الطاقة واعتماد الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من أن وسائل النقل المستدامة والإدارة المتكاملة للنظام الإيكولوجي تعد أيضاً من المجالات الرئيسية ذات الأولوية إلا أن تمويل آليات التخفيف ينزع نحو الانحياز إلى الطاقة. والعديد من المشاريع التي تجد تمويلاً هي مشاريع واسعة النطاق تعتمد على رأس المال، ولذلك آثاره على حصول السكان الأصليين والنساء على الأراضي وملكيتها. وحقيقة الأمر أن النهج الحالي لتمويل آليات التخفيف لا يأخذ بالاعتبار التكاليف الاجتماعية وتكاليف المساواة المترتبة على التصدي للتغير المناخي.

البرنامجان الرئيسيان لتمويل التخفيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي هما آلية التنمية النظيفة (أنظر إطار ٥) وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات. كما يدير البنك الدولي مجموعة كاملة من الصناديق الفرعية.

يمثل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية أحدث وأهم آلية مالية للتغير المناخي، فهي توفر حوافز إيجابية على شكل تحويلات مالية للبلدان النامية لإبطاء معدلات إزالة / تدهور الحراج للحد (التخفيف) من انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل السياسات والتدابير المتخذة في إطار خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة / تدهور الحراج الدفع نظير الخدمات البيئية والإدارة المستدامة للزراعة والحراج.

إطار ٤: نبذة حول تطور بعض صناديق البنك الدولي

بموجب الإطار الاستثماري للطاقة النظيفة والتنمية يدير الجيل الأول من تمويل البنك الدولي لتدابير التغير المناخي "استراتيجية +٥٠، ٣x٥" –٥٠٪ من تمويل التغير المناخي في ثلاثة مجالات (الطاقة (لدول جنوب الصحراء الكبرى) ومسار التنمية منخفض الكربون والتكيف)، وذلك في خمسة قطاعات (النقل والزراعة والمياه والطاقة والمدن). وهناك صناديق الجيل الثاني الناشئة عن صندوق استثمار المناخ وتركز على دمج تمويل التنمية وتمويل التغير المناخي من خلال شبكات بنوك التنمية المتعددة الأطراف أو البنوك الإقليمية (بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنك الدول الأميركية للتنمية، بنك التنمية الأوروبي). وتستخدم كافة أموال صندوق استثمار المناخ للتخفيف من آثار التغيرات المناخية وتتوزع على صندوقين فرعيين: صندوق التكنولوجيا النظيفة المخصص للبرازيل والهند والصين والصندوق الاستراتيجي للمناخ.

٧-٤ البرامج القائمة على السوق وتمويل القطاع الخاص لتدابير التغير المناخي

حفز بروتوكول كيوتو عند إنشائه لآليات التنفيذ المتوازية الثلاثة –وهي التنفيذ المشترك وتجارة الانبعاثات وآلية التنمية النظيفة– سوق تجارة الكربون. وتختص سوق بيع السقوف بتسهيل عمليات شراء الانبعاثات من الدول النامية (أنظر إطار ٦). وهذه السوق طوعية بالدرجة الأولى وتشارك فيها بفاعلية شركات القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم. وتتشابه البنية التحتية للسوق مع بنية سوق الأوراق المالية وأسواق رأس المال الأخرى، وتهيمن عليها شبكة من الوسطاء والتبادلات والشركات التي تسعى إلى إيجاد أنشطة للتغير المناخي. وللسوق مجموعة من الوظائف المماثلة لوظائف أسواق المال التقليدية. ومن المفترض أن تكون آلية التسعير المتبعة في هذه السوق بمثابة إشارة إلى المستثمرين وأن تساعد في توجيه القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز كفاءة عمليات تخصيص رأس المال في مختلف القطاعات والدول. كما أنها توفر أدوات لإدارة المخاطر وتساعد على تخفيض تكاليف التعاملات.

إطار ٥: الآليات القائمة على السوق في إطار بروتوكول كيوتو

- **الاتجار بالانبعاثات:** يتيح الاتجار بالانبعاثات –وفق المادة ١٧ من بروتوكول كيوتو– للدول التي يتوفر لديها وحدات انبعاثات بيعَ ما لم تستخدمه من الانبعاثات المسموحة لها لتلك الدول التي تجاوزت حصتها من هذه الانبعاثات. بالتالي فقد تشكلت سلعة جديدة تتمثل في تخفيض أو إزالة الانبعاثات. ونظراً لأن ثاني أكسيد الكربون هو الغاز الدفيء الرئيسي يكتفي الناس عادة بمصطلح "الاتجار بالكربون" عوضاً عن ثاني أكسيد الكربون. ويتم حالياً رصد الكربون والاتجار به كأي سلعة أخرى في إطار ما صار يعرف بسوق الكربون.

- **آلية التنمية النظيفة:** هذه الآلية معرفة في المادة ١٢ من بروتوكول كيوتو، وهي تتيح للبلد الملتزم بخفض أو تحديد الانبعاثات بموجب البروتوكول (الطرف المدرج في الملحق ب) تنفيذ مشروع لخفض الانبعاثات في الدول النامية. ويمكن لهذه المشاريع جَني حصص خفض الانبعاثات المصدقة القابلة للبيع، وتعادل كل حصة طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون، تُحسب في سياق السعي لتحقيق أهداف كيوتو. ويمكن لأنشطة مشروع آلية التنمية النظيفة أن تشمل مثلاً مشاريع كهربة الريف باستخدام الألواح الشمسية أو تركيب المراجل الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

- **التنفيذ المشترك:** تتيح هذه الآلية المعرفة في المادة ٦ من بروتوكول كيوتو للدولة الملتزمة بخفض أو تحديد الانبعاثات بموجب البروتوكول (الطرف المدرج في الملحق ب) الحصول على وحدات خفض الانبعاثات من مشروع للحد من الانبعاثات أو إزالتها قائم في طرف آخر مدرج في الملحق ب، وتعادل كل وحدة طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون، تحسب في سياق السعي لتحقيق أهداف كيوتو. تقدم آلية التنفيذ المشترك للأطراف وسيلة مرنة ومنخفضة التكلفة للوفاء بجزء من التزاماتها ببروتوكول كيوتو، في حين أن الطرف المضيف يستفيد من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.

المصدر: UNFCCC database.

تتم المشاركة في السوق على مختلف المستويات، حيث يحدد مستوى شروط الدخول الخاصة إلى السوق وكذلك العوائق التي قد تحول دون الدخول إليه. والمهم هنا هو إمكانية الوصول من خلال توفر الوعي والمعرفة والخبرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إمكانية الوصول إلى رأس المال والموارد الاقتصادية الأخرى والسيطرة عليها ستشكل عوامل زيادة أو خفض مستويات المشاركة.

إطار ٦: سوق الكربون

تهيمن شركات شمال أوروبا مثل بورصة المناخ الأوروبية على سوق الكربون. هذه البورصة هي سوق المشتقات في أوروبا وهي تعد أكبر سوق للتبادل. وتشكل هي والشركات الأصغر حجماً مثل سوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية عائلة من أسواق التبادل العالمية. أما سوق شيكاغو للعقود الآجلة فهي سوق لتبادل العقود الآجلة للمشتقات البيئية (صك الكربون المالي) ومبادرة غازات الدفيئة الإقليمية وخفض الانبعاثات المصدقة والبدلات الأوروبية. وهناك سوق تيانجين لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية وهي مشروع مشترك بين شركة النفط الوطنية الصينية ومدينة تيانجين. أما سوق مونتريال لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية فهي عبارة عن مشروع مشترك مع بورصة مونتريال، فيما يجري العمل على تطوير سوق الهند لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية. وينبغي على المشروع تحقيق معايير الأهلية والخضوع لتدقيق مستقل حتى يمكن تداوله في برنامج التوازن لسوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية. ومشاريع التوازن التي يتم التثبت منها والمعنية بعزل انبعاثات غازات الدفيئة أو القضاء عليها تحصل على "مصادقة خفض الانبعاثات" القابلة للتسويق لأعضاء سوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية.

وتشمل المعوقات التي تحول دون المشاركة في برنامج التوازن لسوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية التكاليف (تكاليف التحقق والوصول والعملية) وعدم المعرفة بالسوق (أي بالتسجيل والتحقق والعملية).. وعندما يشرع القائمون على برنامج التوازن بتجميع المشروعات الصغيرة فإنهم يقللون الوقت والتكاليف ويستخدمون معرفتهم بالسوق وعملياته، حيث أن تكاليف المعاملات قد تكون مرتفعة جداً بالنسبة للمشتري عند التعامل مع أصحاب مشاريع متعددة مستقلة. وهناك أكثر من ٧٥ شخصاً يقومون على برنامج التوازن.

وتشمل أهم عناصر الوصول إلى سوق الكربون التصميم الشامل والبنية التحتية للأسواق (وظيفة الوقت والوعي). وينبغي لتصميم البرنامج أن يكون شاملاً، ويتيح الحصول على التخفيضات خارج القيم السوقية، ويحفز على تغيير السلوك خارج إطاره. وما تزال البنية التحتية للسوق قيد التطوير.

يعتبر نموذج التحزيم والتجميع وسيلة تمكن الشركات الأصغر حجماً من المشاركة الفاعلة في برنامج التوازن لسوق شيكاغو لتبادل حقوق الانبعاثات الكربونية. وهو يوفر فرصاً للحصول على تخفيضات معقولة التكلفة من المشاريع من خلال تقاسم المخاطر والتكاليف والفوائد.

ومن الأمثلة على مشاريع التوازن المحددة مسبقاً:

- المَكَبات والتدمير الزراعي وتدمير غاز ميثان الفحم الحجري.
- عزل الكربون: التحريج وإعادة التحريج والتربة الزراعية.
- الطاقة المتجددة.
- تغيير نوع الوقود وكفاءة الطاقة.

المصدر: GCCA، ٢٠٠٨.

وكما هو الأمر بالنسبة للمصادر العامة لتمويل تدابير التغير المناخي فإن العوامل الرئيسية لجذب التمويل من القطاع الخاص هي الوعي ومؤشرات الأسعار الشفافة والقواعد الموحدة والثابتة والواضحة والحوافز. تمكن هذه الميزات من تنمية الثقة والكفاءة والوصول وتخفض من تكاليف معاملات تمويل مجموعة من البدائل المربحة للاستثمار.

كما تشارك وكالات القطاع العام في سوق الكربون. من ذلك أن البنك الدولي يدير أكثر من ملياري دولار أميركي عبر ١٢ صندوقاً ومَرفقاً، ويحصل على أمواله من ١٦ حكومة و ٦٦ شركة خاصة. ومن مرافق الكربون أو المرافق القائمة على السوق الجديدة في البنك الدولي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون. وبينما يركز مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات على قضية إزالة الغابات فإن مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون يركز على الطاقة وإدارة النفايات.

ويسعى مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات لمنع إزالة الحراج عن طريق بناء القدرات في الدول النامية وتعويضها عن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات، فيما تشمل أنشطة مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون تعزيز كفاءة الطاقة وحرق الغاز والنقل والتنمية الحضرية. في برامج سوق الكربون يتجاوز حجم برنامج المتاجرة بالانبعاثات في الاتحاد الأوروبي ٦٠ مليار دولار أي نحو ٧٠٪ من قيمة سوق الكربون العالمية.

٧-٥ القضـايا الاجتماعية والتنموية وقضـايا النوع الاجتماعي والوضـع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي

ثمة العديد من التحديات التنموية والاجتماعية وتحديات النوع الاجتماعي التي تواجه صناديق التغير المناخي وأدوات وآليات تصميم بُنية تمويل تدابير التغير المناخي العالمي. وتهدف بُنية إدارة تمويل هذه التدابير إلى تعزيز بيئة مواتية لمنع أسوأ سيناريوهات التدهور السريع وغير القابل للإصلاح لموازين الأرض الإيكولوجية والبيئية. وتسود مخاوف جدية حول كيفية تأثير الإجراءات والمشاريع والسياسات التي سيتم وضعها على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي. فهل ستكمل هذه القضايا بعضها

بعضاً أم أنها ستكون برامج عمل متنافسة يحتمل تضاربها؟

من منظور التنمية الاجتماعية ومنظور النوع الاجتماعي هناك ما لا يقل عن خمسة مجالات عامة ذات أولوية تستدعي القلق في هذا الصدد.

أولاً هناك مخاوف حول الطريقة المجزأة لنظام تمويل تدابير التغير المناخي. وثمة إدراك متزايد لضرورة استحداث مزيد من آليات التنسيق لتبسيط وتوحيد الصناديق والسياسات والإجراءات. فمن شأن تعزيز التماسك وتبسيط العمليات أن يمكن الدول النامية الفقيرة من المشاركة بصورة أكثر فاعلية في النظام حسب الظروف الخاصة بكل منها. كما يساهم ذلك في تحقيق الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأهداف تحقيق الإنصاف في النوع الاجتماعي.

ثانياً هناك توترات وتناقضات واضحة بين الحث على استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة التي تعمل على تخفيض الانبعاثات والمراحل التنموية ذات الانبعاثات الكثيفة التي تمر فيها دول نامية عديدة. وهناك عدم توازن في التضحيات التي يجب بذلها من حيث تحمل المسؤولية عن مشاكل توليد التغير المناخي. فمن هي الدول التي يجب إبطاء الديناميكيات الاقتصادية وديناميكيات النمو فيها ومن هي الدول التي ستستفيد من تقدم حلول التغير المناخي فائقة التطور القائمة على السوق؟ وهذا هو الحال سواء كانت آليات التمويل تركز على تشجيع التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون أو غيره من أشكال خفض الانبعاثات. وفي كلتا الحالتين لا تركز مجموعة الحلول التي يقوم عليها نظام تمويل تدابير التغير المناخي على التعويض عن الأضرار السابقة المترتبة على الشمال أو على اكتشاف وتعزيز المعارف التقليدية والإدارية والفنية في مجال مهارات التكيف والتخفيف التي أصبحت أكثر تأثيراً على مر الزمن في البلدان النامية. وتتوفر هذه المعارف في المجتمعات المحلية والأسر في مناطق كثيرة من دول الجنوب. كما تقوم المرأة في كثير من المجتمعات بدور الحافظ لتلك المعارف والمارِس لها.

ثالثاً قد تكون آليات تمويل تدابير التغير المناخي أكثر تعقيداً عند تراكم الديون السيادية في الدول النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل والتي رغم إثقالها بالديون تعمل بطريقة غير مأمونة من حيث القدرة على تحمل ديون جديدة. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الآليات المالية التي تنطوي على الإقراض وتلك التي ترتكز على ديناميكيات التمويل المشترك. وثمة مسألة هامة أخرى هنا وهي التهديد المحتمل باستبدال تمويل التنمية بتمويل التغير المناخي وآثار ذلك على الإنصاف في النوع الاجتماعي. تقليدياً اعتمدت مبادرات التنمية الاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي في كثير من الدول الفقيرة النامية اعتماداً كبيراً على المساعدات والتمويل العام.

رابعاً هناك حالياً قصور ديموقراطي كبير في نظام حوكمة تمويل التغير المناخي، ذلك أن العديد من الصناديق والآليات لا تضمن آراء ومشاركة المعنيين الرئيسيين في صياغة وتصميم وتنفيذ ورصد ما يتم تمويله من مشاريع وبرامج. والأهم من ذلك أن الصناديق والآليات التي تمثل أكثر العمليات المساهمة في مدخلات ونتائج التنمية والحد من الفقر المراعية للنوع الاجتماعي هي تلك الصناديق والآليات الأقل مواردا والأكثر ضعفاً. مثلاً لا يملك صندوق التكيف الموارد الكافية كي يكافح من أجل مجرد أداء وظائفه الإدارية.

وللأسف فإن المشاركة المحلية لا تلقى تشجيعاً سوى من عدد قليل جداً من آليات التمويل التي تتمتع بمصادر دخل عال لا سيما تلك المختصة باستراتيجيات تخفيف الآثار. وحتى هذه فهي تعتمد على النهج الفوقي من القمة إلى القاعدة. على سبيل المثال لاحظ الناشطون في مجال العدالة المناخية أن إطار البنك الدولي لتمويل تغيير المناخ يقوم على نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فهو يتجاهل قدرات الفقراء. إضافة إلى ذلك تتسم عمليات تطبيق ومراجعة معظم صناديق تمويل تدابير التغير المناخي بالتعقيد الشديد؛ ونظراً لمستوى تقسيم الأموال المرتفع فهي لا تشجع تمويل الجهات غير الحكومية.

ويتأثر بذلك الحجب بشكل خاص المنظمات غير الحكومية الصغيرة جداً ذات الموارد القليلة في البلدان النامية. فهناك تحيز مؤسسي لصالح المنظمات غير الحكومية في دول الشمال التي تدير عمليات واسعة النطاق وذات تمويل مرتفع جداً. ولذلك فإن أقل ما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن آراء وأولويات واهتمامات السكان الأصليين والنساء غالباً ما تكون آخر ما يُنصت أو يستجاب له.

خامساً وكما ورد آنفاً، هناك ميل –مرده انحياز النظام لنهج تخفيف الآثار– لتهميش حقوق وسبل عيش النساء والسكان الأصليين لصالح المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتطورة والبنية التحتية الضخمة. ولا ينجم ذلك في كثير من الأحيان عن وجود نية للتمييز أو التهميش، بل سببه الجهل وعدم الرغبة في مراعاة الوضع التاريخي أو نتيجة للتمييز المنهجي في النوع الاجتماعي الذي أنتج الوضع الراهن للنساء والسكان الأصليين من حيث التعليم والأراضي والغابات والموارد الاقتصادية الأخرى.

ولهذا السبب يجب أن يشكل مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان أساس النهج الاستراتيجي لصناديق التكيف والتخفيف المتعددة الأطراف التي ينفذها البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي في الأمم المتحدة وأن يُدمج فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لسوق الكربون. وبشكل عام حتى يكون لتمويل التغير المناخي أثر إيجابي على السكان الأصليين ودور في دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء يجب البحث في القضايا المعلقة الخاصة بالشفافية والمساءلة على المستويات المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية، فضلاً عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وبناء القدرات وحشد التأييد. ويتناول القسم التالي هذه القضايا على نحو أكثر تركيزاً على النوع الاجتماعي.

٧–٦ النوع الاجتماعي والوضع الراهن لتمويل تدابير التغير المناخي

كما بيّنا في القسم السابق ثمة تحيزات محددة ذات طابع هيكلي ومؤسسي مؤثرة في عمليات التغير المناخي:

١ – القطاع العام والقطاع الخاص منحازان ويعطيان الأولوية لتخفيف الآثار على حساب التكيف مما يجعل التمويل المتاح للتكيف أقل.

٢ – هناك تحيز لقطاع الطاقة والمشاريع الكبيرة. ونتيجة لهذين النوعين من التحيز فإن الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في دول الجنوب بل أيضاً وبشكل أكبر الجماعات النسائية تبقى على هامش أنشطة تمويل تدابير التغير المناخي

٣ – هناك تحيز ذكوري كبير في عموم بُنية تمويل التغير المناخي.

وينبع التحيز الذكوري من التعقيد الذي يعتري سياسة التغير المناخي. فقد اتجهت سياسة المناخ نحو تناول التغير المناخي باعتباره جهداً علمياً تقنياً بحتاً غير مراع للفروق في النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية. إلا أن التعامل مع التغير المناخي ينطوي في حقيقته على ضرورة تغيير وتعديل السلوك البشري والتبادل بين مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات حول الأنشطة التي تعود بالفائدة على الإنتاج الاقتصادي الكلي. وتستند جميع هذه العوامل على الأحكام القيمية التي تعتمد كما بيّنا في الوحدة الأولى على أيديولوجية ونظم النوع الاجتماعي السائدة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ويسود التمييز في النوع الاجتماعي وما يتعلق به من معتقدات خاطئة جميع هذه الأصعدة وجميع مؤسسات الحوكمة. كما أن هذا التمييز والمعتقدات ليست أقل انتشاراً في ما يعرف بالمجالات التكنولوجية سواء في السياسات الاقتصادية الكلية والمالية أو في مجال العلوم.

إطار ٧: المعتقدات الخاطئة الشائعة في الأسواق المالية حول النوع الاجتماعي

- النساء أقل قدرة على النجاح الاقتصادي من الرجال.
- النساء مقترضات مخاطِرات.
- تقترض النساء لأغراض الاستهلاك دون أن يكنّ قادرات على السداد.

ولكن الواقع هو كالتالي:

- معدلات سداد النساء في الدول النامية أعلى من معدلات الرجال (بنسبة ٩٧٪).
- تقترض النساء لأغراض السيولة قصيرة الأجل ويتمتعن بتدفقات نقدية طويلة الأجل للسداد.
- تتحول السلع الاستهلاكية في كثير من الأحيان إلى سلع رأسمالية في قطاعات الأسرة والقطاعات غير الرسمية (على سبيل المثال كثيراً ما تستخدم الثلاجات والأفران لصنع وبيع الثلج للجيران، ولطهي الطعام وبيعه في القطاع غير الرسمي.

تظهر الأسواق المالية كما ورد في القسم الأول من هذه الوحدة نفس الاتجاه نحو تبعية النوع الاجتماعي وتتمسك بثبات بالمعتقدات الخاطئة حول النساء ودورهن ومشاركتهن في الاقتصاد (إطار ٧). لذلك فإنه ليس من المستغرب أن تستمر هذه القضايا بالبروز في إطار تمويل التغير المناخي على جميع المستويات، وليس غير مألوف ألا يولي القطاع الخاص أي اهتمام بقضايا النوع الاجتماعي. وهكذا فإن السوق ينزع إلى تجاهل الآثار المترتبة على توجهاته بشأن خيارات استخدام النساء للأراضي ودخلهن وسبل عيشهن وقدرتهن على تحمل تكاليف المعيشة بما في ذلك أسعار الأراضي. وللأسف فإن ذلك ينطبق أيضاً على مشاريع البنك الدولي على الرغم من الكم الهائل من الأبحاث التي قام بها البنك حول النوع الاجتماعي والتنمية.

ودائماً يتم تمويل التغير المناخي في سياق تعتبر فيه النساء –حتى عندما يؤخذن بالاعتبار، من الفئات الضعيفة وليس كمنتجات بيئيات وزراعيات رئيسيات على المستوى العالمي. وللأسف فإن الأساطير حول المزارعين الذكور وأرباب العمل وأرباب الأسر الذكور ما انفكت تهيمن على مخيلة صانعي القرارات الخاصة بتمويل التغير المناخي.

لذلك عند وضع آليات التمويل الخاصة (مثلاً) بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات ينبغي تقييم أثر النوع الاجتماعي من أجل التأكد من عدم فقدان النساء ملكياتهن وسيطرتهن على الأراضي والغابات. وينبغي أن يكون ضمن الأهداف الرئيسية لهذه المشاريع –كحد أدنى– ضمان عدم إلحاق الضرر من خلال تشريد وتجريد النساء والسكان الأصليين من أنماطهم التقليدية في الوصول إلى هذه الموارد والسيطرة عليها. أما في أحسن الأحوال فينبغي أن تسعى مثل هذه المشاريع إلى تعزيز مكانة النساء والرجال الاقتصادية والاجتماعية.

أما أسواق الكربون فإنها تقوم على افتراض وجود بصمة كربونية متماثلة للرجال والنساء، وبالتالي لا تثار هنا مسألة الإنصاف في تقاسم الأعباء. لكن هذا الإنصاف ضروري لأنه من المعلوم أن للنساء والسكان الأصليين بصمات إيكولوجية أصغر، ولا بد من مراعاة ذلك عند تصميم الأدوات. ومن الممكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال الحوافز الحكومية مثل الإعفاءات الضريبية والمنح وبرامج التخصيص الكاملة للنساء وجماعات السكان الأصليين. وضمن إطار السوق تتمثل الخطوة الأولى في تجميع الأموال لإنشاء أدوات التمويل التي تركز على النساء. ومع ذلك لن تنشأ هذه الابتكارات إلا بعد تعزيز الوعي والتثقيف والتدريب في مجال ديناميكيات أسواق الكربون وسير عملها والآثار المترتبة عليها إضافة إلى ما تتيحة من فرص وما يعتريها من قيود.

إطار ٨ : القائمون على نشاطات تجميع الكربون والنوع الاجتماعي

تقدم فكرة "بُنية السوق المجمعة" مع "القائمين على التجميع" التي تربط العمليات الصغيرة أو الميكروية الحجم بسوق الكربون إمكانية لتحقيق برامج التوازن للأهداف البيئية والاجتماعية. مثلاً في ولاية كيرالا الهندية هناك منظمة غير حكومية تدعى أندهوديا تروج لجمع غاز الميثان واستخدامه مع هاضم الغاز الحيوي في الأسر الريفية الصغيرة، بحيث يستعمل الميثان في الطهي بدل الكاز أو وقود الحطب. ويتم إصدار العقود على أساس إحلال انبعاثات الوقود الأحفوري. هذا المشروع صغير جداً وهو على مستوى الأسرة الفردية ولن يكون قادراً على الوصول إلى سوق الكربون من دون مجمّع. ولكنه في إطار البنية التحتية للأسواق المجمعة سيصبح مجالاً جذاباً. وقد شملت المرحلة الأولى من المشروع ١٥,٠٠٠ أسرة ريفية فقيرة في جنوب الهند، حيث تم تحويل حوالي ٢،١ مليون دولار من إجمالي الإيرادات إلى المشاركين.

والتحدي هنا يكمن في التأكد من بقاء عملية صنع القرار في يد المجتمع المراعي للفوارق بين الجنسين أو المنظمات النسائية المنخرطة.

المصدر: GCCA، ٢٠٠٨.

ومن الأسئلة والتحديات المطروحة للمضي قدماً:

- ما مدى استدامة المنظمات النسائية من الناحية المالية؟ معظم ميزانيات المنظمات النسائية صغيرة ويقل دخلها السنوي عن ٥٠,٠٠٠ دولار أميركي (United Nations، ٢٠٠٧).
- عدم كفاية الأموال المخصصة للنوع الاجتماعي والتنمية. كيف نضمن أن تتمتع الجماعات النسائية بالقدرة على المشاركة الفعالة في الحوار بشأن السياسات في ظل التغير في ظروف المعونة؟ وكيف نضمن حصول الجماعات النسائية على المعلومات، وأن تؤخذ آراؤها وأولوياتها ومصالحها ومعارفها بعين الاعتبار؟ كيف يمكن توفير المزيد من التمويل المناخي لها؟
- إصلاحات مرفق البيئة العالمي بحيث يصبح أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي.
- تحليل المالية العامة وفق منظور النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن هذه القضايا كبيرة جداً فإنه ومن خلال التعاون مع الخبراء في مجال وضع الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي ونظام الضرائب والتمويل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والعلاقة بين النوع الاجتماعي والاقتصاد الكلي والتجارة قد يكون من الممكن معالجة بعض هذه القضايا بحيث تصبح ذات مساهمة جوهرية في إعادة تشكيل نظام تمويل ما بعد عام ٢٠١٢.

٧-٧ النوع الاجتماعي ونظام تمويل تدابير التغير المناخي بعد عام ٢٠١٢

سوف تتحقق التغيرات المتوقعة في النظام العالمي لتمويل تدابير التغير المناخي بناءً على النتيجة النهائية لمداولات مؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن عام ٢٠٠٩. وستتخذ القرارات بناءً على رؤية مشتركة حول التغير المناخي العالمي والاستراتيجيات والأهداف والإجراءات الخاصة بخفض الانبعاثات في المستقبل (٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ أو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، أو صيغة أخرى بحلول عام ٢٠٥٠) في الفترة ما بعد عام ٢٠١٢. وبالنسبة لتمويل التغير المناخي ستتخذ أيضاً القرارات والالتزامات حول أشكال الدعم الضرورية للعمليات والتدابير الحكومية كبرامج عمل التكيف الوطنية ومبادرات وتكنولوجيا الحد من المخاطر.

كما سيوفر اجتماع كوبنهاغن العناصر اللازمة لتوسيع نطاق العمليات، وربما تأمين المزيد من التمويل خاصة الأدوات المالية المحددة مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات. وفي الوقت نفسه وعلى مسار موازٍ سيكون هناك مجال لإعادة النظر في بعض الأدوات مثل آلية التنمية النظيفة والاتجار بانبعاثات الكربون واعتمادات الكربون، والتي من المقرر أن تنتهي مدتها في عام ٢٠١٢.

أما في الفترة التالية لاجتماع كوبنهاغن فمن المرجح أن يكون هناك ضخ للأموال إلى بعض الأدوات المالية الحالية (مثل التجديد الخامس لمرفق البيئة العالمي)، فضلاً عن إضافة زخم لصناديق الجيل الثاني أو الثالث لكل من التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثارها. ومن المأمول ألا يتم الاعتماد على النموذج القديم، بل يتم إقامة نماذج

جديدة ومبتكرة مراعية للنوع الاجتماعي. ولا شك أن الفترة التي تسبق اجتماع كوبنهاغن، إضافة إلى مداولات مؤتمر الأطراف الخامس عشر، توفر فرصة لتطوير العمليات والآليات والإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي والتي ستعزز من تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بالتغير المناخي وتمويله تتمثل المهمة في التأكد من انتقال اهتمامات وأولويات النساء، والفقيرات منهن خاصة، إلى موقع الصدارة على جدول أعمال التمويل. ويجب أن تكون أولويات واهتمامات النساء، ولا سيما الفقيرات، من البنود الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الأطراف الخامس عشر.

آفاق توفير تمويل لتدابير التغير المناخي

في ضوء ما تقدم من المهم خلال الفترة الانتقالية السعي الجاد لتشكيل منتدى لمعالجة قضايا تمويل القطاع العام والقطاع الخاص في سياق أهداف المساواة في النوع الاجتماعي. وسيؤدي ذلك إلى تكوين سياسة متماسكة قصيرة المدى وطويلة المدى وأجندة تشتمل على ما لا يقل عن ستة عناصر رئيسية هي:

- تبسيط مفاهيم وأدوات تمويل التغير المناخي وتعزيز قيمة النهج المراعي للنوع الاجتماعي والمناسب للنساء. ويمكن القيام بذلك من خلال عملية توعية واسعة تركز على المجموعات النسائية والنوع الاجتماعي وصانعي السياسات وكذلك جميع مستويات المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مبادرات تمويل التغير المناخي.

- معلومات وتدريب على أساليب رفع مستوى المعرفة والممارسات المتعلقة بمشاريع وبرامج تمويل التغير المناخي المراعية للنوع الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.

- التعامل مع القضايا الأساسية والهيكلية المستمرة والواسعة الانتشار التي تُبقي على بل وتفاقم عدم المساواة وعدم الوضوح والتحيز في النوع الاجتماعي. ويتطلب ذلك اتباع نهج متماسك يدعم حشد التأييد على نحو واع في الإطار الأوسع للتنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر والتنمية الريفية والإصلاح الزراعي. ويركز هذا النهج على السيادة الغذائية ويعزز الروابط الصغرى والمتوسطة والكلية.

- التعاون على وضع البرامج التي من شأنها تحفيز ومساعدة النساء ومنظمات المجتمع المحلي على تصميم مبادرات التغير المناخي وطرحها للمناقصة وإدارتها محلياً ووطنياً وإقليمياً وعالمياً. ويتطلب ذلك ممارسة الضغط وحشد تأييد القطاعين الخاص والعام من أجل التوسع في توفير التمويل والقروض للنساء (مرفق تمويلي مراعٍ للنوع الاجتماعي).

- العمل الفعّال لزيادة مقدار التمويل وتأمين تمويل جديد، على الصعيدين الوطني والعالمي، يتم تخصيصه لتمكين النساء وأنشطة المساواة في مجال التغير المناخي. ويمكن أن يكون ذلك مثلاً جزءاً من

برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي بحيث يكون مرناً ليوفر فرصاً للابتكار والإبداع، أو أن يكون نموذجاً تمويلياً مستقلاً.

- وضع جدول أعمال للبحوث يقوم على المشاركة ويركز على تقديم الشواهد حول تأثير آليات تمويل التغير المناخي على أوضاع النساء. وفي هذا السياق يمكن إعادة النظر في حسابات تمويل المشاريع لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي وتقييم تأثير النوع الاجتماعي والتقدم نحو وضع مؤشرات لتمويل التغير المناخي تكون مراعية للنوع الاجتماعي.

وثمة فرص ومجالات استراتيجية لتعديل وإصلاح الأطر القائمة في المؤسسات والأدوات والآليات مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمي وبرامج عمل التكيف الوطنية وأثر التغيرات المناخية وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات.

- **البنك الدولي**: يفترض للإطار الاستراتيجي للبنك بشأن التغير المناخي والتنمية أن يعالج الأبعاد الاجتماعية والبشرية بما في ذلك النوع الاجتماعي، فضلاً عن العناصر الاقتصادية والمالية والبيئية. وينبغي تطبيق نفس النهج على مرفقيه الجديدين وهما مرفق الشراكة للحد من انبعاثات الكربون ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات. وينبغي ممارسة الضغط للتحقق من قيام البنك على أقل تقدير بدمج وإدراج تحليله ومبادئه التوجيهية بشأن النوع الاجتماعي ضمن هذه البرامج. ويتعين على البنك على الأقل الاهتمام بتوصيات المجموعات النسائية من أجل تعزيز مراعاة النوع الاجتماعي في برامج عمل الصناديق التي يديرها.

- **مرفق البيئة العالمي**: يتمثل موطنا الضعف لمرفق البيئة العالمي في عدم إدماج النوع الاجتماعي وعدم إدماج التكيف مع آثار التغيرات المناخية. ويجب المواءمة بين هذين المجالين بحيث يعزز كل منهما الآخر. كما أن الوقت قد حان لإعادة النظر في حسابات برامج المرفق لتصبح مراعية للنوع الاجتماعي.

- **برامج عمل التكيف الوطنية**: تتم حالياً دراسة عملية تصميم البُنية النهائية والمعايير الخاصة بتمويل مشاريع برامج عمل التكيف الوطنية. ولذلك فالوقت مناسب لممارسة الضغط الفعال لضمان دمج ومزج المخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأولويات النساء مع أية مجموعة جديدة من المعايير.

إطار ٩: مرفق البيئة العالمي والمشاركة

يعمل مرفق البيئة العالمي مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من خلال لجان توجيهية وطنية. ويحصل أعضاء اللجنة التوجيهية والمنسقون الوطنيون على الأدوات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي في تنفيذ البرامج. ولدى استخدام وحدات التدريب التي وضعها مرفق البيئة العالمي يُطلب من الأعضاء إجراء مراجعات وطنية وتقييمات للسياسات المراعية للنوع الاجتماعي، وبعد التدريب يطلب منهم تدوين الإجراءات التي سيتخذونها والكيفية التي سيطبقون من خلالها إدماج النوع الاجتماعي. ويوجد قاعدة بيانات تبين ما ينبغي عليهم اتباعه في عملية دمج النوع الاجتماعي. ومن خلال عملية التدريب هذه يكتسب الأعضاء بعداً من أبعاد النوع الاجتماعي، بحيث يصبحون قادرين على إدماج مفاهيمه.

حالياً هناك ١٠٣ دول في إطار برامج مرفق البيئة العالمي أصبح لدى كل منها مجموعة أكبر من النساء اللواتي يعملن منسقات وطنيات، وصارت تدرج نصوصاً تسهل وصولهن إلى القيادة. في مرحلة البداية يتم إشراك كل من الرجال والنساء، وهم يقررون الأمور التي يريدون العمل عليها وكيفية تقييم الأثر.

المصدر: GCCA، ٢٠٠٨.

مصادر إضافية

Brody, A., Demetriades, J. and Esplen, E. (2008). Gender and climate change:mapping the linkages. Brighton, UK: BRIDGE-Institute of Development Studies. Retrieved from the World Wide Web: http://www.bridge.ids.ac.uk/bridge/reports/Climate_Change_DFID.pdf.

GCCA. (2008). Gender and Climate Change Workshop Report. 19–20 November, New York.

GenderCC Network – Women for Climate Justice. (2007). "Gender: Missing Links in Financing Climate Change Adaptation and Mitigation". Unpublished position paper presented at the UNFCCC COP 13, Bali, Indonesia. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gendercc.net/fileadmin/inhalte/Dokumente/UNFCCC_conferences/gender_cc_financing_positionpaper_bali_final.pdf.

Perlata, A. (2008). Gender and Climate Change Finance – A Case study from the Philippines. New York, USA: WEDO.

Skutsch, M. (2004). "CDM and LULUCF: what's in it for women? A note for the Gender and Climate Change Network". Retrieved from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/skutsch2004.pdf .

Srabani, R. (2008). "Women's Expertise Key to Rolling Back Deserts". Inter Press Service, 27 September. Retrieved from the World Wide Web: http://ipsnews.net/news.asp?idnews=34899.

Tirpak, D., Gupta,S., Perczyk, D. and Thioye, M. (2008). National policies and their linkages to negotiations over a future international climate change agreement. An Environment & Energy Group Publication. New York, USA: UNDP.

Turrall, S. (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy. Adapted from Bennett, E. (2005). Gender and the DFID RNRRS: A Synthesis. London, UK: DFID.

United Nations. (2007). Fifty-first session of the United Nations Commission on the Status of Women. 26 February–9 March 2007, New York. Informal expert panel: Financing for gender equality and the empowerment of women. Moderator's Summary.

تمارين الوحدة

التمرين	الإجراء	الوقت
ترسيخ مفهوم تمويل تدابير التغير المناخي	أسلوب "ماذا يعني لك تمويل تدابير التغير المناخي؟"	ساعة واحدة
استكشاف أوجه التحيز في تمويل تدابير التغير المناخي؛ وبيان أن سياسات التغير المناخي ذات تركيز محدود على اهتمامات النساء وأن مشاركة النساء فيها متدنية جداً	أسلوب "تحليل حالة دراسية"	٤٥ دقيقة

حالات دراسية

حالة دراسية ١

نساء أميهان وأثر تمويل التغير المناخي

أميهان هي منظمة وطنية غير حكومية مكونة من الفلاحات الفلبينيات وتضم أعضاءاً في ٣٢ مقاطعة فلبينية. ويتجلى المظهر الرئيسي للتغير المناخي في تغيير نمط هطول الأمطار وتكرار غزارتها. وهناك أيضاً رياح موسمية غير منتظمة تعطل مواسم الزراعة وتؤثر سلباً على المحاصيل الزراعية. وتطرح هذه العوامل مشاكل كبيرة أمام سبل العيش والأمن الاقتصادي للنساء في المنطقة المتضررة. فهي تعمل على تفاقم الأزمة الزراعية القائمة والآخذة بالتعمق المرتبطة بقلة الاستثمار في التنمية الريفية وتحرير الاتجار بالمنتجات الزراعية وسياسات تحويل الأراضي التي تتسبب بإزالة مصادر المعيشة والدخل في الريف، مما يجبر النساء على العمل في مهن مثل الخدمة في المنازل أو الهجرة خارج البلاد –غالباً بشكل غير قانوني– بحثاً عن فرص رزق أخرى.

لاحظت أميهان أن أزمة التغير المناخي تؤثر على المزارعات بشكل مختلف عن المزارعين بثلاثة أشكال على الأقل. أولاً، بما أن الموارد –خاصةً الأراضي– الخاضعة لإدارة النساء وسيطرتهن وملكيتهن أقل من تلك المتوفرة للرجال فإن ما يستطعن بيعه لمواجهة المواسم التي ينهار فيها المحصول بسبب الجفاف أو الفيضانات هو بالتالي أقل. ثانياً، تواجه النساء احتمالات أكبر مما يواجهه الرجال للانزلاق في المديونية المزمنة المتصلة بتلف المحاصيل الناجم عن المناخ، نظراً لأن القروض الصغيرة تستهدف النساء غالباً، ولأن النساء بصفتهن مسؤولات عن الإنتاج ونفقات الأسرة يرزحن تحت ضغط أكبر لسد الثغرات في الموارد.

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن نحو ٩٤٪ من النساء العاملات في مجال إنتاج الأرز اقترضن أموالاً من المرابين والمتاجر الصغيرة والجمعيات التعاونية والأقارب لتمويل زراعة الأرز وزيادة الإنفاق المنزلي. ثالثاً، عندما ينشأ نقص في المواد الغذائية بسبب ضعف المحاصيل المرتبط بمشاكل الطقس فإن النساء يعطين الأولوية لتلبية الاحتياجات الغذائية لأفراد أسرهن من الذكور والأطفال على حساب احتياجاتهن الخاصة.

وبالاستفادة من حصيلة ثرية من المعارف المحلية والتقليدية المتراكمة بدأ الناس في الريف بالتكيف مع التغيرات المناخية القاسية متبعين مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف والتأقلم. وتشمل استراتيجيات التكيف الزراعية ممارسة تنويع المحاصيل وزراعة أنواع المحاصيل المقاومة للجفاف والفيضانات والآفات إضافة إلى الزراعة على مستويات أعلى فضلاً عن ممارسة الزراعة الكنتورية وزراعة الخيزران لمنع انجراف التربة وبناء قنوات الصرف المؤقتة. أما استراتيجيات التأقلم المالي فتشمل ممارسة العمل خارج المزارع والبحث عن مصادر أخرى للرزق في الداخل والخارج والحصول على قروض من المقرضين والأقارب والأصدقاء وبيع

المواشي والتماس المساعدات المالية الحكومية، وتأجير أو بيع أو رهن المزارع والحد من استهلاك المواد الغذائية.

وفي ضوء محدودية الموارد والدعم تقوم المزارعات بوضع استراتيجيات لتأمين سبل المعيشة والاحتياجات الأساسية. وعلى وجه الخصوص هناك مشاركة متزايدة من أعضاء أميهان في محافظات ريزال وبامبانجا وكويزون وجنوب كوتاباتو في مبادرات الزراعة العضوية وبرامج الإدارة المتكاملة للآفات والتحريج ومشاريع زراعة الأشجار.

وقد شرعت المزارعات الأعضاء في أميهان وفي مونتلبان وريزال بغرس صنف تقليدي وأصلي من الأرز لا يتطلب جرعات كبيرة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وأكثر مقاومة للآفات الزراعية من الأصناف التجارية. كما تقوم النساء بزراعة أشجار الفاكهة والخضروات على الحدود الفاصلة بين حقول الأرز باعتبارها شكلاً من أشكال الزراعة المختلطة. وفي حين أن هذه الممارسة البديلة في زراعة الأرز تنتج محصولاً واحداً فقط في السنة فإنها تراعي البيئة وتولد انبعاثات غازات دفيئة أقل بكثير من الزراعة التجارية. وفي الوقت نفسه فإنها تعمل على تكييف زراعة الأرز مع المواسم الرطبة الطويلة الناجمة عن التغير المناخي.

بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية والنساء تأتي حماية سبل المعيشة ومصادر الرزق في المقام الأول، مما يقتضي اتخاذ تدابير للتكيف تعزز قدرة الزراعة ومصائد الأسماك على مواجهة التغير المناخي وحصول الأفراد على المياه الصالحة للشرب وغيرها من الضروريات وتوفير الضمان الاجتماعي والحماية وغير ذلك.

كما تدعو أميهان إلى توجيه الدعم الحكومي والتمويل للمجتمعات الريفية –وخاصة نساء الريف– لتوفير البذور العضوية المدعومة والأسمدة والمبيدات الحشرية والحصول على التكنولوجيا الزراعية بأسعار معقولة ونشر التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة والغابات وتوفير القروض الزراعية منخفضة الفائدة وخطط التأمين على المحاصيل التي تستهدف صغار المزارعين على وجه التحديد. كما أنها تضغط حالياً على الكونغرس لإلغاء قانون الوقود الحيوي لعام ٢٠٠٦. وتشير أميهان إلى أن مزارع الجاتروفا، وهو محصول أساسي من محاصيل الوقود الحيوي، يتطلب مدخلات كيميائية كبيرة من شأنها أن تتسبب في جفاف التربة. كما تسعى أميهان إلى تمرير مشروع قانون الإصلاح الزراعي الرامي إلى تعزيز الإصلاح الزراعي من خلال تأكيد حيازة الأراضي وتشجيع المزارعين على الاستثمار في الوقاية من تغيرات المناخ (فضلا عن معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالعدالة والإنصاف).

من جهة أخرى بدأت أميهان وفي إطلاق حملات لحشد التأييد بشأن التغير المناخي على المستوى العالمي.

وتستند استجابة سياسة الحكومة الفلبينية لتحديات التغير المناخي المتعلقة بالتكيف والتخفيف من الآثار إلى نهج يتألف من أربعة مسارات: ١) تحفيز الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة مثل السدود المائية الضخمة من خلال الإعانات العامة؛ ٢) التوسع في مشاريع آلية التنمية النظيفة، وتجريب وإنشاء نظام الاتجار بالكربون؛ ٣) توسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض والمنح المقدمة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية والإقليمية المالية؛ ٤) فرض رسوم على مستخدمي بعض

الخدمات البيئية، وتشجيع مبادرات القطاعين العام والخاص، وخصخصة المؤسسات والأراضي العامة.

وقد كان هناك أيضاً بضعة مشاريع تكيف تركز على الزراعة. على سبيل المثال تشمل المرحلة الأولى من المشروع الفلبيني للتكيف مع التغير المناخي وضع تدابير للتكيف معقولة التكلفة في مجالي الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. وفي الوقت الذي يزداد فيه التقدير الدولي لفوائد تجميع المخاطر والتأمين ضد المخاطر المتصلة بالمناخ وذلك دعماً لجهود التكيف إلا أن ذلك ما زال غير متطور بشكل كاف في الفلبين بسبب ضعف اهتمام القطاع الخاص. وتقدم الشركة الفلبينية للتأمين على المحاصيل المملوكة للحكومة تأميناً ضد تلف المحاصيل الناجم عن أحوال الطقس، ولكن قدرة صغار المزارعين على الاستفادة من هذه الخدمة محدودة لعدم استطاعتهم تحمل أقساط التأمين. وسيقوم البنك الدولي ومشروع تقييم مخاطر المناخ الممول من اتحاد البروفينشن بالبحث في إمكانية تجريب نظام للتأمين قائم على الطقس.

هناك مشاكل كبيرة تعترض استجابة سياسة الحكومة وتمويلها للتخفيف من الآثار والتكيف. أولاً سيفاقِم اعتمادها على المزيد من أدوات الديون لتمويل تحديات التغير المناخي من عبء ديونها الكبير أصلاً. كما ليس ثمة إدراك بأن الدعم واسع النطاق لمشاريع الطاقة المتجددة مثل سدود الطاقة المائية الضخمة يمكن أن يكون ذا آثار سلبية على النوع الاجتماعي. وعند اتخاذ ذلك القرار تجاهلت الحكومة مشاريع خفض انبعاثات غازات الدفيئة الأخرى مثل إدارة الحراج المجتمعية وخطط التحريج الزراعية التي من الممكن أن تكون ذات أثر كبير في التخفيف من وطأة الفقر. كما تجاهلت التركيز على تدابير التكيف التي من شأنها إيجاد مرونة تجاه المناخ في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك، وبالتالي ضمان حصول الأفراد على المياه وغيرها من الضروريات.

ثانياً اختارت الحكومة إنشاء نظام الاتجار بالكربون بدلاً من فرض ضريبة وطنية على الكربون وغيرها من أشكال الضرائب على التلوث والتي من الممكن أن تخفض من انبعاثات غازات الدفيئة وتجمع الأموال العامة من أجل جهود التكيف. وتبين البحوث أن فرض ضريبة وطنية على الكربون في الفلبين لن يساهم في تقليص الفقر وزيادة الرفاهية فحسب ولكن من شأنه أيضاً أن يزيد من الإيرادات المخصصة لجهود التكيف مما سيعمل على تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي، خاصة إن استُخدم تمويل جهود التكيف في دعم التنمية الريفية.

أخيراً قد يكون لفرض رسوم على المستخدِمين لقاء الخدمات البيئية أثر عكسي فيمنع المرأة الريفية مثلاً من الحصول على هذه الخدمات.

المصدر:

Perlata, A. (2008). Gender and Climate Change Finance - A Case study from the Philippines. New York, USA: WEDO

ماذا يعني لك "تمويل تدابير التغير المناخي"؟

الهدف: ترسيخ مفهوم تمويل تدابير التغير المناخي والبحث في نوع أدوات التمويل الملائمة للمجتمع، ذكوراً وإناثاً

المواد: أقلام تحديد، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، دبابيس

الإجراء:

١ – اشرح باختصار ما تفهمه من عبارة "تمويل تدابير التغير المناخي". ويتعين على كل شخص في الفريق أن يقول بصوت عال كلمة أو عبارة أو تعبير يجسِّد أو يوضح معنى المصطلح بالنسبة له.

٢ – اطلب من المجموعة التفكير في قضية من قضايا التغير المناخي في مجتمعهم أو دولتهم (حدد النهج الذي سيتبع – التكيف أو التخفيف). ما خصائص المشروع الذي يمكن من خلاله معالجة هذه المشكلة؟ ناقش هذا الموضوع لمدة ١٥ دقيقة.

٣ – اطلب الآن من المشاركين مراجعة المناقشة: ما أدوات وآليات وطرائق تمويل تدابير التغير المناخي؟ (القسم ٧–٣).

٤ – قسم المجموعة إلى مجموعات بعضها من الذكور فقط وبعضها الآخر من الإناث فقط، واطلب من المشاركين كتابة اقتراح مختصر لطلب تمويل لتنفيذ المشروع الذي ناقشوه في النقطة ٢ أعلاه.

٥ – اطلب منهم مناقشة آليات التمويل التي سيقدمون المشروع إليها، وما الرد الذي يعتقدون أنهم سيتلقونه حول الاقتراح.

تحليل الحالة الدراسية

الهدف: الوقوف على أوجه التحيز في تمويل تدابير التغير المناخي، وبيان أن سياسات تمويل تدابير التغير المناخي تركز بشكل محدود فقط على مخاوف النساء وتتضمن مشاركة محدودة منهنَ

المواد: تحديد، شريط لاصق مؤقت، ورق قلاب، دبابيس، نسخ من الحالة الدراسية

الإجراء:

١ – قسم المشاركين إلى مجموعات واطلب منهم الإجابة على الأسئلة التالية حول الحالة "أميهان":

- ما هي تحديات التغير المناخي التي واجهتها النساء؟
- كيف كانت استجابة النساء لهذا التحدي؟
- ما هي الموارد المالية وغيرها من استراتيجيات المواجهة التي استخدمتها النساء؟

- ما هي إجراءات كسب التأييد التي اتبعتها النساء للتأثير على السياسة؟
- ماذا كان رد فعل الحكومة تجاه تحديات التغير المناخي بوجه عام والمشاكل المتصلة بالمناخ في القطاع الزراعي؟
- هل عالجت إجراءات الحكومة مخاوف النساء؟
- ما هي الإجراءات طويلة الأمد التي كنتم لتتخذوها؟
- إذا كانت النساء سيقمن بوضع سياسة لتمويل تدابير التغير المناخي ما أوجه الاختلاف التي ستأتي بها هذه السياسة؟

٢ – ناقش الموضوع مع مجموعتك الصغيرة ومن ثم قدم تقريراً إلى الجلسة العامة الختامية.

بلوغرافيا مشروحة

تصوير: إريك هيدالجو

ملحق ١: ببلوغرافيا مشروحة [١]

يُدرج هذا الملحق مجموعة مختارة من المطبوعات الرئيسية المتعلقة بموضوع التغيير المناخي التي ظهرت حتى تشرين أول ٢٠٠٨. والمراجع مدرجة حسب دليل التوثيق للرابطة الأميركية لعلم النفس، وتشمل اسم المؤلف والعنوان ومكان النشر والناشر أو التوفر على شبكة الإنترنت. ويتبع كل مرجع فقرة موجزة وصفية وتقييمية تمثل شرحاً له.

المعلومات مقدمة في قسمين مرتبين حسب الترتيب الأبجدي:

أ. المراجع الأساسية

١ – التغير المناخي: إطار مرجعي

٢ – التغير المناخي والنوع الاجتماعي

٣ – الطاقة والنوع الاجتماعي

٥ – التخفيف والتكيف

ب. مصادر أخرى

١ – أدلة وكتيبات

٢ – معلومات / أوراق حقائق

٣ – البوابات الإلكترونية والمواقع على شبكة الإنترنت

٤ – أخرى

١ لمصدر الأصلي لهذا الملحق:
.Aguilar et al. (2008). Guía: Recursos de Género para el Cambio Climático. UNDP,Mexico

أ. المراجع الأساسية

١. التغير المناخي: إطار مرجعي

المرجع	الوصف
Epstein, P.R. and Mills, E. (Eds) (2005). Climate Change Futures: Health, Ecological and Economic Dimensions. Center for Health and the Global Environment, Harvard Medical School, United Nations Development Programme (UNDP) and Swiss Re. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/biodiversity/ pdfs/CCF_Report_2005_final.pdf	يتضمن هذا التقييم متعدد الأبعاد للتغير المناخي اتجاهات وحالات دراسية وسيناريوهات، مع التركيز على القضايا الصحية. وهو قائم على الافتراض بأن التغير المناخي سيؤثر على صحة الإنسان وعلى النظم الإيكولوجية والكائنات الحية التي نعتمد عليها. وسيكون للآثار الصحية تداعيات اقتصادية.
Fuentes, R. and Seck, P. (2007). The Short and Long-Term Human Development Effects of Climate-Related Shocks: Some Empirical Evidence. Occasional Paper for the Human Development Report 20072008/. Retrieved from the World Wide Web from: http://hdr.undp. org/en/reports/global/hdr2007-2008/papers/ backgound_ricardo_papa_2007.pdf	هذه الوثيقة هي بمثابة مقدمة لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بعنوان "مكافحة التغير المناخي: التلاحم الإنساني في عالم منقسم". وهي تحلل الأضرار التي تلحق بالتنمية البشرية نتيجة للكوارث المرتبطة بالمناخ. كما تحلل بيانات حول المنازل في أربع دول عانت من الكوارث المناخية المتكررة كالفيضانات والجفاف.
Holdren, J. (2007). Meeting the Climate-Change Challenge: Avoiding the Unmanageable & Managing the Unavoidable. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.un.org/esa/ sustdev/csd/csd15/statements/holdren_9may. pdf	قُدم عرض الـ PowerPoint هذا إلى طاولة مستديرة رفيعة المستوى حول التغير المناخي خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. وهو يبين بالتفصيل استراتيجيات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية الموصى بها.
IPCC [Core Writing Team and Watson, R.T. (Eds)]. (2001). Climate Change 2001: Synthesis Report. A contribution of Working Groups I, II and III to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Cambridge University Press, Cambridge, UK, and New York, NY, USA, 398 pp.Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc. ch/pdf/climate-changes-2001/synthesis-spm/synthesis-spm-en.pdf	يمثل هذا التقرير ثلاث سنوات من عمل نحو ٤٥٠ مؤلفاً رئيسياً و٨٠٠ مؤلف مساهم. كما يشتمل على نحو ١٠٠ تعليق لخبراء وممثلي حكومات. وهو يجيب على تسعة أسئلة حول جوانب علمية وتكنولوجية واجتماعية واقتصادية في التغير المناخي.
IPCC [Core Writing Team, Canziani, O.F., Dokken, D.J., Leary, N.A., McCarthy, J.J. and White, K.S. (Eds)]. (2001). Climate Change 2001: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Part of the contribution of Working Group II to the IPCC Third Assessment Report. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc. ch/ ipccreports/tar/wg2/index.htm	أنتج هذا العمل –والذي يشكل جزءاً من تقرير التقييم الثالث– من قبل مجموعة العمل الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي. ويركز على الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتغير المناخي والاستجابات المحتملة للتكيف. وهو يتألف من ١٩ فصلاً تغطي سهولة التأثر، والقدرة على التكيف، وسهولة تأثر النظم الطبيعية والبشرية بالتغير المناخي، والآثار المحتملة وخيارات التكيف على المستويين الإقليمي والعالمي.

المرجع	الوصف
IPCC [Core Writing Team, Houghton, J.T., Ding, Y., Griggs, D.J., Noguer, M., van der Linden, P.J., Dai, X., Maskell, K. and Johnson, C.A. (Eds)]. (2001). Climate change 2001: The Scientific Basis. Part of the contribution of Working Group I to the IPCC Third Assessment Report. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, 881 pp. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc.ch/ ipccreports/tar/wg1/index.htm	يعرض للتقدم الذي تم في مجال فهم العوامل الطبيعية والبشرية المرتبطة بالتغير المناخي. وهو يستند إلى تقييمات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي في عام ٢٠٠١، ويشمل ما توصلت إليه البحوث العلمية الحديثة المقدمة في السنوات الستة الماضية.
IPCC. (2001). Climate change 2001: Mitigation. Part of the contribution of Working Group III to the IPCC Third Assessment Report. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc.ch/ipccreports/tar/wg3/ index.htm	يلخص هذا التقرير المستوى المعرفي في التقارير السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، ويقيم المعلومات الصادرة منذ التقرير النصف السنوي، مع التركيز على تقييم الجوانب القطاعية والإقليمية في جهود التخفيف من حدة التغير المناخي. وهو معني بمسائل متصلة بالسياسات الراهنة. كما أنه يستند إلى تقارير خاصة لفريق الخبراء نشرت في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ حول: ١) الطيران والغلاف الجوي؛ ٢) القضايا المنهجية والتكنولوجية في مجال نقل التكنولوجيا؛ ٣) استخدام الأراضي وتغيير استخدامها والحراج؛ ٤) سيناريوهات الانبعاثات.
IPCC [Core Writing Team, Pachauri, R.K. and Reisinger, A. (Eds)]. (2007). Climate Change 2007: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the IPCC Fourth Assessment Report. IPCC, Geneva, Switzerland, 104 pp. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/ syr/ar4_syr.pdf	هذا التقرير، والذي أقر كل قسم منه على حدة في الجلسة العامة السابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي (فلنسيا، إسبانيا، ١٢-١٧ تشرين ثاني ٢٠٠٧)، يمثل البيان المتفق عليه رسمياً لفريق الخبراء حول النتائج الرئيسية والأمور غير المؤكدة الواردة في مساهمات مجموعة العمل في تقرير التقييم الرابع. ويستند التقرير على التقييم الذي أجرته مجموعات العمل الثلاثة في فريق الخبراء. وهو يقدم رؤية متكاملة للتغير المناخي كجزء أخير من تقرير التقييم الرابع.
IPCC [Solomon, S., Qin, D., Manning, M., Chen, Z., Marquis, M., Averyt, K.B., Tignor, M. and Miller, H.L. (Eds)]. (2007). Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the IPCC Fourth Assessment Report. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, 996 pp. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc. ch/ipccreports/ar4-wg1.htm	تقدم هذه المساهمة في تقرير التقييم الرابع من قبل مجموعة العمل الأولى تقييماً شاملاً للجوانب الفيزيائية من التغير المناخي، وتواصل التوسع في هذه الجوانب. كما تتابع ما تم في التقييمات السابقة لمجموعة العمل هذه. والنتائج المقدمة في هذا التقرير قائمة على أساس الكتابات العلمية الكثيرة التي أصبحت متاحة منذ الانتهاء من تقرير التقييم الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي إضافة إلى مجموعات من بيانات موسعة وتحليلات جديدة وقدرات أكثر تطوراً في مجال نمذجة المناخ.
IPCC [Parry, M.L., Canziani, O.F., Palutikof, J.P., van der Linden, P.J. and Hanson, C.E. (Eds)]. (2007). Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the IPCC Fourth Assessment Report. Cambridge University Press, Cambridge, UK, 976 pp. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-wg2. htm	يستند هذا التقرير على سلسلة تتألف من ما يزيد على ٢٩،٠٠٠ من البيانات. ويقدم مجموعة موسعة جداً من الأدلة على التأثيرات التي برزت من خلال دراسات ميدانية عديدة خلال السنوات الأخيرة. ويحلل التقرير بعد ذلك الآثار الحالية والمتوقعة لكل قطاع على حدة. ويولي التقرير اهتماماً كبيراً للتأثيرات الإقليمية واستراتيجيات التكيف، ويحدد المناطق الأكثر عرضة للخطر. يعرض القسم الأخير لمحة عامة عن العلاقة القائمة بين التكيف والتخفيف من الآثار في سياق التنمية المستدامة.

المرجع	الوصف
IPCC [Metz, B., Davidson, O.R., Bosch, P.R. Dave, R. and Meyer, L.A. (Eds)]. (2007). Climate Change 2007: Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the IPCC Fourth Assessment Report. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-wg3. htm	يقدم الجزء الثالث من التقرير تحليلاً للتكاليف والسياسات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها للحد من و / أو منع انبعاثات غازات الدفيئة، إلى جانب مجموعة من الأنشطة التي من شأنها إزالة هذه الغازات من الغلاف الجوي. ويبين التقرير أن هناك ضرورة لاتخاذ مجموعة من إجراءات التكيف والتخفيف للحد من المخاطر الناجمة عن التغير المناخي. كما أنه يتوسع في التقييم ليشمل العلاقة بين التنمية المستدامة والتخفيف من التغير المناخي.
Stern, N. (2006). The Economics of Climate Change: The Stern Review. Cabinet Office – HM Treasury. Cambridge University Press, Cambridge, UK. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.hm-treasury.gov.uk/ independent_reviews/stern_review_economics_ climate_ change/sternreview_index.cfm	يشتمل تقرير ستيرن على معلومات عن تأثير التغير المناخي وظاهرة الاحتباس على الاقتصاد العالمي. وقد تم إعداد هذا التقرير من قبل وزارة المالية في المملكة المتحدة. ويتناول التقرير آثار التغير المناخي والمخاطر المترتبة عليه والتكاليف المرتبطة به. ويخلص إلى أنه نظراً لأن التغير المناخي يشكل تهديداً عالمياً خطيراً فإن الفوائد المتحققة من اتخاذ إجراءات صارمة في الوقت المناسب تعد أكثر وجاهة من التكاليف الاقتصادية لعدم اتخاذ أية إجراءات.
UK Parliamentary Office of Science and Technology. (2006). Adapting to Climate Change in Developing Countries. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. parliament.uk/documents/upload/postpn269. pdf	نشرة موجزة تغطي المسائل الأكثر إلحاحاً في جهود الدول النامية للتكيف مع التغير المناخي.
United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). (2005). The Kyoto Protocol. Retrieved from the World Wide Web from: http://unfccc. int/resource/docs/convkp/ kpeng.pdf	بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي هو تعديل للمعاهدة الدولية بشأن التغير المناخي يلزم الدول الموقعة عليه بالحد من الانبعاثات. وقد أصبح نافذاً في ١٦ شباط ٢٠٠٥.
United Nations. (1994). Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). Retrieved from the World Wide Web from: http://unfccc.int/ resource/docs/convkp/ conveng.pdf	نصُّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والتي أصبحت نافذة في ٢١ آذار ١٩٩٤، وأنشأت إطاراً دولياً للحكومات العاملة معاً لوضع مقترح للسياسات العامة للحد من آثار التغير المناخي والتكيف مع تهديداته.
UNDP. (2001). Sustainable Energy, Development & the Environment: UNDP's Climate Change Initiatives. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp. org/undp/indexAction. cfm?module=Library&act ion=GetFile&DocumentAttac hmentID=1019	تحدد هذه النشرة المؤلفة من ثماني صفحات الالتزام الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مبادرات الدول النامية في مواجهة الآثار المترتبة على التغير المناخي، مع التركيز على تحسين حياة الذين يكابدون الفقر المدقع.
UNDP. (2007). Human Development Report 20072008/. Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. Retrieved from the World Wide Web from: http:// hdr.undp.org/ en/reports/global/hdr2007-2008/ UNDP/ Global Environment Facility (GEF).	يحذر التقرير من أن التغير المناخي يشكل تهديداً للتنمية البشرية، ويمكن أن يؤدي إلى انتكاسات في مجالات الصحة والتعليم وجهود الحد من الفقر مما سيزيد من التفاوت وعدم المساواة. كما تشير الوثيقة إلى المسؤولية المشتركة (ولكن المختلفة) للدول في الاستجابة لهذا التحدي المشترك وتعزيز الامتثال للأهداف الإنمائية للألفية.

المرجع	الوصف
(2004). Lessons for the Future 2004: Meeting the Climate Change Challenge, Sustaining Livelihoods. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/indexAction.cfm?module=Library&act ion=GetFile&DocumentAttachmentID=1115	تقدم هذه النشرة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمي أمثلة على الأنشطة التي تتناول التغير المناخي وفقاً للمجالات الخمس ذات الأولوية لمرفق البيئة العالمي وهي: تعديل سياسات السوق لتصبح داعمة للمنتجات والعمليات الموفرة للطاقة، زيادة فرص الحصول على مصادر محلية لتمويل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تشجيع أطر السياسات العامة لقطاع الطاقة على دعم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الطاقة المتجددة للتخفيف من حدّة الفقر، تحفيز التحول في وسائط النقل الحضرية واستخدام المركبات "النظيفة" وتكنولوجيا الوقود.

٢- التغير المناخي والنوع الاجتماعي

المرجع	الوصف
BRIDGE (development – gender). (2008). Gender and Climate Change: Mapping the Linkages. A Scoping Study on Knowledge and Gaps. Institute of Development Studies, Brighton, UK. Retrieved from the World Wide Web from: http://siteresources.worldbank.org/ EXTSOCIALDEVELOPMENT/Resources/DFID_ Gender_Climate_Change.pdf	تسعى هذه الدراسة لتجميع الجهود السابقة للربط بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي بهدف تعزيز البحوث في المستقبل. كما تهدف إلى تحديد الجوانب التي لا تشكل جزءاً من الخطاب الحالي.
Canadian International Development Agency (CIDA). (n.d.). Gender Equality and Climate Change: Why Consider Gender Equality When Taking Action on Climate Change? Retrieved from the World Wide Web from: http://www. acdi-cida.gc.ca/INET/IMAGES.NSFvLUImages/ Climate%20change3/$file/Gender-2.pdf	يحلل العلاقات بين الإنصاف في النوع الاجتماعي والتغير المناخي من خلال طرح السؤال التالي: لماذا يتعين مراعاة الإنصاف في النوع الاجتماعي عند اتخاذ إجراءات بشأن التغير المناخي؟ وهو يتناول مسائل أساسية مثل الأمن الغذائي والموارد المائية وآثار التغير المناخي على صحة الإنسان.
CAPWIP, ISDR, WEDO, GGCA, UNDP, UNEP, IUCN, UNIFEM, ADB and IPU. (2008). Manila Declaration for Global Action on Gender in Climate Change and Disaster Risk Reduction. Third Global Congress of Women in Politics and Governance. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.capwip.org/3rdglobalcongress.htm	اجتمع المشاركون في "المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في السياسة والحكم حول النوع الاجتماعي في التكيف مع التغير المناخي والحدّ من أخطار الكوارث"، اجتمعوا في مانيلا بالفلبين في ١٩-٢٢ تشرين أول ٢٠٠٨ لوضع مسودة إعلان للدعوة إلى إدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (في بوزنان) ومؤتمر الأطراف الخامس عشر (في كوبنهاغن)، الدورة الثانية من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وما بعدها.
Dankelman, I. (2002). Climate Change: Learning from Gender Analysis and Women's Experiences of Organizing for Sustainable Development. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 21–29. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.informaworld.com/smpp/ content~content=a741921472~db=all~order=page	يبحث في الروابط الحالية والمحتملة بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي، والآثار المحددة لهذه الظاهرة على النوع الاجتماعي. كما يقدم أمثلة على نساء انتظمن معاً لإحداث تغيير في المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتحديداً من أجل إقامة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، علاوة على إظهاره لما يمكن لمشاركة النساء أن تحقق من نتائج أكثر حساسية تجاه موضوع النوع الاجتماعي.

المرجع	الوصف
Dankelman, I., Alam, K., Bashir Ahmed, W., Diagne Gueye, Y., Fatema, N. and Mensah- Kutin, R. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. WEDO, ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA in Senegal.	هذا التقرير عبارة عن استعراض للكتابات العامة حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي والأمن البشري. وهو يعطي أمثلة من حالات دراسية مختلفة في السنغال وغانا وبنغلاديش.
Dennison, C. (2003). From Beijing to Kyoto: Gendering the International Climate Change Negotiation Process. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.pugwash.org/ reports/pac/53/dennison.htm	رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإدماج موضوع النوع الاجتماعي فإن أنشطتها ومناقشاتها والمفاوضات التي تجريها بشأن التغير المناخي لا زالت محايدة في هذا الصدد. وتشير هذه الوثيقة إلى أن المفاوضات الدولية لن تكون مشروعة أو فعالة دون مراعاة الإنصاف في النوع الاجتماعي.
Denton, F. (2001). Climate Change, Gender and Poverty – Academic Babble or Realpolitik? Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoy-ambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/FatmaDenton.pdf	ما علاقة النوع الاجتماعي بكل ذلك؟ هذا هو السؤال الجدلي الذي تنطلق منه هذه المقالة. ما من شك في أنه سيكون للتغير المناخي ومتغيراته آثار مدمرة على حياة الرجال والنساء. فقد تم تعريف التغير المناخي كظاهرة رئيسية في عصرنا – وهو مجموعة من الأحداث التي قد تغير حياة الإنسانية بشكل عام. وتبين هذه الوثيقة أن التغير المناخي سوف يوسع الفجوات بين دول العالم الغنية والفقيرة وسيزيد قبل كل شيء من عمق الهوة القائمة حاليا في النوع الاجتماعي.
Denton, F. (2004). Gender and Climate Change: Giving the "Latecomer" a Head Start. In: IDS Bulletin, 2004;35(3):4249-. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ids.ac.uk/ids/ bookshop/bulletin/bull353abs.htm#gender	يركز على ثلاثة مجالات حساسة متعلقة بموضوع المناخ وهي الزراعة والمياه والطاقة، ويبحث في كيفية تصميم استراتيجيات للتكيف بما يكفل مساعدة النساء والرجال في هذه القطاعات على التخفيف من آثار التغير المناخي. وتشمل الاقتراحات الواردة مشاريع لإدارة الحراج تبني قدرات جديدة لتحسين جودة المنتجات وجودة التربة والحفاظ على المياه.
Duddly, J. (2005). Is Climate Change a Gender Issue? AWID. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente.org/ admin/admin_biblioteca/documentos/Is%20 climate%20change%20a%20gender%20issue. pdf	يؤكد على شدة التغير المناخي، والذي يعترف بها المجتمع العلمي ويتجاهلها صناع السياسة الدولية. وهو يبين سهولة تأثر مجتمع الإنويت (الأسكيمو) بآثار التغير المناخي الملموسة حاليا، مع التركيز على التأثيرات التي تمس النساء.
EDNA/IRADE. (2006). Is the Gender Dimension of the Climate Debate Forgotten? Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/cop8_gender.pdf	يلخص جلسة المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي. ويتضمن التوصيات وقوائم المشاركين والمقترحات الرئيسية لمعالجة موضوع النوع الاجتماعي التي تمخضت عن هذه المناقشات.
Gender CC. (2008). Gender CC Contribution on REDD. Submitted at UNFCCC COP 14, Poznan, 2008. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.gendercc.net/fileadmin/ inhalte/Dokumente/UNFCCC_conferences/ COP14/Gendercc_submission_REDD.pdf	تلخص هذه الوثيقة الموقف إزاء خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الحراج وتدهور الغابات والذي تم تمثيله وتقديمه من قبل Gender CC في المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في بوزنان، ٢٠٠٨.
Global Environment Facility. (2008). Mainstreaming Gender at the GEF. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. gefweb.org/uploadedFiles/Publications/ mainstreaming-gender-at-the-GEF.pdf	تحلل هذه الوثيقة العمل الذي تم في مرفق البيئة العالمي من حيث إدماج النوع الاجتماعي في مجالات التركيز الستّ، بما في ذلك التغير المناخي. وتقدم أمثلة حول المشاريع وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.

المرجع	الوصف
Gurung, J., Mwanundu, S., Lubbock, A., Harti, M. and Firmian, I. (2006). Gender and Desertification: Expanding Roles for Women to Restore Drylands. IFAD. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/gender_desert.pdf	يبين المؤلفون أنه في العديد من المناطق الجافة في العالم ثمة أهمية حاسمة لمعارف النساء والأدوار التقليدية التي يقمن بها في إدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي. ومع ذلك غالبا ما يُستبعدن من المشاركة في الحفاظ على الأراضي ومشاريع التنمية وصنع السياسات.
Hartmann, B. (2007). Género, militarismo y cambio climático. IADE. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/generomilitar.pdf	حالياً يشكل غياب نهج على مستوى السياسات الدولية لإدماج النوع الاجتماعي في النقاش حول التغير المناخي مدعاة للقلق. وتتحدى الدراسات الحديثة والحملات النسائية غياب اعتبارات النوع الاجتماعي، مشيرة تحديدا إلى الاختلافات القائمة على النوع الاجتماعي في درجة التأثر والتكيف مع ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.
Hemmati, M. (2005). Gender and Climate Change in the North: Issues, Entry Points and Strategies for the Post-2012 Process. Genanet. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.generoyambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/Genderkyotopost.pdf	تعالج المؤلفة، وهي منسقة العدالة في النوع الاجتماعي والاستدامة في شبكة النوع الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة، الجوانب ذات الصلة بموضوع النوع الاجتماعي والتغير المناخي، لا سيما في البلدان الصناعية في الشمال. وتسعى لتحفيز الاعتبارات الاستراتيجية للمنظمات النسائية في ألمانيا وأوروبا والمنطقة عامة، وذلك في إطار الاستعدادات الممهدة لإجراء مفاوضات النظام العالمي حول التغير المناخي لما بعد عام ٢٠١٢.
Hoddinott, J. and Kinsey, B. (2000). Adult Health in the Time of Drought. International Food Policy Research. Institute Discussion Paper. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.ifpri.org/divs/fcnd/dp/papers/dp79.pdf	تحلل هذه الوثيقة أثر الجفاف في موسم ١٩٩٤–١٩٩٥ على صحة البالغين في المناطق الريفية في زيمبابوي.
IPADE. (n.d.). El cambio climático y los Objetivos de Desarrollo del Milenio. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. pobrezacero.org/objetivos/documentos/ cambio_climatico_odm.pdf	تشرح هذه الوثيقة كيفية ارتباط الأهداف الإنمائية للألفية ارتباطاً وثيقاً بحماية البيئة ومكافحة الفقر. فلكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية علاقة خاصة بالتغير المناخي، لما لذلك التغير من تأثير مباشر على إمكانية تحقيق هذه الأهداف. فتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتأثر بالتغيرات في المناخ وما يرتبط بها من آثار، والتي قد تزيد من حدة فقر الفئات الأسهل تأثرا.
Lambrou, Y. and Piana, G. (2006). Gender: The Missing Component of the Response to Climate Change. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ pe1_051001d1_en.pdf	يبين التقرير أن النوع الاجتماعي، حاله حال الفقر، هو مسألة متداخلة في كافة جوانب موضوع التغير المناخي، ويجب إدراك هذه الحقيقة. وتظهر الاستنتاجات أن السياسات الدولية الخاصة بالمناخ قد تجاهلت اعتبارات النوع الاجتماعي. فلم يتم التطرق لها إلا في السنوات الأخيرة وبطريقة عرضية في جلسات المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (نيودلهي، تشرين أول ٢٠٠٢) ومؤتمر الأطراف التاسع (ميلانو، كانون أول ٢٠٠٣).
Laub, R. and Lambrou, Y. (2004). Gender Perspectives on the Conventions on Biodiversity, Climate Change and Desertification. FAO Gender and Population Division. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/genderconventions.pdf	يوضح كيف أن النوع الاجتماعي لا يعامل بطريقة متكافئة في اتفاقيات التنوع البيولوجي والتغير المناخي والتصحر أو في آليات التنفيذ. والهدف من هذه الوثيقة هو إعادة التأكيد على مدى أهمية تبني اعتبارات النوع الاجتماعي في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

المرجع	الوصف
Masika, R. (Ed.) (2002). Gender, Development, and Climate Change. Oxfam. Retrieved from the World Wide Web from: http:// publications.oxfam.org.uk/oxfam/display. asp?K=9780855984793&sf_01	يبحث هذا الكتاب في أبعاد النوع الاجتماعي للتغير المناخي، ويرى أن تحليل النوع الاجتماعي وصلته بالفقر لم يُبحثا في المناقشات الدولية. كما يبين أهمية مراعاة النوع الاجتماعي عند محاولة فهم تأثير تغير البيئة العالمي على المجتمعات البشرية.
Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/schooleconomis.pdf	لا تؤثر الكوارث على الجميع بنفس الطريقة. وعند النظر في الموضوع من حيث سهولة التأثر يتبين أن عدم المساواة فيما يتعلق بالمخاطر والوصول إلى الموارد والفرص والقدرات تختلف بين الرجال والنساء. يتناول الموضوع الرئيسي لهذه الوثيقة تحليل مواطن سهولة التأثر الرئيسية لدى النساء والفتيات، وهنّ أكثر من يكابد الآثار السلبية للكوارث.
BothENDS. (2007). Adapting to climate change: What's needed in poor countries, and who should pay? Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ bp-adapting_to_climate_change-0708.pdf	يجبر التغير المناخي المجتمعات المحلية في البلدان الفقيرة على التكيف مع تأثير غير مسبوق. وعلى الدول الغنية، التي تتحمل الجزء الأكبر من اللوم في هذه المشكلة، التوقف عن التسبب بهذه الأضرار –بتخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة– والبدء في المساعدة عن طريق توفير الأموال اللازمة للتكيف مع التغير. وتقدر أوكسفام أن التكيف في البلدان النامية سيكلف الولايات المتحدة خمسين ألف مليون دولار كحد أدنى سنويا. وقد يرتفع هذا الرقم بشكل كبير إن لم يتم خفض الانبعاثات العالمية بسرعة.
Rivero, R. (2002). Gendering Responses to El Niño in Rural Peru. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 60–69. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.informaworld.com/ smpp/content~content=a741921478~db=all~ order=page	يتأمل في الدروس المستفادة من نهج النوع الاجتماعي في مركز الأنديز للتقدم والتنمية، وذلك خلال عمل المؤلف مع المجتمعات المحلية الفقيرة في منطقة بيورا البيروفية إثر نشوء ظاهرة النينيو في ١٩٩٧–١٩٩٨. وتركز هذه الورقة على الطرق التقليدية لإقصاء المجتمعات الريفية والنساء تحديداً من صنع السياسات، وتبحث في كيفية جعل النساء أكثر نفوذاً سياسياً واجتماعياً وبالتالي أكثر قدرة على تطوير التنمية المستدامة واستراتيجيات التخفيف الخاصة بهن.
Röhr, U. (2004). Gender Relations in International Climate Change Negotiations. Genanet. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente.org/admin/ admin_biblioteca/documentos/Gender_climate_ policy_en_updated.pdf	لم يرد ذكر المساواة في النوع الاجتماعي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، رغم أن هذه المساواة جزء لا يتجزأ من أجندة القرن ٢١. فاعتبارات النوع الاجتماعي لم تبدأ بجذب اهتمام المتخصصين في التغير المناخي إلا بعد إصدار أدوات بروتوكول كيوتو وتحديداً آلية التنمية النظيفة. ومنذ ذلك الحين بدأت معظم المواقف المتخذَة والتحليلات المعَدة من منظور النوع الاجتماعي تركز حصرياً على النساء في الدول النامية. وهذه هي الدول التي تنفذ فيها مشاريع آلية التنمية النظيفة وتحتوي على أعداد أكبر من الشبكات النسائية في مجال الطاقة.
Röhr, U., Alber, G., Skutsch, M., Rose, J. and van der Heul R. (2004). Mainstreaming Gender into the Climate Change Regime. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/Gender_and_climate_change_COP10.pdf	إعلان المجموعة النسائية خلال المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في بيونس آيرس بالأرجنتين. يذكر المؤلفون أن الأمم المتحدة قد التزمت رسمياً بإدماج نهج النوع الاجتماعي في جميع سياساتها وبرامجها، ومع ذلك لا تزال هذه المنظمة غير مدركة للأسباب التي تجعل النوع الاجتماعي أحد العوامل الواجب إدراجها في موضوع التغير المناخي أو كيفية إدراجها.
Röhr, U. and Hemmati, M. (2006). Why it Makes a Difference: Gender and Climate Change at COP11/MOP1. Results from UNFCCC COP 11. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.wecf.de/cms/articles/2006/01/montreal. php	يقدم تحليلاً للنتائج التي توصلت إليها مجموعة من النساء في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في مونتريال (مؤتمر الأطراف الحادي العشر / مؤتمر الأطراف في بروتوكول مونتريال). ويتطرق لموضوع النوع الاجتماعي في المناقشات والمفاوضات بشأن التغير المناخي.

المرجع	الوصف
Röhr, U., Spitzner, M., Stiefel, E., and Winterfeld, U. (2008). Gender justice as the basis for sustainable climate policies. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.gendercc. net/fileadmin/inhalte/Dokumente/UNFCCC_ conferences/COP14/Gender_Justice_CC_enfinal. pdf	يبحث في موضوع العدالة في النوع الاجتماعي والمناخ مع الوقوف على الجوانب التالية: مفاهيم العدالة ليست في حد ذاتها عادلة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بل هي بالأحرى تعبير عن واقع يتميز بالتسلسل الهرمي في النوع الإجتماعي. ولذلك يقدّم تحليلاً نقدياً نسوياً، يبحث أيضاً فيما إذا كان يرجح أن تسهم النهج الساعية إلى تحقيق العدالة في استمرار العلاقات السائدة أو أنها ستعمل على تغييرها.
Skutsch, M. (2002). Protocols, Treaties, and Action: The Climate Change Process Viewed through Gender Spectacles. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 30–39. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. informaworld.com/smpp/content~content=a741921471~db=all~order=page	يبدأ هذا البحث بتقييم مدى مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العمليات الدولية المتصلة بوضع سياسات التغير المناخي. وينظر في أية اعتبارات هامة للنوع الاجتماعي فيما يتصل بـ: ١) انبعاثات غازات الدفيئة؛ ٢) سهولة التأثر بالتغير المناخي؛ ٣) المشاركة في مشاريع تمويل الجهود الخاصة بالمناخ. ويختتم البحث باقتراح المجالات التي يمكن للنوع الاجتماعي أن يحسن من خلالها فعالية المبادرات المتعلقة بالمناخ وبما يعود أيضاً بالفائدة على النساء.
The World Bank. (2004). Engendering Information & Communication Technologies Retrieved from the World Wide Web from: http:// siteresources.worldbank.org/INTGENDER/ Seminar-Series/20260878/ictbrochure.pdf	تحدد هذه الوثيقة الروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساواة في النوع الاجتماعي. وهي توضح كيف يمكن لهذه التكنولوجيا أن تدعم المساواة في النوع الاجتماعي وتقدم أمثلة ملموسة من المشاريع. كما تطرح الوثيقة توصيات قائمة على الدروس المستفادة من العمل الذي قام به البنك الدولي.
UNDP. (2008). Guía: Recursos de Género para el Cambio Climático. Mexico. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/guiaccpnud.pdf	يدعو هذا الدليل إلى تنسيق جداول الأعمال الدولية بشأن المساواة في النوع الاجتماعي والتغير المناخي، ويقدم عرضاً للنقاشات والبحوث والممارسات المعاصرة حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي كتخصص متكامل. ويمثل الدليل أداة تنتقل من الأنشطة المتفرقة إلى الخطة الواضحة التي من شأنها جعل المشاركة في قضايا التغير المناخي المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي أكثر فعالية وكفاءة.
Villagrasa, D. (2002). Kyoto Protocol Negotiations: Reflections on the Role of Women. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 40–44. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.informaworld.com/smpp/content~ content=a741921479~db=all~order=page	تحلل بإيجاز المجتمعات الثلاث التي شكلت بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ودور نهج النوع الاجتماعي في هذه النقاشات. يتمثل المجتمع الأول في الوفود الحكومية، وهي أهم المفاوضين. أما المجتمع الثاني فيتألف من ممثلي قطاع الأعمال، فيما يمثل المجتمع الثالث المنظمات البيئية غير الحكومية.
Wamukonya, N. and Rukato, H. (2001). Climate Change Implications for Southern Africa: A Gendered Perspective. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/wamukonyarukato.pdf	تعتمد قدرة جنوب إفريقيا على التكيف مع التغير المناخي على مدى توفر الموارد المالية والبشرية. كما أن لموقعها الجغرافي وأوضاعها السياسية الداخلية تأثير في قدرتها على الاستجابة. وتحلل هذه الوثيقة الآثار المترتبة على التغير المناخي في هذه الدولة وذلك من منظور النوع الاجتماعي.
Wamukonya, N. and Skutsch, M. (2002). Gender Angle to the Climate Change Negotiations. In: Energy & Environment, Vol. 13, No. 1, pp.115– 124 (10). Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ingentaconnect.com/content/ mscp/ene/2002/00000013/00000001/art00007	نظراً لضعف دول الجنوب وافتقارها للموارد اللازمة للتكيف مع التغير المناخي فإن ذلك يجعلها أكثر عرضة من دول الشمال لمكابدة آثار التغير المناخي. ولكن هل يتأثر اختلاف المصالح بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالتغير المناخي بالاختلاف بين الجنوب والشمال؟
Women in Europe for a Common Future (WECF). (2005). Gender and Climate Change Research Workshop: What Do We Know? What Do We Need to Find Out? Retrieved from the World Wide Web from: http://www.siyanda.org/static/ wecf_gender_climatechange_workshop.htm	تشتمل على وقائع نقاشات الخبراء –رجالاً ونساءً– حول بحوث النوع الاجتماعي والتغير المناخي، وتركز على دور النساء وتأثيرهن في سياسات النوع الاجتماعي ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.

المرجع	الوصف
Women's Environment and Development Organization (WEDO). (2003). Untapped Connections: Gender, Water and Poverty. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.generoyambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/untapped.pdf	يتضمن تحليلاً للكيفية التي أدرج فيها موضوع المياه والنوع الاجتماعي والفقر في المعاهدات الدولية، وخطط عمل الحكومات والآثار المترتبة على الصعيد المحلي. كما يشمل حالات دراسية حول الموضوع.
Women and Environments International Magazine. (2007). Women and Global Climate Change. No. 7475/ Spring/Summer 2007. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.weimag.com/	تبحث المجلة الدولية للمرأة والبيئة، من منظور نسوي، في كيفية ارتباط النساء ببيئاتهن –الطبيعية والمبنية والاجتماعية. وقد خصص هذا العدد لموضوع النساء والتغير المناخي، ويحتوي على معلومات حول مسائل ذات صلة كالصحة والجفاف والتكيف والتخفيف والطاقة وحالات دراسية حول الموضوع.
Women's Group Statement on Gender and Climate Change, presented at the UNFFCC meeting in Montreal. (2005). Global Warming: Women Matter! Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ genderstatementUNFCCC.pdf	يصف موقف مجموعة النساء حول النوع الاجتماعي والتغير المناخي. وقد قُدم في اجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في مونتريال في تشرين ثاني ٢٠٠٥.
World Economic Forum. (2007). The Global Gender Gap Report. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.weforum.org/pdf/ gendergap/report2007.pdf	يشتمل على البيانات التي تظهر مدى المساواة في النوع الاجتماعي في قطاعات مختلفة من المجتمع. ويغطي التقرير ١٢٨ دولة تمثل أكثر من ٩٠٪ من سكان العالم.

٣. الطاقة والنوع الاجتماعي

المرجع	الوصف
Annecke, W. (2002). Climate change, energyrelated activities and the likely social impacts on women in Africa. In: International Journal of Global Environmental Issues (IJGENVI), Vol. 2, No. 3-4. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.inderscience. com/search/index.php?action=record&rec_id=2400&prevQuery=&ps=10&m=or	تسعى إلى إقامة صلات بين التغير المناخي واستخدام الطاقة وعلاقات النوع الاجتماعي وآثار ذلك على الحياة اليومية للنساء في أفريقيا. وتتبع هذه الدراسة نهجا شاملاً لتبيان تعقيد العوامل التي اشتمل عليها التحليل. وهناك تركيز على الفروق في كيفية استخدام الطاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية وبين الرجال والنساء، وعلى أثر استخدام الطاقة على التغير المناخي. وأسهل القطاعات الفرعية للطاقة تأثراً هو الكتلة الحيوية المستخدمة من قبل أكبر مجموعة استهلاكية أي النساء الفقيرات.
Brew-Hammond, A. and Crole-Rees, A. (2004). Reducing Rural Poverty Through Increased Access to Energy Services: A Review of the Multi-functional Platform Project in Mali. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/undp/index.cfm?module=Library&page=Document&DocumentID=5110	يستعرض تجربة مشروع متعدد الوظائف في مالي، محللاً الوثائق المتعلقة بكيفية تأثير خدمات الطاقة الحديثة على حياة النساء الريفيات من حيث الدخل والتعليم والوضع الاجتماعي والصحة. كما يقدم ملاحظات تحليلية حول العوامل الهامة المؤثرة في العلاقات بين خدمات الطاقة ونتائج التنمية. ويشخص أهمية المفهوم متعدد الوظائف في توسيع نطاق السياسات الوطنية والإقليمية – وذلك في إطار كيفية جعل الطاقة والتنمية عاملين من عوامل تقليل الفقر في أفريقيا.
Ebrahimian, E. (2003). Community Action to Address Climate Change: Case Studies Linking Sustainable Energy Use with Improved Livelihoods. GEF-UNDP Small Grants Programme (SGP). Retrieved from the World Wide Web from: http://sgp.undp.org/download/ SGPCaseStudiesBook.complete.pdf	يلخص المعلومات الأساسية حول مشاريع الطاقة والتغير المناخي المدعومة من برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣.

المرجع	الوصف
GEF-UNDP SGP. (2005). Solar Energy Power for Socio-Economic Advancement of Women in Selected Communities in the Northern Region. Ghana. Retrieved from the World Wide Web from: http://sgp.undp.org/index.cfm? Module=Projects&Page=ShowProject&ProjectID=7466	يوفر هذا المشروع الكهرباء للمنطقة من خلال الطاقة الشمسية، ويتيح للنساء الريفيات مصدرا للطاقة البديلة يطوّرن به أنشطتهن الاقتصادية. وقد دُربت بعض النساء على إقامة واستخدام المجففات الشمسية لتجهيز زبدة الشيا. كما استخدمت الطاقة الشمسية لإنشاء مركز ريفي للمعلومات حيث تلتحق النساء والفتيان والفتيات بدروس ليلية لتعلم الكتابة والقراءة.
GEF-UNDP SGP. (2005). Estación microhidroeléctrica para el procesamiento de fibra natural (lanas) en Agua Blanca, Bolivia (Microhydroelectric station to process natural fibre (wool) in Agua Blanca, Bolivia). Retrieved from the World Wide Web from: http://sgp.undp.org/ index.cfm?Module=Projects&Page=ShowProject&ProjectID=7229	يهدف هذا المشروع لتوفير الطاقة لمجتمع أغوا بلانكا من خلال بناء محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية. وقد استخدمت الطاقة المولدة في معالجة صوف الألبكا ضمن عملية إنتاجه وتشغيل آلات التجفيف وآلات الدباغة وأجهزة النسيج. وقد ساعد المشروع مجموعة من النساء على تنفيذ أنشطتهن من خلال منحهن المعدات وتحسين ظروف الإنتاج، وأتاح لهن استثمار المزيد من الوقت في عملهن وإقامة مجموعة للمشاريع الميكروية. وتمكنهن هذه المشاريع من كسب ما يحسن ظروف أسرهن المعيشية.
GEF-UNDP SGP. (2005). Scaling Up Animal Husbandry Practices as Sustainable Livelihoods, Empowering Women through Credit, Self-Help and Alternative Fuels/ Energy Sources. India. Retrieved from the World Wide Web from: http://sgp.undp.org/index. cfm?Module=Projects&Page=ShowProject& ProjectID=9240	الهدف الرئيسي للمشروع هو الترويج للغاز الحيوي كوقود بديل للاستخدام المنزلي، وتخفيف الضغط على الغابات، وتقليل انبعاثات الكربون. وقد تركز المشروع بشكل مباشر على النساء لأنهن من يعمل عادة في المطبخ ويستخدم الحطب في الطهي. وقد أقيمت مصانع للغاز الحيوي وهي تدار الآن من قبل النساء والرجال. وبتوفير ما يؤدي إلى تقليل كمية الحطب المستخدم وقودا ساعد المشروع في الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من إزالة الغابات. كما ساعد مجموعات من النساء في المناطق الريفية على تحسين دخلهن من خلال تربية الحيوانات.
GEF-UNDP SGP. (2005). Utilizing Solar Energy for Drying Agricultural Crops in Khuza'a Village by Distributing Crop Driers for 60 Women. Palestine. Retrieved from the World Wide Web from: http://sgp.undp.org/index.c fm?Module=Projects&Page=ShowProject& ProjectID=7414	قام خبراء محليون بتصميم وتصنيع ستة عشر مجففاً شمسياً للمحاصيل. وقد استفادت ستون امرأة من المشروع مباشرة فيما حصلت ٣٦٠ امرأة أخرى على فوائد غير مباشرة. فقد استطعن كسب مبلغ بسيط يصل إلى ٢٠٠ دولار أميركي في الموسم الواحد حسب ما يُتاح من منتجات زراعية كالنباتات الطبية والخضروات والتمور. وقد استمرت نتائج ورشة العمل بعد انتهاء المشروع، حيث تم تركيب سبعين مجففاً شمسياً في مدينة غزة بتمويل من جهات مانحة أخرى.
Genanet. (n.d). A Powerful Connection: Gender and Renewables. Gender Perspectives in Industrialized Countries. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/leaflet__gender__and__ renewables.pdf	تبحث في اعتبارات النوع الاجتماعي في إنتاج ومبادرات الطاقة المتجددة التي يتم تنفيذها حاليا، وتقدم عددا من التوصيات.
Misana, S. and Karlsson, G. (2001). Generating Opportunities: Case Studies on Energy and Women. In: Newsletter of the network for gender and sustainable energy, Vol. 4. 2001. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/index. cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=5030	"إيجاد الفرص" هو كتاب يصف ثماني حالات دراسية عن النساء والطاقة في أفريقيا وآسيا. ويقدم أمثلة ملموسة حول كيفية تمكين النساء الفقيرات من الوصول بشكل أفضل إلى الطاقة النظيفة والخدمات الاقتصادية. تتمثل أهم الجوانب التي يبحث فيها هذا الكتاب، استناداً إلى الدروس المستفادة من الحالات الدراسية، في كيفية تصميم السياسات والبرامج بما يحسن وصول النساء الريفيات إلى الطاقة الحديثة.
Modi, V., McDade, S., Lallement, D. and Saghir, J. (2005). Energy Services for the Millennium Development Goals. UN Millennium Project. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.generoyambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/MP_Energy_Low_Res. pdf	تناقش هذه الوثيقة –في إطار الأهداف الإنمائية للألفية– موضوع خدمات الطاقة بما يساعد على تحقيق هذه الأهداف، وتقترح أيضاً وضع استراتيجية عملية لتوفير خدمات الطاقة لأشد السكان فقراً.

المرجع	الوصف
Rossi, A. and Lambrou, Y. (2008). Gender and equity issues in liquid biofuels production: minimizing the risks to maximize the opportunities. FAO. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/ admin/admin_biblioteca/ documentos/Gender%20and%20 Equity%20 Issues%20in%20Liquid%20Biofuels%20 Production.2008%20FAO.pdf	يقف هذا الكتاب على المخاطر التي تختلف تبعاً للنوع الاجتماعي وترتبط بإنتاج واسع النطاق للجيل الأول من الوقود الحيوي السائل في البلدان النامية. والهدف من الكتاب هو فتح باب النقاش حول تلك المخاطر وتحديد استراتيجيات الأبحاث والسياسات اللازمة لمواجهتها وذلك من أجل الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها الوقود الحيوي.
UNDP/UN-DESA/World Energy Council. (2000). World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/ index. cfm?module=Library&page=Document&Docu mentID=5037	تقدم هذه المطبوعة أحدث المعلومات عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلاً عن المسائل الأمنية المرتبطة بالطاقة. وتحلل كيفية استخدام الطاقة كأداة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.
UNDP, The International Institute for Industrial Environmental Economics (IIIEE) and The International Energy Initiative (IEI). (2002). Energy for Sustainable Development: A Policy Agenda. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/index.cfm?module=Library&page=Document&DocumentID=5028	متابعةً للتقييم العالمي للطاقة تركز هذه المطبوعة على وضع السياسات وتطبيقها الفعّال لتسريع نمو نظم الطاقة الداعمة للتنمية المستدامة.
UNDP. (2004). The World Energy Assessment: Overview. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/energy/docs/ WEAOU_full.pdf	يبين الروابط بين الطاقة والأهداف الإنمائية للألفية، ويصف مناقشات ونتائج لجنة التنمية المستدامة (٩) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويشتمل أيضا على أحدث الاتجاهات والمعلومات عن التكنولوجيا الخاصة بقطاع الطاقة وخيارات سياسات الطاقة من أجل مستقبل مستدام.
UNDP. (2005). Energizing the Millennium Development Goals. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/pei/pdfs/ Energizing_the_MDGs.pdf	يوضح أن الفقراء يقضون جل أوقاتهم في الأنشطة المتصلة بالطاقة كجمع الحطب، حتى عندما تكون خدمات الطاقة الحديثة متاحة للتخفيف من أعبائهم. كما يبحث في العلاقة بين الطاقة والتنمية، مناقشاً كيفية ارتباط الطاقة بالأهداف الإنمائية للألفية.
UNDP Ghana. (2006). Liquefied Petroleum Gas (LPG) Substitution for Wood Fuel. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/index. cfm?module=Library&page=Document&Docu mentID=5743	حفّز ويسّر هذا المشروع استخدام غاز البترول المسال كمصدر للوقود بدلاً من حطب الوقود والفحم. كما دعم تسويق وتوفير غاز البترول المسال لاستكمال احتياجات المجتمعات المحلية من الطاقة في ثلاث مناطق من شمال غانا. ونتيجة لذلك تدرب ٦٠٠ مستخدم محلي (على استخدام غاز البترول المسال) منهم ٥٠٠ امرأة؛ وأسِّست أربع جمعيات لمستخدمي هذا الغاز تضم ٤٨٠ عضواً من بينهم ٢٨٩ امرأة؛ وأجريت مقابلات مع ٥٤ شركة مستخدمة للطاقة منها ٤٣ مشغلة أو مملوكة من قبل النساء؛ ودُرب ٤٥ امرأة ورجلاً على بيع الغذاء.
UNDP. (2007). Conceptual Overview. Gender Mainstreaming: A Key Driver of Development in Environment and Energy. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/ indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=2315	تقدم هذه الوثيقة نهجاً أولياً لإدراج النوع الاجتماعي في برامج وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالات معنية بالطاقة والبيئة وهي: ١) إدارة الموارد المائية؛ ٢) الحصول على خدمات الطاقة؛ ٣) الإدارة المستدامة للأراضي؛ ٤) التنوع البيولوجي؛ ٥) التحكم في المواد المستنفدة للأوزون والملوثات العضوية الثابتة.

المرجع	الوصف
UNDP. (2007). Gender Mainstreaming. A Key Driver of Development in Environment and Energy: Portfolio Review and Assessment. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/undp/indexAction.cfm?module=Library&action= GetFile&DocumentAttachmentID=2342	يعرض هذا التقرير نتائج دراسة أجريت بين تشرين ثاني ٢٠٠٥ ونيسان ٢٠٠٦ لتقييم طبيعة ومدى شمول اعتبارات النوع الاجتماعي ضمن ملفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالطاقة والبيئة بما في ذلك مرفق البيئة العالمي وبرنامج المنح الصغيرة.
UNDP. (2007). Gender Mainstreaming in Environment & Energy: Training Manual – Part 1. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/index.cfm?module=Library&page=Document&DocumentID=6514	هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة مطبوعات بعنوان "إدماج منظور النوع الاجتماعي: محرك رئيسي للتنمية في مجال البيئة والطاقة"، وهي تهدف للمساعدة على فهم أهمية إدراج أبعاد النوع الاجتماعي لاستدامة البيئة والطاقة.
UNDP. (2007). Gender Mainstreaming in Environment & Energy: Training Manual – Part 2 for Facilitators. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment. undp.org/undp/index.cfm?module=Library& page=Document&DocumentID=6523	هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة مطبوعات بعنوان "إدماج النوع الاجتماعي: محرك رئيسي للتنمية في مجال البيئة والطاقة". وهي تهدف تحديدا لدعم الميسرين في إدراج نهج النوع الاجتماعي في مواضيع الطاقة والبيئة.
UNDP. (2007). Sustainable Energy Services: The Why and How of Mainstreaming Gender in Sustainable Energy Services. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/index. cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=6460	هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة مطبوعات بعنوان "إدماج النوع الاجتماعي: محرك رئيسي للتنمية في مجال البيئة والطاقة". وتبين أهمية نهج النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج الطاقة المستدامة.
Wamukonya, N. (2002). A Critical Look at Gender and Energy Mainstreaming in Africa: A Draft Paper. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ Njeripaper.pdf	وثيقة قدمت في فعالية موازية لاجتماع Pre Com III بعنوان "مفاهيم النوع الاجتماعي في التنمية المستدامة"، والتي نظمتها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية / شعبة النهوض بالنساء والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية. وتلقي الوثيقة نظرة نقدية على إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي ومواضيع الطاقة في أفريقيا.
Women's Major Group. (2006). Engendering the Energy and Climate Change Agenda. Discussion paper for CSD-14. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/CSD14WMG.pdf	أعِد هذا التقرير بمساهمات مشتركة من الشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والطاقة المستدامة وشبكة المرأة البيئية والمرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية، بالتشاور مع المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم، وذلك في إطار لجنة التنمية المستدامة – ١٤. وهو يتناول العلاقة بين الطاقة والتغير المناخي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنوع الاجتماعي في سياق مقترحات للعمل الدولي.

٤. التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها

المرجع	الوصف
All India Disaster Mitigation Institute. (2005). Tsunami, Gender and Recovery. In: Bulletin No. 6. Special edition for the International Day for Natural Disaster Reduction. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.southasiadisasters.net/whatsnew.htm	تبحث هذه الطبعة الخاصة في موضوع النوع الاجتماعي ضمن خطط التعافي من كارثة تسونامي التي أصابت آسيا في عام ٢٠٠٥. وقد تم تحليل هذه الخطط تحليلاً نقدياً نظراً لأنها قد تكون ذات أثر سلبي على النساء في حالة افتقارها إلى اعتبارات النوع الاجتماعي.

المرجع	الوصف
Boyd, E. (2002). The Noel Kempff Project in Bolivia: Gender, Power, and Decision- Making in Climate Mitigation. In: Gender & Development, Vol. 10, Issue 2. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. informaworld.com/smpp/content~content=a741921481~db=all~order=page	منذ بروتوكول كيوتو تمحورت النقاشات الدولية بشأن التغير المناخي حول استخدام الأراضي والغابات بما يحدّ من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وقد سعى هذا المشروع الفني إلى توفير فوائد التنمية المستدامة للأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، فضلاً عن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. يفحص المؤلف هذه النظرية، باحثاً في الكيفية التي مكنت مشروع تخفيف آثار التغير المناخي هذا من تحقيق نتائج مختلفة للنساء والرجال، ورابطا بين عمليات صنع السياسات العالمية وتأثيراتها المحلية.
Cannon, T. (2002). Gender and Climate Hazards in Bangladesh. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 45-50. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.informaworld.com/ smpp/content~content=a741921480~db=all~ order=page	شهدت بنجلاديش مؤخراً كوارث كبيرة كالأعاصير المدمرة والفيضانات السنوية. والفقر الذي يؤدي إلى سهولة التأثر هو أيضاً أحد آثار ومخاطر الكوارث. وحتى الآن لا يوجد دليل قاطع على أن آثار الكوارث على النساء تفوق الآثار على الرجال فالدلائل تختلف حسب كيفية إجراء التحليل. ومع ذلك تقترح هذه الورقة أنه يمكن الحدّ من سهولة التأثر الناتجة عن النوع الاجتماعي من خلال إجراء تغييرات اجتماعية.
Castro, C.and Reyes, L. (2006). Desastres Naturales y Vulnerabilidad de las Mujeres en México. México. Retrieved from the World Wide Web from: http://cedoc.inmujeres.gob.mx/php_ general/muestra_docto.php?ID=100834	هذا البحث من أوائل البحوث في مجاله في المكسيك. ويسعى لإدراج منظور الإدارة الأساسية لمخاطر الكوارث والمساواة في النوع الاجتماعي ضمن السياسة العامة لأنشطة الحماية المدنية.
CATHALAC, UNDP/GEF. (2007). Capacity Building for Stage II Adaptation to Climate Change in Central America, Mexico and Cuba. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.gefweb.org/Documents/Council_ Documents/GEF_C18/Regional_Capacity_ Building_for_Stage_II_Adaptation.pdf	تتمثل أهداف المشروع في: تعزيز القدرات المنهجية والمؤسسية والفردية للمعنيين الرئيسيين في مجال تقييم سهولة التأثر والتكيف مع آثار التغير المناخي، بما في ذلك آثار متغيرات المناخ والمخاطر والأحداث المناخية القاسية على أهم النظم الإقليمية والوطنية والمحلية. كما يهدف إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للمعنيين الرئيسيين في مجال وضع الإستراتيجيات وتنفيذ السياسات واتخاذ الاستعدادات من أجل التكيف إقليمياً ووطنياً ومحلياً.
Denton, F. (2002). Climate Change Vulnerability, Impacts, and Adaptation: Why Does Gender Matter? In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 10-20. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.informaworld.com/smpp/content~ content=a741921483~db=all~order=page	تبين هذه الورقة أنه إذا كانت سياسات التغير المناخي تسعى إلى ضمان مستقبل مستدام من خلال الجمع بين مسائل التنمية والبيئة فينبغي مراعاة احتياجات جميع المعنيين. وتشير إلى ضرورة أن يقوم صندوق البيئة العالمي التابع لبروتوكول كيوتو بدور هام في ضمان التنمية المستدامة وبما لا يؤدي إلى الإضرار بالنساء أو الأشخاص الأشد فقراً.
Gross, R., Dougherty, B. and Kumarsingh, K. (2004). Conducting Technology Needs Assessments for Climate Change. UNDP. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/index. cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=5232	يقدم هذا الدليل نهجاً مرناً في تحديد أولويات الاحتياجات التكنولوجية وتطبيق الممارسات والإصلاحات اللازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع التغير المناخي. وهو مخصص بشكل رئيسي للدول النامية.
Hannan, C. (2002). Mainstreaming Gender Perspectives in Environmental Management and Mitigation of Natural Disasters. Division for the Advancement of Women (DAW). Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/ documentos/presnat.PDF	يقدم مناقشة عامة لكيفية مشاركة النساء في إدارة الكوارث وعمليات تخفيف الآثار، ويحلّل إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في استراتيجيات التخفيف والتكيف وتحليل المخاطر والاستجابة لحالات الطوارئ وإدارتها.

المرجع	الوصف
Herrmann, T., Ronneberg, E., Brewster, M. and Dengo, M. (2005). Social and Economic Aspects of Disaster Reduction, Vulnerability and Risk Management in Small Island Developing States. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ smallislands.pdf	يصف هذا البحث آثار الكوارث على النساء والدور المركزي الذي يلعبنه في إدارة الكوارث في العديد من الثقافات. ويبين البحث أن النساء يشكلن قوة هامة من قوى التغيير مما يستدعي تعزيز قدراتهن.
International Institute for Sustainable Development (IISD). (2003). Livelihoods and Climate Change: Combining disaster risk reduction, natural resource management and climate change adaptation in a new approach to the reduction of vulnerability and poverty. IUCN, IISD, Stockholm Environment Institute (SEI), the Swiss Agency for Development Cooperation (SDC) and Intercooperation (the Swiss Foundation for International Development and Cooperation). Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ iisd2003.pdf	تسعى هذه الوثيقة إلى تقديم إطار لإجراء البحوث ووضع السياسات للفئات المجتمعية التي تحاول اتخاذ قرارات بشأن التكيف.
IISD. (2007). CRiSTAL: Community-based Risk Screening – Adaptation and Livelihoods. IISD, IUCN, SEI-US and Intercooperation. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.iisd. org/pdf/2007/brochure_cristal.pdf	كريستال (CRiSTAL) هي أداة طُورت بشكل مشترك من قبل المعهد الدولي للتنمية المستدامة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومعهد ستوكهولم للبيئة–الولايات المتحدة والمؤسسة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي. وتستند هذه الأداة إلى تقييم الأثر البيئي ونموذج العيش المستدام، وتهدف لتوفير أساس منطقي وعملية سهلة تساعد المستخدمين على فهم أفضل للروابط بين المخاطر المتصلة بالمناخ وحياة الناس وأنشطة المشاريع.
Jones, R., Hassell, D., Hudson, D., Wilson, S., Jenkins, G. and Mitchell, J. (2004). Generating High Resolution Climate Change Scenarios Using PRECIS. Handbook. UNDP/GEF National Communications Support Unit. Retrieved from the World Wide Web from: http://ncsp.undp.org/ docs/652.pdf	هذا الدليل جزء من حزمة أعدت بالتعاون مع مركز هادلي تتضمن نموذج محاكاة المناخ الإقليمي ودليل فني. والغاية من هذا الدليل وصف الخطوات التي يتعين اتخاذها لتحضير سيناريوهات عالية الدقة للتغير المناخي باستخدام "PRECIS".
Lim, B. (2005). Adaptation Policy Frameworks for Climate Change: Developing Strategies, Policies and Measures. UNDP-GEF. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp. org/gef/05/kmanagement/pub_practitioner. html	تهدف هذه الوثيقة إلى دعم عملية وضع سياسات التكيف في الدول، سعياً لحماية وزيادة رفاهية الإنسان في مواجهة التغير المناخي.
Malone, E.L., Smith, J.B., Brenkert, A.L. and Hurd, B. (2004). Developing Socio-Economic Scenarios for Use in Vulnerability and Adaptation Assessments Publication. UNDP. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/undp/ index.cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=5233	الغرض من هذا الدليل مساعدة الدول على وضع سيناريوهات اجتماعية–اقتصادية متعلقة بإطار سياسة التكيف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤). وهو يحلّل أوجه سهولة التأثر والتكيف كأحد عناصر الاتصالات الوطنية ضمن الإطار.
Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J. and Martin, A. (2002). Uncertain Predictions, Invisible Impacts, and the Need to Mainstream Gender in Climate Change Adaptations. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 51–59. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.informaworld.com/smpp/content~content=a741921482~db=all~order=page	يذكر سهولة التأثر بالتدهور البيئي والأخطار الطبيعية مترافقةً مع الجوانب الاجتماعية وتلك المتعلقة بالفقر والنوع الاجتماعي. فنظراً لأن العديد من تطبيقات السياسات والممارسات الإنمائية لا تدمج منظور النوع الاجتماعِي بطريقة فعّالة فإن الآثار المحتملة للتغير المناخي على علاقات النوع الاجتماعي لم تعالج وما تزال مغيَّبة. يسلط هذا المقال الضوء على التوقعات بشأن التغير المناخي ويبحث في آثاره طويلة الأمد على الزراعة والنظم الإيكولوجية وعلاقات النوع الاجتماعي. كما يطالب بإدراج تحليل النوع الاجتماعي في عملية صنع السياسات العامة.

المرجع	الوصف
Oxfam. (2005). The Tsunami's Impact on Women. Briefing Note. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ tsunamiwomen.pdf	تقدم هذه المذكرة أمثلة على الأثر الاجتماعي لكارثة تسونامي التي حلّت بأندونيسيا والهندٍ وسريلانكا عام ٢٠٠٤. ومع أن الكارثة لم تنجم عن التغير المناخي إلا أن أثرها كان مدمرا لا سيما على النساء. وتقترح إجراءات لضمان تلبية احتياجات الرجال والنساء ومراعاة الآثار المختلفة على النساء عند تصميم عملية التعافي.
Oxford University's Refugee Studies Centre and United Nations Environment Programme (UNEP). (2008). Climate Change and Displacement. Forced Migration Review, issue 31, October 2008, 80 pp. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.fmreview.org/climatechange. htm	استجابة للضغوط المتزايدة على المساحات الطبيعية وسبل كسب العيش ينتقل الناس من مكان لآخر وتحاول المجتمعات التكيف. يناقش هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية الأرقام والتعاريف والطرائق – والتنافر بين الحاجة إلى إجراء بحوث والحاجة إلى اتخاذ إجراءات. وثمة ٨٣ مقالاً صادراً عن الأمم المتحدة والجهات الأكاديمية الدولية والمحلية المعنية تبحث في حجم أزمة النزوح المحتملة وتكيف المجتمع واستراتيجيات المواجهة والبحث عن حلول لها.
UNDP-GEF SGP. (2003). Responding to Climate Change, Generating Community Benefits. Retrieved from the World Wide Web from: http:// sgp.undp.org/download/SGPCC.pdf	تبين هذه المطبوعة الخبرات والدروس المستفادة من مجموعة المشاريع المجتمعية حول التغير المناخي التابعة لبرنامج المنح الصغيرة.
UNDP-GEF SGP. (2007). Environmentally Sustainable Transport and Climate Change: Experiences and Lessons from Community Initiatives. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=2037	تضم هذه المطبوعة نتيجة التنظيم المنهجي لتجارب ٦٥ مشروعاً مجتمعياً للنقل المستدام بتمويل من برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمي. وتقدم الدروس والخبرات التي تبرز أهمية الدور الذي تلعبه المبادرات المجتمعية في إيجاد حلول مستدامة تلبي احتياجات النقل.
UNDP, UNEP, World Bank, ADB, AfDB, GTZ, DFID, OECD and EC. (2003). Poverty and Climate Change: Reducing the Vulnerability of the Poor Through Adaptation. Retrieved from the World Wide Web from: http://ec.europa.eu/ development/icenter/repository/env_cc_varg_ poverty_and_climate_change_en.pdf	تتمحور هذه الوثيقة حول تأثير التغير المناخي على مكافحة الفقر في سياق التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومرحلة المتابعة، وتناقش كيفية إدماج التكيف مع التغير المناخي في جهود مكافحة الفقر والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
Roy, M. and Venema, H. (2002). Reducing Risk and Vulnerability to Climate Change in India: The Capabilities Approach. In: Gender & Development, Vol. 10, pp. 78–83. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. informaworld.com/smpp/content~content=a741921476~db=all~order=page	يبين المقال أنه من الممكن تحسين قدرة النساء على التكيف مع ضغوط التغير المناخي إذا كانت لديهن القدرة على إدارة جهود التنمية. ومن خلال ذلك تستطيع النساء تحسين ظروفهن المعيشية وسيغدون عناصر فاعلة للتغيير في مجتمعاتهن. ويستند هذا المقال إلى بحوث سابقة حول النوع الاجتماعي والظروف المعيشية وإلى دراسة أجريت في المناطق الريفية في الهند.
UNDP/GEF. (2002). Pioneering the Low Carbon Future. Sustaining Livelihoods: Experiences from UNDP-GEF Projects in Climate Change & Ozone Depletion. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/gef/ undp-gef_publications/publications/climate_change_brochure.pdf	هذه النشرة جزء من سلسلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مرفق البيئة العالمي "دروس للمستقبل"، وهي تقدم أبرز الأمثلة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مرفق البيئة العالمي حول التغير المناخي واستنفاد طبقة الأوزون في البرازيل والأردن وغانا وغواتيمالا.
UNDP Energy and Environment Group. (2006). The Clean Development Mechanism: An Assessment of Progress. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/ indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=1859	يتناول هذا التقرير الخبرات في تطبيق آلية التنمية النظيفة خلال السنوات الأولى من عملها (من عام ٢٠٠٢ إلى منتصف عام ٢٠٠٦) ويقيم كيفية تطورها حتى الآن.

المرجع	الوصف
UNDP. (2007). Climate Change Adaptation: Knowledge Needs Survey. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=2357	يبرز هذا الاستطلاع، الذي تم تعميمه في الدوائر الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمعاهد البحثية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، الحاجة إلى وضع سياسات تكيف وطنية للحدّ من المخاطر التي يتعرض لها السكان. ويوضح الاستطلاع ضرورة شمول معايير التكيف مع التغير المناخي في خطط التنمية الوطنية. وتمثل القدرة على وضع سياسات وطنية للتكيف تحدياً كبيراً يفوق تحدي توفير الأموال اللازمة لهذه الغاية. وستشكل نتائج هذا الاستطلاع إرشادات لمضامين آلية تعلم التكيف– وهو مشروع لتشجيع تبادل خبرات التكيف باستخدام منتدى توعية مفتوح.
UNDP. (2007). The Other Half of Climate The report analyzes the effects of climate change in Indonesia. Change: Why Indonesia Must Adapt to Protect Its Poorest People. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/index. cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=6509	يحلل التقرير الآثار المترتبة على التغير المناخي في أندونيسيا.
UNDP Mexico. (2007). Endogenous Development Approach to Gender and Disaster Risk Reduction Issues – Building the Capacity of Indigenous Peoples to Address Disaster Risk and Gender Inequality. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/undp/ indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=2296	يعرض حالة دراسية من برنامج إدارة المخاطر المحلي المطبق في قرى لسكان أصليين جنوب المكسيك. ويعتبر ذلك من الممارسات الجيدة لاتباعه نهجاً متكاملاً. فهذا البرنامج يتيح للنساء –وخاصة في مجتمعات السكان الأصليين في المناطق المهمشة– الفرصة والخيار لإدارة المخاطر بشكل أفضل، سواء تلك التي يتعرض لها الأشخاص أو ممتلكاتهم.

ب. مراجع أخرى

١. كتب الإرشادات والأدلة

المرجع	الوصف
Braatz, B.V.and Doorn, M. (2005). Managing the National Greenhouse Gas Inventory Process. (UNDP-GEF) National Communications Support Group. Retrieved from the World Wide Web from: http://ncsp.undp.org/docs/461.pdf	يستند هذا الدليل إلى مبادئ الأدلة التوجيهية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي. ويشير إلى أهمية توثيق وتقديم قوائم الجرد الوطنية وكيفية مأسستها.
Climate Alliance. (2005). Climate for Change Toolkit. . Extrait du World Wide Web: http:// www.siyanda.org/static/climate_alliance_toolkit. htm	يصف أدوات وعمليات وإجراءات الحماية المتعلقة بالمناخ وتحديداً التغير المناخي، والتي من شأنها المساعدة في تعزيز ودعم مكانة النساء في مواقع صنع القرار.
Climate Alliance. (2005). Climate for Change Toolkit. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.siyanda.org/static/climate_ alliance_toolkit.htm	يهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى مخططي التنمية ومديري المشاريع وزيادة قدراتهم بحيث يتم شمول النوع الاجتماعي والطاقة في دورة التخطيط. ويشتمل الدليل على مجموعة من أدوات النوع الاجتماعي المصممة خصيصاً لمساعدة المستخدمين على تحديد الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مشاكل الطاقة.
ENERGIA. (2005). Training Manual to Increase Understanding of Gender Aspects of Energy Use and Planning. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.genderoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/genderfaceEnergy.pdf	تشدد هذه الوثيقة على أهمية التخطيط بهدف التبيان الواضح لما تحتاجه سيناريوهات المناخ من معلومات. كما تقدم لائحة مراجع حول النماذج والأدوات والبيانات والأدلة التوجيهية اللازمة لإعداد السيناريوهات.

المرجع	الوصف
Lu, X. (2006). Guidance on the Development of Regional Climate Scenarios for Vulnerability and Adaptation Assessments. National Communications Support Programme. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/ undp/indexAction.cfm?module=Library&action= GetFile&DocumentAttachmentID=2259	تصف هذه المطبوعة العناصر الرئيسية للاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتوصيات التي وضعتها لجنة خبراء اتفاقية سيداو للدول الأطراف في الاتفاقية. وثمة أيضاً إرشادات حول تنفيذ بنود الاتفاقية والمراحل المختلفة من التبليغ عن الانتهاكات وإجراءات التحقيق المبينة في البروتوكول الاختياري.
Rannauro-Melgarejo, E. (2007). Manual: Convención sobre la eliminación de todas las formas de discriminación contra las mujeres y su protocolo facultativo CEDAW (Manual: Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol CEDAW). SRE/UNIFEM/UNDP, México. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.sre.gob.mx/substg/temasglobales/ bibliotecav.htm	تتألف مجموعة الأدوات هذه من عشرة أقسام. وتشتمل على قوائم تحقق وأدوات تقييم وأمثلة على الممارسات الجيدة وموارد يمكن استخدامها لدمج النوع الاجتماعي في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعناصر المشروع. وقد تم تصميم مجموعة الأدوات هذه لتوزيعها على الباحثين والمعلمين والعاملين في مجال التنمية.
The World Bank. (2009). Engendering ICT Toolkit. Available on the World Wide Web at: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ TOPICS/EXTGENDER/EXTICTTOOLKIT/0,,men uPK:542826~pagePK:64168427~piPK:641684 35~theSitePK:542820,00.html	يشتمل هذا الدليل ودليل المراجع على أدوات لمساعدة الأخصائيين التنمويين في التعرف على أهم الجوانب التي يجب النظر فيها من أجل تحقيق نتائج حول موضوع الطاقة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء.
UNDP. (2004). Energy and Gender for Sustainable Development: A Toolkit and Resource Guide. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ genderengtoolkit.pdf	تستعرض هذه المطبوعة أهم القضايا المتعلقة بالتنمية والطاقة، وتسعى لمساعدة فنيي التنمية على فهم دور خدمات الطاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وذلك من خلال طرح أسئلة وتقديم إجابات وأمثلة توضيحية.
UNDP. (2005). Energizing the Millennium Development Goals: A Guide to Energy's Role in Reducing Poverty. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/ pei/pdfs/Energizing_the_MDGs.pdf	أداة إرشادية عملية لإدماج نهج النوع الاجتماعي في تصميم وتنفيذ وتقييم مشاريع التنمية. وهي تشمل مواضيع مفاهيمية واعتبارات تنفيذية وتوصيات عملية لمشاريع التنمية. وتتبع هذه الأداة الترتيب المعتمد في مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك تحديد المشاكل والفرص المتاحة لزيادة الفعالية من حيث إدماج النوع الاجتماعي.
UNDP. (2006). Guía transversalización de género en proyectos de desarrollo. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. undp.org.mx/Doctos/Publicaciones/GUIA%20 TRANSVERSALIZACION%20DE%20GENERO. pdf	دليل الموارد هذا عبارة عن مرجع لمساعدة المهنيين والممارسين في مجالي النوع الاجتماعي والمياه، فضلاً عن الأشخاص المسؤولين عن إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسة أو المشروع أو البرنامج، وأي شخص آخر أو مؤسسة أخرى مهتمة في قطاع المياه والنوع الاجتماعي.
UNDP and Gender and Water Alliance. (2006). Gender in Water Management: Resource Guide. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.genderandwater.org/page/2414	تقدم هذه المجموعة من الموارد إرشادات للدول حول التخطيط لعملية الاتصالات الوطنية وتطبيق التكنولوجيات في جرد غازات الدفيئة وتقييم إجراءات التخفيف.
UNDP. (2003). Mainstreaming Gender in Water Management: A Practical Journey to Sustainability: A Resource Guide. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. undp.org/water/docs/resource_guide.pdf	تهدف هذه الوثيقة إلى دعم إدماج النوع الاجتماعي في سياق الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويعد هذا النهج أمراً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق خطة جوهانسبرغ.

٢. معلومات / أوراق حقائق

المرجع	الوصف
Aguilar, L. (2004). Climate Change and Disaster Mitigation. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente.org/admin/ admin_biblioteca/documentos/Climate.pdf	جزء من سلسلة أوراق حقائق بعنوان "النوع الاجتماعي يصنع الفرق" الصادرة عن مكتب المستشار الأعلى للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة حول النوع الاجتماعي. وهو يحلل نهج التغير المناخي والتخفيف من آثار الكوارث القائم على النوع الاجتماعي.
Aguilar, L. (2004). Energy. IUCN-Community Conservation Coalition. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ Energy.pdf	جزء من سلسلة أوراق حقائق بعنوان "النوع الاجتماعي يصنع الفرق" الصادرة عن مكتب المستشار الأعلى للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة حول النوع الاجتماعي. ويبحث في العلاقة بين النوع الاجتماعي والطاقة، وذلك في مبادرات قطاع الطاقة وكيفية استخدام النساء للأشكال المختلفة من الطاقة.
Aguilar, L, Araujo, A. and Quesada Aguilar, A. (2007). Gender and Climate Change. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/ admin_biblioteca/ documentos/Factsheet%20ClimateChange.pdf	ورقة حقائق قدمت في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في بالي في كانون أول عام ٢٠٠٧. لا يؤثر التغير المناخي على النساء والرجال بنفس الطريقة. لذلك فإن جميع الجوانب المتعلقة بالتغير المناخي (أي التخفيف من الآثار والتكيف، ووضع السياسات واتخاذ القرارات) يجب أن تشمل اعتبارات النوع الاجتماعي.
Aguilar, L, Araujo, A. and Quesada Aguilar, A. (2007). Reforestation, Aforestation, Deforestation, Climate Change and Gender. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.generoyambiente.org/admin/admin_ biblioteca/documentos/Factsheet%20Foretry. pdf	ورقة حقائق قدمت في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في بالي في كانون أول عام ٢٠٠٧. من الضروري مراعاة الأدوار التي تقوم بها النساء عند النظر في تعقيد الخدمات التي توفرها الغابات والغابات المطيرة للتخفيف من التغير المناخي. ويتم حاليا وضع الاستراتيجيات لتحقيق الأهداف التالية: فهم ومراعاة الفوائد المختلفة التي تعود على النساء والرجال من خدمات الحراج، الإقرار بالفروق القائمة على النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء في الحصول على والتحكم بالمعرفة المتعلقة بموارد الحراج، التعرف على الاختلافات الكبيرة في قدرة النساء والرجال على اتخاذ القرارات والوصول إلى المؤسسات والفرص الاقتصادية ذات الصلة بالتحريج.
Araujo, A. and Quesada Aguilar, A. In collaboration with: Aguilar, L., Athanas, A. and McCormick, N. (2007). Gender and Bioenergy. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/Factsheet%20BioEnergy.pdf	ورقة حقائق قدمت في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في بالي في كانون أول عام ٢٠٠٧. تعتبر الطاقة وسيلة لتلبية الاحتياجات، وتعتمد النساء والرجال على الطاقة لممارسة معظم أنشطتهم اليومية. ولكن احتياجات وأدوار الطرفين مختلفة، كما أن خدمات الطاقة ذات تأثيرات مختلفة على كل من الرجال والنساء، علما بأن احتياجات النساء من الطاقة وأساليب حياتهن كانت موضع تجاهل مزمن. وتخضع خدمات الوقود التقليدي والطاقة الحديثة على حد سواء لقيود معينة قد تزيد من المشاكل التي تواجهها النساء.
Araujo, A. and Quesada Aguilar, A. In collaboration with: Aguilar, L. and Pearl, R. (2007). Gender Equality and Adaptation. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. generoyambiente.org/admin/admin_biblioteca/documentos/Factsheet%20Adaptation.pdf	ورقة حقائق قدمت في المؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي الذي عقد في بالي في كانون أول عام ٢٠٠٧. تقوم أوجه سهولة التأثر على قاعدة اجتماعية، وهي تختلف باختلاف المجموعات السكانية. ويغلب أن تكون النساء أسهل تأثرا بالتداعيات السلبية للكوارث الطبيعية بسبب موقعهن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات.
Genanet. (n.d.). Energy from the Gender Perspective. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.genanet.de/fact_sheets. html?&L=1	جزء من سلسلة أوراق حقائق بعنوان "النوع الاجتماعي والاستدامة". يناقش ثلاثة موضوعات محددة هي: المواقف تجاه الطاقة النووية، وكيف يتم تقسيم العمل في قطاع الطاقة في المجتمع، والمشاركة الاقتصادية للنساء والرجال في قطاع الطاقة المتجددة.
Genanet. (n.d.). Gender Justice in Climate Protection. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.genanet.de/fact_sheets. html?&L=1	جزء من سلسلة أوراق حقائق بعنوان "النوع الاجتماعي والاستدامة". يحلل اعتبارات النوع الاجتماعي في التخفيف والتكيف مع التغير المناخي حول العالم.

المرجع	الوصف
PAHO. (n.d.). Género y desastres naturales. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.paho.org/Spanish/AD/GE/ genderdisasterssp.PDF	تقدم منظمة الصحة للبلدان الأميركية تحليلاً حول النوع الاجتماعي والكوارث يوضح أنٍ أحد أهم عوامل تحصين المجتمعات ضد آثار الكوارث يتمثل في إدراج الفئات الأسهل تأثرا – وهي النساء في هذه الحالة.
UNDP. (2006). Integrating Energy Considerations into Poverty Reduction Strategies. Fact sheet. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/index.cfm?module=Library&page=Document&DocumentID=5774	نُظِّم معرض "تنشيط الأهداف الإنمائية للألفية" خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في أيار ٢٠٠٦. وقد كان المعرض أحد خدمات الطاقة الاثنتي عشرة للأهداف الإنمائية للألفية.
UNDP. (2005). Access to Sustainable Energy. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/undp/ index.cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=5543	تقدم ورقة الحقائق هذه معلومات عن حزمة مشاريع الطاقة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونهجها في توفير خدمات الطاقة الموثوقة بأسعار معقولة سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
UNDP. (2005). Effective Water Governance. Retrieved from the World Wide Web from: http:// www.energyandenvironment.undp.org/undp/ index.cfm?module=Library&page=Document& DocumentID=5541	تعكس ورقة الحقائق هذه أهمية التحكم بالمياه باستخدام نهج متكامل يعترف بقيمتها في التخفيف من وطأة الفقر في إطار ضمان صحة الإنسان وسلامة النظم الإيكولوجية.
UNDP-GEF SGP. (2005). Climate Change Fact Sheet: Partnerships in Shaping National Policy. Retrieved from the World Wide Web from: http:// sgp.undp.org/downloads/CC%20Policy%20 -%20ENGLISH.pdf	تهدف مشاريع برنامج المنح الصغيرة إلى دعم الأنشطة التي تساعد على الحد من انبعاث غازات الدفيئة وتعزيز التنمية المحلية. وهي تسهم في التخفيف من حدة الفقر وتدعم التنمية الاقتصادية وأمن الطاقة وتحمي البيئة المحلية.
Thaxton, M. (2004). Water. IUCN/Community Conservation Coalition. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.generoyambiente. org/admin/admin_biblioteca/documentos/ Water.pdf	جزء من سلسلة أوراق حقائق بعنوان "النوع الاجتماعي يصنع الفرق" الصادرة عن مكتب المستشار الأعلى للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة حول النوع الاجتماعي. وهو يعالج موضوع المساواة في النوع الاجتماعي في مجال إدارة المياه وعلاقة النساء بهذا المورد.
UNDP. (2004). Water Governance for Poverty Reduction: Key Issues and the UNDP Response to the Millennium Development Goals. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/water/pdfs/241456%20 UNDP_Guide_Pages.pdf	تسلط هذه النشرة الضوء على تحديات المياه الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية وتقدم أمثلة على الممارسات الجيدة استناداً إلى الخبرة المكتسبة من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه. كما تقدم توصيات خاصة بالسياسات العامة.
UNDP. (2005). Sustainable Energy Services: The Gender Dimension. Retrieved from the World Wide Web from: http://www. energyandenvironment.undp.org/undp/ indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=2024	تشير ورقة الحقائق هذه إلى أهمية إدراج بُعد النوع الاجتماعي في مسائل الحصول على خدمات الطاقة لإعطاء النساء والفتيات المزيد من الفرص لمستقبل أكثر إشراقاً.
UNDP. (2005). Water Governance: The Gender Dimension. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/indexAction.cfm?module=Library& action=GetFile&DocumentAttachmentID=2025	تشير ورقة الحقائق هذه إلى أن تحسين خدمات المياه والصرف الصحي قد يكون ذا أثر حاسم على حياة النساء والفتيات في المستقبل.
UNDP. (2006). Energy for Women, Energy for the MDGs. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/indexAction.cfm?module=Library& action=GetFile&DocumentAttachmentID=1659	تقف ورقة الحقائق هذه على العلاقة بين النوع الاجتماعي والطاقة، وتشير إلى أهمية ضمان وصول النساء إلى خدمات الطاقة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المرجع	الوصف
UNDP. (2007). Fast Facts: UNDP and Climate Change. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp. org/undp/index.cfm?module=Library&page= Document&DocumentID=6506	توضح أوجه التعاون الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التغير المناخي، وكيف يدعم البلدان النامية في: التكيف مع التغير المناخي، تقليل سهولة التأثر، بناء القدرات الوطنية والمحلية، تعزيز ظروف السوق المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من التغير المناخي، تسخير الموارد لتحسين تخفيف الآثار والتكيف، تعزيز فرص الحصول على الطاقة المستدامة امتثالاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٣. البوابات والمواقع الإلكترونية

المرجع	الوصف
Programming Climate Change Adaptation http://www.undp.org/gef/adaptation/index.htm	يعرض أحدث المعلومات عن طرق التمويل الثلاثة التي يسلكها مرفق البيئة العالمي لتنفيذ أنشطة التكيف مع التغير المناخي. كما يعرض روابط إلى المراجع المتعلقة بالتغير المناخي والتكيف معه وملخصاً عاماً لملف التكيف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يضم نماذج من المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً وإرشادات لإعداد مقترحات المشاريع.
African Network of Environment Journalists http://www.anej-media.org/home.html	تشتمل الشبكة الإفريقية للصحافيين البيئيين على روابط إلى أخبار ومقالات عن التغير المناخي في السياقين الإفريقي والدولي.
Climate Alliance http://www.klimabuendnis.org/	تحالف المناخ مبادرة أوروبية تغطي موضوع التغير المناخي من زوايا مختلفة مثل السياسات الدولية وأنشطة العمل المحلية وجماعات السكان الأصليين. يضم الموقع الإلكتروني الكثير من المعلومات عن هذا الموضوع بالإضافة إلى إشارات إلى مواقع أخرى ذات أهمية.
Climate Change http://www.undp.org/climatechange/	تعرض صفحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالتغير المناخي آخر أخبار البرنامج والمنشورات والمبادرات المتعلقة بهذا الموضوع.
Climate Crisis http://www.climatecrisis.net/	الموقع الرسمي لـ آل غور الذي حصل على جائزة أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية في الولايات المتحدة عن الفيلم الوثائقي "حقيقة مزعجة". ويوفر الموقع إحصاءات أساسية حول التغير المناخي والمعلومات المرتبطة به.
Climate for Change – Gender Equality and Climate Policy http://www.climateforchange.net/	يحاول هذا المشروع الأوروبي تحسين مشاركة النساء في صنع القرارات الخاصة بالتغير المناخي، مع التركيز على المستوى المحلي. وتبرز المطبوعة المعنونة "مجموعة أدوات المناخ من أجل التغيير" العمل الذي أُنجز بالتعاون مع الخبراء.
Climate Politics http://opendemocracy.net/	يتيح الوصول إلى مجموعة من المقالات لممثلين سياسيين رفيعي المستوى وناشطين على مستوى القاعدة معنيين بالتغير المناخي. ويشمل الموقع أقساماً عن العلوم والبيئة والطاقة المبتكرة والمدن الخالية من الكربون.
Development Gateway – Environment & Development http://topics.developmentgateway.org/ environment/highlights/default/showMore.do	يشتمل قسم "المواضيع الرئيسية" على مجموعة من المقالات حول التغير المناخي ومواضيع أخرى عن البيئة والتنمية.

المرجع	الوصف
DFID's Climate Change Resource Base http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/ climatechange/keysheetsindex.asp	يضم مجموعة ممتازة من أوراق الحقائق عن التغير المناخي والفقر. كما يحتوي أيضاً على وثائق حول التغير المناخي ووضع سياسات الحدّ من الفقر والآثار الإقليمية للتغير المناخي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
ENERGIA http://www.energia.org/	تقدم الشبكة الدولية للنوع الاجتماعي والطاقة المستدامة الكثير من المعلومات عن النوع الاجتماعي والطاقة بما في ذلك مقالات أكاديمية وحالات دراسية واستراتيجيات للعمل.
Energy Saving Trust http://www.energysavingtrust.org.uk/	يقدم هذا الرابط ملخصاً قصيراً لنقاط رئيسية عن التغير المناخي. كما يبين أن آثار هذه الظاهرة ستكون أشد وطأة على المجتمعات النامية.
Environment and Energy http://www.undp.org/energyan-denvironment/ gender.htm	النوع الاجتماعي هو قضية مشتركة بين عدة قطاعات في كافة أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أقر البرنامج أن المساواة في النوع الاجتماعي تقع في صميم التنمية البشرية وحقوق الإنسان، نظرا لأن عدم المساواة يعيق التقدم نحو التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان حقوق الإنسان المقرة دولياً.
European Environment Commission http://ec.europa.eu/environment/life/	تدعم هذه اللجنة المشاريع والمبادرات البيئية في أوروبا والدول المجاورة. ويشمل الموقع معلومات عن السياسات الأوروبية والدولية وحالات دراسية ومعلومات عن التكيف مع التغير المناخي.
Genanet http://www.genanet.de/index.php?id=2&L=1	مشروع لمنظمة LIFE يشجع مشاركة النساء في تطوير التكنولوجيا البيئية ومشاريع المحافظة على البيئة والإنصاف. كما يطور مفاهيم تعليمية وييسر العلاقات بين السياسيين والحركات النسائية ودعاة الحفاظ على البيئة.
Gender and Climate Change http://www.gencc.interconnection.org/	يقدم معلومات أساسية عن العلاقة بين النوع الاجتماعي والتغير المناخي بما في ذلك مواضيع التخفيف من الآثار والتكيف.
Gender and Disaster Network http://www.gdnonline.org	شبكة النوع الاجتماعي والكوارث هي مشروع تعليمي أطلقته نساء ورجال مهتمون بعلاقات النوع الاجتماعي في سياق الكوارث.
Gender and Water Alliance http://www.genderandwater.org/	يسعى إلى تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر المياه والإدارة السليمة لها. كما يعرض مجموعة واسعة من المعلومات وأدوات للعمل في هذا الموضوع إضافة إلى حالات دراسية ومشاريع وسياسات.
INSTRAW: Disaster Management and Mitigation http://www.un-instraw.org/en/index.php?opti on=content&task=category&sectionid=6&id= 52&Itemid=80	يقدم إرشادات واستراتيجيات لإدماج عنصر النوع الاجتماعي في مجالي إدارة المخاطر والتغير المناخي.
Intergovernmental Panel on Climate Change http://www.ipcc.ch/	يعرض معلومات متعلقة بالتكنولوجيا والتقييمات العلمية والاجتماعية والاقتصادية للتغير المناخي الناجم عن فعل البشر. كما يتضمن تقارير تكنولوجية موجهة أساساً للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية والمجتمع الدولي عامة.

المرجع	الوصف
IUCN – Gender and Environment www.generoyambiente.org	موقع متخصص في ربط نهج النوع الاجتماعي بالبيئة. وهو يقدم مجموعة واسعة من المعلومات بما في ذلك مقالات عن النوع الاجتماعي والتغير المناخي.
Latin America GENERA http://www.americalatinagenera.org	منتدى معرفي يروج له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليتبنى تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في أميركا اللاتينية. ويجمع المطبوعات والأدوات والخبرات من مختلف الجهات المعنية في هذه المنطقة (الحكومية وغير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة). وقد أنشأ صفوفاً دراسية افتراضية، ومنتديات متخصصة وغيرها من فضاءات التعليم / الاتصال. وقد نَفذ مبادرةً مشتركة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والتعافي بهدف إدماج نهج النوع الاجتماعي في إدارة المخاطر. ولتحقيق ذلك اقترح مبادرة أولى لصياغة المعرفة والوعي فيما بين المجالين من خلال تشكيل مجتمع افتراضي وتطوير أطر مفاهيمية وأدوات منهجية وتطوير القدرات الداخلية وقدرات النظراء (دورة افتراضية).
Oxfam: Climate Change http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/ issues/climate_change/bp104_climate.htm	يحتوي على معلومات ممتازة عن التغير المناخي في جميع أنحاء العالم وروابط إلى المطبوعات التي تتناول مسائل النوع الاجتماعي والتنمية والتغير المناخي.
Planet can't wait! womentoact.com http://www.womentoact.com/en/	شبكة تلتزم النساء من خلالها باتخاذ الإجراءات الشخصية والمهنية لمكافحة آثار التغير المناخي.
The Guardian's Climate Change Special Section http://www.guardian.co.uk/environment/climatechange	يتيح إمكانية الوصول إلى مجموعة مفيدة من المقالات عن التغير المناخي ومدى شعبية أسواق الكربون وعن الترويج لهذا الموضوع والأنشطة التي تتم في إطاره. ويحتوي على تقارير خاصة عن حالات دراسية.
The Pew Center on Global Climate Change http://www.pewclimate.org/	يتيح قدراً كبيراً من معلومات التغير المناخي على الصعد الإقليمية والوطنية والدولية. ويعرض المعلومات المتعلقة بتصميم استراتيجيات ومبادرات مشتركة بين القطاعات متعلقة بالتغير المناخي.
UNDP. Energy for Sustainable Development: Overview http://www.undp.org/energy/	باستخدام نهج التنمية المتكاملة يساعد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء الأطر السياسية وتطوير القدرات المحلية وتوفير المساعدة التكنولوجية لتوسيع نطاق حصول الفئات الأكثر فقراً على خدمات الطاقة. وهو يستجيب تحديداً للهدف الأول من أهداف التنمية للألفية المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر.
UNEP http://www.unep.org/themes/climatechange/	يحتوي على قدر كبير من المعلومات العلمية عن التغير المناخي والسياسات الدولية والتقارير الرسمية في هذا الشأن. كما يقدم معلومات عن إجراءات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودوره المتعلق بالتغير المناخي.
UN International Strategy for Disaster Reduction (ISDR) http://www.unisdr.org/	تسعى لبناء مجتمعات أكثر استعداداً لمواجهة الكوارث. ومن أجل الحدّ من الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية تعزز هذه الاستراتيجية الوعي حول أهمية الحد من آثار الكوارث كعنصر أساسي في التنمية المستدامة.

المرجع	الوصف
United Nations System Portal on Climate Change http://www.un.org/climatechange/	يحتوي على معلومات حديثة عن التغير المناخي مستمدة من وكالات الأمم المتحدة. ويقدم أخبارا حول المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإجراءات المحددة المتخذة من قبل الأمم المتحدة في هذا المجال. كما يوفر الموقع روابط إلى الأخبار والمقالات والأحداث الدولية في ذات الموضوع.
WEDO http://www.wedo.org/	يقدم العديد من المقالات والكثير من المعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي والتنمية والسياسات العالمية. ويحتوي أيضاً على معلومات عن مواضيع التغير المناخي والنوع الاجتماعي.
WECF http://www.wecf.de/	تبذل هذه المنظمة جهوداً كبيرة للوصول إلى بيئة صحية للجميع، وتوظف قدرات في المحافظة على البيئة والصحة والاقتصاد. وتقوم أنشطة المنظمة على جهود أعضائها، رجالاً ونساءاً، وآرائهم واحتياجاتهم، ولذلك فهي تطبق حلولاً محلية وتؤثر في السياسات الدولية. ويمكن الاطلاع على تقارير المنظمة ووثائقها من خلال هذا الموقع.
Women's Environmental Network www.wen.org.uk	تسعى هذه الشبكة لتثقيف وتمكين وتوعية النساء والرجال المشغولين بالبيئة. كما تنظم حملات بيئية وصحية مراعية للنساء.

٤. أخرى

المرجع	الوصف
Calisiti, N. (2007). Peruanas bajo el temblor. Artemisa noticias, from Pisco. 22 August, 2007. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.artemisanoticias.com.ar/site/notas. asp?id=2&idnota=4792	تفيد بأن النساء هنّ في الغالب من يطالب بتوزيع المساعدات الإنسانية بشكل عادل. وقد رافقن عمال الإنقاذ للبحث عن الجثث وقمن برعاية الأطفال في أعقاب الدمار الناجم عن الزلزال الذي ضرب بيرو في آب ٢٠٠٧.
ENERGIA. (2005). Gender, Energy and the MDGs. Energy News, Vol. 8, issue 2, Dec. 2005. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energia.org/resources/newsletter/ en-122005.pdf	هذه نشرة تحتوي على معلومات صادرة عن الشبكة حول الطاقة والتنمية المستدامة. ويعالج هذا الجزء مواضيع النوع الاجتماعي والطاقة المستدامة، كما يعرض حالات دراسية وتحليلات نظرية.
Falconi, C. (2006). UNDP's Support for Climate Change Adaptation. Latin America Regional Workshop on Adaptation, 18–20 April 2006, Lima, Peru. Retrieved from the World Wide Web from: http://unfccc.int/files/adaptation/adverse_ effects_and_response_measures_art_48/ application/pdf/undps_support_for_climate_ change_adaptation_-_cecilia_falconi_undp.pdf	تفيد بأن النساء هن في الغالب من يطالب بتوزيع المساعدات الإنسانية بشكل عادل. وقد رافقن عمال الإنقاذ للبحث عن الجثث وقمن برعاية الأطفال في أعقاب الدمار الناجم عن الزلزال الذي ضرب بيرو في آب ٢٠٠٧.
OAS. (2006). International Strategy for Disaster Reduction in Latin America and the Caribbean. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.eird.org/esp/revista/no_13_2006/ art16.htm	نظمت منظمة الدول الأميركية ورشة عمل حول إدارة الكوارث الطبيعية خلال الاجتماع الأميركي المشترك الأول للوزراء والسلطات رفيعة المستوى الخاص بالتنمية المستدامة.
Poverty-Environment Partnership. (2006). Linking Poverty Reduction and Water Management. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/ undp/indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentAttachmentID=1580	تصف هذه الوثيقة كيف تساعد التحسينات في مجال إدارة المياه على الحد من الفقر.

المرجع	الوصف
Red Cross. (2007). Climate Change will take its heaviest toll on the poor and the vulnerable. Red Cross, Guayaquil. Information bulletin. Number 5, May 2007. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.ifrc.org/Docs/pubs/events/ interamerican07/daily-bulletin-05-sp.pdf	تبين هذه النشرة أن الأثر الأكبر للتغير المناخي سيكون على الفقراء والضعفاء، والنساء تحديداً.
Röhr, U. (2006). Gender and climate change. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.wecf.de/cms/articles/2006/01/ climatechange_docs.php	يقدم خمس وثائق عن قضايا النوع الاجتماعي والتغير المناخي في إطار المؤتمر الحادي عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.
The World Bank. (2008). Gender and the Digital Divide Seminar Series. Available on the World Wide Web at: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/ TOPICS/EXTGENDER/0,,contentMDK:2020778 6~menuPK:489311~pagePK:148956~piPK:216 618~theSitePK:336868,00.html	شرع البنك الدولي بعقد ندوات عن النوع الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٠. ومن خلال هذا البرنامج يُدعى الممارسون وصانعو السياسات والأكاديميون لمناقشة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على علاقات النوع الاجتماعي وطرق توظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتغلب على عدم المساواة في النوع الاجتماعي. توفر هذه الصفحة مواداً عُرضت في تلك الندوات، بما في ذلك روابط إلى تسجيلات فيديو.
UNDP. (2006). The Gender and Water Alliance. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/ undp/indexAction cfm?module=Library&action =GetFile&DocumentAttachmentID=2028	تتمثل مهمة اتحاد النوع الاجتماعي والمياه في تعزيز الإنصاف في وصول النساء والرجال إلى المياه المأمونة والكافية وإدارتها، وإلى الإمدادات المحلية والصرف الصحي، والأمن الغذائي والاستدامة البيئية.
UNDP-Cap-Net. (2006). Why Gender Matters: A Tutorial for Water Managers. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/ undp/indexAction.cfm?module=Library&action =GetFile&DocumentAttachmentID=1869	تبين الدروس التعليمية كيف أن التعامل مع مسائل النوع الاجتماعي سيجعل استخدام المياه أكثر فعالية في تعزيز المحافظة على البيئة ويحسن المنافع الاجتماعية والمساواة في استخدام الموارد المائية. كما سيساعد على بناء القدرات لتشمل مسائل النوع الاجتماعي في برامج التدريب والتعليم. وقد أعدت الدروس التعليمية بصورة مشتركة من قبل Cap-Net واتحاد النوع الاجتماعي والمياه.
UNDP. (2007). Mother Earth: Women and Sustainable Land Management. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.undp.org/gef/05/documnts/ publications/Women&SustLandManagement_ web.pdf	هذه المطبوعة هي جزء من سلسلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تشتمل على بعد النوع الاجتماعي. وهي تقدم إرشادات عملية عن كيفية تضمين النوع الاجتماعي عند صياغة سياسات الإدارة المستدامة للأراضي.
UNDP. (2007). Sustainable Land Management: The Why and How of Mainstreaming Gender in Sustainable Land Management. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.energyandenvironment.undp.org/ undp/indexAction.cfm?module=Library&action =GetFile&DocumentAttachmentID=2322	هذه الوثيقة هي جزء من سلسلة مطبوعات بعنوان "إدماج النوع الاجتماعي: محرك رئيسي للتنمية في مجال البيئة والطاقة". يشرح هذا الدليل الإرشادي أهمية نهج النوع الاجتماعي في إعداد سياسات وبرامج الإدارة المستدامة للأراضي.
Women's Environmental Network. (May 2007). Women's Manifesto on Climate Change. Women Demand More Action on Climate Change. Press release. Retrieved from the World Wide Web from: http://www.wen.org.uk/general_pages/ Newsitems/pr_manifest15.5.07.htm	من خلال البيان الذي أصدرته منظمتان نسائيتان نافذتان يتبين أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات عند التعامل مع التغير المناخي واتخاذ خطوات أكثر جدية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة المشاركة في صنع القرار البيئي.

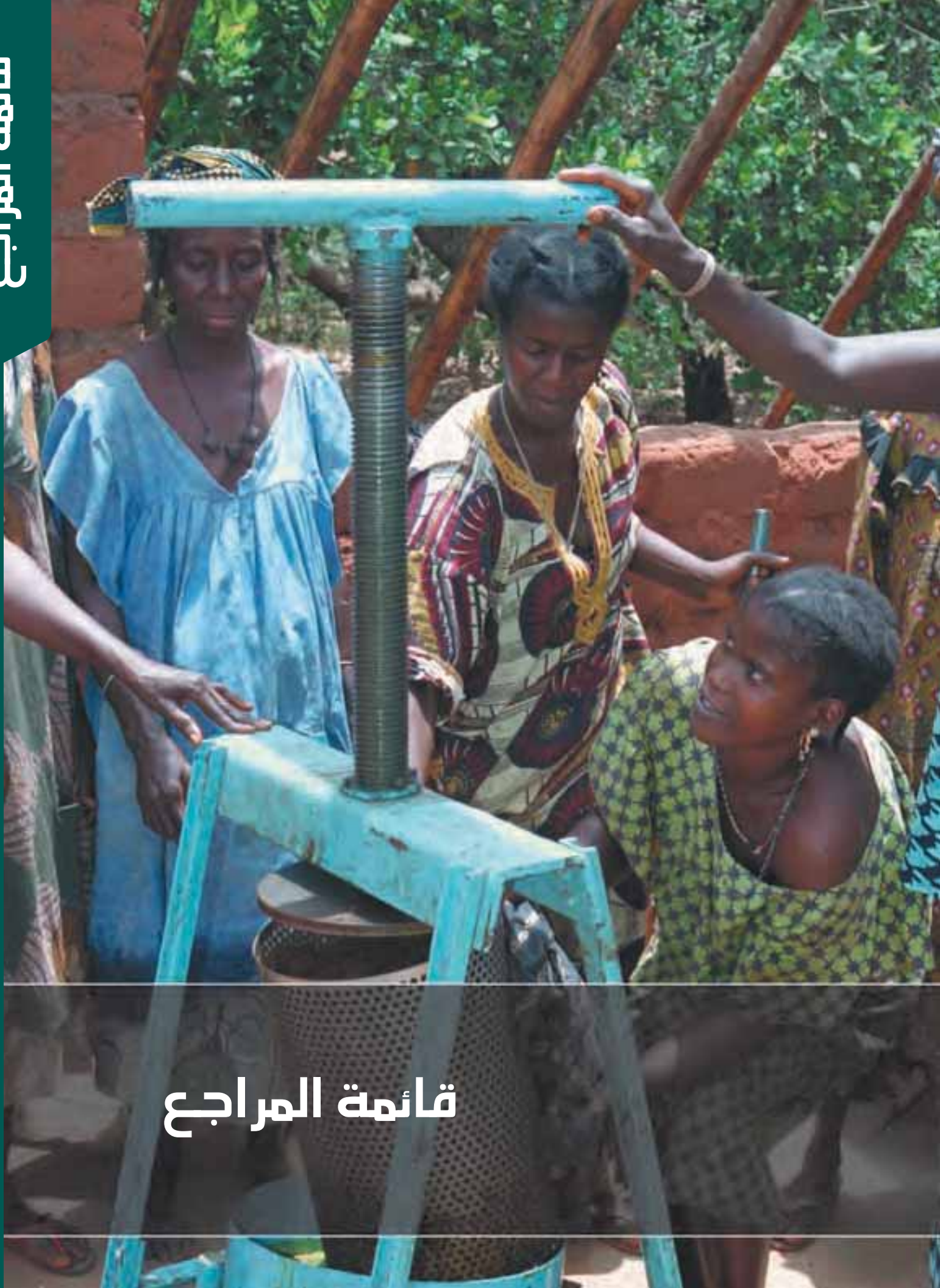

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الوحدة الأولى

Aguilar, L., Blanco, M. and Dankelman, I. (2006). The Absence of Gender Equity in the Discussions on the International Regime on Access and Benefit Sharing. Discussion document for the Eighth meeting of the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity. Switzerland: IUCN.

Aguilar, L., Araujo, A., Duncan, P. and Umaña, M. (2007). Guidelines to Mainstream Gender Equity and Equality into Access and Benefit Sharing of Biodiversity Resources. Discussion Paper for the International Workshop on Gender and ABS. Costa Rica: IUCN.

Convention on Biological Diversity (2008). CBD Gender Plan of Action. Retrieved from the World Wide Web: UNEP/CBD/COP/9/INF/12/R.

Abu-Elseoud, May; Al-Zoubi, Rania; Mizyed, Buthaina; Abd-Alhadi, Firas T.; Barghout, Mona; de la Harpe, Jean; Schouten, Ton (2007), Doing Things Differently: Stories about Local Water Governance in Egypt, Jordan and Palestine. Jordan: Inter-Islamic Network on Water Resources Development and Management (INWARDAM), available from: http://www.ar.empowers.info/page/3290

ECOSOC. (1997). Annual Report. USA: United Nations.

ECOSOC. (2005). Resolution 2005/31: Mainstreaming a gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system. USA: United Nations.

ILO. (2008). Seminar: Igual pago por trabajo de igual valor. Chile.

Kabeer, N. (2003). Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A handbook for policy-makers and other stakeholders. UK: Commonwealth Secretariat, International Development Research Centre, Canadian International Development Agency.

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981– 2002. Retrieved from the World Wide Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=874965.

Oxfam. (2007). Millennium Development Goals Gender Quiz. Retrieved from the World Wide Web: http://www.oxfam.org.uk:80/generationwhy/do_something/ campaigns/healthandeducation/quiz/index.htm.

Riquer, F. (1993). Población y género. Draft. México: Consejo Nacional de Población (CONAPO).

Social Watch. (2007). Gender Equity Index 2007. Retrieved from the World Wide Web: http://www.socialwatch.org/en/avancesyRetrocesos/IEG_2008/images/ img_full/exterior_eng_gde.gif.

Social Watch. (2008). Gender Equity Index 2008. Retrieved from the World Wide Web: http://www.socialwatch.org/en/avancesyRetrocesos/IEG_2008/images/ img_full/exterior_eng_gde.gif.

UNESCO. (2003). UNESCO Gender Mainstreaming Implementation Framework 2002–2007. Retrieved from the World Wide Web: http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=11340&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html.

USAID. (2007). Glosario de género y salud. Centro Nacional para el Desarrollo de la Mujer y la Familia. Retrieved from the World Wide Web: http://www.siscom. or.cr/cdp/proyecu/cuadernos/modulo1-2/cuad4/cuad4-3.html/.

UNEP. (2006). Gender Plan of Action. IUCN/WEDO/UNEP. Retrieved from the World Wide Web: http://www.unep.org/civil_society/PDF_docs/Unep-Gender Action-Plan-5Feb07.pdf.

الوحدة الثانية

Aguilar, L. [In press]. Putting Words into Action…Analysis of the Status of Gender Mainstreaming in the Main Multilateral Environment Agreements.

Aguilar, L., Araujo, A., Kring, E., Quesada, A. and Zuñiga, P. (2008). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP.

Convention on Biological Diversity (2008). CBD Gender Plan of Action. Retrieved from the World Wide Web: UNEP/CBD/COP/9/INF/12/R.

Facio, A. (1996). “El Principio de Igualdad ante la Ley”. In: Movimiento Manuela Ramos (1996) Antología de Derechos Humanos de las Mujeres. Lima, Peru.

García, S. (1999). “Algunas consideraciones sobre la protección internacional de los derechos económicos, sociales y culturales de la mujer”. In: Centro Integral de la Mujer, el Niño y el Joven (CIM). (1999) Obra colectiva Mujer y Pobreza. Argentina.

ISDR (2005). Hyogo Framework for Action 2005-2015: Building the Resilience of Nations and Communities to Disasters. World Conference on Disaster Reduction 18-22 January 2005, Kobe, Hyogo, Japan.

Knabe, F. and Poulsen, L. (2004). How the Convention to Combat Desertification and Drought Has Promoted the Role of Women in Decision-Making. Switzerland: IUCN.

Lambrou, Y. and Laub, R. (2004). Gender Perspective in the Conventions on Biodiversity, Climate Change and Desertification. Italy: FAO, Natural Resource Management and Environment Department.

Quesada-Aguilar, A. and Mata, G. (2008). Gender and National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs). Fact sheet IUCN-CBD.

Tobin, B. and Aguilar, L. (2007). Mainstreaming Gender Equality and Equity in ABS Governance. Costa Rica: IUCN

Tobin, B. (2007). The Role of Customary Law in ABS and TK Governance: Perspectives from Andean and Pacific Island Countries. Japan: UNU-IAS.

United Nations International Strategy for Disaster Reduction. 2007. Words Into Actions: A Guide for Implementing the Hyogo Framework. Geneva, Switzerland: United Nations secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction. Available online: http://www.preventionweb.net/globalplatform/first-session/docs/Background_docs/Words_into_Action.pdf (Accessed on 8 July 2007).

Aguilar, L. [In press]. Climate Connection. Women and Climate Change: Vulnerabilities and Adaptive Capacities. State of the World 2009.

Aguilar, L., Araujo, A. and Quesada-Aguilar, A. (2007). Gender and climate change. Fact sheet IUCN.

Cramer, W. (2006). "Air pollution and climate change both reduce Indian rice harvests". Proceedings of the National Academy of Sciences 103(52): 19609–19610.

Enarson, E. (1998). "Through Women's Eyes: A Gendered Research Agenda for Disaster Social Science". Disasters 22(2): 157–173.

Arab Women Organization and UNDP. (August 2002). Lessons in Sustainable Development. SGP E-forum Jordan Project - The GEF Small Grants Program, Jordan: Arab Women Organization and UNDP

FAO. (1994). Afforestation initiative, Kakamega, Kenya. Italy: FAO.

FAO. (2008). Gender and Food Security: Agriculture. Retrieved from the World Wide Web: http://www.fao.org/Gender/en/agri-e.htm.

IPCC. (2001). Summary for Policymakers. Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Report of Working Group II of the International Panel on Climate Change. Switzerland: IPCC.

Ikeda, K. (1995). Gender Differences in Human Loss and Vulnerability in Natural Disasters: A Case Study from Bangladesh. Indian Journal of Gender Studies, Vol. 2, No. 2, 171-193 . New Delhi, India: Sage Publications.

Kabeer, N. (2003). Gender Mainstreaming in Poverty Eradication and the Millennium Development Goals: A handbook for policy-makers and other stakeholders. UK: Commonwealth Secretariat, International Development Research Centre, Canadian International Development Agency.

Moser, C. and Satterthwaite, D. (2008). Pre-poor Climate Change Adaptation in the Urban Centres of Low-and Middle-Income Countries. Workshop on Social Dimension of Climate Change. USA: World Bank.

National Biodiversity Strategies and Action Plans (NBSAPs) from: Kenya (2000) and Liberia (2004). Retrieved from the World Wide Web: https://www.cbd.int/nbsap/search/.

Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J. and Martin, A. (2002). "Uncertain Predictions, Invisible Impacts, and the Need to Mainstream Gender in Climate Change Adaptations". Gender & Development 10(2): 51–59.

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Retrieved from the World Wide Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=874965.

Oxfam. (2005). The tsunami's impact on women. Retrieved from the World Wide Web: http://www.oxfam.org/en/files/bn050326_tsunami_women/download.

Oxfam. (2007). Millennium Development Goals Gender Quiz. Retrieved from the World Wide Web: http://www.oxfam.org.uk:80/generationwhy/do_something/ campaigns/healthandeducation/quiz/index.htm.

Peterson, K. (2007). Reaching out to women when disaster strikes. Soroptimist White Paper. Retrieved from the World Wide Web: http://www.soroptimist.org/sia/AM/Template.cfm?Section=White_Papers&Template=/CM/ContentDisplay.cfm&ContentID=4747.

مصادر الجدول ١:

ابيضاض الشعاب المرجانية:

Donner, S.D., Knutson, T.R. and Oppenheimer, M. (2007). "Model-based assessment of the role of human-induced climate change in the 2005 Caribbean coral bleaching event". Proceedings of the National Academy of Sciences 104(13): 5483–5488.

نصيب النساء من السياحة:

Hemmati, M. (Ed.) (1999). Gender & Tourism: Women's Employment and Participation in Tourism. UK: United Nations Environment and Development UK Committee (UNED-UK).

أرقام الجفاف في المغرب:

Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J. and Martin, A. (2002). "Uncertain Predictions, Invisible Impacts, and the Need to Mainstream Gender in Climate Change Adaptations". Gender & Development 10(2): 51–59.

نسبة وفيات الذكور إلى الإناث:

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). "The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002". Annals of the Association of American Geographers 97(3): 551–566.

الملاريا والكوليرا:

Rodo, X., Pascual, M., Fuchs, G., and Faruque, A. (2002). "ENSO and Cholera: A Non-stationary Link Related to Climate Change?" Proceedings of the National Academy of Sciences 99(20): 12901–06.

Zhou, G., Minakawa, N., Githeko, AK. and Yang, G. (2004). "Association Between Climate Variability and Malaria Epidemics in the East African Highlands". Proceedings of the National Academy of Sciences 101(8): 2375–80.

الخدمات الطبية وحجم العمل:

Nelson, V., Meadows, K., Cannon, T., Morton, J. and Martin, A. (2002). "Uncertain Predictions, Invisible Impacts, and the Need to Mainstream Gender in Climate Change Adaptations". Gender & Development 10(2): 51–59.

انقراض الأنواع الحية:

Thomas, C.D., Cameron, A., Green, R.E., Bakkenes, M., Beaumont, L.J., Collingham, Y., Erasmus, B.F.N., Ferreira de Siqueira, M., Grainger, A., Hannah, L., Hughes, L., Huntley, B., van Jaarsveld, A.S., Midgley, G.F., Miles, L., Ortega-Huerta, M.A., Peterson, A.T., Phillips, O.L. and Williams, S.E. (2004). "Extinction risk from climate change". Nature 427: 145–148.

انخفاض إنتاج المحاصيل الأفريقية:

Stige, L.C., Stave, J., Chan, K.-S., Ciannelli, L., Pettorelli, N., Glantz, M., Herren, H.R. and Stenseth, N.C. (2006). "The effect of climate variation on agro-pastoral production in Africa". Proceedings of the National Academy of Sciences 103(9): 3049–3053.

إنتاج النساء الريفيات للمحاصيل:

FAO. (2008). Gender and Food Security: Agriculture. Retrieved from the World Wide Web: http://www.fao.org/Gender/en/agri-e.htm.Climate-related

التغيرات في المحاصيل المتصلة بالمناخ:

FAO. (n.d.). Gender and food security. Synthesis report of regional documents: Africa, Asia and Pacific, Europe, Near East, Latin America. Retrieved from the World Wide Web: http://www.fao.org/docrep/X0198E/X0198E00.htm.

الوحدة الرابعة

Aguilar, L., Araujo, A., Kring, E., Quesada, A. and Zuñiga, P. (2008). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP.

Anderson, C. (2002). Gender Matters: implications for climate variability and climate change and for disaster management in the Pacific islands. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/resources.htm

Bradshaw, S. (2004). Socio-economic Impacts of Natural Disasters: a Gender Analysis. Santiago de Chile: United Nations.

Brody, J., Demetriades, J. and Esplen, E. (2008). Gender and climate change: mapping the linkages. A scoping study on knowledge and gaps. UK: Prepared for the UK Department for International Development by BRIDGE, Institute of Development Studies (IDS).

Burón, C. (2007). Gestión de riesgo: Una nueva visión de los desastres. Retrieved from the World Wide Web: http://www.sld.cu/sitios/desastres/n3.php?p=administración

Cannon, T. (2002). "Gender and climate hazards in Bangladesh". Gender & Development 10(2): 45–50.

CIDA (n.d.). Coastal zone management & equality between women and men. Retrieved from the World Wide Web: http://www.acdi-cida.gc.ca/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/Policy/$file/12zones.pdf

Convention on Biological Diversity (CBD). (2007). International Day for Biological Diversity: Climate Change and Biological Diversity. Secretariat of the Convention on Biological Diversity.

Dankelman, I. (2008). Mainstreaming gender in climate change policies: urgencies, challenges and perspectives. Paper presented at the Third Global Congress of Women in Politics and Governance on the theme of gender and climate change, organized by CAPWIP. The Philippines.

Davis, I., Peiris De Costa, K., Alam, K., Ariyabandu, M.M., Bhatt, M.R., Schneider-Sliwa, R. and Balsari, S. (2005). Tsunami, Gender, and Recovery: Special Issue for International Day for Disaster Risk Reduction. South Asia Disasters.

Donner, S.D., Knutson, T.R. and Oppenheimer, M. (2007). "Model-based assessment of the role of human-induced climate change in the 2005 Caribbean coral bleaching event". Proceedings of the National Academy of Sciences 104(13): 5483–5488.

Duncan, K. (2007). "Global Climate Change and Women's Health". In Women & Environments International Magazine. Toronto: WEI. Retrieved from the World Wide Web: www.redorbit.com/news/health/890479/global_climate_change_and_womens_health/index.html

Enarson, E. (2000). Gender and Natural Disasters. IPCRR Working Paper no.1. International Labour Organization. Retrieved from the World Wide Web: http:// www.ilo.org/public/english/employment/recon/crisis/publ/index.htm

Enarson, E., Meyreles, L., González, M., Hearn Morrow, B.,Mullings, A. and Soares, A. (2003). Working with women at risk: practical guidelines for assessing local disaster risk. International Hurricane Research Centre, Florida International University. USA.

FAO . (1999). Gender Dimensions in Biodiversity Management and Food Security: Policy and Programme Strategies for Asia. India: FAO Regional Technical Consultation.

FAO. (2000). Gender and nutrition. Retrieved from the World Wide Web: http://www.fao.org/sd/2001/PE0703a_en.htm

FAO. (2007). Gender and Food Security: Agriculture. Retrieved from the World Wide Web: http://www.fao.org/Gender/en/agri-e.htm

Gault, B., Hartmann H., Jones-DeWeever A. and Misha Werschkul M.and Erica Williams (2005). The Women of New Orleans and the Gulf Coast: Multiple Disadvantages and Key Assets for Recovery. Part I: Poverty, Race, Gender, and Class. Institute for Women's Policy Research. Retrieved from the World Wide Web: http://www.iwpr.org/pdf/D464.pdf

Gender and Disaster Network. (2005). Retrieved from the World Wide Web: http://www.gdnonline.org/index.php

Gomáriz, E. (1999). Género y desastres. Introducción conceptual y criterios operativos. Fundación Genero y Sociedad. Costa Rica.

GTZ and OSS. (2007). Climate change adaptation and fight against desertification. Introductory note No.1. Tunis.

Ikeda, K. (1995). "Gender Differences in Human Loss and Vulnerability in Natural Disasters: A Case Study from Bangladesh". Indian Journal of Gender Studies, Vol. 2, No. 2, 171-193 . New Delhi, India: Sage Publications.

Institute for Women's Policy Research. (2006). The Women of New Orleans and the Gulf Coast: Multiple Disadvantages and Key Assets for Recovery. Gender, Race, and Class in the Labour Market. Part II of a 2-Part Series. Williams, E. et al. Retrieved from the World Wide Web: http://www.iwpr.org/pdf/D465.pdf

IPCC. (2001). Summary for Policymakers. Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability. Report of Working Group II of the International Panel on Climate Change. Switzerland: IPCC.

IPCC. (2007). Summary for Policymakers. In: Climate Change 2007: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Solomon, S., Qin, D., Manning, M., Chen, Z., Marquis, M., Averyt, K.B., Tignor, M. and Miller, H.L. (eds.)). Cambridge, UK and New York, USA: Cambridge University Press.

ISDR. (2008). Gender Perspectives: Integrating Disaster Risk Reduction into Climate Change Adaptation: Good Practices and Lessons Learned. Geneva: ISDR.

Katwikirize, S. (2002). Understanding resettlement capacities and vulnerabilities of displaced male and female headed households: A case of three camps in northern Uganda. World Vision Uganda, Cranfield University and the Gender and Disaster Network. Retrieved from the World Wide Web: http://www.ssri.hawaii.edu/research/GDWwebsite/pdf/Katwikirize.pdf

Kinoti, K. (2008). Natural Disaster Reduction: Lessons on Empowering Women. AWID. Retrieved from the World Wide Web: http://www.awid.org/eng/Issues-and-Analysis/Library/Natural-Disaster-Reduction-Lessons-on-Empowering-Women2

Lara, S. (2004). Fact Sheet: Millennium Development Goals, Gender Makes the Difference. IUCN.

MAAS. 2004. Devastating Floods hit Bangladesh. Looking for help from NGOs. Retrieved from the World Wide Web: http://www.undpi.org/index.php?name=News&file=article&sid=146

Mehta, Manjari. (2007). Gender matters lessons for disaster risk reduction in South Asia. International Centre for Integrated Mountain Development. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gdnonline.org/resources/Gender&disasterpreparednessICIMOD.pdf

Meyreles, L. (2000). Huracán Georges en la República Dominicana: Sociedad civil y participación local. Asociación de Investigación y Estudios Sociales (ASIES). Guatemala.

Meyreles, L. (2003). Community profiles. Working with women at risk. Unpublished document.

Meyreles, L. (2004). República Dominicana y riesgo a desastres: Procesos de degradación y vulnerabilidades. Manuscript. FLACSO. Dominican Republic.

Neumayer, E. and Plümper, T. (2007). The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. Retrieved from the World Wide Web: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=874965.

Oslo Policy Forum Report. (2008). Changing the Way We Develop: Dealing with Disasters and Climate Change. Norwegian Ministry of Foreign Affaire, Prevention Consortium and UNDP. Norway.

Oxfam. (2005). The tsunami's impact on women. Retrieved from the World Wide Web: http://www.oxfam.org/en/files/bn050326_tsunami_women/download.

Oxfam. (2008). Sahena, The Voice of Climate Change. Retrieved from the World Wide Web: www.oxfam.org.uk/applications/blogs/campaigners/2008/03/sahena_the_voice_of_climate_ch.html

Panitchpakdi S. (2008). Statement by Secretary-General of UNCTAD. Third Global Congress of Women in Politics and Governance: Gender in Climate Change and Disaster Risk Reduction. The Philippines.

Peterson, K. (2007). Reaching out to women when disaster strikes. Soroptimist White Paper. Retrieved from the World Wide Web: http://www.soroptimist.org/sia/AM/Template.cfm?Section=White_Papers&Template=/CM/ContentDisplay.cfm&ContentID=4747.

Pirard, P., Vandentorren, S., Pascal, M., Laaidi, K., Le Tertre, A., Cassadou, S. And Ledrans, M. (2005). Summary of the Mortality Impact. Assessment of the 2003 Heat Wave in France. Euro Surveill. 2005. 10 (7):153-6. Retrieved from the World Wide Web: http://www.eurosurveillance.org/em/v10n07/1007-224.asp

República Dominicana, Secretariado Técnico de la Presidencia and Banco de Interamericano de Desarrollo.(2001). Los desastres ocurridos en la República Dominicana 1966-2000. Ingeniar LTDA- LA RED-ICF Consulting. Santo Domingo.
Sánchez del Valle, R. (2000). Local risk management in Central America. Lessons learnt from the FEMID project. Retrieved from the World Wide Web: http://www.crid.or.cr/digitalizacion/pdf/spa/doc12912/doc12912-9.pdf

Thullier, W. (2007). "Climate Change and the Ecologist", in: Nature 448/2: 550-552. USA.

Turner, T. and Brownhill, L. (2006). Nigerian Commoners' Gifts to Humanity: Climate Justice and the Abuja Declaration for Energy Sovereignty: Centre for Civil Society.

UNDP. (2007). Human Development Report 2007/2008. Fighting climate change: Human solidarity in a divided world. USA: UNDP.

Wilches-Chaux, G. (1998). Auge, caída y levantada de Felipe Pinillo, mecánico y soldador o Yo voy a correr el riesgo. LA RED-ITDG. Perú.

Williams, E.,Sorokina, O, Jones-DeWeever, A. and Hartmann, H. (2006). The Women of New Orleans and the Gulf Coast: Multiple Disadvantages and Key Assets for Recovery. Part II: Poverty, Race, Gender, and Class in the Labour Market.

Wisner, et al. (2006) . " Run tell your neighbor! Hurricane warning in the Caribbean". In: World Disasters Report 2005. International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies. Geneva.

Women's Environment and Development Organization (WEDO), ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA Senegal. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Retrieved from the World Wide Web: http://www.wedo.org/files/HSN%20Study%20Final%20May%2020,%202008.pdf.

World Health Organization (WHO) (2003). Climate change and human health–Risks and responses. Retrieved from the World Wide Web: http://www.who.int/globalchange/climate/en/ccSCREEN. pdf

الوحدة الخامسة

Aboh, C.L. & Akpabio, I. A. (2009). Gender and Analysis of Common Agroforestry Practices in Akwa Ibom State, Nigeria. Agricultural Journal 3 (3):185-189.

Agarwal, B. (2002). "Participatory Exclusions, Community Forestry, and Gender: An Analysis for South Asia and a Conceptual Framework". World Development 29(10): 1623–1648.

Aguilar, L., Araujo, A. and Quesada-Aguilar, A. (2007). Reforestation, Afforestation, Deforestation, Climate Change and Gender. Fact Sheet. Costa Rica: IUCN.

Aguilar, L., Araujo, A., Kring, E., Quesada, A. and Zuñiga, P (2008). Guía: Recursos de género para el cambio climático. Mexico: UNDP.

Bala, G., Caldeira, K., Wickett, M., Phillips, T.J., Lobell, D.B., Delire, C. and Mirin, A. (2007). "Combined climate and carbon-cycle effects of large-scale deforestation". Proceedings of the National Academy of Science 104(16): 6550–6555.

Brody, A., Demetriades, J. and Esplen, E. (2008). Gender and climate change: mapping the linkages. UK: BRIDGE, Institute of Development Studies (IDS).

CCBA. (2005). Climate Community and Biodiversity Project Design Standards (First Edition). USA: CCBA.
CSD. (2007). Chairman's Summary: Fifteenth Session of the Commission on Sustainable Development. Retrieved from the World Wide Web: http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/documents/chair_summary.pdf.

Drexhage, J. (2006). Climate Change Situation Analysis. Switzerland: IUCN-IISD.

ENERGIA. (2007). Where Energy is Women's Business: National and Regional Reports from Africa, Asia, Latin America and the Pacific. Retrieved from the World Wide Web: http://www.energia.org/csd_book.html.

Hemmati, M. (2008). Gender perspectives on climate change. Interactive expert panel on the theme. UN Commission on the Status of Women. 52nd session, 25 February–7 March 2008. New York.

IPCC [Core Writing Team, Houghton J. T., Ding Y., Griggs D.J., Noguer M., Trenberth, k., van der Linden, X. Dai, K. Maskell, and C.A. Johnson (eds.)]. (2001). Climate change 2001: The Scientific Basis. Part of the contribution of Working Group I to the Third Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA, 881pp.

Johnsson-Latham, G. (2007). A Study on Gender Equality as a Prerequisite for Sustainable Development. Sweden: The Environment Advisory Council, Ministry of the Environment.

Joshi, G. (2007). The Chipko movement and women. People's Union for Civil Liberties. Retrieved from the World Wide Web: www.pucl.org/from-archives/Gender/chipko.htm.

Maathai, W. (2008). Wangari Maathai on climate change. The Green Belt Movement. Retrieved from the World Wide Web: http://greenbeltmovement.org/c.php?id=17.

OECD. (2008a). Promoting Sustainable Consumption: Good practices in OECD Countries. France: OECD.

OECD. (2008b). Environmental Policy and Household Behaviour: Evidence in the Areas of Energy, Food, Transport, Waste and Water. France: OECD.

UNDP. (2007). Gender Mainstreaming in Environment and Energy: Training Manual. Retrieved from the World Wide Web: http://www.undp.org:80/energyandenvironment/gender.htm.

The World Bank. (2009). Gender and Agriculture Sourcebook. Washington: The World Bank.

UNDP and ENERGIA. (2004). Gender and Energy for Sustainable Development: A Toolkit and Resource Guide. Retrieved from the World Wide Web: www.undp.org/energy/genenergykit/genderengtoolkit.pdf.

UNEP. (2007). The fourth Global Environment Outlook: environment for development (GEO-4). Kenya: UNEP.

Wamukonya, N. and Skutsch, M. (2002). "Gender Angle to the Climate Change Negotiations". Energy and Environment 13(1): 115–124.

Women's Environmental Network and National Federation of Women's Institutes. (2007). Women's Manifesto on Climate Change. Retrieved from the World Wide Web: http://www.wen.org.uk/general_pages/reports/manifesto.pdf.

Worldwatch Institute. (2008). The State of Consumption Today. Retrieved from the World Wide Web: http://www.worldwatch.org/node/810.

الوحدة السادسة

Clancy, J., Oparaocha, S. and Roher, U. (2004). "Gender Equity and Renewable Energies". Thematic background paper for International Conference for Renewable Energies, Bonn, Germany.

Culley, M. and Angelique, H. (2003). "Women's gendered experiences as longterm Three Mile Island activists". Gender and Society 17(3 – June 2003): 445–61.

Gurumurthy, A. (2005). Empowering Women: Promoting skill transfer through ICTs. Paper presented in One World South Asia Fourth Annual Regional Meeting. Retrieved from the World Wide Web: http://www.i4donline.net/march05/empowering_full.asp

Karlsson, G. (2008). "Engaging women in small-scale production of biofuels for rural energy". Presentation summary for Stockholm Environment Institute side event at WIREC: North-South-South Forum on Biofuels, Climate and Sustainable Development. ENERGIA. Retrieved from the World Wide Web: http://www.energia.org/pubs/papers/2008_karlsson_sei-wirec_pressum.pdf.

Ruby Assad/Gender and Community Development long-term Consultant /German Technical Cooperation in Yemen/Community-based Water Use in Scarce Areas Project (Amran Governorate) - GIZ, execution firm is the GFA- Hamburg

Makhabane, T. (2002). "Promoting the role of women in sustainable energy development in Africa, networking and capacity-building". Gender & Development Journal. 10(2), 84-91.

Narayan, D. (1995). Contribution of People's Participation: Evidence from 121 Rural Water Supply Projects. The World Bank, Washington, D.C.

Ndiaye, G. (2007). Impact du Changement Climatique sur les Ressources en Eau du Sénégal. Senegal.

Roehr, U. (2001). "Gender and Energy in the North". Background paper for the Expert Workshop, Gender Perspectives for Earth Summit 2002: Energy, Transport, Information for Decision-Making. Berlin, Germany.

Rossi, A. and Lambrou, Y. (2008). Gender and equity issues in liquid biofuels production. Minimizing the risks to maximize the opportunities. Italy: FAO.

Sathaye, J. (2002). Climate change mitigation: barriers, opportunities and technology transfer. USA: Lawrence Berkeley National Laboratory, University of California. Retrieved from the World Wide Web: http://72.14.205.104/search?q=cache:vODlSqDFQJAJ:ies.lbl.gov/ppt/ccmbott.pdf+what+are+climate+change+mitigation+technologies&hl=en&ct=clnk&cd=9.

UNFCCC. (n.d.). Fact sheet on technology. Retrieved from the World Wide Web: http://unfccc.int/files/press/backgrounders/application/pdf/fact_sheet_on_technology.pdf.

Wamukonja, N. and Skrutch, M. (2001). “Is there a gender angle to the climate change negotiations?” Prepared for ENERGIA for distribution at CSD-9, New York,16–27 April. Retrieved from the World Wide Web: http://www.energia.org/pubs/papers/wamukonya_skutsch.pdf.

Women’s Environment and Development Organization (WEDO), ABANTU for Development in Ghana, ActionAid Bangladesh and ENDA in Senegal. (2008). Gender, Climate Change and Human Security: Lessons from Bangladesh, Ghana and Senegal. Retrieved from the World Wide Web: http://www.wedo.org/files/HSN%20Study%20Final%20May%2020,%202008.pdf.

Women for Climate Justice. (2007). Press release. December 7, 2007, COP13-Bali, Indonesia.

World Bank .(2004). Engendering Information & Communication Technologies. Gender and Development Group, and Global Information and Communication Technologies Department. Retrieved from the World Wide Web: http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/SeminarSeries/20260878/ictbrochure.pdf

World Bank. (2004). Module III. Integrating gender into development projects. Learning Case I. Retrieved from the World Wide Web: http://info.worldbank.org/etools/docs/library/192862/Module3/cases/M3LC1AgriculturalKnowledge.pdf.

الوحدة السابعة

Brody, A., Demetriades, J. and Esplen, E. (2008). Gender and climate change: mapping the linkages. BRIDGE-Institute of Development Studies. United Kingdom. Retrieved from the World Wide Web: http://www.bridge.ids.ac.uk/bridge/reports/Climate_Change_DFID.pdf

GCCA. (2008). Gender and Climate Change Workshop Report. November 19-20. New York.

GenderCC Network – Women for Climate Justice. (2007). Gender: Missing Links in Financing Climate Change Adaptation and Mitigation. Unpublished position paper presented at the UNFCCC Cop 13. Bali, Indonesia. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gendercc.net/fileadmin/inhalte/Dokumente/UNFCCC_conferences/gender_cc_financing_positionpaper_bali_final.pdf

Perlata, A. (2008). Gender and Climate Change Finance - A Case study from the Philippines. WEDO. New York.

Skutsch, M. (2004). CDM and LULUCF: what’s in it for women? A note for the Gender and Climate Change Network. Netherlands. Retrieved from the World Wide Web: http://www.gencc.interconnection.org/skutsch2004.pdf

Srabani, R. (2008). Women’s Expertise Key to Rolling Back Deserts. Inter Press Service, September 27. Retrieved from the World Wide Web: http://ipsnews.net/news.asp?idnews=34899

Tirpak, D., Gupta,S., Perczyk, D. and Thioye, M. (2008). National policies and their linkages to negotiations over a future international climate change agreement. An Environment & Energy Group Publication. UNDP. New York.

Turrall, S. (2006). Learning from the Renewable Natural Resources Research Strategy (adapted from Bennett, E 2005 Gender and the DFID RNRRS: A Synthesis), UK: DFID.

United Nations. (2007). 51st session of the United Nations Commission on the Status of Women. 26 February to 9 March 2007. Informal expert panel: Financing for gender equality and the empowerment of women. Moderator’s Summary. New York.

GGCA
Global Gender and Climate Alliance
UNDP
IUCN